المدرسة النحوية في مصر والشام
في القرنين السابع والثامن
من الهجرة

تأليف
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
كلية الآداب - جامعة الكويت

دار الشروق

المدرسة النحوية في مصر والشام

الطبعة الأولى

١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٣١٥١٠١ - برقياً : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٥٤٣١٤ - برقياً : شروق القاهرة - تلكس : 93091 SHROK UN

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الباحثين في عهدنا الحاضر لم يعطوا الدراسة النحوية حقها من البحث ، لأنهم رأوا فيها جفافاً يكدّ الذهن ، ويرهق العقل ، ويضني النفس ، فانصرفوا عنها إلى الدّراسات الأخرى من أدب وتاريخ ، ونقد وبلاغة ، وفلسفة واجتماع . نظراً لما تشتمل عليه هذه الدّراسات من ألوان جديدة يعشقها الفكر ، وتستهوي النّفس ، ويسهل من أجلها العناء . هذا من جهة ، وللشهرة الواسعة التي تلحق بركب هؤلاء الباحثين في مثل هذه الدّراسات من جهة أخرى .

وأما الدّراسات النحوية ، فلم تظفر إلّا بفئة قليلة آمنت بنحو هذه اللّغة ، لغة القرآن الكريم ، ولغة الحضارة العربيّة التي كانت منبع نور ومعرفة للعالم أجمع ، فساروا في طريقهم الوعر غير ناظرين إلى الأعباء التي يتعرض لها كلّ من سار في هذا الطريق ، وسلك هذا السبيل ، وذلك لأن بحار هذا العلم متلاطمة الأمواج ، تهدر بخلافاتها وعللها ، وترغي وتزبد بمنطقها وجدلها .

وقديماً كان النحويون يتساءلون : إذا لقي بعضهم بعضاً ، هل ركبت البحر ؟ ويعنون بالبحر كتاب سيبويه تعظيماً له ، واستصعاباً لمسائله .

وقد ظهرت لهذه الفئة القليلة بحوثٌ لها قيمتها في مجال هذا العلم ، ملأت فراغاً في المكتبة العربية ، واستطاعت أن تلفت أنظار الباحثين إلى النحو وتشير إليهم بأن يشمروا عن سواعد الجد للقيام بعبء هذه الدراسات ، وذلك لأن النحو ما زال أرضاً خصبة لم تجهد بعد ، فهي تحتاج إلى أيدٍ عاملة لتخرج منها نباتاً حسناً ، يؤتى أكله ، ويظهر ثمره .

وقد استجبت لهذه الدعوة التي أشفقت على نفسي منها . وبعد تفكير طويل رضيت عن طيب خاطر أن أتّجه هذه الوجهة التي تحتاج إلى عدة من القوة والجَلَد ، وإلى رصيد من تحمّل الأعباء ، وصبر على المكاره .

وقد لفت نظري أن النحو في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة كان قوة زاخرة تحتاج إلى من يميط اللّثام عنها ويزيح السّتار عن خصائصها ، ويبعث روح الحياة في أعلامها .

ولما رأيت أن عدة بحوث في النحو عالجت موضوعات النحو البصري والنّحو الكوفي ، والبغدادي ، أردت أن أضيف إلى هذه الموضوعات موضوع النحو في مصر والشام ، لأنه في حقيقة أمره ليس أقل شأناً من هذه الموضوعات ، وذلك لأن مصر والشام كانتا في الفترة التي نؤرخ لها تكوّنان وطناً واحداً استطاع أن ينهض بعبء الحضارة والفكر بعد الخراب الشّامل الذي دبّ في جسم الأمة العربيّة والإسلامية بسبب حوادث التّتار ، وكأن الله سبحانه أراد أن يدّخر هذين الاقليمين ، ويصونهما من هذه الفتن التّتاريّة ليعيش في كنفهما الإسلام مُمَثّلاً في قرآنه العظيم ، ولغته المجيدة ، ومن ثَمّ ازدهرت الثقافة ، وأثمرت العلوم ، وكان للنحو في هذين القطرين شأن كبير .

وقد زاد من مكانة النحو هذه الهجرات العديدة التي ألقت عصا تسيارها في هذين الإقليمين ممثلة في هؤلاء العلماء الذين فرّوا من بغداد بعد نكبتها ، ومن الأندلس بعد اشتعال الفتن بها ، وأخذ النشاط يدِبّ في عروق هذه المادة ، وأصبح النحو يشغل أذهان العلماء كالفقه والتفسير والحديث .

ومن هنا كان للدراسات النحوية شهرة واسعة النطاق ، جعلت الحكام والأمراء ، والولاة والخلفاء يتسابقون في حَلْبَتِها ، مما جعل بعض العلماء الذين نبغوا في مواد أخرى غير مادة النحو يتجهون إليها ويرتشفون من مناهلها ، ولم يقفوا عند هذا الحدّ بل أسهموا في هذه الدّراسات بمؤلفات تجمع شتاتها ، وتوضح مسائلها .

وقد تكوَّن من هذه الدراسات النحوية مدرسة اشتهرت بأعلامها وبمناهجها ، وبتوجيهاتها المختلفة الألوان .

ومن أجل هذا كان لي شرف عرض هذه المدرسة في هذا البحث بعد أن عشت مع أعلامها فترة ليست قصيرة من الزمن ، منقّباً عن آرائهم ، دارساً لمسائلهم ، باحثاً في توجيهاتهم ، مبيّناً لمذاهبهم .

نعم : إن مدرسة مصر والشّام لم تصطبغ بمذهب معين ، ولم تلون بمنهج موحد كما كان ذلك واضحاً في أخواتها من المدارس البصرية والكوفيّة ، والبغداديّة .

ولهذا كان إطلاق اسم المدرسة على هذه الحركة فيه تجوز في التّعبير ، لأن المدرسة لا تكون مدرسة إلّا إذا توحّدت فيها الأهداف ، وتناسقت الأصول ، وتميزت مناهجها بطابع خاص ، ولم يكن الشأن كذلك في هذه المدرسة التي نؤرخ لها كما هو واضح في هذا البحث .

وكان الدافع لإطلاق اسم المدرسة على هذه الحركة هو أنني اعتبرت هذه الجهود التي بذلت في النحو في هذه الفترة حركةً قويّة تغذّت بلبان هذه البيئة المصرية والشاميّة ، ومن هنا كان لا بد لي أن أرسم إطاراً لهذه الحركة ليميزها عن الحركات الأخرى التي انبعثت من قبل في البصرة ، والكوفة ، وبغداد . ولم أجد كلمة تمثل هذا الإطار غير كلمة مدرسة . ومن هنا أيضاً كان موضوع البحث :

« المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة » .

وختاماً لهذا التقديم أرجو أن يكون عملي خالصاً لوجه الله إسهاماً مني في دراسة هذا التراث المجيد الذي أمدّ لغتنا بالحياة ، وكتب لها الخلود ، كما أرجو أن يكون جزائي من هذا البحث ما رواه السيوطي في البغية عند تعرّضه لترجمة ثعلب :

قال : « قال أبو بكر بن مجاهد : قال لي ثعلب : يا أبا بكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا ، وأصحاب الحديث بالحديث ففازوا ، وأصحاب الفقه بالفقه ففازوا ، واشتغلت أنا بزيد وعمرو ، فليت شعري ماذا يكون من حالي ؟ فانصرفت من عنده فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة ، فقال لي أقرئ أبا العباس مني السّلام ، وقل له : أنت صاحب العلم المستطيل » .

ومما يجب ذكره أن أبين للقارئ الكريم أن هذا البحث رسالة جامعية نوقشت ١٩٦٢ لنيل درجة الماجستير ، وقد حالت ظروف مطبعيّة بينها وبين النشر هذه المدة الطويلة . ويسرني أن أسجل في هذا المقام أن هذه الرسالة وهي مخطوطة في مكتبة كلية دار العلوم ألقت ضوءاً كبيراً على البحوث النحوية التي ظهرت فيما بعد متناولة نحو هذين القرنين وأعلامهما وذلك بالاطلاع عليها والإفادة منها .

وأرجو أن تنير الطريق أمام الباحثين والدارسين بعد أن مَنَّ الله تعالى عليها بالنشر بعد هذه المدة الطويلة .. إنه نعم المولى ونعم النصير .

عبد العال سالم مكرم

تمهيد

خفقت الرّاية الإسلامية العربية على ربوع دولة الفرس بعد سقوط عاصمتها (المدائن) تحت أقدام العرب الفاتحين ، ورفرفت هذه الراية أيضاً في عزة وشمَم ، وقوّة وسلطان على معظم الممتلكات الرومانية ومنها إقليم الشام الذي أصبح بعد الفتح الإسلامي جزءاً لا يتجزّأ من الأمة العربية يدين لها بالولاء والطاعة .

ورأى عمرو بن العاص هازم الروم في موقعة اليرموك بإقليم الشّام أن المدينة مقر الخلافة الإسلامية ستظلّ مهددة ، وأن الشام ستتعرض لانتزاع الرّومان لها ما لم تفتح مصر ، وذلك لأن المدينة قريبة من (القُلْزم) [1] ومصر تقع حدودها متصلة بحدود الشام .

من أجل هذا طلب عمرو بن العاص من عمر بن الخطاب الإذن له بفتح مصر ، وبعد أن أجال عمر الفكرة في نفسه اقتنع بوجهة نظر عمرو فأذِنَ له .

وكان قوام جيش عمرو الذي سار به إلى (قيسارية) بفلسطين إلى مصر أربعة آلاف محارب ، وقيل ثلاثة آلاف وخمسمائة [2] وذلك في السنة الثامنة عشرة من الهجرة (٦٣٩ م) .

واستطاع هذا الجيش الباسل أن يفتح مصر بعد مدَدٍ وصل إليه من الخليفة وكان قرابة أربعة آلاف رجل ، فيهم أربعة رجال ، الواحد منهم بألف رجل ، وهم : الزّبير بن العوّام ، وعباده بن الصامت ، ومسلمة بن مخلد والمقداد بن الأسود ، كما أخبر بذلك الخليفة عمر [3] .

---

(١) القلزم بضم القاف ، وسكون اللام هو السويس الحالية .

(٢) فتوح البلدان : للبلاذري ١ : ٢٢٠ .

(٣) مصر في العصور الوسطى ، للدكتور علي إبراهيم حسن : ٢٦ الطبعة الثانية .

ولم يملك الروم إزاء هذه القوّة العارمة إلا التّسليم لهذا الجيش وعقد معاهدة صلح بينهم وبين العرب في نوفمبر سنة (٢٠ هـ — ٦٤١ م) وبمقتضى هذه المعاهدة أصبحت مصر ولايةً عربيّة إسلامية ، القرآن كتابها ، والعربية لغتها ، والإسلام دينها .

وكان من عادة الخلفاء أن يهتموا بنشر التعاليم الدينية في البلاد التي فتحوها ، وتبسيط قواعد الدين لكي يسهل اعتناقه .

— ٢ —

لهذا كان كل جيش فاتح ينتظم في سلكه فئة غير قليلة من الدعاة المتفقهين في الدّين ، وقد ضمّ جيش عمرو فئة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذين أخذوا عنه ، وجلسوا إليه أمثال : عبد الله بن عمرو بن العاص والمقداد بن الأسود ، وعبد الله بن سعد بن أبي السّرح العامريّ ، وعباده بن الصّامت ، وأبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغيرهم كثير[1] .

ولا نبالغ إذا قلنا من جهة أخرى : إن إقليم مصر كان يغري الكثير من الصحابة بالإقامة فيه ، وذلك لكثرة خيراته ، وطيب هوائه ، وصحو سمائه واعتدال جوه ، وعذوبة مائه .

ومن هؤلاء الصحابة الفاتحين ، أو الوافدين تكوّنت حركة علمية دينيّة لنشر تعاليم الإسلام ، والدّعوة إليه ، وحثّ الناس بالتي هي أحسن على اعتناقه .

وبسبب هؤلاء الدّعاة الذين أحدثوا هذه الحركة الدينية دخل الكثير من أقباط مصر في الإسلام ، وامتزجوا بالعرب الفاتحين ، وعاشوا في ظلال الإسلام أخوة كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً .

وأشهر هؤلاء العلماء من الصّحابة الذين كان لهم قدم راسخة في نشر الثقافة الدينية بمصر هو عبد الله بن عمرو بن العاص .

يحدّثنا عنه المقريزي فيقول « إن أهل الكوفة كانوا يتبعون في الأكثر فتاوى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وإن أهل المدينة كانوا يتبعون في الأكثر

---

(١) حسن المحاضرة ١ : ٧٣ ، ١٠٠ .

فتاوى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وإن أهل مصر كانوا يتبعون في الأكثر فتاوى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما [1] » .

لهذا أستطيع أن أقول : إن أول مدرسة دينيّة قامت في مصر بعد الفتح الإسلامي هي مدرسة عبد الله بن عمرو بن العاص .

وعن طريق هذه المدرسة تعلَّم الناس الكثير من مسائل الدين وقواعده . ولا عجب في هذا فإن منزلة عبد الله بن عمرو في العلوم الدينية وبخاصّة في رواية الحديث منزلة كبيرة لا يسمو إليها إلا القليل من الصحابة .

وقد تحدث عنه أبو هريرة فقال :

« ما أجد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أكثر حديثاً مني إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب [2] » .

وتتضح منزلة عبد الله بن عمرو بما رواه ابن سعد عن إسحاق بن يحيى عن مجاهد أنه قال : « رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة فسألته عنها فقال : هذه الصّادقة ، فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه فيها أحد [3] » .

وكان الكثير من أبناء مصر يجلسون في حلقة عبد الله بن عمرو ، وأفادوا منه إفادة كاملة ، بل كانوا كما يقول أحمد أمين « يكتبون عنه ما يحدث [4] » .

ولم يلبث هؤلاء المصريّون الذين كانوا تلاميذ في مدرسة عبد الله بن عمرو أن أصبحوا معلِّمين يلقون العلم على تلاميذهم الذين كانوا بمثابتهم بناة للحركة الفكرية المصريّة فيما بعد .

ومما يؤيد ذلك « أن الخليفة عمر بن عبد العزيز جعل الفتيا في مصر إلى

---

(١) الخطط ٢ : ٣٣٢ : المقريزي .
(٢) الإصابة في تمييز الصحّابة : ابن حجر : ٤ : ١١٢ .
(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ : ١٨٩ (القسم الثاني) ليدن .
(٤) فجر الإسلام ١ : ٢٣٤ (الطبعة السادسة) .

ثلاثة رجال : رجلان من الموالي ، ورجل من العرب ، فأما العربيّ فجعفر بن ربيعه ، وأما المولیان ، فيزيد بن أبي حبيب ، وعبد الله بن أبي جعفر .

وأظهر بعض العرب إنكارهم ذلك ، فقال عمر : « ما ذنبي ، إن كانت الموالي تسمو بأنفسها صعداً ، وأنتم لا تسمون[1] ؟ » .

- ٣ -

وكان جامع عمرو بمثابة مركز ثقافيٍّ للدّراسات الإسلامية في هذا العهد بناه عمرو بن العاص بعد ما استقر الأمر له في مصر ليكون منبراً يدوِّي من فوقه الإسلام بحضارته وثقافته .

وقد بدأت الدّراسة فيه سنة ٣٨ هـ [2] وكانت هذه الدّراسة تدور حول تعليم الناس العقائد ، وذكر بعض القصص الدينية والخلقيّة ، التي يقصد بها تهذيب المسلمين ، وتربيتهم عن طريقها .

ولقد اتّسع نطاق التعليم في هذا المسجد شيئاً فشيئاً ، وظلّ يؤدي رسالة العلم والمعرفة خلال العصور المتعدّدة حتى بلغ عدد حلقاته بضعاً وأربعين حلقة في سنة ٧٤٩ هـ [3] .

ولما كانت الدّراسات الدينيّة كالفقه والتفسير والحديث لا تستغني عن النّحو واللغة ، فقد كانت الدّراسات النحوية واللغوية تسير جنباً إلى جنب مع الدراسات الدينية في مسجد عمرو .

ولا يمكن بأي حال أن تغفل حلقات العلماء هذه الدّراسات لأنها تعين على فهم الكتاب والسنة .

وقد وضع ابن خلدون الأمر في نصابه حينما بيّن لنا منزلة الدراسات النحوية واللغوية من العلوم الدينية بقوله :

---

(١) مصر في فجر الإسلام ص ٣١٧ للدكتورة : سيدة إسماعيل الكاشف .

(٢) الخطط للمقريزي ٢ : ٢٥٤ .

(٣) الخطط للمقريزي ٢ : ٢٥٦ .

« وأصناف هذه العلوم النّقليّة كثيرة لأن المكلّف يجب عليه أن يعرف أحكام الله تعالى المفروضة عليه ، وعلى أبناء جنسه ، وهي مأخوذة من الكتاب والسنة ... فلا بد من النظر في الكتاب ببيان ألفاظه أولاً ، وهذا هو علم التفسير .

ثم بإسناد نقله وروايته إلى النبي صلى الله عليه وسلم الذي جاء به من عند الله سبحانه ، واختلاف روايات القرّاء في قراءته ، وهذا هو علم القراءات ، ثم بإسناد السّنة إلى صاحبها ، والكلام في الرّواة الناقلين لها ، ومعرفة أحوالهم وعدالتهم ليقع الوثوق بأخبارهم بعلم ما يجب العمل بمقتضاه من ذلك وهذه هي علوم الحديث .

ثم لا بدَّ في استنباط هذه الأحكام من أصولها من وجه قانونيّ يفيد العلم بكيفية هذا الاستنباط ، وهذا هو أصول الفقه .

وبعد هذا تحصل الثمرة بمعرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين وهذا هو الفقه ... » ثم قال :

« ثم النظر في القرآن والحديث لا بد أن تتقدّمه العلوم اللِّسانية لأنه متوقّفٌ عليها ، وهي أصناف فمنها علم اللغة وعلم النحو [1] » .

على أن هذه الدّراسات النّحوية أخذت فيما بعد تستقلّ رويداً رويداً حتى أصبح لها حلقات خاصة بفضل هؤلاء الأعلام الذين تخرجوا في جامع عمرو ، وكوّنوا النّواة الأولى لأول مدرسة نحويّة ولغوية في مصر .

قال ابن سعيد المؤرخ المغربيّ يصف جامع عمرو عند زيارته له : «واستحسنت ما أبصرته فيه من حلق المصريين لإقراء القرآن والفقه والنحو في عدة أماكن [2] » .

— ٤ —

وقد كان لبيئة البصرة والكوفة في العراق أثر كبير في تطوّر النحو ودراسته وعلى الرغم من تعدّد الأمصار الإسلاميّة بسبب الفتح لم تشتهر في الدراسات النّحوية

(١) المقدمة لابن خلدون ١ : ٤٣٥ ، ٤٣٦ ط مصطفى محمد .
(٢) المُغْرِبُ في حُلَىَ المغرب لابن سعيد ١ : ٧ .

في هذه الفترة غير هاتين البيئتين اللتين ورثتهما بغداد فيما بعد . ومما يجدر ذكره في هذا المقام أنَّ المدينة مركز الخلافة الإسلامية ومستقر النّهضة العلميّة في عهد الرّسول عليه السّلام ، وفي عهد خلفائه لم تكن شيئاً يذكر في هذه الدّراسات بجانب هذه البيئات الثلاث .

ولعل مردّ ذلك إلى أنَّ أهل المدينة ظلُّوا محتفظين بسليقتهم العربية التي لم تكن في حاجة إلى دراسات نحوية أو لغوية .

ولما بدأت السليقة العربيّة تفقد قوّتها بسبب الاختلاط بالبيئات الأجنبية ظهرت حاجتهم إلى مثل هذه الدّراسات التي وصلت إلى قمّتها على يد علماء البصرة ومن بعدهم علماء الكوفة ، ثم علماء بغداد .

يؤيد ما ذكرت ما رواه الأصمعيّ أنه قال : « أقمت بالمدينة زمناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلّا مصحّفة أو مصنوعة ، وكان بها (ابن دأْب) يصنع الشعر ، وأحاديث السمر ، وكلاماً ينسبه إلى العرب فسقط ، وذهب علمه ، وخفيت روايته [1] » .

« وأما مكة فكان بها رجلٌ من الموالي يقال له « ابن قسطنطين » شدا شيئاً من النحو ، ووضع كتاباً لا يساوي شيئاً [2] » .

لهذا بدأت الرّحلات العلميّة تتوالى على هاتين المدينتين ، البصرة والكوفة ، ثم بغداد فيما بعد ، وذلك في القرن الثاني الهجري حينما ظهرت العلوم النحوية مستقلّةً تدرس كما تدرس العلوم العقليّة والشّرعية بعد أن كانت مختلطة بهذه العلوم ، ولم تتميّز وتستقل إلّا بعد العصر الأوّل .

يقول الأستاذ أحمد أمين : « إن علماء النحو كانوا علماء لغة وأدب لأن هذه الفروع لم تنفصل وتتحدد ، ويتميّز كل عالم بعلم منها إلا بعد العصر الأول [3] » .

---

(١) المزهر ٢ : ٢٥٩ .
(٢) ضحى الإسلام ٢ : ٢٧٨ ط ثانية .
(٣) ضحى الإسلام ٢ : ٢٧٧ ط ثانية .

وكانت أول بعثة مصرية تتّجه إلى مدينة البصرة هي البعثة الممثّلة في شخص الوليد بن محمد التميمي المصادريّ ، المشهور بولّاد الذي نشأ بمصر ، ثم رحل إلى العراق ليأخذ العربية عن أساتذتها ولكنّه رأى أن يقصد المدينة ليتلقّى عن شيوخها النحو واللغة ، فخاب أمله ، لأن المدينة لم يكن بها أحد من الحذّاق بالعربية « قال محمد بن الحسن الزّبيدي المتوفى سنة ٣٧٩ هـ : حدثني محمد بن يحيى النحوي ، قال : بلغني أن ولاداً كان يأخذ النحو عن رجل من أهل مدينة النّبي عليه السّلام ولم يكن المدنيّ من الحذاق بالعربية ، فسمع ولاد بالخليل بن أحمد ، فرحل إليه فلقيه بالبصرة ، وسمع منه ، ولازمه ثم انصرف إلى مصر ، وجعل طريقه على المدينة فلقي معلّمه ، فناظره فلما رأى المدنيّ تدقيق ولاد للمعاني في النحو قال : لقد ثَقَبْتَ بعدنا الخردل [1] » .

وأستطيع أن أقول : إن رحلة ولّاد هذه إلى البصرة مكّنته من أن يأخذ العربية عن شيخها وعميدها ، ومبدع القياس فيها الخليل بن أحمد وإذا قلنا الخليل ، فإنما نعني علم النحو بأسره ممثّلاً فيه ، ذلك لأنه « يخيّل إلى الباحث أن النحويين على اختلاف طبقاتهم ومدارسهم إنما استمدّوا النحو من البصرة ، ومن علم الخليل المتمثل في كتاب سيبويه خاصة ، لا فرق في ذلك بين كوفيّ ، وبصريّ ، وبغدادي [2] » .

وبرجوع الوليد إلى مصر بعد هذه الرّحلة الموفّقة ظهرت أول مدرسة نحويّة مصرية على يده ، وشاعت دراسة النحو في مصر بفضله . ومن الحق أن نقول : إن الوليد لم يكن وحده في هذا الميدان ، بل كان معه معاصران قويّان ، يعدّان من طبقته ، وهما أبو الحسن الأعزّ الذي أخذ علمه عن مؤسس المدرسة الكوفية علي بن حمزة الكسائي ، فقد رحل إليه أبو الحسن الأعز في الكوفة كما رحل الوليد إلى الخليل في البصرة [3] .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢٣٣ ط أولى .
(٢) مدرسة الكوفة للمخزومي : ٦٨ ط ثانية .
(٣) طبقات النحويين واللغويين : ٢٣٣ .

ومحمود بن حسان الذي قال عنه ابن يونس في تاريخ مصر «كان نحويًّا مجوِّداً»[1].

وبفضل هؤلاء العلماء انتشر النحو ، وأقبل الطلاب على دراسته والتعمّق فيه ، والرّحلة إليه ، ولم يكن قبل هؤلاء العلماء شيء يذكر من النحو أو من النحاة في مصر .

وإذا كان النحو في هذه الفترة من الزمان بصريًّا ، وكوفيًّا ، فهل تأثر النحو في مصر بالنحو البصري وحده ، أو به وبالكوفي معاً ؟

وإذا كان الوليد قد أخذ عن الخليل وهو بصريّ ، وأبو الحسن الأعز قد أخذ عن الكسائي وهو كوفيّ ، فهل انتشر المذهبان في مصر ، وتسربت إليهما أنواع الخلاف ؟

الحقيقة التي تطالعنا للإجابة عن هذه الاسئلة هي : أن المذهب البصريّ كان له في مصر أنصار وأتباع ، وذلك لأن المذهب البصري جمع في كتاب كثر تداوله ، وسهل حفظه ، وعبّد الطريق لكل دارس في النحو في حين أنّ المذهب الكوفي لم يكن له كتاب يعتمد عليه ، وإنما هي مسائل تتناقلها الشّفاه ، وتردّدها الألسنة لتزيد فيها أو تنقص منها .

يدلّ على ذلك أنّ أبا عليٍّ أحمد بن جعفر أحد النحاة المصريين الذين خلّفوا ولاداً حاول أن يؤلف كتاباً في النحو ليحصر فيه الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، ويعزو كل مسألة إلى صاحبها ، وسمى كتابه : « المهذب » إلّا أنه لمّا أمعن في الكتاب ترك الاختلاف ، ونقل مذهب البصريين[2] » .

وإذا عرفنا أنّ أبا عليٍّ هذا ختن ثعلب إمام مدرسة الكوفة عرفنا أنه لهذه الصّلة أولى الناس بالدّفاع عنه ، والتعصب لمذهبه ، بيد أن الحق لا يعرف أقرباء ،

---

(١) البغية : ٣٨٧ ط أولى .

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٢٣٤ ط أولى .

أو أصهاراً ، فلم يكن متعصّباً إلا للحقّ ، وللحق وحده فكان يقرأ على إمام مدرسة البصرة المبرد ، على حين يهمل ختنه ، وكان يلقى عتاباً مرًّا من ثعلب .

لهذا أستطيع أن أقول : إنّ النحو الكوفي لم يعرف طريقه إلى مصر وإنْ كان أحد النحاة المصريين ـ وهو أبو الحسن الأعز ـ قد تلقّى عن إمام مدرسة الكوفة الكسائي ، إلّا أنّ الأعز لم يحدثنا الرواة عنه أنه كان متعصباً للكوفيين ، أو أنه كان له أتباع وأنصار وتلاميذ يأخذون عنه في مصر اللهم إلّا جماعة من الأندلس ، لقيهم ، وحملوا عنه . قال الزّبيديّ في طبقاته : « ولقيه قوم من أهل الأندلس ، وحملوا عنه ، وذلك سنة سبع وعشرين ومائتين [١] » .

ولم يحدّثنا صاحب الطبقات عنه إلّا بهذه الجمل القصار مما يدلّ على أنّ الرجل لم يكن له أثر كبير في نشر الدّراسة النّحوية في مصر . وبقي المذهب البصريّ هو المذهب السائد في مصر ممثّلاً في كتاب سيبويه .

وقد كان لهذا الكتاب أهميّة كبرى لأنه أساس لألوان الدّراسات النحوية في جميع الأزمنة المختلفة ، إلى يومنا هذا .

وإذا ذكرنا رجال الطّبقة الثانية والثالثة في مصر نجد أن كتاب سيبويه هو المعلّم الأول لهم ، من معينه شربوا ، ومن نَبْعِهِ ارتووا .

فأبو علي أحمد بن جعفر الدِّيَنوريّ قرأ على أبي العبّاس المبرّد كتاب سيبويه « وكان يخرج من منزل ختنه ثعلب ، فيتخطّى أصحابه ، ويمضي ومعه محبرته ودفتره فيقرأ كتاب سيبويه على المبرد [٢] » وكان ذلك في مدينة بغداد حينما التقى فيها إماما المذهبين . وكان أبو عليّ قد أخذ قبل ذلك هذا الكتاب عن المازنيّ في البصرة [٣] .

وأبو الحسين محمد بن الوليد بن ولّاد لم يقنع بما أخذ عن علماء عصره كأبي

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٢٣٣ ط أولى سنة ١٩٥٤ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٢٣٣ والبغية : ٢٣٦ .

(٣) البغية : ١٣٠ .

علي أحمد بن جعفر ، ومحمود بن حسّان وغيرهما ، فرحل إلى أساتذة هذا الفنّ في العراق ، ولقي المبرد وثعلب ، وأقام ثمانية أعوام يدرس كتاب سيبويه على المبرد [1] كما قرأ عليه أساتذته من قبل .

ولِحِرْص المصريّين على كتاب سيبويه أراد « أبو الحسين محمد بن الوليد أن ينقل نسخة الكتاب من المبرد ، وكان المبرد يضنّ بها ضنًّا شديداً فكلّم ابنه على أن يجعل له في كل كتاب منه جُعْلاً قد سماه ، فأجابه إلى ذلك ، فأكمل نَسْخَه [2] » .

من هذا نرى حرص علماء مصر على المذهب البصريّ المُمَثّل في كتاب سيبويه ، يبذلون النفس والنفيس في طلبه ، ولا يضنّون بالمال على نقله ، مهما بلغ الثمن ، وزادت النفقات .

وحينما التقى المذهبان على يد علماء بغداد الذين مزجوا بين المذهب البصريّ والمذهب الكوفيّ لم يكفّ علماء مصر عن الرحلة إلى بغداد ، والتزوّد من علمها والأخذ من رجالها .

ويحق لنا في هذا المقام أن نشير إلى أستاذين مصريين كان لهما دويّ كبير في الدّراسات النّحوية في مصر ، وهما أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد وأبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس ، فقد وفد كلاهما إلى بغداد ، وأخذا عن أبي اسحاق الزّجّاج ، وقد كان الزجاج يفضل أبا العباس بن ولّاد ، ويقدّمه على أبي جعفر النحاس لأنه كان « يثني عليه عند كل مَنْ قدم من مصر إلى بغداد ، ويقول لهم لي عندكم تلميذ من صفته كذا ، وكذا . فيقال له : أبو جعفر النّحاس فيقول : بل أبو العباس بن ولّاد [3] » .

وقد قال المبرّد عن ابن ولاد « إنه شيخ الديار المصرية في العربية [4] » .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٢٣٦ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٢٣٦ .
(٣) بغية الوعاة : ١٦٩ .
(٤) ظهر الإسلام ١ : ١٦٩ طبعة ثالثة .

ومن الآثار النحوية التي خلّفها أبو العباس : كتابا : المقصور والممدود وهو أشهر كتبه ، وكتاب : الانتصار لسيبويه .

ومن الآثار النّحوية التي خلّفها أبو جعفر النّحاس : كتاب معاني القرآن وكتاب إعراب القرآن ، وكتاب المُقْنِع في اختلاف البصريين والكوفيين وكتب أخرى في ناسخ القرآن ومنسوخه ، وكتاب في أخبار الشعراء .

وبمقارنة انتاج هذين العالمين نجد أنّ أبا جعفر أرسخ قدَماً ، وأكثر انتاجاً ، وأعظم نشاطاً من ابن ولّاد حتى قالوا « إن كتابه « تفسير أبيات سيبويه » لم يسبق إلى مثله [1] » .

وقد تعدّد شيوخه حتى قالوا : « إنه أخذ النحو عن أبي الحسن عليّ بن سليمان الأخفش النّحوي ، وأبي إسحاق الزّجّاج ، وابن الأنباريّ ونفطويه وأعيان أدباء العراق [2] » .

فما السرّ إذاً في أن تعظم منزلة ابن ولّاد عند الزجاج ، وترتفع في نفسه عن منزلة أبي جعفر ؟

لعل أخلاق ابن ولاد ، وما اشتملت عليه نفسه من جميل الطِّباع وكريم الصفات هي التي أثقلت ميزاته عند أستاذه دون أبي جعفر ، لأنه كما يحدّثنا الرواة « كان لئيم النفس ، شديد التقتير على نفسه ، وكان ربّما وهبت له العمامة فيقطعها على ثلاث عمائم ، على حين كان أبو العباس رجلاً كامل العلم والأدب ، حسن المروءة [3] » .

على أية حال لا ننكر للرّجلين قدرهما في دَعْم الدراسة النحوية في مصر فقد كان لهما « الفضل في اطّراد الدّراسات النحوية واللغوية بمصر وتلقى العلم عليهما كثيرٌ من المصريين ، ونشطت حركة التأليف [4] » .

---

(١) وفيات الأعيان ١ : ٨٣ تحقيق محيي الدين .
(٢) وفيات الأعيان ١ : ٨٣ تحقيق محيي الدين .
(٣) طبقات النحويين واللغويين : ٢٤٠ .
(٤) مصر في عصر الإخشيديين : ٣٢٦ للدكتورة سيدة إسماعيل الكاشف .

وقد قال عنهما أحمد أمين «كانا بعلمهما مصدراً لحركة قويّة لغوية ونحويّة في مصر . وتعلّم عليهما كثيرون [1] » .

على أن هذه الحركة النحوية في مصر لم تكن وليدة الرّحلات إلى العراق فحسب بل إن كثيراً من كبار النحويين زاروا مصر ، ونشروا علمهم فيها وأحدثوا مع علمائها نهضة نحوية عظيمة .

ومن أمثال ذلك : إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق البغداديّ النّحويّ صحب أبا إسحاق الزجاج ، وأخذ عنه ، ورحل عن بغداد إلى مصر في أيام كافور الاخشيدي [2] .

وإبراهيم بن محمد بن أحمد بن علي الهاشمي الحُسَيْنيّ الشريف أبو علي النحوي . قال ياقوت : « له معرفة حسنة بالنحو واللغة والأدب ... سافر إلى الشام ومصر فأقام بها مدّة ثم رجع إلى وطنه بالكوفة إلى أن مات في شوال سنة ٤٦٦ هـ [3] » .

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر محمد بن موسى بن عبد العزيز الكِنْديّ المصري الملقّب بسيبويه ، فقد كان معاصراً لابن ولّاد ، ولأبي جعفر وضمّ جهوده إلى جهودهما فأثمر النحو ، وأنبت نباتاً حسناً [4] .

من أجل هذا أستطيع أن أقول : إن النهضة النحوية في مصر لفتت إليها الأنظار فأقبل عليها طلّاب العلم من كل فجٍّ عميق ليرتشفوا من مناهلها العذبة ثم يعودوا إلى بلادهم لينشروا ما تعلّموا منذ أن دخل النحو في مصر . في حديثنا عن أبي الحسن الأعز عرفنا أنه لقيه جماعة من الأندلس وحملوا عنه .

وقد روى السّيوطيّ أنَّ محمد بن موسى بن هاشم المعروف بالإفشين القرطبي

---

(١) ظهر الإسلام ١ : ١٧٠ طبعة ثالثة .

(٢) البغية : ١٨١ ، معجم الأدباء : ١ : ١٩٨ .

(٣) البغية : ١٨٨ .

(٤) البغية : ١٠٨ .

رحل إلى المشرق ، ولقي بمصر أبا جعفر الدِّينوريّ ، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية[1] .

وأبو العباس بن ولّاد هو أستاذ أبي عبد الله الرّياحي النحويّ الأندلسيّ[2] .

من هذا العرض نستنتج أنَّ النحو في مصر انعكاسٌ للنحو في البصرة والكوفة فقد أخذ ولّاد عن الخليل ، وأبو الحسن الأعزّ عن الكسائي ، ثم اتجه النحويّون في مصر بعد ذلك إلى بغداد فصنعوا صنيعها في المزْج بين مَذْهَبَيْ البصرة والكوفة محاكين في ذلك بغداد .

وقد كان لهذه الرّحلات ، رحلات علماء مصر إلى العراق ، ورحلات علماء العراق إلى مصر أثر كبير في إيجاد نهضة نحوية قوية .

— ٥ —

ولما فتح الفاطميون مصر لنشر دعوتهم ، وبثّ فكرتهم ، وإقامة دولتهم استخدموا لتحقيق هذه الأغراض العلم والمعرفة ، لأن الفكرة إذا كانت تقوم على سَنَدٍ من العلم ودعامة من المعرفة أثمرت ، وآتت أكلها ، وأوصلت صاحبها إلى ما يريد .

لهذا لم يبخل خلفاء هذه الدولة بالمال الذي يبني المعاهد ويقيم المدارس وينشئ المكاتب .

وقد بلغت عنايتهم بالعلم ، ورعايتهم للعلماء درجة كبيرة أَدَّت إلى قيام نهضة علمية مزدهرة .

يقول الدكتور منصور فهمي « ولقد نهضت في مصر لعهد الفاطميين حركة علمية قوية انتعشت فيها مجامع الدّرس على مثال ما كان في عهد العباسيين[3] » .

---

(١) البغية : ١٠٨ .

(٢) أدب مصر الإسلامية : ٦٩ محمد كامل حسين (مطبعة الوفد) .

(٣) مجلة المجمع اللغوي ، الجزء الأول : ١٧٠ من مقال « تاريخ المجامع » .

والحقيقة التي لا يعتريها الشك أن القاهرة بهذه النهضة العلمية في الدولة الفاطمية استطاعت أن تنافس مدينة بغداد ، بل لا نبالغ إذا قلنا إن بغداد نفسها قد هجرها الكثير من العلماء ، وأقبلوا إلى القاهرة المُعِزّية للرعاية العلمية التي كان يقوم بها خلفاء هذه الدولة للعلم والعلماء .

ولم يكن الخلفاء وأولادهم بمعزل عن هذه النهضة ، بل اشتركوا فيها بأنفسهم وجلسوا إلى العلماء ، وفتحوا قصورهم للمؤدبين .

ومن غير شك ، إن النّحو لم يكن بمنأى عن هذه النهضة ، لأنه كما قلت سابقاً أساس لجميع الدراسات الدينية ، يدل على ذلك أن علي بن منصور بن طالب الحلبيٍّ ، ويعرف بابن القارح كان يؤدب ولدي القائد حسين بن جوهر في زمن الحاكم بأمر الله ، « وكان ابن القارح هذا شيخاً من أهل الأدب ، حافظاً للغة والشّعر ، عالِماً بالنحو ، وكانت وفاته سنة ٤٦١ هـ[1] » .

وكان عليّ بن جعفر المعروف بابن القَطّاع يعلّم ولد الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجماليّ ، وزير المستنصر ، وكان إمام وقته في علم العربية[2] وتوفي سنة ٥١٤ هـ .

وبجوار هذه المعاهد والمؤسسات أنشئت خزائن الكتب ، وفتحت أبوابها لطلاب العلم والمعرفة ، وكانت تحتوي هذه الخزائن على كثير من أمهات الكتب النحوية واللغوية .

يحدّثنا المقريزيّ فيقول : « وذكر عند العزيز بالله كتاب (العين) للخليل ابن أحمد فأمر خزّان دفاتره ، فأخرجوا من خزائنه نيفاً وثلاثين نسخة من كتاب العين ، منها نسخة بخط الخليل بن أحمد ، وذكر عنده كتاب (الجمهرة) لابن دريد ، فأخرج من الخزانة مائة نسخة منه[3] » .

فهذه الأخبار تدلّنا على عظم اهتمام الفاطميين بالعلوم العربية وما إليها .

---

(١) معجم الأدباء ١٥ : ٨٣ ، ٨٦ .

(٢) معجم الأدباء ١٢ : ٢٧٩ .

(٣) الخطط : للمقريزي ١ : ٤٠٨ .

ولاهتمام هؤلاء الخلفاء بالنحو ، وحرصهم على أن تلتزم قواعده في كل ما يصدر عن الدولة من كتب ، وتعاليم ، ورسائل ، عيّنوا ابن بابشاذ النّحويّ في ديوان الإنشاء ليقوم « على وظيفة المراقبة النّحوية ، وذلك براتب يتناوله كلّ شهر من الخزانة[1] » .

ولمكانة ابن بابشاذ النحوي أرى أن اترجم له في إيجاز :

فهو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصريّ الجوهريّ . دخل بغداد تاجراً في الجوهر ، وأخذ عن علمائها ، وخدم بمصر في ديوان الإنشاء[2] .

وله المصنفات المفيدة : منها : المقدمة المشهورة ، وشرح الجمل للزجاجي وشرح كتاب الأصول لابن السَّرَّاج وغير ذلك .

وجمع في حال انقطاعه شُكَّةً[3] كبيرة في النحو يقال : إنها لو بيضت قاربت خمسة عشر مجلداً ، وسمّاها النحاة بعده الذين وصلت إليهم « تعليق الغرفة »[4] وانتقلت هذه التَّعليقة إلى تلميذه أبي عبد الله محمد بن بركات السّعديّ النحوي اللغويّ المتصدّر موضعه ، ثم انتقلت منه إلى صاحبه أبي محمد عبد الله بن برّي النحويّ المتصدر في مكانه ، ثم انتقلت بعده إلى صاحبه أبي الحسين النحوي المنبوز بثلط الفيل ، المتصدّر في موضعه .

وقيل : إنَّ كل واحد من هؤلاء كان يهبها لتلميذه ، ويعهد إليه بحفظها ولقد اجتهد جماعة من الطّلبة في نسخها فلم يمكّنوا من ذلك ، وانتفع الناس بعلمه وتصنيفه[5] .

---

(١) وفيات الأعيان : ٢ : ١٩٩ تحقيق محيي الدين .
(٢) حسن المحاضرة : ١ : ٢٢٨ .
(٣) « شكة » : يريد بها مسودة وأصل الشكة والشكيكة : السلة التي تكون فيها الفواكه .
(٤) تعليق الغرفة : روي انه انقطع عن الناس في غرفة بجامع عمرو بن العاص . (وفيات الأعيان ٢ : ١٩٩) تحقيق محيي الدين .
(٥) وفيات الأعيان : ٢ : ١٩٩ .

واختتم هذا العصر بإمام كبير من أئمة النحو في مصر ، وسأفرد له ترجمة خاصة ، وهو العلّامة ابن برّي .

— ٦ —

وقد كانت الحركة النّحوية في إقليم الشام صورة للحركة في مصر ، وربّما كانت حركة النحو في مصر أقوى لتشجيع الأمراء ، وكثرة المال .

ولا يفوتنا أن نذكر أنّ الحدود بين مصر والشام كانت متّصلة ، والرّحلة بين البلدين ميسّرة ، والعلماء يتنقلون بينهما دون حواجز أو قيود ويتردّدون على قصور الأمراء والسّلاطين فيهما لنشر العلم ، وأخذ العطايا .

ولعل أكبر حركة نحوية حدثت في الشام كانت في عهد بني حمدان في مدينة حلب ، فقد كان نجم هذه الدولة مشرقاً أيام سيف الدولة الذي أحبّ العلم والعلماء ، ولم تشغله فتوحاته عن عقد المناظرات في بلاطه .

وأشهر العلماء الذين عاشوا في كنفه وتحت رعايته أبو عليّ الفارسيّ ، وتلميذه ابن جني ، وابن خالويه .

فأما أبو علي فقد رحل إلى حلب سنة ٣٤١ هـ ونزل في ساحة سيف الدولة وشارك في اجتماعاته الأدبيّة ، وكان بينه وبين المتنبي مناظرات في مسائل نحوية ولغوية [١] .

ويعد ابن جنيّ وأستاذه أبو عليّ مؤسسين لمدرسة في النحو والصرف تستخدم القياس إلى أقصى حدّ ، ولا تقف عند النّصّ .

« وكان ابن جِنّيٍّ مجتهداً في هذين العلمين ، له فيهما آراء مبتكرة واتجاهات انفرد بها [٢] » .

وكما كانت هناك مناظرة بين أبي عليّ الفارسيّ ، وبين المتنبي كانت أيضاً

(١) ظهر الإسلام ١ : ١٨٥ .
(٢) نفس المصدر والصفحة .

مناظرة حادة بين ابن خالويه الذي يعدّ من أكبر الأئمة في زمنه في اللغة والنحو وبين المتَنبي الذي طالما وقف لأبي عليٍّ بالمرصاد من قبل وهذه المناظرة جعلت العلماء ينقسمون إلى قسمين أو إلى حزبين .

حزب يؤيد ابن خالويه ، وحزب يؤيد المتنبي ، وكان للعلاقات السيئة بين ابن خالويه وبين المتنبي أثر كبير في حِدّة هذه المناظرات . « فالعلاقة بينهما لم تكن حسنة لأن المتنبي لم يقدر علمه التقدير الجليل وابن خالويه لم يقدّر شعره التقدير الواجب ، ثم كانا يتحاسدان ، ويتغايران على قرب المنزلة من سيف الدولة [1] » .

وعلى النّقيض من ذلك كانت العلاقة بين المتنبّي وبين ابن جنيّ ، فعلى الرغم من تعدّد المناظرات بينهما وحدّتها لم تستطع هذه المناظرات أن تثير بينهما الأحقاد والضغائن ، لأن الصلة بينهما كانت قوية ، والصداقة كانت وثيقة . وقد قال المتنبّي في ابن جني « هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، وكان ردّ الجميل من ابن جني هو شرحه لديوان المتنبي شرحاً استفاد منه كل من شرح الديوان بعده ، لاتّصاله بالمتنبي ، ومعرفته بظروف شعره التي تُحدّد المعنى ، ولمنع التأويلات [2] » .

ولم تكن هذه المناظرات إلا برهاناً قويًّا على نموّ الحركة النحوية واللغوية في هذا العهد بسبب تشجيع بني حمدان لها ، وبذلهم الجوائز للعلماء من أجلها مما جعل الإلمام بمسائل هذا العلم سبباً من أسباب الفخر ، وسبيلاً من سبل المباهاة ، وطريقاً من طرق الرقيّ .

ولقيمة هذه المسائل العلمية النّحوية في هذه الفترة كانت لا تبذل إلا ـ بقدر كبير ، وثمن غير قليل ، فقد كان ابن خالويه والعلماء يتجادلون في حضرة سيف الدولة ـ يضنّ بالإجابة عن المسائل العلمية إلا بثمن عظيم .

« سأل سيف الدولة جماعة من العلماء بحضرته يوماً : هل تعرفون اسماً ممدوداً ،

(١) نفس المصدر : ١٨٦ .

(٢) ظهر الإسلام ١ : ١٨٦ بتصرف .

وجمعه مقصور ؟ فقال ابن خالويه : إني أعرف اسمين ، لا أقولهما إلّا بألف درهم ، لئلّا يؤخذا بلا شكر . وهما صحراء وصحارى ، وعذراء وعذارى [1] » .

ومن غير شك ، إن هذه المناظرات في إقليم الشّام كانت صدىً للمناظرات النحوية التي كانت تدور رحاها في مصر ، تلك المناظرات التي كانت تعقد في قصور الخلفاء والأمراء بين العلماء وأرباب الفكر ، لتجود القريحة ، ويكثر الإنتاج ومن هذه المناظرات المناظرة النحوية التي كانت بين أبي جعفر النحاس وأبي العبّاس بن ولاد [2] .

من هذا كله نرى أَنَّ حكام الإقليمين وضعوا النحو نصب أعينهم ، ولا أدلَّ على ذلك من هذا الاهتمام البالغ الذي تجلَّى في عقد المناظرات والمناقشات بين علمائه لتروج مسائله ويعظم قدره ، وترتفع منزلته ويكفي فخراً أَنَّ هؤلاء الخلفاء والأمراء قد ارتووا من معينه ، ونهلوا من مناهله ، وذلك كله يدل على أن هذا العلم وصل إلى الذروة من المجد والتقدير . فمحمد بن عبد الله بن محمد بن مسلم ، قال ابن يونس عنه في تاريخ مصر : «كان نحويًّا يعلّم أولاد الملوك النحو . أمّ بالجامع العتيق بمصر . مات يوم السبت لأربع وعشرين خلت من ربيع الآخر سنة ثلاث وثلاثمائة [3] » .

— ٧ —

وقد كانت دور العلم ممثلةً في المساجد منذ أن دخل العرب مصر والشام وذلك لأن المسجد في الإسلام دار عبادة والعبادة تتطلب المعرفة والمعرفة تقوم على العلم .

ومن هنا نشأت دراسة العلوم في المساجد ، وكان لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة أسوة حسنة لبقيّة المساجد الأخرى ، فقد كان دار عبادة ودار قضاء ، ودار علم .

---

(١) نفس المصدر : ١٨١ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٢٣٨ .

(٣) البغية : ٦٠ .

ولحلقات رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده ، ومن بعده كبار الصحابة أثرٌ كبير في فهم مسائل الدين ، والإلمام بأحكامه وقواعده .

ولما تطوّرت العلوم بعد ذلك كان المسجد يسير مع هذا التطور . فقد كان يقوم بدور كبير في دراسة القرآن وعلومه ، والحديث وفنونه وعلوم اللسان .

« وهكذا كان الحال في مصر منذ دخلها الإسلام على يد عمرو بن العاص مؤسس الفسطاط ، فقد بنى مسجده الجامع سنة ٢١ هـ ، وكان هذا المسجد مركزاً لصلاة الجماعة ، وللخطب السياسية ، والمجالس الرسمية ، كما كان مركزاً للقضاء الأعلى ثم غدا بعد ذلك مركزاً ممتازاً للعلم والتعليم [1] » .

وظلّ المسجد يؤدي رسالته منفرداً في هذا الميدان حتى جاء عصر الفاطميين فاحتفظوا له برسالته ، بيد أنهم أنشأوا بجانبه دار الحكمة التي تعدّ أكبر دار في هذا العهد خدمت العلم والمعرفة خدمة جليلة .

ولمكانة هذه الدار وأثرها في الحركة النحوية أرى أن أتحدّث عنها في إيجاز :

— ٨ —

أُنشئت دار الحكمة على يد الفاطميين لتنمو العلوم وتتطور ، ولتكون بمثابة معهد عال ، تمده المساجد بالتلاميذ النجباء الذين يصلحون للانتساب إليه .

ولأجل أن يتعوّد الطّلاب حب البحث والتعمق فيه أنشأوا في هذه الدار مكتبة ضخمة نقلت إليها الكتب من خزائن القصر الملكي في سائر العلوم والآداب .

وكانت علوم النحو واللغة في هذه المكتبة ذات مكان مرموق ، وعناية فائقة .

يقول المقريزيّ « وذكر عند العزيز بالله كتاب (العين) للخليل بن أحمد فأمر خزّان دفاتره ، فأخرجوا من خزائنه نيفاً وثلاثين نسخة من كتاب العين ، منها نسخة بخطّ الخليل بن أحمد ، وذكر عنده كتاب (الجمهرة) لابن دريد ، فأخرج من الخزانة مائة نسخة منه [2] » .

---

(١) التعليم في مصر في العصر الفاطمي الأول لخطاب عطية : ٤٥ .
(٢) الخطط للمقريزي ١ : ٤٠٨ .

ومن غير شك إن خزائن الخلفاء التي كانت تحتويها قصورهم نقل معظمها إلى هذه الدار .

وقد ظفرت هذه الدار ـ بجانب ما حوته من شتى الكتب النحوية واللغوية ـ بكبار الأساتذة النحويين واللغويين أمثال أبي أسامة جنادة بن محمد اللّغويّ المتوفى سنة ٣٩٩ هـ ، وأبي الحسن علي بن سليمان المقرئ النّحوي الأنطاكيّ [١] وكان هؤلاء الأساتذة لا يقومون بتدريس العلوم النحوية واللغوية فحسب بل كانوا بجانب هذا يعقدون فيما بينهم الحلقات لتكون مجال مناقشات وميدان مناظرات وحلبة مسابقات ، ليس القصد منها إلباس الحق ثوب الباطل ، وإنما كانت تجري في ودٍّ ولُطف ، وحُبٍّ ومؤانسة ، من أجل أن تظهر الحقيقة لابسةً ثوبها البراق « فقد كانت بين عبد الغني بن سعيد ، وأبي أُسامة جُنادة بن محمد وأبي الحسن علي بن سليمان المقرئ النحويّ الأنطاكيّ مؤانسة واتحاد كثير ، وكانوا يجتمعون بهذه الجامعة ، وتجري بينهم مذاكرات ومفاوضات ، ولم يزل ذلك دأبهم حتى قتل الحاكم أبا أسامة والأنطاكي المذكورين سنة ٣٩٩ هـ [٢] » .

ويبدو أن الخلفاء الفاطميين لم يكتفوا بالعلماء الذين يعيشون في الدولة فاتّجهوا إلى دعوة العلماء والنّابغين في المعرفة من شتّى أنحاء العالم ليحاضروا في هذه الدار ، وليتميز علماء هذه الدار عن غيرهم ، « اتشحوا بلباس عرف بالخلعة ، أو العباءة الجامعية ، وأرصدت للإنفاق على تلك المؤسسات وعلى أساتذتها وطلابها ، وموظفيها ، أملاك بلغ إيرادها السنوي ٢٥٧ ألف دوكان (٤٣ مليون درهم) » .

وقد زادت الدّار بالعلماء الذين دعوا من آسيا والأندلس لإلقاء المحاضرات فيها روعة وبهاء [٣] .

أمّا مناهج التعليم في هذه الجامعة « فقد اختلفت عن مناهج التعليم بالمساجد

---

(١) معجم الأدباء ٧ : ٢٠٨ ، البغية ص ٢١٣ .
(٢) معجم الأدباء ٧ : ٢٠٨ ، وفيات الأعيان ١ : ٣٢٢ تحقيق محيي الدين .
(٣) مختصر تاريخ العرب : سيد أمير علي : تعريب : رياض رأفت : ٥١٠ .

الفاطمية المعاصرة ، إذ كانت تغلب عليها الصبغة العلمية على حين كانت تغلب على مناهج المساجد الصبغة الدينية [1] » .

هذا ولشهرة هذه الدار ، وعظمة ما أدته من خدمات علمية سرت أخبارها إلى طرابلس الشام ، فأنشأ قاضي طرابلس للفاطميين الحسن بن عمار دار حكمة على مثال تلك التي أنشأها الحاكم بأمر الله ، ويقال : إنه كان بها إذ ذاك عدّة مدارس ، وخزائن كتب [2] .

هذا ولا يفوتني أن أبين في هذا المقام أَنَّ إقليم الشام قد تميّز عن إقليم مصر بظهور المدارس في وقت مبكّر جدًّا ، قبل أن تظهر في مصر بزمن غير قليل ويقصد بالمدارس « تلك الدور المنتظمة التي يأوي إليها طلاب العلم ، وتدرّ عليهم الأرزاق ، ويتولّى تدريسهم وتثقيفهم فئة صالحة من المدرسين والعلماء ، وهم موسّع عليهم في الرزق ، ويختارون بحسب شروط الواقف لمن يحسنون القيام بالغرض الذي ندبوا للدعوة إليه ويجازون بما تعلّموا من ضروب المعارف الإلهية والبشرية [3] » .

وقد بدئ بتأسيس هذه المدارس بالشام منذ أواخر القرن الرّابع الهجريّ وكانت المدارس تقوم جنباً إلى جنب مع المساجد لتأدية رسالة العلم في شتّى أنواع المعرفة .

وكانت أول مدرسة أسست في دمشق سنة ٣٩١ هـ أسسها الأمير شجاع الدولة صادر بن عبد الله ، وسميت باسم المدرسة الصّادريّة ، وتبعه مقرئ دمشق رشاء بن نظيف فأسس دار القرآن الرشائية في حدود الأربعمائة [4] .

ولم يسبق الشام مصر في هذا المضمار بل سبق أيضاً مدينة بغداد التي كانت

---

(١) التعليم في مصر في العصر الفاطمي الأول : خطاب عطيّة : ١٥٨ .
(٢) خطط الشام : محمد كرد علي ٦ : ٦٧ ، ٦٨ .
(٣) نفس المصدر والجزء والصفحة . بتصرف .
(٤) مقدمة صلاح الدين المنجد لكتاب : « دور القرآن في دمشق » للنعيمي .

حاضرة العالم الإسلامي طَوال قرون عدّة استمرّت حتى نكبة التتار « فإن مدارس دمشق سبقت مدرسة بغداد التي أنشأها نظام المُلْك وزير ملكشاه السّلجوقيّ سنة ٤٥٩ هـ بنصف قرن تقريباً [١] » .

أما في القاهرة فلم تؤسس المدارس إلّا في زمن صلاح الدين في النصف الثاني من القرن السادس الهجري ، وكانت المدرسة الناصرية أول مدرسة أحدثت في الديار المصرية ، فقد بدأ بها صلاح الدين سنة ٥٦٦ هـ [٢] .

— ٩ —

وبعد سقوط الدولة الفاطمية ، وبوفاة العاضد الفاطمي آخر خليفة من خلفاء هذه الدولة ، قامت الدولة الأيوبية في مصر على يد الفتى الشجاع صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٧ هـ .

وعلى الرغم من الفتن الداخلية ، والحروب الصليبية ـ اتجه صلاح الدين إلى العناية بالحركة الفكرية ، ونشر العلوم الدينية التي قوامها النحو واللغة وذلك لأن « النحو ضروريٌّ لدراسة الفقه بل إن الفقيه كان لا يمكنه أن يسير شوطاً بعيداً في علمه دون أن يكون له علم كبير بهذه المواد ، وبسبب هذا لا نكاد نقرأ ترجمة لفقيه إلا ويقال لنا في هذه الترجمة إنه درس النحو على فلان من العلماء ، أو أنه كان ممن يحفظون كتاب سيبويه ، أو غيره من أكابر النحاة [٣] » .

ولم ينس صلاح الدين أن دولته قامت على أنقاض دولة الفاطميين ، والفاطميّون كان لهم في مضمار الحضارة والعلم والثقافة والمعرفة قدم راسخة ، وآثار واضحة « فمصر في عهدهم نشطت فيها حركة علميّة قويّة ، وانتعشت فيها مجامع الدرس على مثال ما كان في عهد العباسيين [٤] » .

(١) الكامل : ابن الأثير : ١٠ : ١٩ .
(٢) خطط المقريزي ٢ : ٣٦٣ .
(٣) الحركة الفكرية في مصر : ١٧٢ ، ط أولى .
(٤) مجلة المجمع اللغوي : المجلد الأول : ١٧٠ .

وكما يقول سيد أمير عليّ «كانوا كالبطالسة الأولين يشجعون العلم ويكرمون العلماء ، ويشيدون الكليات والمكاتب العامة ودار الحكمة ،وحملوا إليها مجموعات عظيمة من الكتب في سائر العلوم والفنون [1] » .

من أجل هذا لم ينس صلاح الدين أن يعمل على إيجاد حركة علمية تضارع بل تفوق حركة الفاطميين . ومن ثم أكثر من فتح المدارس التي انتقلت الدراسة إليها من المساجد في عهدهم ، وزاد الإقبال عليها وكانت أول مدرسة انشئت في مصر هي المدرسة الناصريّة التي بناها صلاح الدين سنة ٥٦٦ ه [2] .

— ١٠ —

ولا يفوتني أن أذكر أنه في العهد الأيوبيّ كان الإقليمان مصر والشام في أكثر الأحوال تحت حكم واحد ، وذلك لحكم موقعهما الجغرافيّ الذي يُحتِّم هذه الحقيقة ، فالذين « يتأملون التاريخ المصري منذ عهد الفراعنة إلى اليوم يجدون أن مصر تصبح دولة قوية ما دام الشام جزءاً منها ولكنها تصبح ، ولا خطر لها من القوة متى ضاع هذا القطر من يدها .

نعرف هذا في مصر من عهد رمسيس الثاني في التاريخ القديم منذ العهدين الرومانيّ واليونانيّ قبل الإسلام ، ثم منذ الفتح العربي الذي انتبه فيه الحكام انتباهاً شديداً إلى هذه الحقيقة [3] » .

لهذا لا نعجب إذا ذكرنا أن مصر والشام في هذه الفترة قبل سقوط بغداد كانت مدارسهما مفتحة الأبواب لكل وافد ، وكان العلماء يتنقلون بين الإقليمين كلّما عنَّ لهم أن يتنقلوا لأنه ليس هناك حواجز تحول بينهم وبين هذا الاتصال .

لذلك لا أستطيع أن أقول : إن هذا العالم مصريّ أو شاميّ لأنه عاش في كلٍّ من الإقليمين ، اللهم إلّا إذا حددنا هذا الانتساب بمكان الميلاد .

---

(١) مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي : ٥١٠ .

(٢) النجوم الزاهرة : ٥ : ٣٨٥ .

(٣) الحركة الفكرية في مصر : ٥٥ .

على أية حال فقد كانت هناك في الإقليمين نهضة علمية كبرى ، ودليلي على ذلك كثرة المدارس التي أنشئت ، والمعاهد التي أقيمت « حتى إن دمشق نفسها كان بها ما ينوف عن مائة وخمسين مدرسة ، أسسها ولاة دمشق وأزواجهم وبناتهم ، وأخواتهم ، والقضاة والموسرون والتجار وغيرهم [1] » .

أما القاهرة فيذكر المقريزيّ لها ما يقرب من خمس وسبعين مدرسة [2] وكان يُنْتَقَى للتدريس بها كبار العلماء من المقرئين والمحدثين ، والنحاة الذين تركوا وراءهم أثراً يذكر ، أو مذهباً يعرف أو فضلاً ينوّه به .

— ١١ —

وكان من أثر وراثة بني أيوب للدولة الفاطمية أن ساروا على دربها في حبهم للكتب ، وولعهم بجمعها . غير أنهم مع الأسف أرادوا أن يتخلّصوا من كل أثر للدولة الفاطمية ، وبخاصة ما يمتّ إلى المذهب الشيعي فأحرقوا دور الكتب الفاطمية في الخزائن والقصور ليؤسسوا على غرارها دوراً أخرى وخزائن تضم الكتب والمؤلفات التي تمجّد المذهب السّنيّ .

ومن طبيعة التعصب أن تتسم أعماله بالنزق والطيش مِمّا أدّى إلى حرق الكتب جميعها وتبديدها من غير نظر إلى مادتها أو موضوعها حيث ضاع كثير من أمهات الكتب في شتى أنواع العلوم والمعرفة .

وكان حريًّا بالأيوبيين أن يبعدوا الكتب التي تحتوي آراء الشيعة . أمّا أن تحرق هذه الدور ، وتبدّد هذه النفائس ، فذلك أمر معيب في حق رجال عرفوا بالعدل ، ووصفوا بالخلق .

وها هو ذا العماد الكاتب يصف في مرارة ما أُصيبت به هذه المكتبات في عهده ، وهو شاهد عيان . قال يصف إخراج هذه الكتب وتبديدها :

(١) مقدمة كتاب « دور القرآن في دمشق » للنعيمي : ٥ ، ٦ .
(٢) الخطط : المقريزي ٤ . من ١٩١ إلى ٢٥٦ . مطبعة النيل بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

« أخرجت وهي أكثر من مائة ألف من أماكنها ، وغربت عن مساكنها ، وخربت أوكارها ، وذهبت أنوارها ... واختلط أدبيها بنحويها ، وشرعيها بمنطقيها ... وتواريخها بتفاسيرها ، ومجاهيلها بمشاهيرها ، وكان فيها من الكتب الكبار ، وتواريخ الأمصار ، ومصنفات الأخبار ما يشتمل كل كتاب على خمسين أو ستين جزءاً مجلداً ، إذا فقد منها جزء لا يخلف أبداً ، فكانت تسام بالدون ، وتباع بالهون [1] » .

هذا وبعد أن استراح الأيوبيون من القضاء على خزائن الفاطميين بهذه الطريقة المتهنة بدأوا ينشئون لأنفسهم خزائن كتب خلَفاً لخزائن الفاطميين ، فالملك الكامل أنشأ في مدرسته داراً للكتب لها أمين يشرف عليها [2] .

ولم تقتصر خزائن الكتب على المدارس فحسب ، بل شملت أيضاً المساجد والجوامع فبجامع دمشق مكتبة عامرة [3] وبجامع الإسكندرية كتب محبوسة [4] وكان علماء هذه الدولة ووزراؤها يتنافسون فيما بينهم في إنشاء مكتبات خاصة بهم ، فقد وجد لأمين الدولة ، أبي الحسن السامريّ الوزير عشرة آلاف مجلد ، كلها بخطوط منسوبة ، وكتب نفيسة [5] .

ومن الوزراء الأيوبيين الذين أغرموا بالكتب وجمعها جمال الدين القِفطِيّ فقد جمع من الكتب ما لا يوصف ، وقصد بها من الآفاق ، وكان لا يحب من الدنيا سواها ، وقد أوصى بها للناصر صاحب حلب ، وكانت تساوي خمسين ألف دينار [6] .

هذا ومن الحق أن نذكر أن ملوك الدولة الأيّوبية وإن عملوا على نشر المعرفة

---

(١) الروضتين في أخبار الدولتين : ١ : ٢٦٨ : شهاب الدين المقدسي .
(٢) ذيل الروضتين : ٦٥ ، ١٦٣ : شهاب الدين المقدسي ط أولى .
(٣) نفس المرجع السابق : ١٠٩ .
(٤) البغية : ٣٣ .
(٥) السلوك ١ : ٣٧٨ .
(٦) فوات الوفيات ٢ : ١٩١ : ابن شاكر الكتبي (تحقيق محيي الدين) .

عن طريق المدرسة والكتاب ـ لم يكونوا بمعزل عنها . فقد بلغ حبهم للعلم درجة عظيمة جعلتهم على الرغم من مهامّ الملك وكثرة الحروب وتعدد الفتن ـ يتتلمذون على شيوخه ، ويأخذون عن رجاله حتى صاروا علماء ، لهم في هذا الميدان مكان مرموق ، ومنزلة ملحوظة « فالملك الكامل كان شجاعاً ذكيًّا يحب العلماء والأماثل ، ويلقي عليهم المشكلات [1] » .

– ١٢ –

وكان أول مملوك تولّى الحكم في مصر بعد الأيوبيين عز الدين أيبك التركماني ، وبتوليه أسدل السّتار على الدولة الأيوبية ، وتولى زمام الحكم في الإقليمين المماليك .

وفي عهد المماليك سقطت بغداد تحت أقدام التتار ، وكانت بغداد عروس الشرق ، ومشرق الحضارة ، لبست أزهى حللها ، وأجمل ثيابها على يد خلفاء بني العباس الذين جعلوا منها أكبر مركز عالميّ ثقافي مما جعلها كعبة القصاد ، وقبلة العلماء ، وبفضلها تكونت مراكز علمية في القاهرة ودمشق وقرطبة ، لأن العلماء الوافدين إليها من هذه البلاد شربوا من مواردها وعاشوا على موائدها ، ثم عادوا إلى بلادهم يحملون ثقافتها ، وينشرون علمها مما أدى إلى قيام نهضات علمية في بلادهم بفضل بغداد وعلومها .

وقديماً هاجر إليها علماء المصريين : البصرة والكوفة بعد انتقال الخلافة إليها ، وكان لها أكبر الأثر في التقاء المذهبين البصريّ والكوفيّ « وصار للبغداديين بمرور الزمن طريقة أخذوا منها من المدرستين وأحياناً خلطوا بين المذهبين [2] » .

وأشهر المدارس التي كانت تقوم على نشر الحركة العلمية والثقافية في بغداد المدرسة النظامية التي كان لدراسة العلوم اللغوية والنحوية فيها نصيب كبير .

وأول من ظهر من علماء اللغة والنحو في هذه المدرسة يحيى التبريزيّ الذي رحل إلى مصر ، ثم عاد إلى بغداد ، واشتغل في النّظاميّة ، وتوفي عام ٥٠٢ هـ .

---

(١) النجوم الزاهرة : ٦ : ٢٢٧ .

(٢) البغية : ٨ .

وظهر بعده موهوب الجواليقيّ المتوفَّى ببغداد سنة ٥٣٩ هـ وهو أشهر من تخرّج على التبريزيّ ، ووضع كتاباً في قواعد اللغة العربية من نحو وصرف[١] .

وجاء بعده تلميذه عبد الرحمن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ فوضع كتاباً في قواعد اللغة ، وآخر في تاريخ العلوم اللغوية منذ نشأتها الأولى ، ووضع رسالة خاصة بالجدل العلمي بين مدرستي البصرة والكوفة في بعض مواضيع النحو والصرف[٢]

ولشهرة ابن الأنباري في النحو واللغة كان العلماء يهاجرون إليه وينتفعون بعلمه .

حدّثنا السيوطي في (البغية) أن أبا البقاء المشهور بابن يعيش رحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات الأنباريّ فبلغه خبر وفاته بالموصل . وكان ابن يعيش هذا من كبار أئمة العربية مات بحلب سنة ٦٤٣ هـ[٣] .

وفي أواخر المحرم سنة ٦٥٦ هـ اتجهت جيوش التتار إلى بغداد فأخمدوا شعلتها ، وبددوا ثقافتها ، ورموا كتبها ونفائسها في نهر دجلة لتبتلعها الأمواج .

وفي أيام تعدّ على رؤوس الأصابع أصبحت بغداد خراباً بلقعاً وقاعاً صفصفاً ، لا ترى فيها عوجاً ولا أمتى .

وقد وصف الإمام أبو الفداء مآسي التتار التي حلت ببغداد عند سقوطها تحت أقدام التتار وصفاً ترتاع له النفوس ، وتجب من أجله الأفئدة[٤] .

— ١٣ —

وفي عهد (قطز) أحد حكام المماليك اتّجه (هولاكو) إلى مدينة حلب بالشام بعد أن استولى على بغداد .

وفي (عين جالوت) دارت المعركة بين المماليك وبين التّتار « فحمل الملك المظفر بنفسه في طائفة من عساكره ، وهو يكر بهم كرة حتى نصر الله الإسلام

---

(١) مجلة الأزهر : المجلد السابع : ٢١٠ ، ٢٨١ .

(٢) نفس المرجع السابق والصفحة .

(٣) البغية : ٤١٩ .

(٤) البداية والنهاية ١٣ : ٢٠٢ — ٢٠٣ .

وأعزه ، وانكسرت التتار ، وولت الأدبار على أقبح وجه بعد أن قتل معظم أفيالهم[1] » .

وبعد هزيمة التتار ، أصبحت مصر قبلة الأنظار ، وتقدّم أبناؤها لحمل راية الإسلام ، والدفاع عن أمجاده .

وبعد هذه المعركة أيضاً أصبحت الشام خاضعة لمصر وأن « المظفر قطز هو أول من ملك بلاد الشام ، واستناب بها من ملوك الترك[2] . »

وكما كان للمماليك جولات مع التتار فقد كانت لهم أيضاً جولات أخرى مع الصليبيين ، في عهد الظاهر بيبرس وخلفائه من بعده حدثت عدة معارك بينهم وبين الصليبيين ، وكان النصر حليف الظاهر لأنه فيما يبدو كان لموقفه في معركة عين جالوت ، وحسن بلائه فيها أثر كبير في رهبة جانبه وقوة بأسه « في سنة ٦٦١ هـ – ١٢٦٢ م حاصر بيبرس مدينة (قيسارية) واستولى عليها ، وفي سنة ٦٦٥ هـ – ١٢٦٦ م حاصر (صفد) فسلمت له بعد أن منح أهلها الأمان . وفي نفس العام استولى على (يافا) و(انطاكية) و(طرابلس)[3] » .

– ١٤ –

وكان الظاهر بيبرس رجلاً ذا أفق واسع ، ونظر بعيد ، فقد رأى أن كرسي الخلافة إذا انتقل إلى القاهرة يضفي عليها قدسيَّة دينية تضمن لها الاستقرار والاستمرار .

ولما علم أن أحد أبناء الخلفاء العباسيين قد وصل إلى دمشق أمر بسرعة قدومه إلى القاهرة . وفي القاهرة بويع هذا الإمام بالخلافة ومن ولده «كان جميع خلفاء مصر العباسيين ، وقد استمروا في مصر على الخلافة الدينية إلى سنة ١٥١٧ حتى

---

(١) النجوم الزاهرة : ٧ : ٧٩ .

(٢) المصدر السابق : ٨٣ .

(٣) مصر في العصور الوسطى : ٣٢٠ ، ٣٢٢ ط خامسة .

تخلى الخليفة الأخير منهم عن الخلافة إلى السلطان سليم الأول العثمانيّ ، فكان عدد الخلفاء العباسيين في مصر خمسة عشر خليفة »[1] .

وكان الشعب يرى أن هؤلاء الخلفاء لم يكونوا إلّا مظهراً خدّاعاً جهد المماليك في إيجاده لأجل تقوية مركزهم في الحكم وفي السياسة ، فلم تكن لهم المهابة التي كانت لأسلافهم الخلفاء . ولا أدل على ذلك من أن الخليفة (المستكفي) كتب عهد بيعة للسلطان (بيبرس) وأمر الخطباء بإذاعة هذا العهد على منابر جوامع القاهرة « فقال العامّة على أثر سماعهم اسم النّاصر محمد : نصره الله ـ نصره الله » ولما بلغ القارئ اسم المظفر بيبرس صاحوا قائلين : لا نريده . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت في القاهرة بعض الاضطرابات بسبب هذه البيعة[2] .

ومع أن خلفاء القاهرة كانوا مجرّدين من كل سلطة ، فقد كان لهم أثر لا ينكر ، فبوجودهم فيها كثرت شعائر الإسلام ، وعلت منارات السنة وأقبل العلماء والأدباء من أقطار العالم الإسلامي إلى القاهرة .

وقد كان لهم أيضاً شيء من النفوذ الديني ، فحينما عاد التتار بقيادة (غازان) لمهاجمة مصر والشام كان الخليفة يقف بجوار السلطان ويقول :

« يا مجاهدون ، قاتلوا عن حريمكم ، وعن دين نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم . والناس في بكاء شديد[3] » .

— ١٥ —

والمجتمع في هذا العهد المملوكي كان مزيجاً من عدة عناصر مختلفة الأجناس والعقائد والعادات والأخلاق ، ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى ثلاث طوائف : المماليك والوافدية ، العلماء ، عامة الشعب .

---

(١) حضارة العرب في الجاهلية والإسلام : ١٨٦ : أديب لحود .

(٢) دولة بني قلاوون في مصر : ٧٩ : دكتور محمد جمال الدين سرور .

(٣) السلوك : ٩٣٢ ، ٩٣٧ .

أما المماليك فهم الذين تتكون منهم الطبقة الحاكمة ، وإليهم مصائر الأمور في جليل الأعمال وحقيرها ، ومعظم الجيش يتكوّن منهم ، وتسند إليهم أكبر مناصب الدولة .

وبجانب هؤلاء المماليك كانت تعيش الطوائف المغولية التي جاءت لمصر مأسورة بعد موقعة (عين جالوت) ، وكثر الوافدون منهم إلى مصر في عهد الظاهر (بيبرس) وسموا بالوافدية .

« وكان نظام توزيع الأراضي في مصر يقصد به إرضاء هذه الطبقة وتوابعها من الأحباء والأتباع مما أدّى إلى الاضطراب في كثير من الأوقات [1] » .

وأما طبقة العلماء فقد ساعد على تكوينها المدارس الكثيرة التي أنشأها الأيوبيون ومن بعدهم المماليك .

ولما وصل المماليك إلى الحكم كانت هذه الطبقة قد استفحل شأنها وصلب عودها ، وانبثّ أفرادها في صفوف الشعب يفهمونه دينه ودنياه ، فوجد المماليك أنفسهم أمام قوة يحسب لها ألف حساب ، فحاولوا إرضاء هذه الطبقة بفتح المدارس العديدة التي تضمهم وتستنفد طاقتهم ، ومنحتهم الأرزاق والهبات .

وقد سجل التاريخ فيما سجل صيحات للبارزين من هؤلاء العلماء أصمت آذان المماليك ، ولم يستطيعوا أن يحرّكوا ساكناً .

ويحقّ لنا في هذا المقام أن نسجل بفخر واعتزاز أسماء هؤلاء العلماء الذين رفعوا للحق مناراً وعملوا على الاحتفاظ بكرامة العلم والدين أمام هؤلاء الحكام من المماليك . وهم الأئمة : عزّ الدين بن عبد السلام ، ومحي الدين النّووي ، وابن تيمية .

وللسيوطي في حسن المحاضرة قصص رائعة لهؤلاء العلماء تدلّ على قوة بأسهم ، وشدتهم في الحق ، وخشيتهم لله وحده [2] .

---

(١) ابن تيمية : ١٩ المرحوم عبد العزيز المراغي .

(٢) يرجع إلى : حسن المحاضرة ٢ : ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١ .

وبجانب هاتين الطائفتين : المماليك والعلماء ، كانت طبقة الشعب التي تتألف من الزراع والصناع والتجار .

وهذه الطبقة انصرفت إلى أعمالها ، لا يهمهم هذا الأمير أو ذاك ، ولكنهم مع ذلك كانوا يشتركون في بعض الأمور العامة ، ففي موقعة عين جالوت دفعوا الضريبة التي فرضها عليهم الظاهر بعد فتوى العز بن عبد السلام عن طيب خاطر ، كما أنهم لم يكونوا دائماً في معزل عن التيارات السياسية التي كانت تلعب دورها الكبير على مسرح الحياة إذ ذاك ، فحينما قرأ خطباء المنابر عهد البيعة للسلطان بيبرس الجاشنكير صاحوا قائلين : لا نريده وقامت في القاهرة الاضطرابات التي تُعبِّر عن رأي العامة [١] .

هذا ، وكان جيش مصر والشام مقصوراً على المماليك وحدهم ولم يسمحوا للوطنيين من مصريين وشاميين بالانتساب في هذا الجيش والانتظام في سلكه ، وكان يسمح لهم فقط بمزاولة بعض الأعمال غير العسكرية كالأعمال الكتابية والادارية [٢] .

في ظلال هذه الأحداث السياسية والاجتماعية من أواخر القرن السادس الهجري إلى نهاية القرن الثامن عاشت الحركة النحوية قوية متحركة نشطة بفضل أعلامها الذين لمعوا في سماء هذا العلم في هذه الفترة من الزمان .

---

(١) دولة بني قلاوون : ٧٩ بتصرف : دكتور محمد جمال الدين سرور .
(٢) مصر في العصور الوسطى : ٤٩٦ ، ٤٩٧ بتصرف : طبعة ثانية .

البَـابُ الأوّلــ

حَرَكَة النَّحو في القطـرَين

مِن أواخِـر القرن السَّادس الهجري
الى سُقوط بَغـدَاد سَـنة ٦٥٦هـ

الفصل الأول

الحركة النحويّة

وإذا قلت : الحركة النحوية فإنما أعني بها التنافس في طلب هذا العلم والإقبال على تعلّمه ، والنظر في مشكلاته ومسائله ، وكثرة التأليف فيه ، ورصد الجوائز للعلماء والنابغين ، ومدى تطور النحو على يد البارزين في ميدانه .

وقد كان للخلفاء الفاطميين قبل بني أيوب ـ كما قدمت ـ عناية خاصة بهذا العِلْم وفضل كبير في نشره ، ورعاية كتبه ، ورصد الجوائز للنابهين من أبنائه وحرصهم على أن تسير كتبهم وتعاليمهم ورسائلهم على نهجه حتى أنه بلغ بهم الأمر ان عينوا ابن بابشاذ النّحويّ محرّراً في ديوان الرسائل والإنشاء ، وكان ابن بابشاذ من كبار النحويين والقرّاء في هذه الدولة .

وإذا كان الشأن كذلك في الدولة الفاطمية فإن دولة بني أيوب لم تكن أقل منهم عناية بهذا العلم بل إنّ ملوك هذه الدولة جعلوا النحو في مقدّمة العلوم التي يتعلمونها لما له من فضل كبير في تقويم الألسنة ، وفهم القرآن ، ومعرفة أسرار السّنّة ، هذا فضلاً عن أنهم لم يكونوا عرباً ، لأنهم أكراد ، واللحن في ألسنتهم سليقة وطبيعة ، وقد جاءوا على أنقاض دولة عربية ، كانت العربية في أبنائها جبلّة وطبعاً ، ومع ذلك لم يقصروا في تعليمها ، والإلمام بقواعدها ، وألزموا أبناءهم تعلّمها لاختلاطهم بغيرهم ممن فسدت ألسنتهم ، وكثر اللحن في كلامهم .

لهذا ، فقد رأى ملوك بني أيوب أنهم أحوج إلى تعلّم العربية ممن سبقهم من الفاطميين حتى تستقيم ألسنتهم ، ويصلح كلامهم ، وتفهم رسائلهم ، ويكونوا قريبين من هذا الشعب العربي الذي يخضع لحكمهم .

من أجل ذلك لم يكن عَجَباً أن يضرب ملوك هذه الدولة بسهم وافر في إيجاد حركة نحوية قوية .

وقد بلغ بالملك العزيز أن ينتقل لطلب العلم بين الإسكندرية والقاهرة ، ولا يجد حرجاً في أن يجلس مجلس التلميذ أمام معلميه ، وكما أخذ هذا الملك الحديث في الاسكندرية من الحافظ السّلفيّ ، والفقه من أبي طاهر بن عوف الزّهريّ أخذ النحو بمصر عن العلامة ابن بري النحوي[1] .

أما الملك الكامل فإنه اشتهر بصفة خاصة بعلم النحو ، وله فيه آراء وأفكار مما هيّأ له أن يكون عالماً بهذا الفن ، مُلِمًّا بمسائله ، خبيراً بمشكلاته فاهماً لخلافاته وألغازه .

وهذه المنزلة التي بلغها الكامل جعلت العلامة ابن بري يمنحه إجازة في هذا الفن[2] .

ومعنى هذه الإجازة أنَّ هذا الملك وصل إلى درجة الإفتاء في النحو والتعمق في مسائله والقدرة على حل مشكلاته .

يقول صاحب النجوم « .. وكان عنده مسائل غريبة من الفقه والنحو يوردها فمن أجابه حظي عنده[3] » .

على أن هذه المنزلة التي وصل إليها الكامل في علم النحو لم تصل إلى الدرجة الكبيرة التي وصل إليها أخوه الملك المُعَظّم عيسى ملك الشام في هذا المضمار فقد كان المُعظّم عيسى أديباً نحويًّا ، يحب الأدب ، ويقدر النحو والنحاة . ولعل نشأته بالشام ، وقراءته الأدب والنحو على تاج الدين الكنديّ كان لها أثر كبير في تكوين شخصيته النحوية الأدبية هذه الشخصية التي كانت ألمع شخصيات ملوك هذه الدولة ، وبخاصة في الميدان العلمي .

وقد قرأ المعظم عيسى كتاب سيبويه على التّاج الكنديّ وألم بشرحه الكبير

(١) النجوم الزاهرة ٦ : ١٢٧ .

(٢) النجوم ٦ : ٢٢٨ .

(٣) النجوم ٦ : ٢٣٧ .

للسّيرافيّ . وكتاب سيبويه في حقيقة أمره مدرسة قائمة بذاتها فكل من فَهِمَ هذا الكتاب ، وركب هذا البحر ، ووقف على أسراره ، وغاص إلى دُرَرِه كان حريًّا به أن يتصدّر في النحو ، وأن يكون علَماً من أعلامه .

ولم يقف أمر المعظّم عند هذا الحَدّ ، بل إنه نبغ في القراءات ، والقراءات والنحو متلازمان . فقرأ كتاب الحُجّة لأبي علي الفارسي في القراءات على شيخه تاج الدين الكندي وقرأ أيضاً عليه كتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ حفظاً [١] .

لهذا كله يحقّ لنا أن نقول : إن احتضان الملك المعظم عيسى لعلم النحو والقراءات أفاد هذا العلم فائدة جليلة ، لأن الناس على دين ملوكهم كما يقولون ، فقد أقبل المتعلّمون على النحو ، وفتح لهم الملك المعظم عيسى أبواب تعليمه ، وتعلمه ، بل إنه جعل لكلّ من يحفظ كتاب سيبويه جائزة كبرى فتنافس الطلاب في حفظه وتعاونوا على فهمه مما كان له أثر كبير في إيجاد حركة نحوية ، وبخاصة في إقليم الشام حيث يعيش هذا الملك ، وتعيش معه عطاياه وجوائزه .

ومن حسناته التي خلّدها التاريخ أنه أنشأ مدرستين للتخصص في الدراسات النحوية ، واحدة في القدس ، والأخرى بدمشق .

« ومدرسة القدس تقع على طرف صحن الصخرة من جهة القبلة إلى الغرب بناها المعظّم عيسى سنة ٦٠٤ هـ ، وكان يدرس فيها الكتاب لسيبويه [٢] » .

هذا ، وقد كانت الدراسات النحوية قبل المعظم تدرس جانب المواد الأخرى في المدارس المتعددة التي أنشأتها هذه الدولة .

« ولم تخصص مدرسة لدراسة النحو إلّا هاتين المدرستين ، وكان معنى التخصص في هذه المدارس أن المادة الأساسية فيها هي التي أنشئت المدرسة من أجلها وليس ذلك بمانع من أن تدرس إلى جانبها مواد أخرى [٣] » .

---

(١) النجوم ٦ : ٢٦٧ .

(٢) خطط الشام ٦ : ١١٩ لمحمد كرد علي .

(٣) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : ٤١ .

في هذه الناحية الفكرية المتوثّبة ، وفي هذه البيئة العلمية الناهضة في مصر والشام ، عاش نحاة هذه الفترة يتأثرون بما يحيط بهم من شتّى ألوان المعرفة ، ويؤثرون في غيرهم بما أوتوا من فهم دقيق لِلّغة وبَصَرٍ تامٍ بأساليبها وتراكيبها .

وقد عرفنا منزلة النحاة في هذه الدولة ، هذه المنزلة التي حسدها عليهم الملوك فقلّدوهم ، وتباروا معهم وشاركوهم ، وقدموا لهم الجوائز ونثروا لهم الدنانير ، وعاشوا في ظل هذه الدولة تحيط بهم السّعادة ويمشي في ركابهم المجد .

ولم يبق لنا إلا أن نكشف عن شخصيات هؤلاء النحاة الذين كان لهم أثر كبير في مجتمعهم الذين يعيشون فيه بما أَلَّفُوا من كتب ، وما أحدثوا من آراء ، وما كان لهم من نظرات في هذا الفنّ لا يصل إليها إلّا كُلّ من أوتي همة نافذة ، وعزيمة ماضية ، وقوة عارمة .

على أننا نكتفي في هذا المقام بأشهر هؤلاء النحاة الذين حفظ لنا التاريخ أسماءهم نجوماً لمعوا في سماء النحو في هذه الفترة من الزمن وأعني بهم : ابن برّي – يحيى بن معطٍ – ابن الحاجب .

الفصل الثاني

أشهر النحاة

- ١ -

ابن برّي[1]

١ - نسبه :

هو عبد الله بن برّي بن عبد الجبّار ، أبو محمد المصريّ النّحويّ ، اللّغويّ ، وأصل أجداده من القدس[1] .

واتفق المؤرخون على تاريخ ولادته في سنة ٤٩٩ هـ[2] واتّفقوا أيضاً على تاريخ وفاته ، فذكروا أنه توفي في شوال سنة ٥٨٢ هـ .

وصفه أبو المحاسن في نجومه فقال : «كان بارعاً في علم النحو والعربية ، وكان حجة ثقة[3] وقد تحدث عنه القاضي الأكرم في أخبار النحاة فقال عنه : لقد شاع ذكره واشتهر أمره ، ولم يكن في الدّيار المصرية مثله[4] » .

٢ - مصادر دراسته :

قرأ العربية على مشايخ عصره من المصريين والقادمين على مصر فنبغ نبوغاً كبيراً واستطاع أن ينفرد بالنحو ، واللغة في عهده[5] .

ولعل نبوغ ابن برّي في النحو يرجع إلى أنه قرأ كتاب سيبويه ، وفهم علله .

---

(١) إنباه الرواة ٢ : ١١٠ .

(٢) حسن المحاضرة ١ : ٢٢٨ .

(٣) النجوم ٦ : ١٠٣ .

(٤) معجم الأدباء ١٢ : ٥٦ .

(٥) إنباه الرواة ٢ : ١١٠ .

ودرس الكتب النحوية التي شاعت في عصره دراسة مستفيضة مكّنته من أن يكون إمام هذا الفن ، ووحيد عصره في علم النحو واللغة مما جعل خلفاء الفاطميين يستعينون به في ديوان الإنشاء ، فكان إليه التّصفّح في هذا الديوان ، فلا يصدر كتابٌ عن الدّولة إلى ملك من ملوك النّواحي إلا بعد أن يتصفّحه ، ويصلح ما فيه من خَلَلٍ خَفِيّ [1] .

٣ – شيوخه :

من شيوخه الذين لهم أثر كبير في تكوينه النّحوي أبو طالب عبد الجبار بن محمد بن علي بن محمد المعافريّ المغربي ، كان إماماً مجتهداً في اللغة والأدب ، واشتغل عليه ببغداد خلق كثير ، وانتفعوا به ولما عرف أن في مصر دولة تشجّع العلم ، وتقدر النحو ، وتهب للنابغين فيه الجوائز . أقبل إليها ودخلها في سنة **٥٥١ هـ** وقد تتلمذ عليه فيها أبو محمد عبد الله بن بَرّي [2] .

ولابن بَرّي شيخ آخر تلقى عليه علم العربية ، وهو محمد بن عبد الملك الشنتريني : أحد أئمة العربية والمبرزين فيها وقد قرأ عليه ابن بَرّي ، وله من المؤلفات النحوية كتاب « تلقيح الإعراب في عوامل الإعراب » [3] .

٤ – تلاميذه :

ولهذه المكانة التي وصل إليها ابن بَرّي قصده الطلبة من كل فَجٍّ عميق ليأخذوا عنه علوم النحو .

وقد انتفع بعلمه عدد كثير من هؤلاء التلاميذ الذين أصبحوا فيما بعد أعلاماً في هذا الفن ، ونجوماً في سمائه ، قال صاحب الإنباه : إنه رئى جماعة من تلاميذه متصدرين متميزين [4] » .

(١) الإنباه ٢ : ١١٠ .

(٢) وفيات الأعيان ٢ : ٣٨٤ . تحقيق : محيي الدين عبد الحميد .

(٣) البغية : ٦٨ .

(٤) الإنباه ٢ : ١١٠ .

وقد كان يعرف ابن بري لجامع عمرو قدره . وأنه المدرسة الأولى التي أضاءت لمن حولها منذ الفتح الإسلامي ، فاختاره ليكون مقرّ دراسته لهذا الفن ، فكان التلاميذ يردون إليه ، ويشربون من رحيقه ، لأنه كان متصدّراً بهذا المسجد [1] . وقد انضم إلى حلقة ابن بري في مسجد عمرو ملوك مصر وأمراؤها ، وقد قدمت سابقاً أن الملك الكامل كان تلميذاً لابن بَرّي وأنه تلقى عليه علم النحو واللغة ونبغ فيهما ، وأجازه ابن بري لنبوغه [2] .

وقد سمع الملك العزيز بمصر النّحو من العلامة أبي محمد بن بري النحوي [3] .

ومن أشهر تلاميذ ابن بري الذين كان لهم أثر مشكور في علم النحو ، وجهد مذكور في علم اللغة والقراءات ــ أبو موسى الجُزُوليّ .

وكان أبو موسى إماماً في النحو ، مُلِمًّا بدقائقه ، دخل الديار المصرية ، وقرأ على الشيخ أبي محمد بن بَرّي ، ويظهر كما يحدثنا الرواة أنه قرأ عليه كتاب (الجُمَل) للزجاجي [4] ، وكتاب الجمل في نظر علماء مصر لم يقل عن كتاب سيبويه في الأهمية ، فطالما اشتغل علماؤهم به شرحاً ، ودرساً ، وتعليقاً ، وقد قالوا عنه : إنه من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلّا انتفع به ، ويقال : إنه ألف بمكة المكرمة وكان إذا فرغ صاحبه من باب طاف أسبوعاً ، ودعا الله سبحانه أن يغفر له وأن ينفع به قارئه [5] .

وشهرة الجُزوليّ في النحو كان مصدرها كتاب (المقدّمة) الذي سماه القانون واشتهر فيما بعد بالجُزُولية .

« وقد أتى في هذه المقدّمة بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على

---

(١) معجم الأدباء ١٢ : ٥٦ .

(٢) النجوم ٦ : ٢٢٨ .

(٣) نفس المصدر السابق ٦ : ١٢٧ .

(٤) وفيات الأعيان ٢ : ١٢٠ طبع بولاق .

(٥) كشف الظنون ١ : نهر : ٦٠٣ .

كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها ، وقد بلغ بالنحاة الذين لم يكونوا قد أخذوها عن مُوَقِّفٍ يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها فإنها كلها رموز وإشارات[1] » .

ويظهر أن هذه المقدمة إجابات نحوّية لابن بَرّي عن كثير من المشكلات النحوية التي كان التلاميذ يوجهونها إلى أساتذتهم وهو يقرأ الكتاب لسيبويه لهم « وقد نتجت فوائد جمة من هذه المناقشات والمسائل النحوية فنقلها الجُزُليّ مفردة فجاءت كالمقدمة فيها كلام غامض وعقود لطيفة وإشارات إلى أصول صناعة النحو غريبة فنقلها الناس عنه واستفادوها منه [2] » .

ولشهرة هذه المقدّمة ، وتسابق العلماء على شرحها ، وفهم مراميها ، وحلّ غامضها اشتهر بها الجُزُولي فسميت بالجُزُوليِّة ، ومع هذه الشهرة فإن الجزولي كان متديّناً ورعاً ، فكان إذا سئل عنها هل هي من صَنعك ، ومن تأليفك ، قال : لا ، لأنه كان يعلم إنها من « خواطر الجماعة عند البحث ، ومن كلام شيخه ابن بري [3] » فلم يشأ أن ينسبها إلى نفسه ، وإن كان له فيها فضل الترتيب والتنسيق . على أية حال ، كان أثر ابن بري في تلميذه الجُزولي أثراً كبيراً دعاه إلى أن يسجّل عنه كل ما له من آراء . ولما عاد إلى بلاد المغرب اشتهرت مقدمته هناك وتسابق الطلاب على درسها وفهمها ، وأخذ النحو عنها ، وأقام بمدينة « بجاية » زمناً طويلاً ، والناس يشتغلون عليه ، لأنه كان متصدّراً في الجامع للإقراء ولدراسة النحو ، ويبدو أنه كان يدرس مقدمته ، ويشرحها لتلاميذه ، فقد ذكر ابن خلّكان أنه تصدر في الجامع للإقراء ، وأنه شرح مقدمته في مجلد كبير أتى فيه بغرائب وفوائد [4] .

وإن كان الجزولي أشهر تلاميذ ابن بري ، فإن لابن بري تلميذاً آخر غطت شهرته على الجزولي لبراعته في النحو ، ولكثرة تأليفه فيه ، وهو يحيى بن معط ،

---

(١) وفيات الأعيان ٢ : ١٢٠ ط بولاق .
(٢) المصدر السابق .
(٣) وفيات الأعيان ٢ : ١٢٠ المطبعة الأميرية .
(٤) نفس المصدر والصفحة ، وفيات الأعيان ٣ : ١٥٧ تحقيق محيي الدين .

فهو وإن لم يتتلمذ على ابن بَرّي إلّا أنه أخذ عن تلميذه الجزولي ، وكانت روح ابن بَرّي العلمية في الجزولي ظاهرة واضحة ،بل إن المقدمة التي اشتهر بها هي من وحي أستاذه ابن بري .

وإذا كان يحيى بن معط قد درس هذه المقدمة على أستاذه الجزولي فمن دون شكّ نُقرِّرُ أنه أخذ عن ابن بَرّي من طريق غير مباشر .

٥ – كتبه :

أما كتب ابن بَرّي ومؤلفاته ، فقد تحدّث عنها صاحب الإنباه فقال : « وكانت كتبه في غاية من الصحة والجودة ، وإذا حشاها أتى بكل فائدة » [١] .

ويمكن لنا أن نفسر جودة كتبه ودقّتها ، بأن حبه للتمحيص ، وولعه بالعمق في أبحاثه جعلت كتبه في غاية من الدقة ، كاملة في الجودة ، ولهذا السبب لم تكثر تصانيفه ، لأن كثرة التصنيف قد تبعده عن الجودة .

لهذا ، فإن صاحب الإنباه يقرر « أنه كان قليل التصنيف ، لم يشتهر له سوى مقدّمة سماها : اللّباب ، وجواب المسائل العشر ، وحاشية على كتاب الصحاح » [٢] .

٦ – أخلاقه :

« ينسب إليه بعض المؤرخين أنه كان مع علمه ، وغزارة عقله ذا غفلة [٣] » وقال عنه ابن العماد : «كان يلبس الثياب الفاخرة ، ويأخذ في كمه العنب والبيض فيسقط على رجله ماء العنب فيرفع رأسه ويقول : العجب : إنما تمطر مع الصحو » [٤] .

---

(١) الإنباه ٢ : ١١١ .

(٢) الإنباه ٢ : ١١١ .

(٣) معجم الأدباء ١٢ : ٥٦ .

(٤) شذرات الذهب ٢ : ٢٧٣ .

وفي نظري إن هذه فرية نسبت إلى الرجل من غير وجه حق ، لأن ذكاءه وغزارة عقله ، ويقظة فكره التي شهد له بها المؤرخون تحول بينه وبين الوقوع في هذا السخف ، وكيف يجوز في المنطق ، ويثبت في العقل أن رجلاً يثق فيه خلفاء الدولتين ، فيتولى ديوان الإنشاء للمراقبة النحوية فيه في عهد الفاطميين .

ويجلس ملوك بني أيوب في حلقته كما يجلس التلاميذ . ثم تصدر منه هذه الأعمال الصبيانية التي إن دلت على شيء ، فانما تدل على تفاهة العقل وسخافة النفس ، وقلة الادراك .

وقد تنبه إلى هذه الفرية صاحب الإنباه ، فنفاها عنه ، وانصف الرجل وأعطاه حقه من الاجلال حينما قال « ويحكى عنه حكايات في التغفّل أُجِلّهُ عنها ، وعن ذكر شيء منها »[1] .

ولا أدل على مكانة الرجل بين قومه أنه لما حضرته الوفاة وعرضت كتبه للبيع « حضرها الجمّ الغفير من الأجلّاء بمصر في ذي القعدة سنة ٥٨٢ هـ »[2] .

ومن غير شك إن تهافت هذا الجمّ الغفير على كتبه دليل ملموس على قيمة هذه الكتب التي تضمها مكتبته ، ومنزلة هذا الرجل في نفوس مواطنيه ، لأن حفظ آثاره ، والتنافس على اقتنائها دليل الحب والتقدير .

---

(١) الإنباه ٢ : ١١١ .

(٢) الإنباه ٢ : ١١١ .

- ٢ -

يحيى بن معط

١ - حياته :

هو الشيخ زين الدين أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزّواويّ نسبة إلى « زواوة » ـ قبيلة كبيرة في (افريقية) .

ولد سنة ٥٦٤ هـ بالمغرب ، وقد درس في المغرب النحو على أبي موسى الجزولي حتى نبغ فيه [١] .

ولقد ظهر نجمه وتألقت مكانته حينما زار الملك الكامل دمشق ، وقدر فيه نبوغه ، ورغبه في الانتقال إلى القاهرة فرضي وسافر إليها ، وهناك طلب منه الكامل أن يتصدر بجامع عمرو فقبل بعد أن قرّر له على ذلك مُرَتّباً . لأنه كان في دمشق يكسب عيشه بالشهادة ، ويشتغل بالنحو من غير راتب [٢] وقد بقي في القاهرة متصدّراً بجامع عمرو إلى أن وافاه أجله في ذي القعدة بمصر سنة ٦٢٨ هـ [٣] بعد حياة حافلة بالعلم ، مملوءة بالنشاط والتأليف .

٢ - كتبه :

من تصانيفه : الفصول الخمسون في النحو ، وحواش على أصول ابن السّرّاج ، ونظم الصحاح للجوهريّ ، ولم يكمله ، وقصيدة في القراءات السبع [٤] .

---

(١) البغية : ٤١٦ بتصرف .
(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، مجلد أول : ٢٨١ .
(٣) البغية : ٤١٦ بتصرف .
(٤) معجم الأدباء ٢١ : ٣٦ .

وأشهر مؤلفاته في النحو :

أ – الدّرة الألفية في علم العربية :

وهي مكونة من ١٠٢١ بيتاً انتهى منها عام ٥٩٥ هـ بدمشق كما يقول حاجي خليفة [١] أو بالقاهرة كما يقول آخرون [٢] .

ويظهر لي أنه ألّف ألفيته في القاهرة ، فإنه وإن مكث طويلاً في دمشق يدرس بها النحو ، فقد كان مشغولاً بكسب العيش ولم يكن له مصدر وحيد يرتزق منه غير أداء الشهادات [٣] . ورجل هذا شأنه يضيق وقته عن نظم قواعد النحو التي تحتاج إلى كدّ ذهن ، واجهاد فكر .

أما في القاهرة فقد كفل له الملك الكامل راتباً معيّناً ، ورفع عنه مسئولية التفكير في هذا الشأن . لهذا فمن الجائز جدًّا أن يتجه ابن معط إلى العلم بكل ما يملك من إمكانيات ، يقضي نهاره في مسجد عمرو متصدّرا ويمضي ليله في الاطلاع والتأليف ، وكان من مؤلفاته في هذه الفترة ألفيته المشهورة . وكان لشهرتها دويّ وسط البيئات العلمية في القاهرة وغيرها ، لأنها أول منظومة نحوية في ألف بيت ، ولم يسبقه أحد في نظم القواعد النّحوية في ألف بيت ، فهو صاحب الفضل في هذا الشأن لأنه فتح الباب لمن أتى بعده كابن مالك والسيوطي ، وقد عرف ابن مالك قدر هذا الرجل فذكر في ألفيته بما يشير إلى هذا بقوله :

وهو بسبق حائز تفضيلا ... مستوجب ثنــائي الجميلا

ب – شروح الألفية :

عدد صاحب كشف الظنون شُرّاح هذه الألفية . والناظر إلى هذه الشروح يرى أن الألفية لابن معط استطاعت أن تظفر بالدراسة طوال القرنين السابع والثامن من الهجرة .

---

(١) كشف الظنون ١ نهر ٦٥٥ .

(٢) معجم الأدباء ١ : ٣٦ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية : المجلد الأول : ٢٨١ .

وعلى الرغم من ظهور ألفية ابن مالك فيما بعد وشهرتها ، وكثرة الشراح عليها مما جعلها مدرسة قائمة بذاتها ، على الرغم من هذا كله فإنها لم تشغل العلماء عن ألفية ابن معط .

فقد شرح هذه الألفية شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الأربلي المتوفى سنة ٦٢٧ هـ واسم شرحه « الغُرّة المخفيّة في شرح الدّرة الألفية » وقد شرحها أيضاً محمد بن أحمد بن محمد الأندلسيّ البكريّ الشريشيّ المتوفى سنة ٦٨٥ هـ وسمى شرحه « التعليقات الوفية » .

وشرحها كلٌّ من بدر الدين محمود بن يعقوب الدّمشقيّ المتوفى سنة ٧١٨ هـ وعبد المطلب بن المرتضى الجزري المتوفى سنة ٧٣٥ هـ وزين الدين عمر بن مظفر الورديّ المتوفي سنة ٧٤٩ هـ ، ومحمد بن جابر الأعمى المتوفى سنة ٧٨١ هـ[1] .

* * *

وبهذه الشروح أسهمت الألفية لابن معط في الحركة النحوية منذ القرنين السابع والثامن من الهجرة .

(١) كشف الظنون : نهر : ١٥٥ .

- ٣ -

ابن الحاجب

١ – نسبه :

علم من أعلام مصر في النحو واللغة ، والأصول والقراءات ، صاحب مدرسة في النحو ، قائمة على نهج جديد .

وهو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، الإمام العالم جمال الدين أبو عمرو المعروف بابن الحاجب الكردي .

٢ – نشأته :

ولد في أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإسنا من بلاد الصعيد « وهي بلدة كبيرة خرج منها جمع كبير من أهل العلم والأدب »[١] .

وقد انتقل إلى القاهرة صغيراً ، لأنه كما تحدثنا دائرة المعارف الإسلامية قد حفظ القرآن الكريم في القاهرة ، ودرس العلوم المتصلة به كالفقه وأصوله على مذهب الإمام مالك ، وكذلك النحو والأدب[٢] .

واشتهر بابن الحاجب ، لأن أباه كان حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي[٣] ، ووظيفة الحاجب ، كانت في هذا العصر وظيفة لها مكانتها الاجتماعية ، لأن الحاجب «كانت مهمته إدخال الناس على السلطان حسبما تقتضيه الضرورة بالسماح لهم بالمثول بين يديه ، مراعياً في ذلك مقامهم ، وأهمية أعمالهم ، ولم تقف مهمته

---

(١) الطالع السعيد للادفوي : ١٦ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول ٢ : ١٢٦ .

(٣) شذرات الذهب ٥ : ٢٣٤ .

عند هذا الحدّ ، بل كان يفصل فيما يحدث بين الأمراء والجنود ، وذلك بعد استشارة السلطان أو نائبه »[1] .

وهناك رواية أخرى يرويها بعض المؤرخين حيث يقرر أن أباه لم يكن حاجباً وإنما كان يصحب بعض الأمراء ، فلما مات كان أبو عمرو صبياً فربّاه الحاجب فعرفَ به ، ولكن الإدفوي في الطالع السعيد ينفي هذه الرواية ، ويؤكد أن الرواية الأولى هي المشهورة[2] .

٣ – شيوخه :

وانتقاله إلى القاهرة ، وإقامته فيها يسّرت له الاتصال بكبار الشيوخ والعلماء والجلوس في حلقاتهم ، والأخذ عنهم ، والتأدّب عليهم .

قرأ على أبي الفضل الغزنوي ، وأبي الجُود اللّخمى ، وأخذ عن الشّاطبيّ القراءات كما أخذ عنه النحو[3] .

ولم يقتصر ابن الحاجب على ما أخذ من علماء القاهرة فاتجه إلى دمشق ليأخذ عن أساتذتها ، وكبار علمائها مما كان له أثر كبير في تكوين شخصية ابن الحاجب العلمية التي استطاع صاحبها بفضل ما أوتيه من قوة في التفكير ، وقدرة في الذكاء ، ونبوغ في العقل أن ينتفع بما أخذ من كبار العلماء في عهده .

٤ – حياته :

ولما تسلّح ابن الحاجب بما يتسلح به العالم من شتى أنواع العلوم والمعرفة جلس للإفادة ، وتردّد بين القاهرة ودمشق مرّات كثيرة ، وإقامته بدمشق مكّنته من أن يكون « مدرسا للمالكية » وشيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية[4] .

وقد كانت المادة التي تشغل حيِّزاً كبيراً من تفكيره هي مادة النحو فقد ظلّ

(١) الظاهر بيبرس للدكتور جمال الدين سرور : ١٣٢ .
(٢) الطالع السعيد من ١٨٨ إلى ١٩٥ .
(٣) الطالع السعيد من ١٨٨ إلى ١٩٥ .
(٤) البداية والنهاية ١٣ : ١٧٩ .

في دمشق يؤدي رسالة العلم والمعرفة « وكان الأغلب عليه دراسة النحو[1] » وإقامته في دمشق لم تستمر بسبب حادث العزّ بن عبد السّلام مع الملك الأشرف . فقد كان هناك خلاف بين العزّ وبين الأشرف ولم يجد العزّ من يقف في جانبه من العلماء ويشدّ أزره في محنته غير ابن الحاجب ، وكان هذا الموقف من ابن الحاجب سبباً في تغير الملك الأشرف عليه ، وكراهيته له ، مما أدّى به ، وبصاحبه إلى الخروج من دمشق والعودة إلى مصر[2] « وكانت عودته إلى مصر سنة ٦٢٨ [3] وفي مصر « تصدر بالفاضلية ، وجلس في موضع الشاطبي[4] » .

وكان الشّاطبيّ إمام مصر في عِلْمَيْ القراءات والعربية ، وبالفاضليّة كثر الطلبة ، وقصدوها من كل مكان من أجل أن يأخذوا العربيّة عن ابن الحاجب .

وظل ابن الحاجب متصدّراً بالفاضلية يفيد تلاميذه ، ويملي عليهم من مختلف العلوم وبخاصة علم النحو والقراءات حتى انتقل إلى الاسكندرية للإقامة فيها .

ويذكر الدكتور بدوي في كتابه « الحياة العقلية » أنَّ ابن الحاجب انتقل إلى الاسكندرية بعد تصدّره بالفاضليّة ، ولا يدري سبباً لهذا الانتقال [5] .

ويظهر لي أن ابن الحاجب ـ وإن فتح له باب الفاضليّة ، وجلس في موضع رجل من كبار شيوخ مصر ، وهو الشّاطبيّ ـ فقد كان مورده من تصدّوه بالفاضلية لم يمكنه من الحياة الهادئة المستقرة التي تتطلبها حياة العلماء لتجود قرائحهم وتنتج عقولهم .

ولم يجد في القاهرة من يحس بحاله ، ويشعر بحاجته ، فيكفيه مؤونة البحث عن الرزق . فهاجر إلى الاسكندرية علّه يجد فيها ما فقده في القاهرة .

على أية حال فقد ألقى ابن الحاجب عصا التسيار في الاسكندرية ولم تطل

---

(١) روضات الجنات : ٨ .

(٢) شذرات الذهب ٥ : ٢٣٤ .

(٣) الذيل على الروضتين وفيات ٦٤٦ هـ .

(٤) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : ١٣٩ للدكتور بدوي .

(٥) نفس المصدر والصفحة .

مدة إقامته هناك ، فوافاه الأجل في ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ هـ [1] .

٥ – تلاميذه :

وأشهر تلاميذه الذين أخذوا عنه : المنذري الدّمياطيّ أخذ عنه الحديث ، أمّا علم العربيّة فقد أخذه عنه الرضي القسطنطيني [2] .

٦ – ثناء العلماء عليه :

وصفه شهاب الدين أبو شامة فقال : « وكان من أذكى الأئمة قريحة وكان ثقة حجة ، متواضعاً ، عفيفاً ، كثير الحياء ، منصفاً ، محبًّا للعلم وأهله ، ناشراً له ، محتملاً للأذى ، صبوراً على البلوى [3] » .

وأثنى عليه ابن خلّكان فقال : « وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات وسألته عن مواضع في العربية مشكلة ، فأجاب أبلغ اجابة بسكون كثير وتثبُّت تام [4] » .

٧ – كتبه :

خلف ابن الحاجب وراءه تراثاً ضَخْماً من العلم ، وبخاصة علم النحو وكان هذا التّراث ممثلاً في كتبه . وقد قالوا عن هذه الكتب التي تركها لتحيي ذكره وترفع قدره عند النحويين ، والدارسين للنحو « إنها كانت في غاية الحسن ورزقت قبولاً تامًّا بحسنها وجزالتها [5] » .

وكتبه النحوية كانت مدرسة قائمة بذاتها ، عاش على فائدتها النحويون .

---

(١) شذرات الذهب ٥ : ٢٣٤ .

(٢) شذرات الذهب ٥ : ٢٣٤ .

(٣) البداية والنهاية ١٣ : ١٧٩ .

(٤) وفيات الأعيان ١ : ٣١٤ ط بولاق .

(٥) روضات الجنات باب العين : ٤٨ .

وقد قال عنه الرواة إنه : « خالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الجواب عنها[1] » .

وقد قال الإدفوي يصف كتب ابن الحاجب « إن الناس انتفعوا بتصانيفه لما فيها من كثرة النقل مع صغر الحجم ، وتحرير اللفظ[2] » .

ومعنى هذا أنه كان متمكّناً من اللغة ، مُلِماً بأسرارها مما يسر له كثرة النقل والرواية .

ولأجل أن ينتفع الناس بتراثهم الماضي استطاع بسلامة ذهنه ، وقوة فهمه ، وحدة قريحته أن يلخص هذه النقول ، وأن يعقب عليها في إيجاز واختصار ، فجاءت كتبه وافية بالغرض الذي ألّفت من أجله ، وهو تيسير العلم ونشره في وضوح وإيجاز .

ولهذا السبب راجت كتبه في بلاد العجم ، واهتم الناس بها هناك لما فيها من إيجاز وترتيب وتنظيم ، وتنسيق وتبويب .

قال صاحب كتاب تاريخ سورية « فطبق ذكر هذين الكتابين » أي (الكافية) ومختصره في أصول الفقه ـ جميع البلاد خصوصاً بلاد العجم وأكبّ الناس على الاشتغال بهما إلى زماننا هذا[3] .

وأشهر كتب ابن الحاجب النحوية كتاب الكافية .

١ – الكافية :

عرفها كشف الظنون بأنها « مختصرة معتبرة ، مغنية عن التعريف ، وهي دستور هذا الفن ، إذ بها يعرف أكثر مسائله » .

ولما كانت الكافية تشبه القوانين العامة ، أو الخطوط الرئيسية منها وتحتاج إلى

(١) شذرات الذهب ٥ : ٢٣٤ .
(٢) الطالع السعيد : ١٨٨ .
(٣) تاريخ سورية ٦ : ٢٣٧ ليوسف إلياس مطران (ط بيروت) .

تفسير وإيضاح ـ ألّف لها شرحاً ليبين الغرض من مسائلها والهدف من قوانينها ، وقد تداول الناس هذا الشرح ، وأكبّوا عليه وأفادوا منه وشغلوا به وبالكافية .

وفي عهد ابن الحاجب كان الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى الأيوبي محبّاً للنحو كأبيه فلما رحل ابن الحاجب عن دمشق إلى (الكرك) نظم لهذا الملك مقدمته الكافية ، وسمّى هذا النظم بالوافيه ، ولم يكتف بنظمها ، بل شرحها له[1] .

وهذا الصنيع من ابن الحاجب يدل على رغبته القوية في تذليل النحو وتسهيله من أجل أن تهضم قواعده ، وتشرح غوامضه .

هذا وقد تسابق العلماء على شرح كافيته ، فظهر لها شروح كثيرة ـ باللغة العربية ، وبالفارسية والتركية .

وأهم شروحها باللغة العربية :

١) شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي . .
قال السيوطي : « لم يؤلف عليها ، بل ولا على غالب كتب النحو مثله جمعاً وتحقيقاً فتداوله الناس ، واعتمدوا عليه ، وله فيها أبحاث كثيرة ، ومذاهب ينفرد بها . فرغ من تأليفه سنة ٦٨٦[2] هـ » .

٢) وصنف السيد ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي الحسيني ثلاثة شروح على الكافية : كبير وهو المسمى بالبسيط ، ومتوسط ، وهو المسمى بالوافية ، وهو المتداول وصغير . وتوفي سنة ٧٧٧ هـ .

٣) وشرحها تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي الحنفي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .

٤) ومن الملوك الذين اهتموا بشرحها : الفاضل الملك المؤيد عماد الدين بن الأفضل علي الأيوبي ، المعروف بصاحب حماة المتوفى سنة ٧٣٢ هـ وهو

---

(١) كشف الظنون مجلد ٣ نهر . ١٣٧ وما بعده .
(٢) نفس المصدر والجزء والنهر ، وما بعده .

شرح لطيف علقه من شرح المصنف لهذه المنظومة ، ومن غيرها من شروح الكافية ، وفرغ من تأليفه في شعبان سنة ٧٢٢ هـ .

٥) وقد أسهم في شرحها الإمام تاج الدين أبو محمد علي بن عبد الله بن أبي الحسن الإشبيلي ، ثم التّبريزيّ ، نزيل القاهرة المتوفى في رمضان سنة ٧٤٦ هـ وهو شرح كبير كشرح الرضي ، وفرغ من تسويده لثلاث بقين من محرم سنة ٧٤٢ هـ سماه : مبسوط الكلام في تصحيح ما يتعلّق بالكَلِم والكلام .

٦) ولشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني المتوفّى سنة ٧٤٩ هـ شرح كبير كالرّضي ، قدم فيه عشر معلّقات نافعة .

وبعد ، فلا أستطيع في هذا المقام أن أعدِّد جميع شراح الكافية ، واكتفي بما ذكرت ، وقد سجّل حاجي خليفة في كشف الظنون شراح هذه الكافية[1] والحواشي التي وضعت على هذه الشروح ، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أبين أن الكافية شغلت العلماء طوال العصور منذ عصر ابن الحاجب إلى يومنا هذا ، ومن ثم كثرت الشروح والتعليقات عليها . وما زالت الكافية وشروحها مصدراً كبيراً من مصادر الدراسة النحوية في عصرنا هذا .

والحقّ الذي لا ينكر أن الذي أضفى على هذه المقدّمة شهرة واسعة النّطاق هو شرح الشيخ رضي الدين الاستراباذي ، هذا الشرح الذي انتشر ذكره وعمت دراسته ، وبخاصة في بلاد العجم حيث ترجم إلى الفارسيّة .

وكان انتفاع العجم بالمقدمة وشروحها أكثر من انتفاع مصر والشام بها وذلك لأنه وإن أسهم بعض علماء هذين الإقليمين بشرح هذه المقدمة والتعليق عليها ، فإن هذه الشروح لم تنتشر بين الطلاب ويشتهر أمرها كما كان ذلك في بلاد العجم .

ولعل لهذا سرّاً ، فإن ابن الحاجب كان يميل إلى الفلسفة والمنطق والقياس والتعليل ، وقد سادت فيه هذه الروح منذ أن نبغ في علم الأصول ، وعلم الأصول تقوم قضاياه على النّهج المنطقِيّ .

---

(١) كشف الظنون مجلد ٢ نهر ١٣٧٠ وما بعده .

وكان أهل مصر ينفرون من الفلسفة ، ويفرّون من المنطق ، ويحبون الوضوح في كل شيء ، في حين أن أهل العجم كانوا يميلون إلى الفلسفة ويتجهون في دراستهم إلى المنطق ، فكان ذلك أدعى إلى أن تروج كتب ابن الحاجب وبخاصة الكافية في بلاد الفرس ، على حين انها تقف في دائرة ضيقة محدودة في الإقليمين المصري والشاميّ .

وكما قدمت سابقاً – إن هذه المقدمة نفخ فيها من روح الحياة ووضع فيها سر الخلود الرّضِيّ بشرحه « ولم ينتفع أهل مصر والشام بهذا الشرح لأنه نقل إلى مصر في زمن متأخر ، ولم ينقل إلى مصر إلّا بعد عصر أبي حيان وابن هشام ، فلم يقفا على هذا الشرح[1] » .

وقد غطت شهرة كتب ابن مالك في الإقليمين على هذه المقدمة وشروحها فلم يكتب لها الحياة في مصر والشام إلا في زمن متأخر حينما نقل شرح الرّضي إلى الإقليمين .

منهجه في الكافية :

رغب ابن الحاجب في أن ييسر النحو لطلابه ، فعمد إلى كتاب (المفصل) للزمخشري واختصر منه هذه المقدمة الصغيرة وسماها : الكافية ، ولعل اسمها يدل على الغرض الذي من أجله ألفت فهي تغني الناشئ أو المتعلّم عن كتب النحو المعقدة التي تحتاج إلى ملم بهذا الفن ، خبير بمسائله .

وقد سار ابن الحاجب في ترتيبه لأبواب الكافية كما فعل الزمخشري في كتاب (المُفَصّل) فالناظر فيه يرى أنه مقسوم على أربعة أقسام : الأول : في الأسماء ، والثاني : في الأفعال ، والثالث : في الحروف ، والرابع : في المشترك من أحوالها .

وقد نهج على هذا التقسيم ابن الحاجب ، فقسم الكافية إلى أربعة أقسام : أسماء وأفعال ، وحروف ، ومشترك من أحوالها .

---

(١) هامش كشف الظنون نهر ١٣٧٠ مجلد : ٢ .

وأغلب الظن أن هذا الترتيب والتقسيم لم يكن من مبتكرات الزمخشري فقد سبقه في هذا أبو عليّ الفارسيّ في كتابه « الإيضاح » ، « فقد كان أول من ابتكر هذا الترتيب ، وسنه للمعاصرين له من تلاميذه وللخالفين من النحاة بعده [1] ».

على أن ابن الحاجب لم يكن بعيد الصلة عن كتاب الإيضاح لأبي عليّ ، لأن هذا الكتاب عني به المصريون منذ أن بدأ النحو في مصر يستقرّ على دعائم ثابتة على يد النّحوي المصري ابن بَرّي « وابن بَرّي من الذين عنوا بالايضاح وشرحوه [2] » .

وظل هذا الكتاب المحور الذي يدور حوله النحاة منذ القرن الرابع الهجري حتى عصر ابن الحاجب الذي أسهم بنصيب كبير في شرحه لهذا الكتاب [3] .

فابن الحاجب إذن لم يكن تأثره بالإيضاح أقلّ من تأثره بالمفصل ، فقد شرح الكتابين وكان لهما عليه تأثير كبير في نحوه ، بل وفي آرائه مما سأبينه بعد .

على أية حال ، فقد كانت الكافية تسير مقتفية خطى (المفصل) و (الإيضاح) في الترتيب والتنظيم ، وفي التبويب والتقسيم ، وإن كان كلٌّ من المفصل والإيضاح كتاباً كاملاً جمع النحو ، وحوى قواعده ، فإن الكافية تلخيص موجز غاية الإيجاز لهذين الكتابين ممّا أدى إلى صعوبة فهمها ، وإدراك مسائلها ممّا حدا بالكثير من النحويين للتّصَدّي لشرحها ، والتعرض للتعليق عليها ، حتى بلغت تعليقاتها وشروحها ما يربو على الستين شرحاً .

أسلوب الكافية :

ابن الحاجب في الكافية عمد إلى التلخيص والإيجاز لدرجة أن الدارس لها يجد صعوبة في فهمها ، وحل تراكيبها ، والوقوف على الغرض من عباراتها . فهو وإن حاول بهذا العمل أن يلخص النحو ، ويقدمه قواعد سهلة للمبتدئين إلا أنه

---

(١) ابو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي : ٥٢١ .
(٢) سيبويه امام النحاة : للأستاذ علي النجدي : ١٨٧ .
(٣) كشف الظنون ١ : ٢١٢ .

خانه الحظ في الوصول إلى هذا الغرض ، فجاء تلخيصه يحمل ألفاظاً غير واضحة ، ولعلّ ابن الحاجب أحس أنه لم يوفق في هذا التلخيص كل التوفيق ، فاتجه إلى شرحه لينير الطريق لسالكه ، ويعبّد السبيل لدارسه .

ولا أدل على ذلك من أن الرضي شارح الكافية كان يعاني من أسلوبها وتراكيبها الشيء الكثير مما أدّى به إلى مهاجمة المصنف ولومه على هذه الصعوبة التي كانت شعار أسلوبه في مقدمته فيقول :

قال ابن الحاجب في مقدمته في إعراب الاسم « وهو معرب ومبنيٌّ فالمعرب المركّب الذي لم يشبه مبنيّ الأصل » .

وعلق الرضي بقوله : « ولفظ المركّب يطلق على شيئين على أحد الجزأين ، أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر ، أو الأجزاء الأخر ، كما يقال في ضرب زيدٌ مثلاً : إن زيداً مركّب إلى ضرب ، وضرب مركب إلى زيد فهما مركبان .

ويطلق على المجموع ، فيقال : ضرب زيد مركب من ضرب ، ومن زيد ، وهذا كما تقول مثلاً لأحد الخفين هو زوج الآخر ، وتقول لهما معاً : زوج .

ومراد المصنف المعنى الأول ، وليس بمُرْضٍ ، لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كُلّ واحد من جزئيه ، أو أجزائه ، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلّا مركّباً من شيئين فصاعداً كخمسة عشر ونحوه » .

ثم قال الرضي : « وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الألفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر[1] » .

٢ – الشافية :

وكما ألف ابن الحاجب كافيته في النحو ، ألف (الشّافية) في الصرف وكدأبه في شرح ما ألف ، وتوضيح ما أنتج ، شرح الشافية .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١ / ١٤ .

وأَشْهَرُ مَنْ شرحها من نحاة مصر في القرن الثامن الهجري ابن هشام الذي ألّف لها شَرْحاً في مجلدين سماه : عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب « وتوفي ابن هشام سنة ٧٦٢ هـ [١] » .

وكما انتشرت الكافية في مصر والشام في العصور المتأخرة انتشرت أيضاً الشافية وظلت موضع الدراسة والبحث حتى عصرنا هذا . فقد قرر تدريسها في بعض المعاهد العلميّة المهتمة بالنواحي اللّغوية والنحويّة .

٣ – الأمالي :

أمالي ابن الحاجب تضمّنت آراءه في بعض المشكلات النحوية وتوجيهات لبعض الآيات القرآنية وتعليقات على كتاب (المفصّل) للزمخشري وآراء في بعض الأبيات لكبار الشّعراء .

وقد أملى هذه الأمالي على تلاميذه في حلقات متعددة ، وأزمنة مختلفة ، وأمكنة متباينة .

وفي النسخة المحفوظة بدار الكتب رقم [١٠٠٧ نحو] ، تقرأ في الصفحة الأولى من الأمالي ما يأتي :

« هذه الأجزاء مشتملة على أمالٍ متفرّقة في النحو جليلة ، من كلام الشيخ الإمام العلّامة حجّة العرب وفخرهم ، منشئ العلوم ، والمَرْجعُ إليه في تقريرها وتحريرها جمال الدين عمرو بن الحاجب برّد الله مضجعه وطيّب مَهْجَعه ، منها ما يتعلق بكتاب (المفصّل) للزمخشري ، ومنها ما يتعلق بأبيات عربية ومحدثة وغير ذلك .

وهذه الأمالي عزيزة الوجود مضنون بها على غير أهلها ، بل على أهلها لغاية شرفها وعظيم نفعها [٢] » .

---

(١) كشف الظنون مجلد ٢ نهر ١٠٢٠ .

(٢) الأمالي : ابن الحاجب : مخطوط رقم ١٠٠٧ نحو (دار الكتاب) .

وكطبيعة كتب الأمالي لم تكن في أمالي ابن الحاجب وحدة ، أو تنظيم وترتيب ولكنها خواطر وآراء أمليت في أزمنة متعددة في القاهرة ودمشق .

وقد بدأ بها سنة ٦٠٩ هـ في القاهرة ، لأنه قد جاء في أماليه ، وأنه قال أيضاً مُمْلياً في القاهرة سنة تسع على قوله تعالى « ونَزَعْنا ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ اخوانا [١] » .

وقد تَتَبَّعْتُ سنوات الإملاء في القاهرة ، فلم أجد له إملاءً قبل هذا التاريخ .

وظل يملي آراءهُ في القاهرة حتى سنة ٦١٦ هـ بدليل ما جاء في أماليه أنه أملى في القاهرة سنة ست عشرة على قوله تعالى : « أَنْ تَضِلّ إحداهما فَتُذَكِّرَ إحداهما الأُخْرَى ... [٢] » .

وفي سنة ٦١٧ هـ نجده ينتقل إلى دمشق ويملي بها ، ويظلّ يملي حتى سنة ٦٢٥ هـ [٣] . وهي السنة الأخيرة في سنوات املائه هذه الآراء ، مما يرجح أن ابن الحاجب مكث في القاهرة يُعَلِّم ويملي حتى سنة ٦١٦ هـ ثم انتقل بعد ذلك إلى دمشق سنة ٦١٧ هـ ، وبقي يقرأ بجامعها ، ويملي هذه الأمالي حتى سنة ٦٢٥ هـ .

وظلّ بدمشق بعد ذلك ينشر رسالة العلم حتى سنة ٦٢٨ هـ حيث وقعت الفتنة بين الملك الأشرف ، عزّ الدين ، هذه الفتنة التي أدّت بابن الحاجب إلى العودة إلى القاهرة ، ثم الانتقال منها إلى الإسكندرية حيث لقي ربه سنة ٦٤٦ هـ .

٤ – شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي :

وكتاب الإيضاح هذا شرحه كثير من النحويين قبل ابن الحاجب وعنوا به عناية فائقة وكان هذا الكتاب يسير جنْباً إلى جَنْب مع كتاب سيبويه .

« وهو كتاب متوسّط يشتمل على مائة وستة وتسعين باباً، منها إلى مائة وستة وستين نحو ، والباقي إلى آخره تصريف .

(١) الحجر : ٤٧ .
(٢) البقرة : ٢٨٢ .
(٣) الأمالي : ابن الحاجب مخطوط رقم ١٠٣٤ نحو .

ومن الذين صنفوا له شروحاً ابن الحاجب وسماه : المكتفى للمبتدى [1] » .

٥ – شرح المفصّل :

ولم ينس ابن الحاجب أن يشرح كتاب (المفصل) للزّمخشريّ في كتاب سماه « الإيضاح » وهو الذي تأثر بالزمخشري في مفصّله ، حتى اختصر منه كافيته . « وهذا الشرح منه نسخة بمكتبة بلدية الاسكندرية رقم ٥٤٥ ب وأخرى بمكتبة إبراهيم باشا رقم ١٨ وثالثة بمكتبة سوهاج رقم ٥ نحو [2] » .

٦ – شرح كتاب سيبويه :

ولكتاب سيبويه ، كما قلت سابقاً منزلة كبيرة عند النحاة المصريين والشاميين فقد اهتموا به منذ أن عرفوا هذه الدراسات النحوية .

« وقد شرحه أبو جعفر المعروف بابن النّحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ وشرحه أيضاً وانتقده ، وانتصر له أحمد بن محمد بن ولّاد المتوفى سنة ٣٣٢ هـ . وشرحه أيضاً ابن الحاجب ليقرب نحوه لأبناء عصره ويوقفهم على أسراره وتراكيبه [3] » .

٧ – ولابن الحاجب قصيدة في المؤنثات السّماعيّة طبعها (هافنر) و (شيخو) في بيروت سنة ١٩٠٨ م [4] .

٨ – رسالة في العشر : وهو بحث صغير في استعمال كلمة عشر مع الصفتين أول وآخر ، طبعت في برلين رقم ٦٨٩٤ [5] .

٩ – وكما كان ابن الحاجب علماً في النحو والصّرف كان علماً أيضاً في علم العروض فله منظومة من البحر البسيط عن العروض سماها « المقصد الجليل في

---

(١) كشف الظنون : ١ نهر ٢١٢ .

(٢) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : ١٠٧ .

(٣) سيبويه امام النحاة : ١٨٨ للأستاذ علي النجّدي .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية م ١ : ١٢٧ .

(٥) المصدر السابق .

علم الخليل » في ليدن فهرس ٢ رقم ٢٧٣ ، وبرلين رقم ٧١٢٦[١] .

وبعد ، فلست في حاجة إلى أن أبين شخصية ابن الحاجب في عِلْمَيْ الأصول والفقه ، فقد كان في هذا المضمار وحيد عصره له إنتاج ضخم يشيد بقدره ويشير بفضله ، ويرفع من ذكره .

وهكذا كان ابن الحاجب علماً في النحو والصرف والعروض ، ونابغةً في الفقه والأصول . وقلّما تيسّر لعالم أن يجمع بين هذه العلوم وينبغ فيها ويجلس على قمّتها اللهم إلا إذا كان يتمتع بعقل ناضج ، وفكر ثاقب ، وذكاء لامع ، وقريحة وقادة ، وإدراك واسع .

وقد وجد هذا كله في ابن الحاجب ، كما شهد له بذلك العلماء ، وأثنى عليه الفضلاء .

ويكفي أن مؤرخيه ذكروا عنه أنه كان ركناً من أركان الدين والعلم .

٨ – آراؤه واتجاهاته :

١ – أثر الفلسفة والمنطق في اتجاهاته النحوية :

صلة النحو بالفلسفة قديمة ، بدأت حينما ظهر المنطق اليونانيّ في مدينة البصرة التي كانت حينئذ مركزاً كبيراً لفلاسفة المعتزلة الذين تأثّروا بالمنطق الأرسطي في اتجاهاتهم الكلامية .

ومن غير شك إن نحاة البصرة ، وعلى رأسهم سيبويه لم يكونوا في معزل عن هذا التيّار الجارف ، تيّار الفلسفة والمنطق فتأثروا به .

وقد كان النّزاع الذي ظهر منذ القرن الثاني بين مدرسة القُرّاء وبين مدرسة الكلام ، له أثره الواضح في اتّجاه النّحاة البصريين إلى الأخذ بمبادئ مدرسة

---

(١) المصدر السابق .

الكلام وتجنّبهم الخصائص التي تتجه إليها مدرسة القراءة التي تعتمد على الرواية والنقل ، في حين تعتمد المدرسة الأولى على القياس والعقل .

يدلّ على ذلك ما رواه الشعبي « من أن القراءة سنة فاقرءوا كما قرأ أوّلوكم [1] » . وفيما قاله الدّاني من أنّ « أئمّة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصحّ في النقل والرواية ، إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة ، لأن القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها والمصير إليها [2] » .

واستمرت النزعة الكلاميّة التي تقوم على الجدل والمنطق تعمل عملها في النحو منذ عصر سيبويه إلى عصر ابن الحاجب ، فلقد تسرّبت اصطلاحاتهم وطرائقهم إلى النحو ، حتى إنه روي عن ابن جنّي أنه قال : « إنّ أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن ، وجمعوها منه بالملاطفة والرّفق [3] » .

والحقّ الذي يقال : إن ابن جنيّ قد وضع الأمر في نصابه حينما قرّر العلاقة القوّية بين النحو وبين علم الكلام والأصول ، بل إنه لم يقف عند هذا الحدّ فقرر أن عِلَل النّحو انتزعت من كتب محمد بن الحسن وجمعت منها ، وكتب محمد ابن الحسن تقوم على الأصول والمنطق لأن أصول الفقه تعتمد كلّ الاعتماد على الأقيسة العقلية ، والقضايا المنطقية ، وقد نقل السيوطي في الاقتراح :

« أن ابن جنيّ قال : إذا ادّاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدَعْ ما كنت عليه ، ثم علق عليه بقوله « وهذا يشبهه في أصول الفقه نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه [4] » . وهذا النّص الذي ذكره ابن جنيّ يوضّح تمام الوضوح كيف يقتفي النحاة أثر الأصوليين في نظرياتهم وقواعدهم ومناهجهم .

---

(١) غاية النهاية ١ : ٣٥٧ لابن الجزري (مطبعة السعادة) .
(٢) النشر في القراءات العشر ١ : ١٠ لابن الجزري ، تحقيق محمد أحمد دهمان .
(٣) الاقتراح : ٨٦ .
(٤) الاقتراح : ٨٦ .

وبعد ،

فإننا إذا أردنا أن ننظر إلى اتّجاهات ابن الحاجب النحوية فلا ننسى أنه كان ضليعاً في علم الأصول ، فقد صنّف فيه مختصراً ، وآخر أكبر منه سمّاه ، (المنتهى [1]) .

ولغلبة المنطق والفلسفة على ابن الحاجب ، قال عنه المؤرخون : « إنه كان فقيهاً مناظراً مفتنًّا [2] » .

وكلّ الذين كتبوا عن ابن الحاجب ذكروا أنه خالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات والزامات تتعذّر الإجابة عنها [3] .

وتقول دائرة المعارف الإسلامية « إنه اشتهر في النحو على وجه خاصّ » وهو في هذا الميدان يختلف من عدة وجوه عن أسلافه [4] .

وحينما يورد ابن الحاجب إشكالاته وإلزاماته للنحويين ليجيبوا عنها ، وهي إشكالات مفحمة ، وإلزامات معقّدة ، وحينما تذكر عنه دائرة المعارف : أنه يختلف عن أسلافه من عدة وجوه ، أليس هذا دليلاً واضحاً على أنّ الرجل كان يمزج النحو بالفلسفة ، كان يورد القضية النحويّة ووراءها دليلها المنطقي . كلّ ذلك يوضح لنا أثر علم الأصول وقضاياها وأقبستها ومنطقها في نحو ابن الحاجب .

وإذا حاولنا أن نأتي بأمثلة تؤيد هذا الاتجاه ، فإننا نجد الكثير منها .

مثال ذلك :

١) في موضوع مسوغات الابتداء بالنّكرة يرى أن كل ما دلّ على معنى العموم صالح للابتداء ، وخرج الآية القرآنية ، « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ [5] » على هذا الاتجاه .

---

(١) روضات الجنّات باب العين : ٨ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) شذرات الذهب ٥ : ٢٣٤ .

(٤) المجلد الأول ٢ : ١٢٦ .

(٥) البقرة : ٢٢١ .

قال : « المسّوغ للابتداء في الآية إنما هو معنى العموم و «خير » خبر المبتدأ » قال : « لأنا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجنسين ، لا أفرادهما المخصوصة » .

وإذا قرر ابن الحاجب ذلك لا يكتفي بمجرد سَرْد الفكرة ، وذكر الرأي وإنما يحاول أن يَدْعَمه بحجّته المنطقية ، وأدلته الفلسفية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وسبيله إلى هذا سبيل الحوار والجدل يورد أسئلة يقتضيها المقام ، ثم يجيب عنها إجابة تكشف حقيقتها ، وتوضح غموضها ، وهذا من غير شكٍّ أثر من آثار الفلسفة والمنطق . وهاك الدليل :

يقول : « فإن قلت : المسوغ هنا الصّفة ، قلت لا يستقيم ، لأنها إنما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس ، وتأتي هي مخصّصَة لذلك المفرد المقصود ، وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ، ورب نكرة بلا صِفة أخصّ مما لها صفة .

والذي ضعّفه أنه إذا صَحّ : جسم حي في الدار لوجود التخصص بالصفة ينبغي أن يجوز : رجل في الدّار ، لأنه أخصّ منه بدرجات » . ثم قال : « فإن قلت : الدليل على أن المخصّص الصفة أنك لو قلت : « ولعبد خير » بإسقاط الصفة لم يَجُز ، قلت هو مستقيم في الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت : العالم قديم لكان كلاماً مع أنه كذلك[1] . »

أليس هذا الحوار فلسفةً ؟ وماذا تكون الفلسفة إذا لم تكن هذه النظرات فلسفة ؟ والذي لا شك فيه أن ألفاظ العموم ، والخصوص والأعمّ والأخصّ اصطلاحات أصولية تقوم عليها نظرات علم الأصول .

وطريقته في الاستدلال طريقة منطقية ، فهو يذكر القضيّة ويورد الاعتراضات عليها ، ثم يهدم هذه الاعتراضات اعتراضاً اعتراضاً ليخرج بالنتيجة التي قررها أوّلاً .

٢) القياس أصل من أصول الفلسفة ، وركن كبير من أركان الأصول كان ابن

(١) حاشية يس ١ : ١٦٩ .

الحاجب يستخدمه في كثير من آرائه النحوية ، فإذا ما خرج شيء عن القياس ، وشذّ عنه فإن هذا لا يقنع ابن الحاجب ، بل يحاول أن يبحث ويدقق حتى يجد له نظيراً فيلحقه به .

يقول في كتاب الأمالي « في مطلب ربّه رجلاً » : الضمير في قوله : ربّه رجلاً ليس بنكرة وإنّما كان حكمه حكم النكرات باعتبار كونه مبهماً ، أطلق عليه : النّكرة لذلك . ولذلك لم يوصف ، لأنه ضمير بلا خلاف ، والضمائر لا توصف ، ثم قال : إنه مفرد على كلّ حال لأنه مضمر على خلاف القياس أتى به لغرض الإبهام فوجب أن يكون مفرداً قياساً على نِعْم .. انتهى [1] .

٣) وتراه يعقّب على الزّمخشرِيّ تعقيباً فلسفيًّا منطقيّاً حينما قال : مُمْلياً على قوله في المفصَّل : المبنيّ هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل . قال ابن الحاجب : « هذا الحدّ ليس بمستقيم لأنه أتى في الحدّ بواو العطف . فإن قصد الجمع لم يستقم إذ ليس شيء فيه سكون وحركة في آخره ، وإن قصد معنى :(أو)كان فيه تزوّدٌ لفظي في استعماله الواو بمعنى أو ، واستعماله لفظ أو في الحد الواحد [2] » .

٤) وابن الحاجب له بَصرٌ بفلسفة الكلمات ، ولمْس المعاني الخفيّة التي تتحمّلها ، والتي لا يبصرها كثير من الناس وذلك لأن دقّته في الأصول كشفت له عن كثير من جوانب اللغة ، والمعاني التي ترمز إليها الكلمات ، فقد أملى بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة ــ على قوله في (المفصّل) في حروف التحضيض .

« إنْ قيل : إن حروف التحضيض إذا وقع بعدها الماضي فيستحيل فيها معنى الطّلب ، لاستحالة طلب الفعل بعد مُضِيّ وقته وإن لم يكن فيها معنى الطّلب تعذّر النّصب بعدها بالفاء ، والجزم بغير فاء » .

وهذا اعتراض في ظاهره وجيهٌ ، لأنه اعتراض واقعِيّ ، فما دامت حروف

---

(١) الأمالي لابن الحاجب وزفة : ٦٣ من النسخة رقم ١٠٣٤ نحو دار الكتب .
(٢) نفس المصدر : ٦٢ .

التحضيض ليس فيها معنى الطّلب لاستحالة طلب الفعل بعد مضي وقته ، فلا يصح حينئذ أن ينتصب بعدها الفعل أو يجزم بغير فاء .

ولكن ابن الحاجب تسعفه فلسفته في هذا المقام فيجيب عن هذا الاعتراض بما يقنع به نفسك ، أو يجعلها قريبة من الإقناع حينما يقول :

« فالجواب أنها لا تنفك عن إفادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحاً له ، وإنما أوقع بعدها الماضي تنبيهاً على أن المطلوب منه ذلك ، فوتَّهُ حتى انقضى وقته ، فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب ، فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدرِ في وقته نصب جوابه بعد الفاء ، وجزم بغير فاء » ... انتهى [1] .

هذا الاتجاه الفلسفي أو الاصولي في نحو ابن الحاجب ظاهر في معظم آرائه ، وتوجيهاته النحوية ، مما يدل على أن الرجل كان بصريًّا في اتجاهاته ، منطقيًّا في آرائه ، فلسفيًّا في تحقيقاته ، أصولياً في تعبيراته وتخريجاته .

٢ – ابن الحاجب مع البصريّين :

نحو البصرة كان النحو السائد لعلماء مصر والشام منذ الرّحلات القديمة التي قام بها علماء مصر إذ ذاك أمثال ابن ولّاد ، وابن النحاس إلى العراق ، والتزود من الدراسات النحوية فيه .

وكتاب سيبويه الذي حوى مسائل النحو البصريّ ، والذي أحاط بكثير من أصولها ، وفروعها وعللها ، وأقيستها ، سار سير الشمس في جميع الأقطار الإسلامية واشتغل الناس به درساً وتمحيصاً وشرحاً واختصاراً .

وقد بيّنت سابقاً أنه ما من عالم مصريٍّ ، أو شاميٍّ ذهب إلى العراق إلا كان كتاب سيبويه هو غايته الأولى ، يدرسه على كبار الشيوخ ثم يعود إلى مصر والشام لينشر هذا الكتاب بين الطّلاب . إمّا بشرحه كما فعل أبو جعفر المعروف بابن

---

(١) الأمالي لابن الحاجب وزفة : ٦٧ مخطوط نسخة رقم ١٠٣٤ نحو دار الكتب .

النحاس [1] وإما بنقده والانتصار له كما فعل أحمد بن محمد بن ولاد [2] ولم يكن الأمر مقصوراً على هذه الرّحلات إلى العراق فحسب ، فقد كان هناك كثيرٌ من علماء العراق يفدون إلى مصر أو الشام ويطيب لهم فيهما المقام ، ويتصدرون في النحو على أصول كتاب سيبويه « فابن بري قرأ العربيّة على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين على مصر ، وحصل له من ذلك ما لم يحصل لغيره ، وانفرد بهذا الشأن ، وقصده الطلبة من الأفاق وكان عالماً بكتاب سيبويه وعلله وأكثر الرؤساء بمصر استفادوا منه وأخذوا عنه [3] » .

وعبد الله بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ النحوي أبو محمد قَدِم مصر وحفظ عنه شيء من اللغة وغيرها ، وَصنف كتاباً في النحو سماهَ (التبصرة) .

وهذا الكتاب أحسن فيه التعليل على مذهب البصريين .

وعبد الرحمن بن إسحاق ، ويعرف بالزجّاجي صاحب (الجُمَل) نزل بغداد ولزم الزّجَاج حتى برع في النحو ، ثم سكن طبرية ، وأملى وحدّث بدمشق عن الزّجاج ونفطويه وابن دريد ، والأخفش الصغير وغيرهم .

وكتاب الجُمَل « هو كتاب المصريين والشاميين إلى أن اشتغل الناس باللّمع لابن جنيّ ، والإيضاح لأبي علي الفارسي » .

والجمل واللمع والإيضاح منابع من معين كتاب سيبويه البصري .

وعلي بن سليمان الأخفش الصغير الذي قد قرأ على المبرّد ، زعيم المدرسة البصرية فيما بعد . قدم مصر سنة سبع وثمانين ومائتين وخرج إلى حلب سنة ثلاثمائة وله شرح لسيبويه .

هؤلاء العلماء الوافدون إلى مصر من العراق ، وعلماء مصر الذين وفدوا إلى العراق أحدثوا في مصر نهضة نحوية قوامها كتاب سيبويه ، وما اشتق منه

---

(١) سيبويه امام النحاة الأستاذ علي النجدي : ١٨٨ .

(٢) نفس المصدر : ١٨٨ .

(٣) إنباه الرواة ٢ : ١١١ .

من كتب . وظل الأمر كذلك حتى تسلّم ابن الحاجب هذا التراث البصري الممثل في كتاب سيبويه فحافظ عليه ، وعمل على نشره لأنه ألف فيه شرحاً [1] .

لهذا لم يكن عجيباً أن يكون ابن الحاجب بصريّاً في آرائه وميوله ، في أقيسته وتعليلاته ، وأثر سيبويه في ابن الحاجب واضح وضوحاً لا ينكر .

والأمثلة التي تدل على تأثر ابن الحاجب بالبصريين كثيرة سَجّلتها مختلف الكتب النحوية . وإني أكتفي هنا بمثال واحد تتبين فيه حرارة الدّفاع عنهم ، وعمق التأثر بهم ، نراه في هذا المثال يعرض آراءهم ثم يترصّد للنقد الذي وجّه أو من الممكن أن يُوجَّه إليهم فيهدمه بأدلة منطقية ليدعم مذهب البصريّن .

قال في « الأمالي » في خير « ما » ، و « لا » المشبهتين بـ « ليس » :

« واختلف النّاس في ـ لا ـ هذه ، فقال البصريون : هي المشبّهة بليس لأنها ألحقت التاء المختصة بالأفعال ، فلولا شبهها بالفعل لم تلحقها ، وإذا كانت المشبهة بالفعل فهي التي بمعنى : ليس .

وأيضاً ، فإن المعنى على قولك : ليس هذا الحين حين مناص ، وشبهه بما تقع فيه « لات » ، وافتقروا ما يلزمهم لقيام هذا الدليل ، والذي يلزمهم أنَّ « لا » بمعنى ليس شاذ .

وجوابه أنه شاذ ما لم تدخل التّاء ، فإذا دخلت فليس بشاذ .

ومنها ما يلزمهم من إضمار الاسم في الحرف ، لأن المعنى عندهم ليس الحين حين مناص ، والحروف لا يضمر فيها .

وجوابه : أنه قد قوى شبهه بالفعل فأجرى مجراه في هذا المثال لكثرة الاستعمال مثله .

ومنها ما يلزمهم من الإضمار قبل الذكر ، لأن المعنى ليس الحين حين مناص .

(١) انظر في ذلك : الإنباه ١ : ١٢٣ ، ٢ : ١٦١ ، والبغية ٢٩٧ ، ٢٣٨ ، وكشف الظنون ٢ : نهر ١٤٢٦ .

وجوابه : أن مثل هذا الإضمار جائز لقيام القرينة الحاليّة عليه ، وإذا قامت القرينة على الإضمار كان بمثابة تقدّم الذكر[1] .

٣ - ابن الحاجب مع الكوفيين :

ومع هذا الدّفاع الحارّ عن البصريّين فإنه لم يكن يسلّم لهم في مسائل عديدة من مسائل هذا العلم ، لأنه إمام مجتهد يأخذ ما صح في منطقة ولا يكون معهم كالآلة التي لا إرادة لها ولا عقل .

وقد عرفنا أن من مميزات هذا الرجل ، صحة الذهن ، وقوة الفهم ، وحدة القريحة ومن أجل ذلك نراه يوافق الكوفيين في طائفة من المسائل النحوية اكتفي بذكر بعضها كدليل يسند ما أقول :

١) اللغة عند الكوفيين رواية ونقل . لا قياس وعقل كما يدعي البصريّون حيث يعتدون بالقياس والمنطق ، ولا يعتمدون على الرواية والنقل .

وابن الحاجب يؤمن بالاتّجاه الكوفيّ في هذا المضمار ، لأنه ذكر في أماليه في مسألة دخول الفاء في خبر « إنّ » ، واختلاف سيبويه والأخفش في هذا الدخول .

ذكر أنّ « الأحكام اللغوية لا تثبت بقياس ، وإنما تثبت بالنقل ثم تعلل[2] » .

وعند ابن الحاجب « أنّ رفع الفاعل ونصب المفعول إنما ثبتا بطريق الاستقراء[3] » .

٢) مذ ومنذ :

مذ ومنذ يستعملان اسماً في موضعين : أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع نكرة ، وهما حينئذ مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر ، وهو مذهب طائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب[4] .

---

(١) أمالي ابن الحاجب : ١٠٦ .

(٢) الأمالي : مخطوط رقم ١٠٣٤ نحو .

(٣) مدرسة الكوفة : المخزومي ط ثانية : ٤١٢ .

(٤) شرح التصريح ٢ : ٢٠ (الحلبي) .

٤ – المسائل التي انفرد بها ابن الحاجب :

عرفنا فيما سبق أن ابن الحاجب سار في ركب البصريين ، ثم خالفهم متّبعاً الكوفيين في بعض المسائل التي وضح فيها الحق بجانبهم .

فهل كان ابن الحاجب يدور حول هذين المذهبين فحسب ، يختار أقربهما إلى نفسه ، وأصحهما في عقله ، وأقواهما في نقله . أو أنه خرج عن هذه الدائرة يلتمس الدليل بنفسه من غير نظر إلى هذا المذهب أو ذاك ؟

كل الأدلة تؤيد هذا الاتجاه ، وتثبت أن ابن الحاجب كان إماماً مجتهداً في النحو كما كان مجتهداً في الفقه .

ومعنى ذلك أن لابن الحاجب آراء انفرد بها ، وتوجيهات نحوية لم يسبقه أحد فيها ، وقد أقر له بذلك كلّ من ترجموا له ، وكتبوا عنه فقد قالوا : « وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تتعذّر الإجابة عنها [1] » . وتقول دائرة المعارف الإسلامية : « وقد اشتهر في النحو على وجه خاص وهو في هذا الميدان يختلف عن اسلافه [2] » .

فما هي إذن المسائل التي خالف فيها النحاة ، والتي انفرد بها وله توجيهات خاصّة فيها ؟ ..

لا استطيع أن أحصر هذه المسائل في هذا المجال الضّيّق الذي لا يتسع لها ، وإنما اكتفي بذكر بعضها كأمثلة تؤيد ما ذكرت :

١ – الأسماء الستة :

قال ابن الحاجب : لهم في إعراب هذه الأسماء اقوال :

فظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين تقديريّ بالحركات ، ولفظيّ بالحروف... وهو مذهب ضعيفٌ لحصول الكفاية بأحد الإعرابين .

---

(١) شذرات الذهب ٥ : ٢٣٤ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية م : ١٢٦ .

وقال الكوفيون : إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضاً وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأوّل المصنّف من كلام سيبويه .

ويرى ابن الحاجب : أنّ اللام في أربعة منها وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك أعلامٌ للمعاني المتناوبة كالحركات ، وكذا العين في الباقِيَيْن منها أعني : فـوك ، وذو مال ، فهي في حال الرفع لام الكلمة أو عينها ، وعلم العمدة ، وفي النّصب والجرّ علم الفضلة ، والمضاف إليه ، فهي مع كونها بدلاً من لام الكلمة وعينها حرف إعراب .

ويؤيد ابن الحاجب هذا الرأي بقوله : إن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة ، فهي بدلٌ يفيد ما لم يفده المبدل منه ، وهو الإعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها ، ولا يبقى ذو ، وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه[١] .

٢ – الحال من المضاف إليه :

« لا يثبته ابن الحاجب وأتباعه[٢] » .

٣ – الاستفهام المسوغ للابتداء عنده :

« هو الهمزة المعادلة بأم مثل أرجل في الدار أم امرأة[٣] » .

٤ – **الإضافة** : لا تفيد إلَّا تخفيفاً ، وقد أَيّده في هذا الرأي ابن هشام فقال في التوضيح : « والدليل على أنها أي إضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصاً : ان أصل قولك ضاربُ زيد . ضارب زيداً ، فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الإضافة فلم تحدث الإضافة تخصيصاً .

قال في التصريح : « وفي ذلك ردٌّ على ابن مالك حيث ردّ على ابن الحاجب

---

(١) الرضي على الكافية ١ : ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) حاشية يس ١ : ٣٦٦ .

(٣) التصريح ١ : ١٦٩ .

في قوله : ولا تفيد إلّا تخفيفاً ، فقال ، بل تفيد أيضاً التخصيص فإن ضارب زيدٍ أخصّ من « ضاربٌ » . قال في المغنى : وهذا سهو فإن ضارب زيدٍ أصله : ضاربٌ زيداً بالنصب وليس أصله ضارباً فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة[1] » .

٥ – كلّ ما دل على هيئة صحّ أن يقع حالاً نحو هذا بسراً أطيب منه رُطباً .

قال شارحه الرّضيّ : هذا ردّ على النحاة فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال ، وإن كان جامداً تكلّفوا ردّه بالتأويل إلى المشتقّ . قالوا : لأنها في المعنى صفة والصّفة مشتقّة ، أو ما في معنى المشتق فقالوا في نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً ، هذا مبسّراً أطيب منه مرطّباً ، أي كائناً بُسْراً ، وكائناً رُطَباً و « هذه ناقة الله لكم آية[2] » أي دالّة .

قال المصنّف (ابن الحاجب) : « وهو الحقّ لا حاجة إلى هذا التكلّف لأن الحال هو المبيّن للهيئة كما ذكره في حدّه ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلّف تأويله بالمشتق[3] » .

٦ – لو حرف امتناع لامتناع :

إنها تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، واختلف في المراد بذلك .

فقال ابن الحاجب في أماليه :

« إنها امتناع الأول أي الشرّط للثاني أي لامتناع الجواب ، ووجهه بأن انتفاء السبب لا يدلّ على انتفاء مسببه لجواز أن يكون ثَمّ أسباب أُخر .

قال « ويدل على هذا : « لَوْ كانَ فِيهِما آلهةٌ إلّا اللهُ لَفَسدَتا[4] » فإنها مسوقة لنفي

(١) شرح التصريح ٢ : ٢٨ .
(٢) الأعراف : ٧٣ .
(٣) الرضي على الكافية ١ : ١٩٠ .
(٤) الأنبياء : ٢٢ .

التّعدّد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أن امتناع الفساد لامتناع الالهة ، لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية ، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يمكن تعدّد في الآلهة ، لأن المراد به فساد نظام العالم عن حالته ، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه . وتابعه على ذلك ابن الخبّاز» .

واستنكر ابن هشام في المغنى مقالة ابن الحاجب ، ومن تبعه [1] .

٥ – ابن الحاجب وأبو عليّ الفارسيّ :

تطوّرت الدّراسة النحوية في القرن الرابع الهجري على يد أبي علي الفارسِيّ تطوّراً كبيراً ، وقد عمل على هذا التطور تلك المناظرات التي كان يعقدها سيف الدولة الحمداني بين كبار النحويين فضلاً عن المحاورات والمناقشات التي كانت تدور بين النحويين في مناسبات مختلفة .

فقد كانت هناك مناقشة بين أبي عليّ الفارسيّ وبين أبي سعيد السيرافي ، وقد قارن التوحيدي بين هذين النحويين الكبيرين ، وكان تحيّزه لشيخه الفارسيّ ظاهراً [2] .

وكانت هناك أيضاً خصومة عنيفة بين أبي عليّ ، وبين ابن خالويه تلميذ أبي سعيد . وقد كانت كراهية ابن خالوية للفارسيّ كراهية موروثة عن أستاذه أبي سعيد السّيرافي .

والباحث يرى في هذه المناقشات بين هؤلاء العلماء أنها قدّمت للنّحو ثروة كبيرة ، لأنها أزكت نار البحث والنقد «وجعلت علماء النّحو ينقسمون إلى قسمين : قسم يميل إلى القياس والتعليل والتقسيم والتعمق ، وتقعيد القواعد في النحو والصرف ، وعلى رأس هذا القسم أبو عليٍّ الفارسيِّ ، وتلميذه ابن جني . وقسم يميل إلى ترك النحو ممزوجاً بالأدب والشعر والرواية بعيداً عن حقائق المنطق

(١) الهمع ٢ : ٦٤ .
(٢) معجم الأدباء ٦ : ٢٥٣ .

والتعليلات والتقسيمات وعلى رأس هؤلاء أبو سعيد ، وتلميذه ابن خالويه[1] » .

وعلى الرغم من أن أبا عليّ ، أو بالأحرى مدرسة أبي عليّ كانت تتميز بالمنطق وأقيسته فإنها لم تتعمّق فيه إلى حد المغالاة كما كان الحال عند الرّمانيّ الذي غالى في أقيسته المنطقية حتى قال فيه أبو عليّ : إن كان النحو ما يَقوله الرّمّانِيّ هو النحو فليس معنا منه شيء ، وإن كان ما نقوله نحن ، فليس معه منه شيء[2] . ولهذا السبب ظلّت مدرسة أبي علي خالدة لتفوّقها في النحو وأقيسته ، تلك الأقيسة التي كانت تبتعد عن التعمق والمغالاة .

وهذه المدرسة قامت على أصول مدرسة البصرة وقواعدها فطابع البصريّة فيها واضح وضوحاً لا ينكر ، والدليل على ذلك أنه في كتابه الإيضاح لا يرى التعجّب من السّواد والبياض مباشرة ، والكوفيون يرونه .

ويجوز في باب كان عنده أن يتقدم الخبر على الاسم[3].

وإذا كان أبو عليّ الفارسيِّ صاحب مدرسة في النحو لمع نجمها في القرن الرابع الهجريّ ، وظلت قبساً مضيئاً للنحاة المتأخرين فهل أخذ ابن الحاجب من هذا القبس ؟ وهل تأثر بهذه المدرسة ؟

ذكر الرواة « أنَّ كتاب « الجمل » للزّجّاجِيّ هو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جنِّي والإيضاح لأبي علي الفارسيّ[4] .

ومعنى هذا الكلام : أن كتاب (الجمل) كان مدرسة قائمة بذاتها في النحو إلى أن ظهر كتاب (الإيضاح) للفارسيّ و (اللمع) لابن جنِّي فاشتغل الناس

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي ، مجلد ٢٥ من مقال أبي الفتح ابن جنّي لأسعد طلس .
(٢) البغية : ٣٤٤ .
(٣) أبو على الفارسي د. شلبي : ٥٣٢ .
(٤) الإنباه ٢ ترجمة الزجاجي : ١٦٠ .

بهما وكانا بمثابة مدرسة خلفت مدرسة « الجمل » . وقَد دوَّى صوت هذه المدرسة في العراق والشام ومصر .

ومن المصريين الذين عنوا بالإيضاح ابن بَرّي المصري [1] .

ومن العلماء المصريين الذين اهتموا بالإيضاح أيضاً في القرن السابع الهجري ابن الحاجب فقد درسه وشرحه [2] .

من هذه النصوص التي ذكرتها نستطيع أن ندرك مدى قيمة نحو الفارسيّ الممثل في كتاب (الإيضاح) في الدراسات النحوية ، ونستطيع أن نلمَح أيضاً أثر الفارسيّ في ابن الحاجب ، فدراسته لكتاب الإيضاح وشرحه له يبين لنا أثر الفارسيّ في ابن الحاجب .

والدارس لكتاب الكافية يرى أنها سارت على نسق ترتيب أبي عليّ في الإيضاح وذلك لأن الزمخشري في كتاب المفصل نظر إلى ترتيب أبي عليّ في كتاب الإيضاح حيث جعل كتابه مقسوماً على أربعة أقسام : أسماء وأفعال وحروف ومشترك بين أحوالها [3] .

وقد قال النحاة عن كافية ابن الحاجب : إنها تلخيص للمفصل وحقيقة الأمر أن ابن الحاجب كان متأثراً في كافيته بالإيضاح وبالمفصل معاً .

أمثلة توضح أثر الفارسي في ابن الحاجب :

١) « إذا كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً رجّح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسِيّ تقدير الفعل ، لأنه الأصل في العمل ولتعيّنه في الصلة [4] » .

٢) اختلف النحاة في إلحاق تاء التأنيث بالفعل في جمعي التصحيح المذكور والمؤنث ، فسيبويه وجمهور البصريين يوجبون التذكير في الفعل في نحو قام

---

(١) سيبويه امام النحاة : ١٨٧ .

(٢) كشف الظنون مجلد ١ نهر ٢١٢ .

(٣) شرح المفصل للزمخشري : ابن يعيش ١ : ١٧ ط المنيرية .

(٤) الهمع ١ : ٩٨ ، ٩٩ .

الزيدون ، والتأنيث في الفعل في نحو قامت الهندات ، خلافاً للكوفيين فيهما ، فإنهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث .

وخلافاً للفارسِيّ من البصريين في جمع تصحيح المؤنث ، فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين ، ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر . قال يس في حاشيته : « إن ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسِيّ[1] » .

٣) وتختصّ الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف ، وبقي معموله مرفوعاً نحو : اسْكُن أنت وزوجك الجنّة[2] ، أو منصوباً نحو : والذين تبَوّءوا الدّار والإيمان[3] ، أو مجروراً نحو : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة .

وإنما لم يحصل العطف فيهن على الموجود في الكلام بدون حذف لئلّا يلزم في الأول رفع فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثاني كون الإيمان متبوأ ، وإنما يتبوأ المنزل ، وفي الثالث العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وذلك لا يجوز عند سيبويه والأكثرين . وقيل يجوز مطلقاً حكاه الفارسِيّ وابن الحاجب عن الفراء[4] .

٤) الضمير إذا اتصل برُبَّ مثل : ربه فتى ، أو رُبّه رجلاً .

ذهب جماعة كابن عصفور والزمخشريّ : أنّ الضمير نكرة عائدة على واجب التنكير ، وقال جماعة كالفارسِيّ : معرفة جار مجرى النّكرة[5] .

وابن الحاجب يقرر في أماليه في مطلب « ربه رجلاً » : أن الضمير في قوله : ربه رجلاً ليس بنكرة ، وإنما كان حكمه حكم النكرات باعتبار كونه مبهماً أطلق عليه النكرة ، ولذلك لم يوصف ، لأنه ضمير بلا خلاف والضمائر لا توصف[6] .

---

(١) التصريح والحاشية ١ : ٢٨٠ .
(٢) البقرة : ٣٥ .
(٣) الحشر : ٩ .
(٤) التصريح ٢ : ١٥٤ .
(٥) حاشية الصبان على الأشموني ٢ : ٢٠٧ .
(٦) الأمالي : ٦٣ (مخطوط ١٠٣٤) نحو دار الكتب .

وإذا قارنا بين قول أبي عليّ ، وقول ابن الحاجب في هذا الضمير لرأينا الفكرة واحدة .

هذه أمثلة تدل على أن ابن الحاجب كان يميل أحياناً إلى آراء أبي عليّ في كثير من المسائل النحوية ، وليس في هذا الميل نقصان لشخصية ابن الحاجب فأبو عليّ إمام مجتهد في النحو ، تطوّر النحو على يديه بما وضع من مقاييس وتعليلات وكانت له نزعة بصرية توجهه وجهتهم في كثير من المسائل النحوية فلا حرج إذن على ابن الحاجب المنطقيّ الذي يؤمن بالقياس والعلة ، والبرهان والجدل ـ شأنه شأن أساتذته البصريين – لا حرج عليه أن يتأثر بأبي عليّ في بعض المسائل النحوية ، لأنه يشبهه إلى حدٍّ كبير في نزعته إلى القياس ، وميله إلى المنطق .

على أن تبعية ابن الحاجب للفارسِيّ ليست تبعية عمياء ، وإنما التبعية التي يتضح فيها الدّليل ، ويستقيم المنطق ، وتتبين فيها الحجة ولا أدل على ذلك من أن ابن الحاجب خالف أبا عليّ في بعض المسائل ، خالفه لأنه لم ير في رأيه القوة التي تحمله على التبعية .

ومن غير شك ، إن هذه المخالفة إنْ دلّت على شيء ، فإنما تدلّ على شخصية ابن الحاجب النحوية تلك الشخصية التي لا تتقبل رأياً إلَّا بعد تمحيص وتدقيق وبحث ومناقشة ، لا تتقبّل رأياً إلّا بعد أن تسلط عليه أضواء عقلها ، وأشعة فكرها لتتبين وجه الحق فيه ، فإذا ما صحّ هذا الرأي في نظره أخذه من غير مبالاة أيًّا كان مصدره ، وأيًّا كان منبعه بصرياً أو كوفيّاً أو بغدادياً .

وإذا لم يصحّ في رأيه رفضه ، ومع الرفض الأسباب المنطقية التي دعته لهذا الرفض . إذاً فابن الحاجب لا يتقيّد بمذهب معين ولا بتوجيه معيّن ، لا يتعصب للبصريين ، أو للكوفيين من غير نظر ورويّة ، لا يؤمن بقدسيّة كبار النحاة ولا بالآراء التي تصدر عنهم فكما قدمت رأينا كيف ناقش البصريين ، ورفض بعض مسائلهم ، كما أنه ناقش الكوفيين ، وهدم بعض نظرياتهم حتى سيبويه إمام النحو وأستاذه وضع آراءه على المشرحة ، فما صح أخذه ، وما لم يصح رفضه ، وقد تقدمت أمثلة تؤيد هذا الذي قلت . ولا أستطيع في هذا المجال الضيق أن أعدد المآخذ التي أخذها ابن الحاجب على أبي عليّ ، إلّا أني اكتفي بسرد بعضها كدليل

على أن ابن الحاجب كان شخصية مستقلّة ، تؤمن بالاستقلال إلى حدٍّ كبير .

قال الأشموني شارحاً قول ابن مالك في الممنوع من الصرف :

وكـن لجمـع مشبـه مفـاعـلا أو المفـاعيـل بمنـع كافـلا

يعني أنه مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل ، أي في كون أوله مفتوحاً ، وثالثها ألفاً غير عوض ، يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدّر على أول حَرْفَيْه بعدها ، أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منويّ به و بما بعده الانفصال ، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربيّة وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف .

ثم قال في التنبيهات : اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع واختلفوا في العلة الثانية .

فقال أبو عليّ : هي خروجه عن صيغ الأحاد ، وهذا الرأي هو الراجح .

وقال قوم : العلّة الثانية تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديراً ، فالتحقيق نحو : أكالب ، وأراهط ، إذ هما جمع أكلب وأرْهُط . والتقديري نحو مساجد ومنابر فإنه وإن كان جمعاً من أول وَهْلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعني أكالب وأراهط فكأنه أيضاً جمع جمع ، وهذا اختيار ابن الحاجب ، واستضعف تعليل أبي عليّ بأن أفعالاً وأفعلا نحو أفراس وأفلس جمعان ، ولا نظير لهما في الأحاد ، وهما مصروفان[1] .

٦ – الزمخشريّ وابن الحاجب :

كان ابن مالك يقول عن ابن الحاجب : « إنه أخذ نحوه من صاحب المفصّل وصاحب المفصل نحويّ صغير[2] » .

ومعنى هذه العبارة : أن ابن الحاجب تلميذ للزمخشريّ تأثر به وسار على نهجه ، وردد آراءه ، ودافع عنها ، وليس له فكر مستقل يستعمله في العويص

(١) الأشموني ٣ : ٢٤٣ .
(٢) البغية : ٥٥ .

من المشكلات النحوية ، وبعبارة أخرى : ليس ابن الحاجب إماماً مجتهداً في النحو ، يأخذ ما يمليه عليه غيره من غير نظر أو بحث .

وحقيقة الأمر أنه إن صح ما قاله ابن مالك ، فإن هذا تقليل من مكانة الرجل من غير دليل ، وتضعيف لشخصيته من غير حجة .

والحقيقة التي لا شك فيها أنَّ ابن الحاجب كما قلت أكثر من مرة ــ له شخصيته المستقلة في توجيهاته وفي آرائه وهو وإن تأثر بالبصريين أو بأبي عليّ في بعض المواطن ، فهو التأثر الذي لا يذيب شخصيته ولا يفني تفكيره ولا يميت عقله .

والدليل الأوضح على أن ابن الحاجب لم يكن نسخة طبق الأصل من الزمخشريّ يردّد آراءه ، ويتعبّد بأقواله ، ويأخذ بوجهة نظره كما ادّعى ابن مالك ، الدليل على ذلك إملاؤه على المفصل للزمخشريّ ، ونقده له في كثير من المسائل ، وفي كتاب : الأمالي : جعل قسماً خاصاً لإملائه على المفصل ناقداً وموجّهاً ، شارحاً وممحّصاً مما يدّل على أنَّ ابن الحاجب صاحب قريحة وقّادة من الصعب عليها أن تسير في ركب أيّ اتجاه نحويّ من غير أن تبصر الهدف وتتعرف الطريق .

١) قال رضي الله عنه مُمْلِياً على قوله تعالى « وَامْسَحُوا برءوسكم وأرجلكم [١] »
من قرأ بالخفض عطفاً على قوله : برءوسكم ، والمراد اغسلوا أرجلكم ، وليس الخفض على المجاورة وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر .

والعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى ، ولكلّ واحد متعلّق جوّزت ذكر أحد الفعلين ، وعطفت متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريكه في أصل الفعل إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخرَ كقولهم تقلدت بالسيف والرمح ، وعلفتها بالتبن والماء .

وقال الإمام الزمخشريّ « إنه مخفوض على الجوار ، وليس بجيّد إذْ لم يأت

(١) المائدة : ٦ .

الخفض على الجوار في القرآن الكريم ، ولا في الكلام الفصيح ، وإنما هو شاذّ في كلام من لا يؤبه له من العرب ، فلتحمل الآية على ما ذكر[1] » .

وهذا الرد من ابن الحاجب ينبّهنا إلى أمر آخر خالف فيه الزمخشريّ كل المخالفة وذلك لأن الزمخشري كان يؤيد مذهب أبي علي في القياس ، فقد كان يرى الاحتجاج بأقوال المولدين ، والقياس عليها [2] .

أما ابن الحاجب فلم يتبع هذا ولا ذاك ، بل يقرر أنّ الاستشهاد النحوي يبحث عنه في القرآن الكريم ، ثم في الكلام الفصيح ، أما ما عدا ذلك فهو كلام من لا يؤبه له من العرب مِمّن لا يصحّ في مذهبه أن يستشهد بقوله أو يؤخذ بكلامه .

٢) تعقيبه على الزمخشريّ حينما قال : المبنيّ هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل ... تقدّم ذكر ذلك ص ٦٣ ، من البحث .

وليس معنى مخالفة ابن الحاجب للزمخشريّ أنه كان متعصّباً ضدّه ينتقده في كل رأي ، ويهدمه في كل فكرة ، لا .. لم يكن هذا من شيمة ابن الحاجب لأنه كان رائده الحق ، والحق وحده ، أنّى وجده أخذه بغض النظر عن مصدره ومنبعه .

لهذا فقد وافق الزمخشري في بعض المسائل التي وضح فيها الدّليل وليس معنى وهذهالموافقة أنه أخذ نحوه منه ، لأن ابن الحاجب لا يوافق على رأي إلا بعد مناقشة وبحث ، موافقة مصدرها الاجتهاد والعمق لا الاتباع والتقليد .

فمن المسائل التي وافق فيها ابن الحاجب الزمخشريّ :

١) السموات : في قوله تعالى : « خلق الله السموات »[3] مفعول مطلق لبيان النوع عند الزمخشري وابن الحاجب .

---

(١) الأمالي : ٥٥ .

(٢) من اسرار اللغة . الدكتور إبراهيم أنيس : ٢٠ .

(٣) العنكبوت : ٤٤ .

وذلك كما يقول ابن هشام في المغنى : إن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلاً .

والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده ، وإن كان ذاتاً لأن الله سبحانه موجد للأفعال وللذوات جميعاً [١] .

٢) « سواء عليهم أَأَنْذَرْتَهُم أَم لَمْ تُنْذِرهم [٢] ».
الزمخشريّ مثّل بالآية لتقدّم الخبَر . قال ابن الحاجب : « كون « سواء » خبراً مقدّماً هو الصحيح ، وقول الأكثر [٣] » .

٣) جميع الأوزان من غير الثلاثة اسم فاعل مطلقاً عند ابن الحاجب والزمخشريّ ، لأن الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجارية للمضارع وإن لم يقصد بها الحدوث [٤] .

٧ – ابن الحاجب والقراءات :

القرآن الكريم أفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة ، فإنه نزل بلسان عربيّ مبين .

ولا يـرى أحد في أنه بلغ من الفصاحة ، وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى ، فيجب أن نأخذ بالقياس على ما ورد عليه ، كَلِمهُ وآياته من أحكام لفظية [٥] .

وقال الرازي في تفسيره عند قوله تعالى « تساءلون به والأرحام » [٦] ، إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن الكريم فإذا استشهدوا في

---

(١) التصريح ١ : ٨٠ .
(٢) البقرة : ٦ .
(٣) حاشية يس ١ : ١٥٥ .
(٤) حاشية يس ٢ : ٧٨ .
(٥) القراءات واللهجات ، عبد الوهاب حمودة : ١٢٩ .
(٦) النّساء : ١ .

تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجّب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحّتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى [1] .

وابن الحاجب لم يكن كما كان غيره من النحاة البصريين ينظرون إلى القراءات نظرة الريبة والشك ، بل كان يؤمن بتواتر القراءات السبع وإن الاستشهاد بها أحرى من الاستشهاد بغيرها وأقوى .

وقد قلت سابقاً : إنه رد الخفض على الجوار ، وبين أنه غير جيد إذ لم يأت في القرآن الكريم ، ولا الكلام الفصيح [2] فدليله الأول في الاستشهاد : القرآن الكريم بقراءاته المشهورة ، ثم الكلام الفصيح . قال ابن الحاجب في (مختصر المنتهى) : « إن القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبل الأداء ، كالمدّ والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها [3] .

ومع هذا لم يسلم ابن الحاجب من النقد في قوله : « إن المدّ والإمالة وتخفيف الهمزة ، ونحوه غير متواتر » .

فقد تعرّض له ابن الجَزَريّ بقوله : ليت شعري من الذي تقدم ابن الحاجب بهذا القول فقص أثره ؟ فلو فكر الشيخ فيما قاله لما أقدم عليه ، وليت الإمام ابن الحاجب أخلى كتابه من ذكر القراءات وأثرها كما أخفى غيره كتبهم منها ، بل ليته سكت عن التمثيل [4] .

هذا وإذا قارنا بين ما قاله ابن الحاجب عن القراءات وتواترها بما قالـه الزمخشريّ عنها لوجدنا أنَّ ابن الحاجب يختلف تمام الاختلاف عن الزمخشريّ فالقراءات عند الزمخشريّ غير متواترة وينبني على هذا أن الزمخشريّ يسقط

(١) القراءات واللهجات ، عبد الوهاب حمودة : ١٣٠ .
(٢) الأمالي : ٥٥ .
(٣) مختصر المنتهى الأصولي : ٤٩ .
(٤) القراءات واللهجات : ٧٠ .

القراءات من حسابه فيسقط أصلاً من أصول الاستشهاد في اللغة كبير .

قال الزمخشريّ في تفسيره « الكشاف » عند تعرّضه لتفسير الآية القرآنية : « وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم »[1] : « وأما قراءة ابن عامر : قتل أولادهم شركائهم ، برفع « القتل » ، ونصب « الأولاد » ، وجرّ الشركاء على اضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضّرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً ، فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟

والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوباً بالياء . ولو قرأ بجر « الأولاد » و « الشركاء » ، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[2] » .

قال أبو حيّان معقّباً على الزمخشريّ في تفسيره (البحر) :

« وقرأ ابن عامر كذلك إلّا أنه نصب « أولادهم » وجرّ « شركائهم » ، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ، وهي مسألة مختلف في جوازها فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ، ولا يجيزون ذلك إلّا في ضرورة الشعر .

وبعض النحويين أجازها ، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربيّ الصّريح المحض ابن عامر ، الآخذ بالقرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب[3] » .

ثم قال أبو حيّان موجهاً نقده اللاذع للزمخشريّ حيث رد قراءة ابن عامر : « وأعجب لعجميّ ضعيف في النحو يردّ على عربيّ صريح محض قراءة متواترة ، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل

(١) الأنعام : ١٣٧ .
(٢) الكشاف : الزمخشري ٢ : ٧٠ ط ثانية بالقاهرة .
(٣) البحر المحيط : ٤ : ٢٢٩ .

بالقُرّاء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم ودياناتهم[1] » .

ومن هنا نعرف أن لابن الحاجب قدره فهو لم يكن كالزمخشريّ يجري وراءه ويقتفي أثره في كل ما يقول ابن مالك : أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير .

هذه خطوط عريضة لاتجاهات ابن الحاجب النحوية ، فهو بصريّ إن صحّ له دليل البصريين ، وهو كوفي إن وضحت له حجّة الكوفيين ، وهو متأثر بأبي علي إذا كان رأيه مؤيداً بالمنطق ، ويتبع الزمخشريّ إذا كان دليله مدعماً بالبرهان .

ورجل شأنه هكذا لا بد أن يكون مستقِلا في آرائه وتوجيهاته ، بعيداً عن التعصّب ونزعات الهوى ، قريباً من الحق أنّى وجده ، تحيط بآرائه أدلته كما يحيط السوار بالمعصم ، يستشهد بالقرآن الكريم ، وبالقراءات المتواترة ، وبالكلام العربي الفصيح ، يستخدم القياس ، وقضايا المنطق في مسائل النحو ، وينظر إلى العلة نظرة التقديس والإجلال .

(١) البحر المحيط : ٤ : ٢٣٠ .

البَـابُ الثّـَانِي

الحَرَكـة النّـحويّة في القطـرَين

مِنْ سُقوطِ بغـدَاد الىَ
نهَاية القَرن الثـامِن الهجـري

الفصل الأول

الحركة العلميّة

الأمة التي لا تتسلح بالعلم أمة ضائعة ، لأن العلم هو السّند القويّ الذي ترتكز عليه في تقدّمها وتطوّرها ، وهو الدّعامة التي تبني عليها عزتها وكرامتها . وإذا ضاع هذا السلاح من الأمة كان نصيبها من الحياة الجهل والعمى والذل والضعف ، والفقر والاستكانة .

ولم تظهر دولة في القديم والحديث لها مكانة مرموقة ، ومجد مؤثل إلّا بالعلم والثقافة . ومن شأن الحضارة والمدنية دائماً السير في موكب العلم أينما حل ، وأينما اتجه . ولا نستطيع أن ننكر بأية حال من الأحوال وجود نهضة علمية قوية في عهد المماليك منذ سقوط بغداد إلى نهاية القرن الثامن الهجري ، ويمكن إرجاع هذه النهضة إلى ما يأتي :

- العوامل السياسية
- دور التعليم
- خزائن الكتب

أ ـ العوامل السياسية :

أهم العوامل السياسية التي ساعدت على تقدّم الحركة العلميّة في عهد المماليك العوامل الآتية :

١ – انتصار المماليك على التتار في موقعة عين جالوت كان فاتحة عهد جديد للعالم الإسلامي الذي سقط تحت أقدام التتار الغزاة .

وعرف العلماء في هذه البلاد أن العلم لا يثمر ، والثقافة لا تزدهر إلّا على أرض حرة لم تدنس تربتها أقدام الغزاة والمستعمرين فاتّجهوا إلى مصر والشام زرافات ووحداناً ، ففتح لهم المماليك أبواب هذين الإقليمين ، وحملت

القاهرة ودمشق بعلمائها المقيمين والمهاجرين عبء الرّسالة العلمية التي شاء القدر أن تتخلى عنها بغداد وقرطبة ، وتتسلّمُها القاهرة ودمشق .

٢ – ولا ننسى أن المماليك ورثوا دولة بني أيوب . وهذه الدولة لم تقصّر في حقّ العلم والعلماء على الرغم من الحروب الصليبية التي لم تفتر حِدّتها طوال الحكم الأيّوبيّ ، ولم يشأ المماليك أن يتخلفوا عن أساتذتهم في هذا المضمار ، وبخاصة بعد ضياع التّراث العِلميّ في حوادث بغداد فرأوا أنهم مسئولون أمام الله ، وأمام التاريخ عن حياة هذا التراث ، وبعثه من جديد .

٣ – المماليك قوم يتحدثون بلغة أعجمية ، ويحكمون شعوباً عربية اللسان ، دينها الإسلام ، فلأجل أن يستقر ملكهم رأوا أنهم لا مناص لهم من التقرّب إلى الشعب ، وذلك عن طريق الدين واللغة ، فعملوا على نشر الثقافة الدينية في جميع المدارس التي استولوا عليها من الأيوبيين ، أو التي أنشئت في عهدهم ليتعلّم الشعب فيها ، ويحمد لهم هذا العمل .

هذا ، ولم يكن المماليك أنفسهم بعيدين عن التأثر بإشعاعات هذه الحركة « فقد كان الظاهر يميل إلى التاريخ ، وأهله ميلاً شديداً ، وكان يقول : سماع التاريخ أعظم من التجارب[١] » .

وكان خليل بن قلاوون مثقّفاً ثقافة أدبية عربية ممتازة ، حتى إنه كان خبيراً بالأساليب العربية ، ملِمًّا بالقواعد النحوية واللغوية ، فقد رووا : « أنه كان ينقد ما يعرض عليه من المراسيم ، ويصلحها ، ولا يعلّم على مكتوب حتى يقرأه كله ، ولا بد أن يستدرك على الكتاب ما يبيّن لهم فيه الصواب ، وكان يطارح الأدباء بذهن رائق ، وذكاء مفرط[٢] » .

٤ – إحياء الخلافة العباسية في القاهرة جعل العالم الإسلامي يرى مصر زعيمةً له ، والقاهرة وارثةً لبغداد . والعلم ينمو ويزدهر في عاصمة الخلافة

(١) النجوم الزاهرة ٧ : ١٨٢ .
(٢) السلوك ١ : ٧٩١ .

الإسلامية ، لأن الخلافة ركن من أركان الدين ، وشعيرة من شعائر الإسلام . ووجود الخلافة في القاهرة من غير شك ساعد على إيجاد حركة علمية دينية ولغوية ونحوية .

٥ – تعظيم المماليك للعلماء ، وتقديسهم لسلطاتهم جعل الكثير من طلبة العلم يسرعون للوصول إلى هذه المكانة المرموقة ، وذلك بالجد في تحصيل العلم ، والسهر على مذاكرته . وقد بيّنت في طبقة العلماء ، كيف كان الحكام يجلونهم ويقدّسونهم ، ويخشون بأسهم ، وكانت الأرزاق والنفقات تبذل لنوابغ الأساتذة ، وأساطين العلماء من غير تضيق أو بخل .

ب ـ دور التعليم وأشهرها :

كانت الحركة العلمية موزعة بين المساجد ، والمدارس ، والخوانق ، والربط وقد قامت هذه الدور بنصيبها في النهوض بالعلم والمعرفة والبحث والثقافة مما كان له أكبر الأثر في النّمُو العلمِيّ ، والتطوّر الثّقافِيّ .

وها هي ذي أشهر الدور في إيجاز :

المساجد :

المسجد في الإسلام دار عبادة ، وفي الوقت نفسه دار علم وثقافة ، والإسلام دين لا يفرق بين العبادة والعلم ، فكلاهما متلازمان لا يستغني أحدهما عن الآخر .

وقد أسهمت مساجد كثيرة في مصر والشام في حمل رسالة العلم فترة من الزمان قبل ظهور المدارس في العالم الإسلامي ، وحتى بعد ظهورها ظلت تعمل معها جنباً إلى جنب في ميدان العلم والفنّ . وما علينا إلّا أن نتعرف على أشهر هذه المساجد :

١ – مسجد عمرو :

لم تنقطع عن هذا المسجد الحركة العلمية منذ أن بني ، ولما جاء عصر المماليك احتفظ بما كان له من نشاط سابق في الميدان العلمي ، يدلّ على ذلك ما ذكره المقريزي في الخطط قال : « أخبرني المقرئ الأديب المؤرخ الضابط شهاب الدين أحمد بن عبد الله بن الحسن الأوحدي رحمه الله قال : أخبرني المؤرخ ناصر الدين

محمد بن عبد الرحيم بن الفرات قال : أخبرني العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الحنفي أنه أدرك بجامع عمرو بن العاص بمصر قبل الوباء الكائن في سنة ٧٤٩ هـ بضعاً وأربعين حلقة لإقراء العلم لا تكاد تبرح منه [1] » .

٢ – جامع ابن طولون :

بناه الأمير أبو العباس أحمد بن طولون سنة ٢٦٣ هـ ، ونقل إليه القراء والفقهاء ، وظلّ هذا المسجد يقوم بجانب مسجد عمرو يؤدي رسالة العلم والمعرفة طوال حكم الطولونيين . ولما حدث الغلاء في مصر زمن المستنصر صار ما حول الجامع خراباً ، وخربت القطائع ، وعدم المساكن هناك ، ثم توالت الأيام على المسجد فخرب أكثره ، وصار أخيراً ينزل فيه المغاربة بأباعرها ومتاعها عندما تمر أيام الحج [2] .

وفي عهد المماليك عاد للمسجد مكانته ، حيث قاموا بإصلاحه وتعميره والسّبب في هذا يرجع إلى الحادثة التي كانت بين الملك الأشرف خليل بن قلاوون ، وبين الأمير بدر ، فصمم الأمير الأخير ووافقه الأمير حسام الدين لاجين المنصوري – على قتل الملك الأشرف ، ولكن الملك الأشرف استطاع أن يفتك بالأمير بدر قبل أن يقدم على فعلته ، ففرّ لاجين واختفى بالجامع الطولوني ، وأعطى نفسه عهداً إن سلمه الله من هذه المحنة ، ومكنه من الأرض أن يجدد عمارة هذا المسجد ، ويجعل له ما يقوم به [3] ، ولما حقق الله سبحانه أمنيته ، وجلس على سرير الملك ، وتلقب بالملك المنصور في المحرم سنة ٦٩٦ هـ خلع على الأمير سنجر الدواداري ، وجعل إليه شراء الأوقاف على الجامع الطّولونيّ ، وصرف إليه كل ما يحتاج إليه في العمارة [4] .

وبعد إعادة العمارة لهذا المسجد عادت فيه الحركة الفكرية ، فرتب الأمير درساً للفقهاء على المذاهب الأربعة ، ودرسا لتفسير القرآن الكريم ، ودرسا لحديث

---

(١) الخطط للمقريزي ٢ : ٢٥٦ المطبعة الأميرية .

(٢) نفس المصدر : ٢٦٩ .

(٣) المصدر السابق والجزء ، والصفحة بتصرف .

(٤) المصدر السابق .

النبي عليه السلام ، ودرسا للطب ، وبلغت النفقة على عمارة الجامع ، وثمن مستغلاته عشرين ألف دينار[1] .

وفي سنة ٧٦٧ هـ جدّد الأمير بليغا العمري الخاصكي درساً بجامع ابن طولون فيه سبعة مدرسين للحنفيّة ، وقرر لكل فقيه من الطلبة في الشهر أربعين درهماً ، وأردب قمح ، فانتقل جماعة من الشّافعية إلى مذهب الحنفية[2] .

٣ – الجامع الأزهر :

أنشأه جوهر الصّقلّيّ ، وكمل بناؤه لتسع خلون من شهر رمضان سنة ٣٦١ هـ ، وفي سنة ٣٧٨ هـ سأل الوزير أبو الفرج يعقوب بن يوسف بن كلس الخليفة العزيز بالله بن المعز في صلة رزق جماعة من الفقهاء ، فأطلق لهم ما يكفي كلّ واحد منهم من الرزق ، وأمر لهم بشراء دار وبنائها فبنيت بجوار الجامع الأزهر ، فإذا كان يوم الجمعة حضروا إلى الجامع ، وتحلّقوا فيه بعد الصلاة إلى أن تصلى العصر[3] .

ولما استبد صلاح الدين يوسف بن أيوب بالسلطنة عطل الأزهر من إقامة الجمعة فيه ، فلم يزل الأزهر معطّلاً من إقامة الجمعة فيه مائة عام إلى أن أعيدت الخطبة في أيام الملك الظاهر بيبرس[4] .

وفي سنة ٧٦١ هـ استأذن الأمير الطواش سعد الدين بشير الجامدار الناصري السلطان الملك الناصر حسن بن محمد قلاوون في عمارة الجامع فأذن له ، وتتبع جدرانه وسقوفه بالاصلاح حتى كأنها جديدة ، ورتب فيه مصحفاً ، وجعل له قارئاً ، ورتب للفقراء المجاورين طعاماً يطبخ كلّ يوم ، وأنزل إليه قدوراً من نحاس ، جعلها فيه ، ورتب فيه درساً للفقهاء من الحنفية ، يجلس مدرسيهم لإلقاء الفقه في المحراب الكبير ، ووقف على ذلك أوقافاً جليلة[5] ، وكان هذا

---

(١) الخطط للمقريزي ٢ : ٢٦٩ المطبعة الأميرية .
(٢) نفس المصدر .
(٣) المصدر السابق : ٢٧٣ بتصرف .
(٤) المصدر السابق : ٢٧٦ .
(٥) نفس المصدر .

الجامع يفتح أبوابه لكلّ الوافدين له سواء أكانوا من ريف مصر أم من البلاد الأخرى كالمغاربة ، والعجم ، والزيالعة .. فلا يزال الجامع عامراً بتلاوة القرآن ودراسته ، وتلقينه ، والاشتغال بأنواع العلوم بالفقه والحديث ، والتفسير ، والنحو ، ومجالس الوعظ ، وحلق الذكر ، فيجد الإنسان إذا دخل هذا الجامع من الأنس بالله ، والارتياح ، وترويح النفس ما لا يجده في غيره[1] .

٤ – جامع الحاكم :

أسسه أمير المؤمنين العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله ، وخطب فيه ، وصلى بالناس الجمعة ، ثم أكمله ابنه الحاكم بأمر الله ، ويعرف اليوم بجامع الحاكم ، ويقال له : الجامع الأنور ، وخط في شهر رمضان سنة ٣٨٠ هـ ، وأكمله الحاكم سنة ٣٩٣ هـ[2] . ولما روعت مصر بزلزال عظيم سنة ٧٠٢ هـ تهدم المسجد ، فانتدب لذلك الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير ، ونزل إليه ، ومعه القضاة والأمراء وأمر برمّ ما تهدم منه ، وجعل له عدة أوقاف .

ورتب فيه دروساً أربعة لإقراء الفقه على المذاهب الأربعة ، ودرساً لإقراء الحديث النبوي ، وجعل لكل درس مدرساً ، وعدة كثيرة من الطلبة ، فرتب في تدريس الشافعيّة قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة الشافعيّ ، وفي تدريس الحنفيّة قاضي القضاة شمس الدين أحمد السروجي الحنفيّ ، وفي تدريس المالكية قاضي القضاة زين الدين علي المالكي ، وفي تدريس الحنابلة قاضي القضاة شرف الدين الجواني ، وفي درس الحديث الشيخ سعد الدين مسعود الحارثي ، وفي درس النحو الشيخ أثير الدين أبا حيان ، وفي درس القراءات السبع الشيخ نور الدين الشنطوفيّ ، وفي التصدير لإفادة العلوم علاء الدين علي بن اسماعيل القونوي ، وفي مشيخة الميعاد المجد عيسى بن الخشاب .

وعمل فيه خزانة كتب جليلة[3] .

(١) الخطط للمقريزي ٢ : ٢٧٦ بتصرف .
(٢) الخطط للمقريزي ٢ : ٢٧٧ .
(٣) نفس المصدر : ٢٧٨ .

٥ – الجامع الأقمر :

بناه الخليفة الفاطميّ الآمر بأحكام الله ، وكان من أهم العلوم التي تدرس به فقه الشافعي ، والنحو[١] .

ومن الأساتذة النحويين الذين تصدّروا لتدريس النحو فيه أحمد بن عثمان السنجاري[٢] .

٦ – الجامع الأفخر :

بناه الخليفة الفاطميّ الظافر بنصر الله سنة ٥٤٣ هـ ، وَرُتِّبَ فيه حلقةُ تدريس ، وفقهاءُ ، ومتَصدرون للقرآن[٣] .

وكان العالم النحوي محمد بن عبد القوي الملقّب بالأخفش ، والمولود سنة ٦٣٣ هـ يتولى تدريس النحو فيه[٤] .

٧ – جامع العطارين بالإسكندرية :

أنشأه بدر الجمالي سنة ٤٧٧ هـ[٥] وكان هذا المسجد ينبوع ثقافة ومعين معرفة في عهده .

وقد ظفرت دراسة النحو في هذا المسجد بعناية كبيرة ، وذلك لأن عمر ابن عيسى السوسي كان يدرس النحو فيه[٦] وعنه أخذ أهل الاسكندرية النحو ، وكان يقرأ لهم كتاب سيبويه ، سنة ٤٩٨ هـ .

وكان الإقراء بجانب النحو يتولّى أمر تدريسه عبد الرحمن بن أبي بكر خلف شيخ الإسكندرية الذي انتهت إليه رياسة الإقراء فيها ونبغ حتى قال فيه سليمان

---

(١) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية للدكتور أحمد بدوي : ١٩ .
(٢) البغية : ١٤٥ .
(٣) خطط المقريزي ٢ : ٢٣٣ .
(٤) البغية : ٦٨ .
(٥) النجوم الزاهرة ٥ : ١١٩ .
(٦) البغية : ٣٦٥ . والحياة العقلية : ٢٠ .

ابن عبد العزيز الأندلسيّ « ما رأيت أحداً أعلم بالقراءات منه لا بالمشرق ، ولا بالمغرب [1] » .

٨ – جوامع الصعيد :

وكان لجوامع الصعيد في هذه الفترة نصيب كبير من هذه الحركات العلمية والفكرية احتضنتها مساجده ، وغذتها بلبانها جوامعه ، فجوامع اسنا ، وأسيوط ، وصفط ، وأسوان ، وإدفو ، وقوص لمعت في هذه الفترة من الزمان ، ودوّى صوتها في كل مكان ، وأشرقت فيها نهضة علمية جعلت علماء الصعيد منار علم ومعرفة وموئل فكر وثقافة ، لم يتخلفوا عن ركب الثقافة الصاعد .

وقد سجّل لنا الإدفوي صاحب الطالع السعيد هذه الحركة في كتابه ، وعدد لنا العلماء الذين برزوا في الصعيد ، وكانت لهم قدم راسخة في مضمار العلم والمعرفة .

٩ – أما أقليم الشام فقد كان أكبر وأشهر الجوامع فيه جامع دمشق الذي أسهم بنصيب كبير في نشر الثقافة ، وحمل الرسالة .

بناه الوليد بن عبد الملك ، وتم بناؤه سنة ٩٦ هـ ، وقد حدثنا عن هذا المسجد في إسهاب ابن جبير في رحلته المعروفة فقال : « وفي هذا الجامع المبارك حلقات للتدريس للطلبة وللمدرسين ، ... وللمالكية زوايا في الجانب الغربيّ يجتمع فيها طلبة المغاربة ، ولهم رزق معلوم » ... الخ ..

ومرافق هذا الجامع المكرم للغرباء ، وأهل الطلب كثيرة واسعة ، وأغرب ما تحدّث به أن سارية من سواريه هي بين المقصورتين القديمة والحديثة لها وقف معلوم يأخذه المستند إليها للمذاكرة والتدريس [2] »

وبجانب جامع دمشق كان يقوم جامع حلب برسالة العلم والثقافة ، فقد كان جامع حلب من أحسن جوامعها . ازدهرت فيه الدّراسات النحويّة في عهد

(١) طبقات القراء للذهبي ١ : ١٥٠ نسخة مصورة رقم ١٩٧٧ دار الكتب تاريخ مجلدان .
(٢) رحلة ابن جبير ، تحقيق الدكتور نصار : ٢٦٠ بتصرّف .

دولة بني حمدان وقد جاء يوم مع الأسف خلت فيه حلب من العلماء بسبب تهديد الصليبيين لها .

ولحب الناس للنحو أخذه أهل حلب عن أبي السّخاء فتيان الحلبي ، وهو حائك من عوامّ حلب ، قرأ شيئاً من النحو وفهم أوائله ، ولما عدم في زمانه من يعرف هذا الشأن قنع الناس بما عند فتيان الذي مات في حدود سنة ٥٦٠[١] هـ.

وبعد أن تغير الزمن ، ودالت دولة الصليبيين عاد لحلب مركزها العلميّ ، وكانت كعبة القصاد ، مشحونة بالعلماء ، وأخذ جامعها يتنفس الصعداء ، ويسترد مكانته الضائعة ، وعادت دراسة النحو والقراءات فيه على يد ابن يعيش[٢] وغيره .

المدارس :

المدارس حدثت بعد القرن الرابع الهجري ، ولم تعرف في زمن الصّحابة ، ولا التابعين ، وذكر المقريزي : أن أوّل من حفظ عنه أنه بنى مدرسة في الإسلام أهل نيسابور حيث بنيت بها المدرسة البيهقية ، والمدرسة السعيدية[٣] .

ولم تشتهر هذه المدارس شهرة المدرسة النظامية ، وإن بنيت قبلها لأن النظامية أول مدرسة تقرر بها للفقهاء أجور مقدّرة على حين خلت المدارس السابقة لها من هذه الأجور ومعنى هذا أن علماء هذه المدرسة كانوا في غنى عن الكسب من طريق آخر غير طريق العلم[٤] .

وأول مدرسة أحدثت بديار مصر المدرسة الناصريّة التي بناها صلاح الدين ثم اقتدى بالسلطان صلاح الدين في بناء المدارس بالقاهرة ومصر وغيرهما من مدن مصر ، أولاده وأمراؤه ، ثم حذا حذوهم من ملك مصر بعدهم من ملوك الترك وأمرائهم وأتباعهم[٥] .

---

(١) البغية : ٣٧٢ .
(٢) وفيات الأعيان ٦ : ٤٥ تحقيق محيي الدين .
(٣) الخطط : المقريزي : ٢ : ٣٦٢ .
(٤) الخطط المقريزي : ٢ : ٣٦٢ بتصرف .
(٥) الخطط المقريزي : ٢ : ٣٦٢ بتصرف .

وقد بينت سابقاً أن الشام عرفت المدارس قبل مصر بزمن طويل يقدر بمائة وخمسة وسبعين عاماً ، وذلك لأن أول مدرسة أسست في دمشق سنة ٣٩١ هـ أسسها الأمير شجاع الدولة صادر بن عبد الله ، وسميت باسم المدرسة الصادريّة [١] .

هذا وأشهر المدارس في مصر هي :

الناصرية ـ القمحيّة ـ منازل العزّ ـ الصّالحية ـ الظاهريّة المنصورية ـ الناصرية [٢].

وهذا هو ابن دقماق يسجل نشاط المماليك في إنشاء المدارس المختلفة في الأقاليم المتعدّدة فضلاً عن القاهرة والإسكندرية فيقول ما ملخصه :

« كان في منية بني خصيب مدارس للشافعية والمالكية ، وفي القوصيَة مدرستان وفي منفلوط عدة مدارس ، وفي قوص ستة عشر مكاناً للتدريس ، وفي إسنا مدرستان ، وفي الأقصر مدرستان ، وفي أسوان ثلاث مدارس ، وفي دمنهور عدة مدارس ، وفي رشيد كُتّاب للأيتام [٣] » .

أمّا إقليم الشام فقد ظهرت فيه المدارس في وقت مبكّر جدّاً قبل ظهورها في مصر ، ولما جاء الأيُّوبيون ، وحكموا الإقليمين لم تقلّ عنايتهم بالشام عن عنايتهم بمصر في الإكثار من المدارس ، بل لا أجاوز الحقيقة إذا قلت : إن إقليم الشام في عهد الأيوبيين ظفر بحكّام علماء وولاة أدباء ، لم يقصِّروا في الواجب العلميّ الذي نيط بهم وألقى على أكتافهم فتنافسوا في الإكثار من المدارس العديدة ، ولا أستطيع في هذا المقام أن أسجل جميع ما أنشئ من المدارس في الشام في عهد الأيوبيين وما استجد بعد ذلك في عهد المماليك . وأكتفي بأشهر هذه المدارس في هذا الإقليم :

---

(١) مقدمة كتاب « دور القرآن في دمشق » للنعيمي لصلاح الدين المنجد .

(٢) أهم المراجع التي تحدثت عن هذه المدارس في تفصيل وايضاح :
الخطط ، للمقريزي ، الجزء الثاني ، وحسن المحاضرة للسيوطي الجزء الثاني أيضاً .
وعصر سلاطين المماليك لمحمود رزق سليم ، والحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية للدكتور بدوي .

(٣) عصر سلاطين المماليك ٣ : ٣٢ ، محمود رزق سليم .

١ – المدرسة العادلية الكبرى :

شرع الملك نور الدين محمود في بنائها سنة ٥٦٨ هـ لتكون خاصة بتدريس المذهب الشافعيّ ، ولكن القدر حال بينه وبين إتمامها بوفاته .

وفي عهد الملك العادل أراد إكمالها غير أن القدر أيضاً وقف بينه وبين أمنيته فتوفي قبل إتمامها .

وفي عهد ابنه الملك المعظّم عيسى تم بناء هذه المدرسة فكانت مدرسة ضخمة فخمة وقد وقف عليها الملك المعظم عيسى ما يحفظها ويضمن لها البقاء ، ودفن فيها العادل سنة ٦١٩ هـ فنسبت اليه [١] .

وفي السنة التي نقلت فيها جثة العادل من القلعة سنة ٦١٩ هـ احتفل بافتتاح الدراسة بهذه المدرسة .

وكان أول درس ألقي في هذه المدرسة درس القاضي جمال الدين المصري الذي جلس فيه الملك المعظم ، وجلس المدرس عن يسار السلطان وعن يمينه شيخ الحنفية جمال الدين الحصيري ، ويليه فخر الدين بن عساكر شيخ الشافعية .

وكان قبالة الملك المعظم في الحلقة تقي الدين بن الصلاح ، ودارت حلقة صغيرة والناس وراءهم متصلون ملء الإيوان ، وكان فيها أعيان المدرسين والفقهاء . وكان مجلساً لم يقع مثله .

وبهذه الحفلة العلمية افتتحت الدراسة بالمدرسة العادلية [٢] .

٢ – العادلية الصغرى :

انشأتها زهرة خاتون بنت الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب سنة ٦٠٩ هـ وشرطت للمدرسة مدرساً ، ومعيداً ، وإماماً ، ومؤذناً وقيماً وعشرين فقيهاً .

---

(١) الدارس في أنباء المدارس للنعيمي ١ : ٣٥٩ .

(٢) الدارس في أنباء المدارس للنعيمي ١ : ٣٥٩ .

ولما آلت المدرسة إلى بابا خاتون بنت أسد الدين شيركوه وقفت عليها أوقافاً كثيرة ، وتم ذلك في سنة ٦٥٥ هـ [١] .

الخوانق :

الخوانق جمع خانقاه ، وهي كلمة فارسيّة معناها : بيت : وقيل أصلها خونقاه أي الموضع الذي يأكل فيه الملك .

والخوانق حدثت في الإسلام في حدود الأربعمائة من سني الهجرة وجعلت لتخلّي الصوفية فيها لعبادة الله تعالى [٢] .

ثم ذكر المقريزي أن أول مَن اتخذ بيتاً للعبادة هو زيد بن صوحان بن صبره وذلك أنه عمد إلى رجال من أهل البصرة قد تفرّغوا للعبادة ، وليس لهم تجارات ولا غلات فبنى لهم دوراً ، وأسكنهم فيها ، وجعل لهم ما يقوم بمصالحهم من مطعم وشرب ، وملبس وغيره ، وأسكنهم فيها فجاء يوماً ليزورهم فسأل عنهم ، فإذا عبد الله بن عامر عامل البصرة لأمير المؤمنين عثمان بن عفان قد دعاهم فأتاه فقال له : يابن عامر ما تريد من هؤلاء القوم ؟ قال : أريد أن أقربهم فيشفعوا فأشفعهم ويسألوا فأعطيهم ، ويشيروا علي فأقبل منهم ، فقال : لا : وكرامة ، فتأتي إلى قوم قد انقطعوا إلى الله تعالى فتدنسهم بدنياك ، وتشركهم في أمرك حتى إذا ذهبت أديانهم أعرضت عنهم فطاحوا لا إلى الدنيا ، ولا إلى الآخرة . فارجعوا إلى مواضعكم فقاموا ، فأمسك ابن عامر فما نطق بلفظة [٣] .

على أية حال فقد تطورت هذه الخوانق في عصر الأيوبيين والمماليك فلم تكن خاصة بالتصوّف والعبادة ، بل كانت تقوم إلى جانب المدارس لتؤدي نصيبها من الرسالة العلمية ، وتحمل جزءاً من عبء الحركة الفكرية في هذين القرنين .

وأشهر هذه الخوانق هي :

---

(١) الدارس في أنباء المدارس ١ : ٣٦٨ .

(٢) الخطط ٢ : ٤١٤ .

(٣) نفس المرجع والجزء والصفحة .

خانقاه شيخو[1] ـ خانقاه سعيد السعداء[2] ـ خانقاه البيرسية[3] .

الرُّبُط :

الربط جمع رِباط ، والرباط دار يسكنها أهل طريق الله .

قال ابن سيدة : « الرِّباط من الخيل الخمس فما فوقها ، والمرابطة ملازمة الثغر ، وأصله أن يربط كل من الفريقين خيله ، ثم صار لزوم الثغر رباطاً ، وربما سميت الخيل نفسها رباطاً[4] » .

وبعد نقل المقريزي أصل هذه المادة عن ابن سيدة ، نقل لنا رأي أبي حفص السهروردي في كتابه « عوارف المعارف » قال :

وأصل الرباط ما تربط فيه الخيول ، ثم قيل لكل ثغر يدفع أهله عمن وراءهم رباط ، فالمجاهد المرابط يدفع عمن وراءه ، والمقيم في الرباط على طاعة الله يدفع بدعائه البلاء عن العباد والبلاد .

روى أبو داود بن صالح قال : قال لي أبو سلمة بن عبد الرحمن : يابن أخي ، هل تدري في أي شيء نزلت هذه الآية « اصبروا وصابروا ورابطوا »[5] قلت : لا : قال : « يابن أخي لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزو تربط فيه الخيل ، ولكن انتظار الصلاة بعد الصلاة ، فالرّبط جهاد النفس ، والمقيم في الرباط مرابط مجاهد نفسه[6] » .

ثم قال المقريزيّ : « ولاتخاذ الربط والزوايا أصلٌ من السنة ، وهو أن رسول

(١) الخطط ٢ : ٤٢١ للمقريزي .
(٢) الخطط ٢ : ٤١٥ .
(٣) الخطط ٢ : ٤١٦ .
(٤) الخطط ٢ : ٤٣٧ .
(٥) آل عمران ٢٠٠ .
(٦) الخطط ٢ : ٤٣٧ .

الله صلى الله عليه وسلم اتخذ لفقراء الصحابة الذين لا يأوون إلى أهل ، ولا مال ، مكاناً من مسجده ، كانوا يقيمون فيه وعرفوا بأهل الصّفّة [1] » .

وأشهر هذه الربط التي بنيت في عهد المماليك هي :

رباط البغداديّة [2] ، ورباط الآثار [3] .

جـ ـ خزائن الكتب :

كان لسقوط بغداد تحت أقدام الغزاة التتار ، ورمي الكتب التي كانت تحمل ثقافة القرون العربيّة والإسلامية في نهر دجلة ـ أثر كبير في تكوين هذه الخزائن في عصر المماليك : وليس ثمّة شك في أن هذه الخزائن التي جمعت ما تبعثر من الكتب وما تفرّق عملت على حفظ التراث العربيّ وضياعه من الأيدي العابثة التي لا تقدر للثقافة قدرها ، ولا تعطي للعلم منزلته .

ولم يبخل المماليك على المدارس في عهدهم بإلحاق مكتبات خاصة فيها تساعد على الدرس وتيسّر العلم للراغبين فيه ، وكان للكتاب في عهدهم قدسيّة واجلال .

وقد ذكر جرجي زيدان : أن الكتب في هذه الفترة قلت لذهاب أكثرها حرقاً ، وغرقاً أثناء الفتن .... أما التتار فقد بالغوا في الإحراق ، فأحرق جنكيز خان من المكاتب في بخارى ، ونيسابور وغيرهما من مدائن العلم في فارس ما لا يدرك إحصاؤه .

وأما هولاكو فقد ذكر التاريخ إتلافه كتب العلم في بغداد ، وكذلك في الأندلس ، فإن الأسبانيين كانوا كلما فتحوا بلداً أخرجوا العرب منه ، وأحرقوا كتبهم [4] .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق : ٤٢٨ .

(٣) المصدر السابق : ٤٢٩ ، وحسن المحاضرة ٢ : ١٤٧ .

(٤) تاريخ آداب اللغة العربية ٣ : ١١٣ ط ، الهلال سنة ١٩٣١ م .

ومعنى هذا أن الثقافة الإسلامية في مختلف العلوم والفنون قد ضاعت في هذه الأقطار ، وأن العلماء بحثوا عن الكتب التي يزاولون فيها نشاطهم العلمِيّ فلم يجدوا إلّا القليل مما لا يسد حاجة النفس ، أو العقل أو القلب .

لهذا لم يكن ثمّة بد من الحصول على ما بقي من الكتب بأي طريق ، وبأي ثمن . وتبارى ملوك هذه الدولة وأمراؤها ، وكتابها وأعيانها في جمع هذه الكتب ، ووضعها في خزائن خاصة تلحق بالمدارس ، أو تنشأ في القصور لتكون ذخيرة يعتز بها العلماء ، ويعتمد عليها الباحثون .

حقًّا ، إن الفاطميين اهتموا بهذه الناحية ، وكان غرامهم بجمع الكتب الثمينة أكثر ممن جاء بعدهم سواء أكانوا من الأيوبيين ، أو من المماليك ، ذلك لأنهم عرب يعرفون للثقافة العربية قدرها عن إيمان واعتقاد ، لا عن متابعة وتقليد .

يذكر لنا المقريزي أن أعظم خزائنهم هي خزانة القصر الفاطمِيّ وقد تفرعت إلى أربعين خزانة ، ومن جملتها خزانة واحدة كان فيها ثمانية عشر ألف كتاب من العلوم القديمة ، ولكثرة الكتب التي في خزائن هذا القصر اختلف المؤرخون في عددها فمن قائل : « إنها كانت تزيد على مائتي ألف مجلد ، وآخر يدعي أنها كانت تشتمل على ألف وستمائة كتاب ، وبعضهم يرفع محتوياتها إلى ألفي ألفي كتاب . وقد ذكر ابن واصل : أنها كانت تزيد على مائة وعشرين ألف مجلد[1] » .

ولما جاء الأيوبيون على أثرهم بدّدوا هذه الثروة الفخمة من الكتب التي تعددت في خزائن القصر ، وفي دار الحكمة ، وغيرها من المساجد والمدارس ، بددوها لأنها كانت تحمل طابع المذهب الشّيعيّ ، وليس هذا فحسب ، بل لأنها كانت ملكاً للفاطميين بغض النظر عن موضوعاتها وموادها .

يدل على ذلك حديث العماد الخاص ببيع الكتب في يومين من كل أسبوعين بالقصر[2] . ولكن مع هذا فإن هذه الكتب لم تضع كما ضاعت كتب بغداد لأنها

---

(١) الخطط ٢ : ٤٠٨ ، ٤٠٩ بتصرف .

(٢) الروضتين ١ : ٢٦٨ .

وجدت من يقدرها ويعرف قيمتها من العلماء والأدباء فنقلوها إلى قصورهم وإلى مدارسهم كما فعل القاضي الفاضل الذي أنشأ مدرسته ، وجعل فيها من كتب القصر مائة ألف مجلد [1] .

ولم يقصر الأيوبيون في هذا المضمار فجروا على سنن من قبلهم ، وأنشأوا مكتبات ضخمة ألحقوها بمدارسهم كما فعل الملك الكامل حينما أنشأ في مدرسته داراً للكتب لها أمين يشرف عليها [2] .

وفي عهد المماليك احتفظوا بهذا التراث الضخم الذي ورثوه عمن قبلهم من الفاطميين والأيوبيين ، ولم يكن في العالم الإسلامي حينذاك غير هذين القطرين اللذين أخذا على عاتقهما حفظ التراث العربي والإسلامي من هؤلاء التتار الذين أبادوا كل ما يَمُتّ إلى هذا التراث بصلة في جميع البلاد الإسلامية التي احتلوها .

من أجل هذا لم يقصر المماليك في إنشاء المكتبات العامة والخاصة ، ففي كل مدرسة تقريباً من المدارس التي ورثوها من الأيوبيين ، أنشئت في عهدهم مكتبة . فالملك الظاهر بيبرس أنشأ في المدرسة الظاهرية خزانة كتب تشتمل على أمهات الكتب في سائر العلوم [3] .

وكذلك فعل الناصر قلاوون ، فقد ألحق بالقبة مكتبة ضخمة ، فيها عدة أحمال من الكتب في سائر العلوم ، ورتب لها أميناً ومساعدين [4] .

ويبدو أن نظام استعارة الكتب كان مطبّقاً في هذه المكتبات والخزائن . فمن طلب الكتاب وجده ، وإذا شاء استعاره فقرأه ، والذي جعلني أحكم هذا الحكم ، وأقرر هذه الحقيقة هو أني وجدت في ترجمة أبي حيان أنه كان يعيب على مشتري الكتب ويقول له : الله يرزقك عقلاً تعيش به ، أنا أي كتاب أردته

---

(١) الخطط ٢ : ٢٥٥ .

(٢) ذيل الروضتين : ٦٥ .

(٣) السلوك ١ : ٥٠٤ ، والخطط ٢ : ٣٧٩ ، وحسن المحاضرة ٢ : ١٤٣ .

(٤) السلوك ١ : ١٠٠١ ، النجوم ٧ : ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، وحسن المحاضرة ٢ : ١٤٦ .

استعرته من خزائن الأوقاف ، وإذا أردت من أحد أن يعيرني دراهم ما أجد ذلك[1] ، ومعنى هذا أن الكتاب كان في هذه الفترة ميسّراً ، والحصول عليه سهلاً مما يدلّ على أن الثقافة وصلت إلى درجة كبيرة ، والوعي العلمي إلى مرتبة عظيمة ، وظلت هذه المكتبات تؤدي عملها في همة ونشاط ، ودأب وحركة ، إلى أن حدث الغلاء المشئوم في مصر سنة ٦٩٤ هـ « فصاروا يبيعون كل مجلد برغيف خبز ، حتى ذهب معظم ما كان في الخزائن من الكتب ، ثم تداولت أيدي الفقهاء عليها بالعارية فتفرقت[2] » .

وهكذا ضاع التراث الذي تعب في جمعه محبو العلم والمعرفة بعد أن كان قبساً يضيء لمن حوله ، ونوراً يبدّد الجهل من الرؤوس ، وينشر الثقافة في النفوس .

وبعد ، فهذه صورة صادقة للحركة العلمية في عصر المماليك الذي عاش فيه أعلام الحركة النحوية التي تأثرت بهذه التيارات التي كانت تحيط بها ، وقد رأينا من خلال هذه الحركة العلميّة أنها كانت متدفقة قوية نشيطة بسبب تآزر السلاطين والعلماء في دفع عجلتها إلى الأمام قُدُماً لتعوض ما خسره العالم من سقوط بغداد ، كعبة العلم ، وقبلة العلماء .

والمماليك كانوا يعلمون أنهم غرباء عن هذه الدولة ، وأن استقرارهم فيها لا يتأتى إلّا إذا وهبوا أنفسهم للعمل من أجل إحياء تراث هذه الشعوب العربية المسلمة ، فاتجهوا إلى العلم ليحيوا ما مات ، ويعيدوا بناءه الذي انهار من جديد .

رأي ابن خلدون في النهضة التعليمية بمصر :

وقبل أن نختم هذا الفصل ، ونبدأ بالتأريخ للحركة النحوية في هذه الفترة يجمل بي أن أسجل في هذا المقام شهادة العالم المؤرخ ابن خلدون لهذه النهضة التي أشرقت أنوارها ، ووضحت معالمها في عهد المماليك .

قال في مقدمته في الفصل الثالث الذي عقده بعنوان « العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران ، وتعظم الحضارة » .

---

(١) نفح الطيب ٣ : ٢٩٧ تحقيق محيي الدين عبد الحميد .
(٢) الخطط ٢ : ٣٦٦ .

ونحن لهذا العهد نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها مستبحر ، وحضارتها مستحكمة ، منذ آلاف السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت ، ومن جملتها تعليم العلم ، وأكد ذلك فيها وحفظه ما وقع لهذه العصور بها منذ مائتين من السنين في دولة الترك منذ أيام صلاح الدين الأيوبي وهلم جرّاً .

وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلفون من ذريّتهم لما له عليهم من الرق أو الولاء ، ولما يخشى من معاطب الملك ونكباته فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا ، والربط ، ووقفوا عليها الأوقاف المغلّة يجعلون فيها شركاً لولدهم ، يَنْظر عليها ، أو يصيب منها مع ما فيهم غالباً من الجنوح إلى الخير ، والتماس الأجور في المقاصد والأفعال ، فكثرت الأوقاف لذلك وعظمت الغلات والفوائد ، وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرايتهم منها ، وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ، ونفقت بها أسواق العلوم ، وزخرت بحارها ، والله يخلق ما يشاء[1] .

(١) مقدمة ابن خلدون : ٤٣٤ ، ٤٣٥ . مطبعة مصطفى محمد .

الفصل الثاني

الحركة النحويّة

١ ـ امتداد حركة النحو في عهد بني أيوب إلى عصر المماليك .

لقد قررت فيما سبق أن دراسة النحو في مصر والشام منذ أن بدأت هذه الدراسة تأخذ طريقها في موكب العلم على يد علماء البصرة ، ومن بعدهم علماء الكوفة ، ثم علماء بغداد . لم تنقطع طوال هذه الأزمان ، وعبر هذه القرون عن الإقليمين ، فقد تعدّدت الرّحلات في أزمنة مختلفة إلى البصرة ، والكوفة ، وبغداد لدراسة النحو ، والتعمق فيه .

وقد بيّنت أشهر هؤلاء النحاة الذين قام النحو على أكتافهم في هذه العصور ، ووصلت بهذه الحركة إلى العهد الأيّوبي .

وقد ذكرت أن الحركة النحوية في هذا العهد كانت نصب عيون الخلفاء ، والحكام ، وأولي الأمر . ولم يقتصر تشجيعهم لهذه الحركة على تكريم العلماء ، ومنحهم العطايا والجوائز ، وإنما شاركوا بأنفسهم في هذه النهضة ، وكان منهم ملوك نبغوا في الدراسات النحوية ، ووصلوا إلى درجة الإفتاء فيه كالملك الكامل الذي منحه العلامة ابن بَرِّي إجازة في هذا الفن[1] . وقد لمع في سماء هذا العهد اسم رجل من ملوك بني أيوب ، كان مأمون عصره ، وله شأن كبير في تطوّر الدراسات النحوية ، وتقدّمها على يديه ، وهو الملك المعظّم عيسى ، فقد قرأ هذا الملك كتاب سيبويه على التاج الكندي ، وقرأ عليه أيضاً كتاب الإيضاح حفظاً[2] .

---

(١) النجوم الزاهرة ٦ : ٢٢٨ .

(٢) نفس المصدر : ٢٦٧ .

وسارت هذه الدراسة بخطى واسعة في هذا العهد على يد الأئمة الأعلام ، تاج الدين الكندي ، وابن برّي ، وابن معطي ، وابن الحاجب .

وقد عرضت فيما سبق لابن الحاجب وبينت أنه كان مدرسة وحده في هذا المضمار ، مدرسة تقوم على الفلسفة والمنطق ، والتعمق في القياس والعلة ، وقد اشتهرت كتبه ، وطار في الآفاق ذكره .

وعاشت هذه الكتب في بلاد الأعاجم حية – تقودهم إلى العربية ولغتها ، وإلى النحو وقواعده بصفة خاصة ، من أقرب طريق ، وأيسر سبيل ، وبخاصة بعد تأسيس المدرسة النظامية التي كانت تسهم في هذه الدراسات بنصيب كبير .

ولما جاء المماليك ورثوا هذا التراث الضخم من أساتذتهم الأيوبيين ، واحتاجوا إلى دراسة اللغة وقواعدها لكي تساعدهم على التزود من الثقافات التي تحفظ كيانهم ، فعملوا على تقريب العلماء والنابغين ، وإن كانوا لم يسهموا بنشاط كبير في الدراسات النحوية كما أسهم من قبلهم الأيوبيون ، فإن لهم العذر في هذا ، وبخاصة إذا علمنا أن حياتهم السياسية لم تكن على استقرار تام ، ولم تهدأ المنازعات بينهم طوال حكمهم لهذين الإقليمين فلم يكن عندهم متّسع من الوقت يساعدهم على المشاركة في تعليم العربية وقواعدها تعلّماً كاملاً يستطيعون بمقتضاه النبوغ فيها ، والتصدّر في علومها كما كان ذلك في عهد الأيوبيين .

على أية حال ، فقد قنع المماليك بالدراسات النحوية القليلة التي تساعدهم على فهم ما يقرأون وتصحيح ما يكتبون ، فقد رووا أن الخليل بن الملك المنصور كان يستطيع أن ينقد ما يعرض عليه من المراسيم ، وأن يصلحها [1] .

ومهما يكن الأمر ، فإن المماليك شغلوا أنفسهم بالسياسة ، وتركوا لعلماء عصرهم المجال الواسع في الإنتاج العلمي ، والتطور الثقافي ، والنمو النحوي واللغوي ، لم يبخلوا عليهم بالمال ، ولم يضنوا بالعطايا ، وعملوا على الاستقرار العلمي فقرروا لكل عالم راتباً مقدّراً .

---

(١) السلوك ١ : ٧٩١ .

وعلى الرغم من كثرة الحوادث ، وتعدد الفتن فإن كثرة المدارس في هذا العهد ، وتعدّدها في الأقاليم المختلفة يدل على رغبتهم القوية في إيجاد النهضة العلمية التي تزين ملكهم وتقوي عرشهم .

والسؤال الذي يجب أن يقال هنا ، على الرغم من كثرة المدارس في هذا العهد ، وعلى الرغم من تعدد العلماء فيها ، فهل وجدت دراسات نحوية كالدراسات الدينية من تفسير ، وحديث ، وفقه وأصول تقوم جنبا إلى جنب مع هذه الدراسات ؟ أو أن دراسة النحو ظلت بعيدة تدرس في أماكن خاصة ، ويقوم عليها أساتذة اخصائيون ؟

ذلك ما سنحاول الإجابة عنه .

٢ ـ أشهر المدارس التي كانت تقوم فيها دراسة النحو في الإقليمين .

عند حديثي عن المدارس التي أنشئت في هذا العهد رأيت أن هذه المدارس كان يعيّن بها علماء لتدريس الفقه على المذاهب الأربعة ، فكل عالم يختص بمذهب معين ، له تلاميذه وطلابه ، وله ركنه في هذه المدرسة ، ولكن ليس معنى هذا أن الطلاب لا يدرسون إلا هذا الفقه ، والفقه فحسب ، كلّا إن الدراسات في هذا العهد كانت مختلطة بعضها ببعض فالطالب كان يلم بثقافة عصره في شتى المواد والعلوم المختلفة .

وما دام الأمر كذلك فمن العسير فصل الدراسات النحوية عن هذه الدراسات الأخرى ، لأن النحو مادة لا يستغنى عنها لمن يتصدى لمثل هذه الدراسات .

ولا أدل على ذلك من أن علماء النحو كانوا يقومون بتدريس الفقه والتفسير ، والقراءات مع أن نبوغهم وشهرتهم كانت في فن النحو ، لا في فن التفسير أو الفقه .

فابن عقيل مثلاً كان يقوم بتدريس الفقه في المدرسة الخرّوبية التي أنشأها كبير الخرابية بدر الدين محمد بن علي الخروبي سنة ٧٥٠ هـ[1] .

(١) الخطط ٢ : ٢٦٩ .

والسمين المشهور : شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي نزيل القاهرة ، كان يتولّى تدريس القراءات بجامع ابن طولون ، وله من الكتب النحوية : الإعراب ، وشرح التسهيل ، وتوفي سنة ٧٥٦ هـ [١] .

وحتى فن التاريخ فإننا نجد من نبغائه من نبغ في النحو ، لأن صلة النحو بالعلوم صلة قوية ، فأبو شامة المقدسي مؤرخ من مؤرخي هذا العصر له كتابا الروضتين ، والذيل على الروضتين ، وهما من المراجع الهامة في تاريخ هذا العصر – كان له في النحو إسهام كبير ، فله مقدّمة في النحو ، وصنف نظم المفصل للزمخشري [٢] ، وقد توفي أبو شامة في تاسع عشر شهر رمضان سنة ٦٦٥ هـ .

وابن واصل محمد بن سالم نصر الله بن سالم بن واصل المتوفى سنة ٦٩٧ هـ كان بارعاً في التاريخ كما كان بارعاً في النحو ، وقد أخذ عنه أبو حيان ، وقال : هذا من بقايا من رأيناه من أهل العلم الذي ختمت به المائة السابعة [٣] .

فهذه الأمثلة توضح لنا أن النحو كانت العلوم جميعها في حاجة ماسة إليه ، فكانت دراسته تقوم جنْباً إلى جنب مع الدراسات المختلفة في هذه المدارس المتعددة ، لأن طالب العلم إذ ذاك كان يلمّ بفروع العلوم المختلفة التي منها النحو واللغة .

وليس انتساب المدرسة إلى مذهب فقهيّ معين يجعلها مقصورة عليه ، وإنما هو تقليد متبع لمكانة العلوم الفقهية في هذه العصور لأنها مفتاح العبادة ، وطريق الوصول إلى الله تعالى .

وظل هذا التقليد متبعاً إلى يومنا هذا ، فحينما انتسبنا إلى الأزهر انتمى كلّ طالب منّا إلى مذهب فقهي خاص ، ومع ذلك فإن هذا المذهب لم تطغ دراسته على فروع العربية المختلفة .

---

(١) حسن المحاضرة للسيوطي ١ : ٢٣١ .
(٢) البغية : ٢٩٧ .
(٣) بغية الوعاة : ٤٤ .

ولكن مع هذا كله كانت هناك مدارس تقوم فيها الدروس النحوية مستقلة تدرّس فيها كتب النحو ، وتعرض مسائله .

فالمدرسة المنصورية ظفرت بمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي الملقب بناظر الجيش ، قدم القاهرة ، ولزم أبا حيان ومهر في العربية ، وله شرح التسهيل ، ودرس بالمنصورية ، وتوفي في ذي الحجة سنة ٧٧٨ هـ[١] .

والأزهر ظفر بابن الدمامينيّ بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندراني ، ولد بالاسكندرية سنة ٧٦٣ ، وفاق في النحو ، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو ، وصنف حاشية على مغنى اللبيب ، وشرح التسهيل ، مات بالهند في شعبان سنة ٨٢٧ هـ[٢] .

وقد ذكر المقريزيّ في حديثه عن الجامع الأزهر ما نصه : فلا يزال الجامع عامراً بتلاوة القرآن ودراسته ، وتلقينه ، والاشتغال بأنواع العلوم : الفقه ، والحديث ، والتفسير ، والنحو ، .... الخ ...[٣] .

والجامع الأفخر الذي بناه الخليفة الفاطميّ الظافر بنصر الله ، ظفر بالعالم النحوي محمد بن عبد القويّ الملقب بالأخفش ، ولد خارج القاهرة سنة ٦٣٣ هـ وتصدر بهذا المسجد[٤] .

والجامع الأقمر الذي بناه الخليفة الفاطمِيّ الآمر بأحكام الله ظفر بالنحوي أحمد بن عثمان السنجاري .

قال الصّفدي : ولد سنة ٦٢٥ هـ ، وكان إمام الجامع الأزهر متصدّراً في النحو بجامع الأقمر[٥] .

---

(١) حسن المحاضرة ١ : ٢٣١ .
(٢) نفس المصدر : ٢٣١ ، ٢٣٢ .
(٣) الخطط ٢ : ٢٧٦ .
(٤) البغية : ٦٨ .
(٥) المصدر السابق : ١٤٥ .

والمدرسة الفائزية بأسيوط ظفرت بالعالم النحوي الكبير الفتح بن موسى بن حماد الذي قدم من المغرب بعد أن درس المقدمة الجزولية في النحو على مؤلفها، ثم طوّف في البلاد، فدخل بغداد، وحماه، ودمشق، ودرس بها النحو على الكندي، وتولى التدريس في نظامية بغداد.

ولما وصل إلى مصر درس بالفائزية حتى مات سنة ٦٦٣ هـ[١]، وله نظم المفصل للزمخشري[٢].

أما قوص فقد ظفرت بالعالم النّحوي محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر السّبتي أبو الطيب نزيل قوص. كان من العلماء العاملين قرأ النحو بسبته على الأستاذ عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الربيع، قرأ عليه شرح الإيضاح وغيره، وكتاب سيبويه.

قال الإدفوي: رأيت بخط شيخه على كتاب سيبويه: قرأ عليّ الفقيه النحوي أبو الطيب محمد بن إبراهيم أكثر هذا الجزء بلفظه، وسمع سائره بقراءة غيره في دول شتى وأوقات مختلفة، قراءة تفهم لمعانيه، وتيقظ لألفاظه، ووقوف على اعتراضاته. مؤرخة بذي الحجة سنة ٦٦٥ هـ[٣].

قدم هذا العالم قوص، وأحدث بها نهضة نحوية.

مما تقدم نرى أن الفصل بين علوم الدين الإسلامي، وبين الدراسات النحوية لم يكن متيسراً في منهج الدراسة في هذا العصر، كما أننا رأينا أن الدراسة النحوية ظفرت بنصيب كبير بين الدراسات المختلفة، وكانت حلقاتها جنباً إلى جنب مع حلقات المواد الأخرى، ولا نبالغ إذا قلنا إن الدراسة النحوية كانت أخطر الدراسات التي تتألف منها ثقافة العصر لا نجد عالماً استغنى عنها.

وبسبب هذا لا نكاد نقرأ ترجمة لفقيهٍ ما إلا ويقال لنا في هذه الترجمة إنه

---

(١) السلوك ١ : ٥٤٢.

(٢) البغية : ٣٧٢.

(٣) الطالع السعيد : ٢٦٢، ٢٦٣.

درس النحو على فلان من العلماء ، أو أنه كان ممن يحفظون كتاب سيبويه أو غيره [1] .

وفي إقليم الشام اختلطت الدراسات النحوية بالدراسات الدينية في المساجد والمدارس ، كما كان الأمر كذلك في إقليم مصر ، فعلي بن الحسن بن أحمد أبو القاسم بن أبي الفضائل الدمشقِيّ المعروف بجمال الأئمة كان له حلقة كبيرة بجامع دمشق لإقراء القرآن ، والفقه والنحو ، وتوفي سنة ٥٦٢ هـ [2] .

وظفر هذا المسجد أيضاً بالعالم النحوي ابن الحاجب الذي قدم دمشق ، درس بجامعها في زاوية المالكية ، وأكب الفضلاء على الأخذ عنه ، وكان الأغلب عليه النحو [3] .

وفي عصر المماليك ظفر هذا الجامع بإمام كبير من أئمة النحو هو ابن مالك الذي تصدر فيه ، وتخرج به جماعة كثيرة [4] .

أما جامع حلب ، فقد كان من الجوامع التي أسهمت بنصيب كبير في الدراسات النحوية ، ولما أغار الصليبيون عليها ، وهدّدوا الحياة فيها ، هاجر العلماء منها ، ولم يبق فيها إلا القليل منهم أمثال فتيان الحلبي الذي تلفت الناس حولهم ليبحثوا عمن يأخذون منه العربية فلم يجدوا إلا فتياناً الذي قرأ شيئاً من النحو ولكنه لم ينبغ فيه ، فقنع الناس بما عنده .

« ولما عاد لحلب مركزها العلمِيّ بعد أن هدأت ، الفتنة ، واستقرت الأمور ، أصبح جامعها يتنفس الصعداء ، ويسترد مكانته الضائعة ، وعادت دراسة النحو والقراءات فيه واللغة [5] » .

---

(١) الحركة الفكرية : عبد اللطيف حمزة : ١١٢ .

(٢) البغية : ٣٣٢ .

(٣) نفس المصدر : ٣٢٣ .

(٤) المصدر السابق : ٥٣ .

(٥) الحياة العقلية : ٢٥ .

ولا ننسى أن ابن مالك « جالس بحلب ابن عمرون وغيره وتصدّر بها لإقراء العربية [1] » .

والأمر الذي يلفت النظر في إقليم الشام أنه تميز عن إقليم مصر بظهور مدارس خاصة للنحو ، تعنى بدراسته ، وتهتم ببحوثه ومسائله ، ويحقّ لنا أن نشيد بالملك المعظم عيسى الذي كان له الفضل الأول في إيجاد هذا النوع من المدارس ، فقد عزّ على هذا الملك أن توجد مدارس للفقه وللحديث على حين لا توجد مدارس خاصّة للنحو مع أن مكانة النحو من هذه العلوم مكانة عظيمة لا تستطيع أن تسير من غير هذه الدّراسات لأنها متوقفة عليها كما يقول ابن خلدون .

أنشأ هذا الملك مدرستين للتخصّص في الدّراسات النحوية : إحداهما في القدس « وهي تقع على طرف الصخرة من جهة القبلة إلى الغرب ، بنيت سنة ٦٠٤ هـ ، وكان يدرس فيها الكتاب لسيبويه [2] » .

والمدرسة الأخرى هي العادلية بدمشق التي احتفل بافتتاحها سنة ٦١٩ هـ ، وهي وإن كانت في أصل وضعها خاصة بدراسة الفقه الشافعيّ إلا أن حب الملك المعظم عيسى للدراسة النحوية جعله بعد أن أكمل بناء هذه المدرسة الذي لم يتمه أبوه العادل من قبل – ينشئ فيها قسماً للقراءات والعلوم العربيّة ، ولا يخفى صلة القراءات بالنحو فإنهما متلازمان ، « وكان هذا القسم يؤمه العلماء النحويون واللغويون ، وتجري فيه المباحثات والمناقشات [3] » .

وكان لهذه المدرسة مشيخة كبرى ، ولا يلي هذه المشيخة إلا من كان مُلِمًّا بالقراءات والعربية .

« ويرجع الفضل في معرفة هذه المشيخة إلى محمد بن الجزري فقد قال في ترجمته لمحمد بن مالك النحوي الشهير « قدم دمشق مستوطناً ، ونزل بالعادلية

---

(١) البغية : ٥٢ .

(٢) خطط الشام ٦ : ١١٩ .

(٣) مجلة المجمع العربي بدمشق عدد ٢٩ سنة ١٩٥٤ ، ص : ٥٣ .

الكبرى ، وولي مشيختها الكبرى التي من شرطها القراءات والعربية وأظن ولايته لها بعد أبي شامة ، فأقام بالعادلية ، وألف التواليف المفيدة في فنون العربية [1] » . وقد أصبح مكان العادلية الآن مقرّاً للمجمع العلمي العربي الدمشقي .

يقول : المرحوم محمد كرد علي « وكأن المولى تعلقت إرادته فقضى أن لا تخلى العادلية والظاهرية من علم ينشر وأدب يذكر ، فاختارهما مباءة للمجمع العلمي يقيم فيهما سوق الأدب والعلم بعد الكساد [2] » .

والمدرسة العادلية الصغرى التي بنتها زهرة خاتون بنت الملك العادل سيف الدين بن أبي بكر بن أيوب سنة ٦٠٩ هـ أعاد بها الإمام العلامة النحوي بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن مكتوم السويدي الأصل الدمشقي ، ولد سنة بضع وأربعين وسبعمائة ، وتوفي سنة ٧٩٠ هـ [3] .

وعلى غرار مشيخة النحو بالعادلية الكبرى أقيمت مشيخة النحو في المدرسة الناصرية الجوانية التي أنشأها الملك الناصر يوسف بن صلاح الدين بن أيوب ، وفرغ من عمارتها سنة ٦٥٣ هـ .

قال للنعيمي : « ودرس بمشيخة النحو بهذه المدرسة العالم سيف الدين البعلبكي ، ودرس بها أيضاً شيخ النحاة بدمشق شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد على تلميذ أبي حيان ، واشتغل ببلاده ، ثم قدم القاهرة فأخذ عن الشيخ أبي حيان العربية والقراءات ولازمة ، ثم قدم دمشق ، وصار شيخ النحو بهذه المدرسة ، وقصده الناس للأخذ عنه ، وانتفعوا به ، وعظم قدره واشتهر ذكره ، وشرح التسهيل وغيره وتوفي سنة ٧٧٦ هـ ، وولد سنة ٧١٦ هـ وولي المشيخة من بعده العلامة بدر الدين بن مكتوم [4] » .

---

(١) المصدر السابق .
(٢) نفس المصدر .
(٣) الدارس في أنباء المدارس ١ : ٣٧٢ .
(٤) الدارس في أنباء المدارس ١ : ٤٦٧ .

٣ – النحاة الأندلسيون وأثرهم :

١ ـ كلمة موجزة عن النحو في الأندلس :

قال صاحب نفح الطيب نقلاً عن أبي سعيد المغربي : « النحو عندهم في نهاية من علوّ الطبقة – حتى إنهم في هذا العصر – القرن السابع – كأصحاب عصر الخليل وسيبويه لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة ، وهم كثيرو البحث فيه ، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه .

وكلّ عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق ، فليس عندهم بمستحق للتميز ولا سالم من الازدراء [١] » .

هذه حالة النحو في الأندلس في العصر المملوء بالفتن والاضطرابات عصر الحروب بين أهل الأندلس والإفرنج ، وإذا كان هذا شأنه من الاهتمام به ، والعناية بدراسته فكيف به في الأيام السابقة ، والأزمنة السالفة حينما كان للأندلسيين حضارة ومجد ، وعز وسلطان ؟

عرف الأندلسيون النحو عن طريق تسرّب كتب المشرق إليهم ، فأخذوا منها حاجتهم من النحو واللغة والأدب .

ولما وصل إلى البلاد أبو عليّ القالي قدّمه ابن القوطية للخليفة الحكم الثاني قائلاً : إنه أعلم أهل بلده ، وقد ألف ابن القوطية هذا كتاب « فعلت وافعلت [٢] ».

وبوجود أبي عليّ القالي في الأندلس عرف الأندلسيون قيمة هذا العلم فقدروه حق التقدير ، وتخرج على أبي عليّ هذا كثير من أبناء الأندلس .

ونحن إذا عرفنا أن « أبا علي نشأ في بغداد ، وتعلّم على شيوخها ، وأخذ النحو عن ابن درستويه ، والزجاج أحد تلامذة المبرد ، والأخفش الصغير ، ونفطويه ،

---

(١) نفح الطيب ١ : ١٠٣، المطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣٠٢ ، وتاريخ آداب العرب للرافعي ص ٣٣٠ .

(٢) نشره : الأستاذ جويدي – ظهر الإسلام ٣ : ٨٩ .

وابن السراج ، وابن الأنباري . وأنه أقام في بغداد خمساً وعشرين سنة يحصل مع الجدّ حتى أتقن هذه العلوم[1] » .

إذا عرفنا ذلك تبيّن لنا كيف كان أبو عليّ ضليعاً في هذه الدراسات وليس ثمة شك في أن عبد الرحمن الناصر قد أحسن الاختيار في استدعائه أبا علي إلى قرطبة ليقوّي به دولته التي أراد لها أن ينافس بها دولة المشرق[2] .

ولكن هل معنى ذلك أن الأندلس ظلت جاهلة بالنهضة النحوية التي كانت في البصرة والكوفة ، هذه النهضة التي أحدثت دويًا في الدراسات النحوية ، وفي الخلاف بين النحاة ؟

أكبر الظن أن الأندلس لم تكن بمنأى عن هذه الدراسات لأن صوتها دوّى في كلّ ركن من أركان العالم الإسلامي الذي كانت الهجرة إلى العلم فيه ميسرة والطريق إلى تحصيله معبّداً ، ولا أدل على ذلك من هذه الرحلات التي تعددت بين أقاليم العالم الإسلامي المختلفة .

ويدعم هذا القول ما ذكره الرافعي من « أن أول من أدخل كتاب الكسائي في الأندلس هو جودي بن عثمان العبسي الذي كان يؤدب أولاد الخلفاء بالعربية ، وقد رحل إلى المشرق وأخذ عن الرياشي ، والفراء ، والكسائي ، وأدخل كتابه إلى الأندلس ، وتوفي سنة ١٩٨ هـ[3] » .

ومعنى ذلك أن الأندلس عرفت المذهب الكوفي عن طريق كتاب الكسائي الذي ورد إليها . والسؤال الذي يقال هنا : أين كتاب سيبويه ؟ المعلم الأوّل في النحو ، والذي على يديه تعلم الكوفيون النحو ، وبنوا لهم مذهباً جديداً ، هل بقي هذا الكتاب بعيداً « عن الأندلس » ؟

ليس ثمة شك في أن هذا الكتاب أخذ طريقه إلى الأندلس ، وأن أهل

(١) ظهر الإسلام ٣ : ٨٢ ، ٨٣ .
(٢) ظهر الإسلام ٣ : ٨٢ ، ٨٣ .
(٣) تاريخ آداب العرب للرافعي ٣ : ٣٣٢ .

الأندلس عنوا بهذا الكتاب عناية فائقة ، ولكن الحلقة المفقودة هنا هي معرفة الزمن الذي دخل فيه هذا الكتاب الأندلس ، والشخص الذي حمله إلى هناك ، فالرافعِيّ يقرر : أنه لا يعرف أول من أدخل هذا الكتاب الأندلس [1] .

على أية حال لا يضير الدّراسات النحوية في الأندلس جهلنا بالزمن الذي وصل فيه الكتاب إلى بلادها . وإنّما كل ما يهمنا هو أن هذا الكتاب كان الدعامة الكبرى للدراسات النحوية في الأندلس منذ أن بدأ النحو في الأندلس يظهر على مسرح الثقافة ، وقد اشتهر جماعة من النحويين بحفظ هذا الكتاب والإلمام به « فمن أقدم من وقفنا عليه ممن حفظوا كتاب سيبويه هو حمدون النحوي المتوفى بعد المائتين ، وفي القرن الثالث كان من أشهر حفاظه الإفشين القرطبيّ المتوفى سنة ٣٠٩ هـ ، وقد أخذه في عصره عن أبي جعفر الدينوري رواية [2] » .

وظل هذا الكتاب عبر هذه القرون الكوكب الذي تدور حوله الدراسات النحوية في الأندلس فقد جاء في ترجمة عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن محمد ابن سراج أبو مروان النحوي المتوفى سنة ٤٨٩ هـ أنه عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاماً لا يعرف سواه [3] ، وبلغ الأمر بالأندلسيين أنهم قرروا أن من لم يقرأ كتاب سيبويه لا يعرف شيئاً ، وعابوا على أحمد بن عبد النور النّحويّ المتوفى سنة ٧٠٢ هـ أنه لا يقرأ الكتاب [4] .

وأشهر النحاة الاندلسيين اهتموا بالكتاب شرحاً وتعليقاً ودراسة لمسائله فأبو الحسن الإشبيلي المعروف بابن الضائع المتوفى سنة ٦٨٠ هـ شرح هذا الكتاب وقال عنه السيوطي : « وأما فهمه وتصرّفه في كتاب سيبويه فما أراه سبقه إلى ذلك أحد [5] » .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) تاريخ آداب العرب للرافعي ٣ : ٣٣٢ بتصرف .

(٣) البغية : ٢١٢ .

(٤) البغية : ١٤٣ .

(٥) البغية : ٣٥٤ .

وعمر بن محمد بن عمر الأستاذ أبو علي الإشبيلي المعرف بالشّلوبين كان إمام عصره في العربيّة . وقلما تأدّب بالأندلس أحد من أهل وقتنا إلا قرأ عليه واستند ، ولو بواسطة إليه صنّف تعليقاً على كتاب سيبويه [1] .

وإذا كان الأندلسيون كانت لهم هذه العناية الفائقة بالنحو ، فهل كانوا كالبغداديين حينما نبغوا في هذه الدراسة استحدثوا مذهباً ثالثاً .

الواقع أن الأندلسيين « نقلوا عن المشارقة الكثير من السّنّة ، وكلام العرب ، واستدركوا على المشارقة بعض ما فاتهم من قواعد النحو ، واستحدثوا بذلك مذهباً رابعاً عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين ، وذاع هذا المذهب حتى أخذه عنهم المشارقة عن طريق نزوح كثير من المغاربة إلى المشرق ، إما للحج أو للإقامة ودرسوا في مساجده ، أو مدارسه ، ومعهم مؤلفاتهم [2] » .

٢ – هجرة بعض علماء الأندلس النحويين وأشهرهم :

منذ أن بدأت الفتن تعمل عملها في بلاد الأندلس ، لم يجد العلماء في أرضها الخصوبة التي تساعد على نمو بذور العلم والثقافة فنزحوا عنها ، وهاجر الكثير منها باحثين عن بلد ، يتمتع بالهدوء والسكينة ويعرف للعلماء قدرهم ، وللعلم حقه ليلقوا فيه عصا التسيار فلم يجدوا إلا هذين الإقليمين مصر والشام .

وظلت رحلاتهم تترى على هذين الإقليمين طوال القرنين السابع والثامن من الهجرة وذلك لأن غارات الأسبان المتوالية جعلت الحياة في بلاد الأندلس لا تطاق .

وأشهر هؤلاء الأندلسيين الذين وفدوا إلى مصر والشام :

١) علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي ، حضر من إشبيلية ، وكان إماماً في العربية ، محقّقاً مدقّقاً ، ماهراً وتوفي سنة

---

(١) البغية : ٣٦٤ .

(٢) نشأة النحو ، المرحوم الشيخ محمد طنطاوي : ١٠٥ .

٦٠٩ هـ ، أقرأ النحو بعدة بلاد ، وأقام بحلب مدة ولعله نزح إلى القاهرة لأن السّيوطيّ في البغية يروي له أبياتاً في النيل :

ما أعجب النيل ، ما أحلى شمائله ... في ضفتيه من الأشجار أدواح
من جنة الخلد فياض على ترع ... تهب فيها هبوب الريح أرواح
ليست زيادته ماء كما زعموا ... وإنما هي أرزاق وأرباح[1]

٢) القاسم بن أحمد بن الموفق جعفر الأندلسي المرسي ، الإمام أبو محمد اللورقي النّحوي ، كان إماماً في العربية ، عالِماً بالقراءات ، انتقل في صباه إلى الأندلس وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه .

ولي مشيخة المدرسة العادلية ، وكان له حلقة اشتغال ، وصنف شرح المفصل وشرح الجزولية والشاطبية ، ومات في دمشق سنة ٦٦١[2] هـ .

٣) محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر السّبتي ، أبو الطيب نزيل قوص . قرأ النحو بسبته على الأستاذ عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الربيع قرأ عليه شرح الإيضاح وغيره ، وكتاب سيبويه .

قال الإدفوي : رأيت بخط شيخه على كتاب سيبويه : قرأ عليّ الفقيه النحوي الأديب الزّكي المجيد أبو الطيب محمد بن إبراهيم أكثر هذا الجزء بلفظه وسمع سائره بقراءة غيره في دول شتى ، وأوقات مختلفة قراءة تفهم لمعانيه ، وتيقظ لألفاظه ، ووقوف على اعتراضاته مُؤَرَّخةً بذي الحجة سنة ٦٦٥ هـ .

وقدم قوص فسمع بها من العالم الحافظ أبي الفتح القشيريّ سنة ٦٧٣ هـ[3] .

٤) الشريشي محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سُحْمان (بضم المهملة وسكون الحاء) جمال الدين أبو بكر الوائلي البكري الأندلسي . ولد بشريش سنة إحدى وستمائة ، وأتقن العربية ، وتفنن في العلوم . درس بدمشق بالرباط

---

(١) البغية : ٣٥٤ .
(٢) البغية : ٣٥٧ .
(٣) الطالع السعيد : ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

الناصري ، والنورية وغيرهما ، ودخل مصر ، ودرس بالفاضلية ثم القدس ، ثم عاد إلى دمشق ... تخرج به جمع منهم ولده كمال الدين وروى عنه ولده ، وابن العطار والذّهبي ، والقطب الحلبي ، وابن الخباز .

ألف شرحاً جليلاً لألفية ابن معط ، وكتاباً في الاشتقاق مات سنة ٦٨٥ هـ بدمشق [١] .

٥) محمد بن علي بن يوسف العلامة رضي الدين أبو عبد الله الأنصاري الشاطِبيّ اللغويّ . قال الذّهبِيّ ، ولد ببلنسية سنة إحدى وستمائة وروى عن أبي الحسن ابن المعتز ، وكان عالي الإسناد في القرآن وكان إمام عصره في اللغة .

وتصدر بالقاهرة وأخذ عنه الناس ، وروى عنه أبو حيان والمزي والقطب الحلبي وآخرون . مات بالقاهرة في ٢٢ من جمادى الأولى سنة ٦٨٤ هـ . وله حواش على الصحاح [٢] .

٦) محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر ، أبو عبد الله التلمساني العجيسي ولد سنة ٧١١ هـ ، وتقدم في بلاده ، وتمهر في العربية ، رحل إلى المشرق في كنف وحشمة ، وسمع بمكة من عيسى الحجي وبمصر من أبي حيّان ، ثم رجع إلى الأندلس ، ثم وقعت له حادثة هناك ، فوجد الفرصة سانحة في الرجوع إلى الشرق ، فركب البحر إلى المشرق ، وتقدمه أهله وأولاده .

ثم قدم القاهرة فأكرمه الأشرف شعبان ، ودرس بالشيخونية [٣] .

٧) ابن مالك .

٨) أبو حيان .

وسأترجم لهما فيما بعد بالتفصيل ..

وبعد فلا نستطيع أن ننكر أثر هؤلاء الأندلسيين المهاجرين في النحو المصري

---

(١) البغية : ١٨ .

(٢) البغية : ٨٣ .

(٣) البغية : ١٨ .

والشامي فكما رأينا اتخذ الكثير منهم القاهرة أو الشام موطناً ثانياً لهم ينعمون فيه براحة البال ، وهدوء النفس والمشاركة في النهضة العلمية ، وبخاصة النهضة النحوية في الاقليمين ، تصدروا لدراسة هذا العلم في المساجد والمدارس وتخرّج على يدهم العلماء فتأثيرهم في مصر والشام أوضح من الشمس في رائعة النهار .

حقّاً ، إن الكثير من علماء بغداد نزحوا إلى القاهرة والشام بعد سقوط مدينتهم تحت أقدام التتار ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يحدثوا فيها تأثيراً كبيراً ، لأنهم جاءوا إلى هذين الإقليمين بعد أن قوي أثر الأندلسيين ، ذلك لأن رحلات الأندلسيين إلى القاهرة ودمشق من عهْد بعيد طبعت النحو بطابعها الخاصّ .

والحقّ الذي يقال : إن دعائم الحركة النحوية في مصر في هذين القرنين كانت تقوم على أكتاف علماء الأندلس . ابتدأت بابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩ هـ ومن بعده ابن مالك الذي توفي سنة ٦٧٢ هـ .

ومدرسة ابن مالك ظلت هي المدرسة الوحيدة في النحو التي تسلمها من بعده العالم الأندلسي الكبير أبو حيّان المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .

وختمت هذه المدرسة بالعالم المصري الكبير الذي تخرّج في مدرسة ابن مالك ، وأعني به الإمام ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ .

٣ – دعوة ابن مضاء القُرْطبيّ وأثرها :

تبين لنا فيما سبق أنّ نحاة الأندلس كانوا يدورون في فلك سيبويه وكل ما يقال عن مذهبهم إنما هي آراء اجتهدوا فيها ، في المجال النحوي الذي وضعه الخليل وسيبويه ، ولم يستطيعوا أن يخرجوا عن هذا المجال ، فظلت مقاييس النحو وعلله ، ونهجه وأساليبه كما هي ، أو كما وضعها الخليل وسيبويه ، ولكن الأندلس تميّزت عن بقية الأقطار التي ظهرت فيها مثل هذه الدراسات بدعوة حرة طليقة تدعو إلى هدم النحو القديم الموروث من سيبويه والخليل ، وبناء نحو جديد يقوم على أوضاع جديدة .

وقد ظهرت هذه الدعوة على يد ابن مضاء القرطبي الأندلسي ، ويبدو أن ابن مضاء كان نحويًّا ، يخضع النحو للتيارات العامة التي تحتضنها بيئته .

ففي عهد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن أعظم خلفاء دولة الموحدين يقول ابن خلكان عنه : « إنه أمر برفض فروع الفقه ، كما أمر الفقهاء بألّا يفتوا إلّا بالكتاب والسنة النبوية ، ولا يقلّدوا واحداً من الأئمة المجتهدين القدماء بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم[1] » .

وقد تأثر ابن مضاء بهذه الدعوة في المجال اللغوي « فألف (كتاب الرد على النحاة) يريد أن يرد به نحو المشرق على المشرق ، أو بعبارة أَدَقّ يريد أن يرد بعض أصول هذا النحو ، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه ، وكثرة التأويل مستنّا في ذلك بسنّة أميره يعقوب ، إذ كان يعجب مثله على ما يظهر بمذهب الظاهرية فذهب يحاول تطبيقه على النحو ، وقد بدأ فرفض نظرية العامل التي جعلت النحاة يكثرون من التقدير[2] » .

والواقع أن ابن مضاء كان جريئاً في هذه الدعوة التي أحدثت دويًّا هائلاً في أوساط النحاة إلى يومنا هذا ، فإن النحو الذي عرف ، وسجل قواعده كتاب سيبويه كان يقوم على نظرية العامل ، فلا يرفع فاعل ، ولا ينصب مفعول ، ولا يجر اسم إلا بعامل . وإذا عزّ العامل الظاهر التجئوا إلى العامل الخفيّ المقدّر ، وإذا جرّد النحو من هذا العامل ضاعت مقاييسه واختلت قواعده ، واضطربت مسائله ، ومن هنا كانت أهمية هذه الدعوة التي قام بها ابن مضاء ليهدم هذه النظرية ، نظرية العامل التي يقوم عليها النحو منذ عهد الخليل . ولكن إذا هدمنا هذا العامل على رأي ابن مضاء فكيف نستطيع أن نميز بين الظواهر النحوية المختلفة من رفع ونصب وجر ؟

في الواقع إنّ ابن مضاء لم يتركنا في حيرة من هذا الأمر ، فأجاب في مفتتح الفصل الأول من كتابه « الرّد على النحاة » عن السؤال بقوله : « قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويّ عنه ، وأنبّه على ما أجمع على الخطأ فيه ، فمن ذلك ، ادعاؤهم أن النصب ، والخفض ، والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظيّ ، فقالوا في ضرب زيد عمراً : إن الرفع الذي في (زيد) والنصب

(١) وفيات الأعيان ٢ : ٣٢٨ المطبعة الميمنية .

(٢) مقدمة : الرد على النحاة للدكتور شوقي ضيف : ٩ .

الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب) ، وذلك بيّن الفساد ، وقد صرح بخلاف ذلك ابن جني وغيره ، وفي الحقيقة ، ومحصول الحديث : « أن العمل من الرفع والنصب والجرّ ، والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه ، لا لشيء غيره[1] » .

وكان ابن مضاء مؤمناً بنظريته هذه الإيمان كله لدرجة أنه تصدّى لاعتراضات النحويين على نظريته الجديدة ليهدمها حتى تثبت نظريته مدعمة بالحجة والبراهين . فقال « وربما ظنّ شخص أن معاني هذه العوامل هي العاملة ، ويرد على ذلك بأن العامل أو الفاعل إما أن يفعل بإرادة ـ كالإنسان والحيوان ، واما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ، ويبرد الماء . والعامل في النحو ليس فاعلاً بالإرادة ولا بالطّبع ، وإذن فتصور النحاة له بأنه عامل ، أو فاعل تصور واهم » .

وفي رأي ابن مضاء أن النحو ليس وقفاً على سيبويه ، أو بعبارة أخرى على البصريين والكوفيّين ، لأن قواعد النحو ليست مقدسة لا تقبل النقد واجماع النحاة ليس حجة لا تقبل الهدم فيقول « وإجماع النحاة على ذلك ليس حجة علينا مهما اتفق البصريّون والكوفيّون على ذلك[2] » .

والسؤال الذي يجب أن يقال هنا : « هل تأثر الأندلسيّون بهذه الدعوة وهل ظهر في نحوهم أثر هذه الدعوة ، وحينما هاجروا إلى مصر ونشروا نحوهم كانوا يحملون في نحوهم آثار هذه الدعوة » ؟

في الواقع إن دعوة ابن مضاء كان صوتاً دوّى ، وأحدث ضجيجاً هائلاً وسرعان ما خفت هذا الصوت ، ذلك لأن نحو سيبويه كما يقول الأستاذ أحمد أمين « كان قوي الدعائم لم يسهل هزّه ولا نقضه[3] » .

لهذا ، فإن دعوة ابن مضاء لم تجد لها أذناً صاغية ، ولا قلباً واعياً فماتت في مهدها ، وعاد الناس إلى نحو سيبويه .

---

(١) مقدمة : الرد على النحاة للدكتور شوقي ضيف : ١٨ .
(٢) الرد على النحاة لابن مضاء : ٢٣ .
(٣) ظهر الإسلام : ٩١ .

وفي حديثي عن نحاة الأندلس المهاجرين إلى مصر والشام بيّنت أن كتاب سيبويه لم ينقطع عنه نحاة الأندلس ، بل عكفوا عليه شرحاً ، وتمحيصاً وتعليقاً ، ولم نجد أحداً منهم ذكر شيئاً في نحوه عن دعوة ابن مضاء أو تعرض لها على الأقل لأنهم وجدوا أن البحث فيها يحيي أفكارها ، ويضفي الحياة على نظرياتها ، وهم لا يريدون أن يتخلوا عن سيبويه ، ولا عن نحوه فتركوا هذه الدعوة لتموت .

وقد قيض الله سبحانه في القرن العشرين الدكتور شوقي ضيف ليزيل الأكفان عن كتاب « الرد على النحاة » ويمزقها ، ولكن رغم هذا كله ، ورغم اعتناق بعض النحاة المحدثين لنظرية ابن مضاء ظلّ نحو سيبويه هو المهيمن علينا في قواعدنا ، وفي أساليبنا ، وفي كتبنا ، ومناهجنا النحوية .

٤ – اشهر الكتب التي ساعدت على إيجاد الحركة النحوية في هذين القرنين ، والتعريف بها في إيجاز .

إلى جانب هؤلاء الأساتذة النحويين في مصر والشام ، الوافدين إليهما أو المقيمين فيهما كانت هناك كتب نحوية تعمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء الأساتذة على نموّ الحركة النحوية ، وقوّة استمرارها .

كان نحويو هذه الفترة يبذلون كل ما في وسعهم لتذليل أشهر الكتب النحوية السائدة في هذا الوقت بشرحها ، أو تلخيصها ، أو النّظر في شواهدها ، ومناقشة مسائلها حتى تذلل طريق النحو أمام السائرين فيها .

وقد تقدم أن النحويين جميعاً كانوا ينظرون إلى كتاب سيبويه نظرة تقديس وإجلال ، وأن العالم النحوي لا يصح له أن يدعي النبوغ في هذا الفن ما لم يدرس كتاب سيبويه ومن ثم قيل « هو أحد الكتب الثلاثة التي يقال : إنه لا يعرف كتاب ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غيرها ، وهي : كتاب سيبويه في علم النحو العربي ، وكتاب المجسطي في علم هيئة الفلك ، وحركات النجوم ، وكتاب أرسطوطاليس في علم صناعة المنطق [١] » .

---

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ٣ : ٣٣٢ .

وإلى جانب كتاب سيبويه اشتغل النحاة بكتب نحوية أخرى لم تقل شهرتها عن شهرة كتاب سيبويه لأنها من تأليف علماء نبغوا في هذا الفن ، وأشير إليهم بالبنان في حَلْبة النحو وميدانه .

وأشهر الكتب التي كانت تدرس مع كتاب سيبويه في هذين القرنين وفي هذين الإقليمين هي :

المقرّب لابن عصفور - الجمل للزجاجي - الجمل للجرجاني - الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ ، اللّمع لابن جني ، مقدمة الجُزُوليّ ، المفصل للزمخشريّ ، كافية ابن الحاجب - كتب أعلام المدرسة النحوية في القرنين وأعني بهم ابن مالك ، وأبا حيان ، وابن هشام .

التعريف بهذه الكتب في إيجاز :

١ ـ **كتاب سيبويه** : هو تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه والمتوفى سنة ١٨٠ هـ .

ذكر كشف الظنون أنه روي أن سيبويه أخذ كتاب (الجامع) لعيسى ابن عمر الثقفي وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره فصار كتاباً كبيراً [١] .

وظل هذا الكتاب مدرسة تخرج العلماء في النحو ، ويدوّي ذكرها في الشرق والغرب ، مدرسة رفيعة البناء قوية الأسس ، حتى إن المبرد خليفة سيبويه ، وإمام المدرسة البصرية قال عن هذا الكتاب « ولم يزل أهل العربية يفضلونه ، ولم يعمل كتاب في علم من العلوم مثله [٢] » .

ومن أوصاف هذا الكتاب أنه ليس فيه ترتيب ، ولا خطبة ، ولا خاتمة وجميع حكاياته عن الخليل حينما قال سألته : « أو اطلق اللفظ أراد الخليل لأنه أستاذه ، ثم هو كثير الأبواب جداً [٣] » .

---

(١) كشف الظنون نهر ١٤٢٦ .

(٢) كشف الظنون نهر ١٤٢٦ .

(٣) نفس المرجع والنهر .

وكتاب سيبويه تعقيداته كثيرة ، وأساليبه تجري على سنن المنطق وتنهج نهج الفلسفة ، ومن هنا « فقد كان السلف المتقدمون يسمون كتاب سيبويه البحر الخضم « تشبيهاً له بالبحر لكثرة جواهره ، ولصعوبة مضايته وإذا لقي بعضهم بعضاً يسألونه : هل ركبت البحر ؟ تعظيماً له ، واستصعاباً لما فيه [1] » .

ولهذه الصعوبة التي طبع بها هذا الكتاب تجرّد العلماء لشرحه في الشرق وفي الغرب ، وإني أكتفي هنا بذكر شرّاحه من المصريين او الشاميين لأن هذا يدلنا على مدى اهتمام علماء الإقليمين بهذا الكتاب .

فمن المصريين الذين شرحوه ، وشرحوا شواهده :

أ – العالم النحوي المصري أبو جعفر بن محمد النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ .

ب – العالم النحوي المصري أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .

ج – وجرد أحكام الكتاب في كتاب سماه : التجريد أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥ هـ

د – وشرحه من نحاة الشام : أبو العباس أحمد بن محمد بن علي العناني المتوفى سنة ٧٧٦ هـ .

هـ – وشرحه من نحاة الأندلس الذين زاروا مصر وقدموا إلى الاقليمين : ابن خروف باختصار حسن وتوفي سنة ٦٨٠ هـ [2] .

٢ – المقرّب لابن عصفور :

من تأليف عليّ بن مؤمن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الخضرمي الاشبيلي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، توفي سنة ٦٦٣ هـ . شرح كتابه ولم يتم ، وكان هذا الكتاب موضع اهتمام النحاة في مصر والشام .

أ – فمن المصريين الذين علقوا عليه الشيخ الامام تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني المتوفى سنة ٧٦٨ هـ .

---

(١) نفس المرجع والنهر .

(٢) كشف الظنون نهر ١٤٢٦ – ١٤٢٨ مجلد ٢ .

ب - والشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن ابراهيم ابن النحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ . وقد كتب شرحه إملاء [١] .

٣ - الجمل للجُرْجانيّ :

للشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة ٤٧٤ هـ ، وهو مختصر يقال له : الجرجانية .

رتّبه في خمسة فصول : الأول في المقدّمات ، والثاني في عوامل الأفعال ، والثالث في عوامل الحروف ، والرابع في عوامل الأسماء ، والخامس في أشياء منفردة [٢] .

أ - ومن المصريين الذين شرحوا هذا الكتاب محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي ، المولود سنة ٦٤٥ هـ ، وقرأ النحو على ابن مالك وبرع فيه ، ولازمه وتخرّج به جماعة ، وقد صنف شرحاً على الجرجانية كبيراً ، ومات بالقاهرة في المارستان في المحرم سنة ٧٠٩ هـ [٣] .

ب - وشرحه من علماء دمشق ابن الخشاب ، وفرغ منه بدمشق في جمادى الآخرة سنة ٦٩٥ هـ [٤] .

ج - وشرحه من الأندلسيين الذين وفدوا إلى الاقليمين ابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩ هـ [٥] .

٤ - الجمل للزجاجي :

من تأليف الشيخ أبي القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي المتوفى سنة ٣٣٩ هـ ، وهو كتاب نافع مفيد ، لولا طوله بكثرة الأمثلة ، قالوا :

---

(١) المصدر السابق ١٨٠٥ .
(٢) نفس المصدر ١ نهر ٦٠٢ .
(٣) بغية الوعاة : ٨٩ .
(٤) كشف الظنون ٦٠٢ ج ١ .
(٥) المصدر السابق .

هو من الكتب المباركة لم يشتغل به أحدٌ إلا انتفع به ، ويقال : إنه ألفه بمكة المكرمة ، كان إذا فرغ من باب طاف أسبوعاً ودعا الله سبحانه أن يغفر له ، وأن ينتفع به قارئه [1] .

وقد ذكر صاحب الإنباه : إنّ كتاب الجمل للزجاجي هو كتاب المصريين ، وأهل المغرب ، وأهل الحجاز ، واليمن ، والشام . إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني ، والإيضاح لأبي علي الفارسي [2] .

أ – شرحه من الأندلسيين الذين سكنوا دمشق علي بن القاسم أبو الحسن بن الدقاق الإشبيلي النحوي ، سكن دمشق ، وشرح الجمل ومات سنة ٦٠٥ هـ [3] .

ب – ومن المصريين الذين عنوا به وشرحوه جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام النحوي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ ، وشرح الشواهد أيضاً [4] .

٥ – الإيضاح لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ :

وهو كتاب متوسط مشتمل على مائة وستة وتسعين بابا ، منها إلى مائة وستة وستين نحو والباقي إلى آخره تصريف .

ألفه حين قرأ عليه عضد الدولة ، ولما رآه استقصره قال : ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فمضى الشيخ وصنف « التكملة » ، وحملها إليه ، فلما وقف عليها قال : قد غضب الشيخ ، وجاء بما لا يفهمه نحن ولا هو .

أ – ومن النحاة المصريين الذين اهتموا بهذا الكتاب ، وصنفوا له شرحاً ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ ، وسمّى : شرحه « المكتني للمبتدئ » [5] .

---

(١) كشف الظنون نهر ١ نهر ٦٠٣ .

(٢) الإنباه ٢ : ١٦١ .

(٣) البغية : ٣٤٦ .

(٤) كشف الظنون نهر ٦٠٤ جـ ١ .

(٥) كشف الظنون ١ نهر ٢١١ .

ب – والحسن بن أحمد المعروف بابن البنا المصريّ ، وقد كانت له حلقة بجامع القصر ، وأخرى بجامع المنصور ، واحدة للفتوى ، وأخرى للحديث ، وشرح إيضاح الفارسيّ وتوفي سنة ٤٧١ هـ[١] .

ج – ومن الأندلسيين الذين هاجروا إلى القاهرة أبو الطيّب محمد بن ابراهيم المالكي المتوفى سنة ٦٩٥ هـ . اختصر شرح عبد الله أحمد بن أبي الربيع الأمويّ المتوفى سنة ٦٨٨ هـ[٢] .

د – ومن الشاميين الذين نظموا الإيضاح والتكملة معاً أبو العباس أحمد بن علي ابن معقل الأزديّ ، المهلبي الحمصي ، قال الذهبي : ولد سنة ٥٦٧ هـ ورحل إلى العراق ، وأخذ النحو ببغداد عن أبي البقاء العُكبريّ ، والوجيه الواسطي ، وبدمشق عن أبي اليمن الكندي ، وبرع في العربيّة ، وتوفي في الخامس والعشرين من ربيع الأول سنة ٦٤٤ هـ[٣] .

٦ – اللمع لابن جني :

من تأليف أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي المتوفى سنة ٣٩٢ هـ جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسِيّ ، واعتنى به جماعة فشرحوه .

أ – ومن النحاة الشاميين الذين اهتموا بلمع ابن جني فشرحوه قاسم بن قاسم الواسطي ، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

ب – وأبو الحسن علي بن حسن المعروف بشميم الحلي المتوفى سنة ٦٠١ هـ

ج – وشمس الدين أحمد بن الحسن بن الخباز الأربلي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ[٤]

٧ – مقدمة ابن بابشاذ :

وهي للعالم النحويّ المصريّ طاهر بن أحمد بن بابشاذ بالشين والذال المعجمتين، ومعناه : باب الفرح والسرور .

---

(١) البغية : ٢١٦ .

(٢) كشف الظنون ١ نهر ٢١١ .

(٣) البغية : ١٥١ .

(٤) المصدر السابق : ١٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٨٠ .

وهو أحد الأئمة في هذا الشأن ، والأعلام في فنون العربية ، وفصاحة اللسان . ورد العراق ، وأخذ عن علمائها ، ورجع إلى مصر ، واستخدم في ديوان الإنشاء متأمّلاً ما يخرج من الديوان من الإنشاء ، ويصلح ما يراه من الخطأ في الهجاء وفي النحو ، وفي اللغة ، وكانت له حلقة اشتغال بجامع مصر ، ثم تزهد وانقطع .

توفي في عشية اليوم الثالث من رجب سنة ٤٦٩ هـ وقيل سنة ٤٥٤ هـ [1] . وقد قال في مقدمته : إن النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح .

والغرض منه معرفة صواب الكلام من خطئه . والأهم فيه معرفة عشرة أشياء : الاسم ، والفعل ، والحرف ، والرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، والعامل ، والتابع ، والخط [2] .

أ – ومن النحاة الشاميين الذين عنوا بهذه المقدمة الشيخ موفق الدين البغداديّ عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي أبي سعد .

ولد ببغداد سنة ٥٥٧ هـ ، وكانت إقامته بحلب [3] ، وتوفي سنة ٦٢٩ هـ ، وشرح مقدمة ابن بابشاذ [4] .

٨ – **مقدمة الجُزوليّ :**

هي المسماة بالقانون : صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (نسبة إلى جُزُولة بطن من البربر) النحوي المتوفى سنة ٦٠٧ هـ وأغرب فيها وأتى بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو لم يسبق إلى مثلها ، ولم يفهم حقيقتها إلّا أفاضل البلغاء ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مؤلفها منها ، فإنها رموز وإشارات .

---

(١) البغية : ٢٧٢ .
(٢) كشف الظنون نهر ١٧٩٤ .
(٣) البغية : ٣١١ .
(٤) كشف الظنون نهر ١٧٩٤ .

وقال بعض الأئمة : أنا ما أعرف هذه المقدمة ، ولا يلزم ألّا أعرف النحو .
وقال بعضهم : ليس فيها نحو ، إنما هي منطق لدقة معانيها ، وغرابة تعاريفها [1].

أ – وأشهر من شرحها من نحاة الإقليمين الإمام ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ وسمى شرحه : المنهاج الجليّ ، في شرح القانون الجزوليّ .

وقال ابن مالك في مقدمة شرحه لهذه المقدمة : إن كتاب القانون في النحو للشيخ الإمام الفاضل عيسى بن موسى الجُزوليّ ، وإن كان صغير الحجم لكنة كثير العلم مُسْتَعْصٍ على الفهم ، مشتمل على لباب الأدب منطوٍ على سر كلام العرب ، متضمن للنّكات العربية التي خلا عنها أكثر شروح النحو . ورأيت أكثر أهل عصرنا ، مائلين إلى حفظه ، لكنهم يعجزون عن فهمه حتى ظن بعضهم به ، أنه منطق ، أو أن أكثره منطق ، وليس فيها ما يتعلّق بالبحث المنطقي سوى فصل نَزْرٍ في أوله ، وقد كنت أكثر من تتبع ألفاظه ، فأقبلت على شرحه الخ [2] .

ب – ومن الأندلسيين الذين شرحوا الجزولية ، وكانت إقامتهم باقليم الشام : القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسيّ – الإمام أبو محمد اللورقي النحوي ولي مشيخة التربة العادلية ، وشرح الجزولية ، ومات بدمشق سنة ٦٦١ هـ [3] .

وللإمام أبي موسى عيسى الجُزوليّ مقدمة أخرى كتبها حين قرأ الجمل على الإمام ابن برّي ، وهي في مسائل سأله عنها بعض الطلبة ، فأجابه ، وجرى فيها بحث بين الطلبة فحصلت فيه فوائد ، علقها الجزولي مفردة ، فجاءت كالمقدمة وفيها كلام غامض فتلقّاها الناس عنه ، واستفادوها منه ، وكان

---

(١) كشف الظنون والهامش ٢ نهر ١٨٠٠ .
(٢) كشف الظنون نهر ١٨٠٠ جـ ٢ .
(٣) البغية : ٣٧٥ .

إذا سئل عنها : هل هي من تصنيفك يقول : لا : تورّعاً كما في ابن خلكان [1] .

٩ – المفصّل للزمخشري :

تأليف العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي .

بدأ بتأليفه يوم الأحد في أول شهر رمضان سنة ٥١٣ هـ ، وأتمه في غرة المحرم سنة ٥١٤ هـ ، جعله على أربعة أقسام : الأول في الأسماء ، والثاني في الأفعال ، والثالث في الحروف ، والرابع في المشترك من أحوالها ، ثم اختصره وسماه : الأنموذج ، وله في بعض مشكلات المفصل كتاب آخر .

وقد اهتم نحاة الإقليمين بهذا الكتاب فشرحوه ، ومنهم من نظمه .

أما الشارحون لهذا الكتاب من الإقليمين فهم :

أ – ابن الحاجب ، وسمى شرحه الإيضاح .

ب – ابن مالك .

ج – بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المتوفى ٧٤٩ هـ .

د – أبو العباس أحمد بن محمد المقدسي القاضي المتوفى ٦٣٨ هـ .

هـ – محمد بن محمد المعروف بابن عمرون الحلبي المتوفى ٦٤٩ هـ .

و – الوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي المتوفى ٦٤٦ هـ .

ز – علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي المتوفى ٦٤٣ هـ .

ح – أبو البقاء يعيش بن علي المعروف بابن يعيش المتوفى ٦٤٣ هـ .

ط – ونظمه : أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي إمام المدرسة الفائزية بأسيوط المتوفى ٦٦٣ هـ .

ي – ونظمه أيضاً : أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المتوفى ٦٦٥ هـ [2] .

من هذا العرض السابق نرى أن حركة النحو في هذين الإقليمين كانت تدور

---

(١) كشف الظنون نهر ١٨٠٠ جـ ٢ .

(٢) كشف الظنون نهر ١٧٧٤ جـ ٢ .

حول هذه الكتب ، وأن النحاة شمروا عن سواعدهم لتذليل مسائلها ، وتوضيح غوامضها وتيسير مصاعبها ، وذلك بالشرح ، أو بالنظم ليسهل حفظ هذه الكتب ، وتكون قواعدها في متناول الناشئين .

وكانت هذه الكتب مغلقة في غالب الأحيان كالجزولية وغيرها ، ولمكانتها في نفوس النحاة بسطوها ووضحوها بشروحهم المتعددة ، ومع هذا فقد حاول بعضهم كابن مالك أن يسير على هذا السنن فنظم النحو في ألف بيت ، ولكن لم يغن نظم القواعد شيئاً في تفهم النحو ومسائله ، فتجرد لها شراح كثيرون مما سنعرفه بعد وظلت ألفيته محوراً تدور حولها شروح كثيرة ، ومن قبل ابن مالك صنف ابن الحاجب كافيته ليضبط القواعد في أبواب متجانسة ، يسهل على الطلاب الإلمام بها ، ولكن سرعان ما ظهرت صعوبتها مما أدى به في نهاية الأمر إلى أن يشرحها بنفسه ، ثم تتالت عليها الشروح بعد ذلك كما عرفنا .

على أية حال فقد كان للنحو طابع خاص في التأليف ، وفي شرح ما ألف .

٥ – طابع التأليف في النحو في هذه الفترة :

لا انكر أن التأليف في هذه الفترة كثر كثرة هائلة حتى إنه لو حاول الإنسان أن يحصر هذه المؤلفات لما استطاع إلى ذلك سبيلا .

وظفر النحو من بين هذه المؤلفات الكثيرة المتعدّدة بنصيب كبير ، ذلك لأن الفتنة التتارية في بغداد قضت على التراث العربي والإسلامي بحرقها لكتب اللغة والنحو ، والفقه ، والتشريع ، والفلسفة والمنطق ، فأراد العلماء أن يعوضوا هذا الذي فقد بكثرة التأليف والتصنيف . ولمكانة النحو ، وبخاصة في هذه الفترة التي كان الحكم فيها للأعاجم من أيوبيّين ومماليك ، خشي العلماء على لغة القرآن من الضياع والفساد بسبب تيّار العجمي ، والكلمات الدخيلة ، والأساليب الركيكة التي كانت تصدر من طبقة الحكام والأمراء ، ومن الذين يحاولون أن يقلدوهم من أبناء الشعب لأن الضعيف يحب دائماً أن يقلّد القوي .

أقول خشي العلماء من هذا السيل المتدفق من الكلمات الأعجمية ، والأساليب الأجنبية أن تؤثر على قواعد هذه اللغة فتضيع ، فأجهدوا أنفسهم لنشر الحركة

النحوية في دور التعليم ، وقلما تخلو مدرسة أو مسجد ، أو خانقاه من درس للنحو يقوم جنباً إلى جنب مع دروس الشريعة في فروعها المختلفة .

ومن ناحية أخرى عملوا على الاحتفاظ بالكتب التي ألفت أيام كان للنحو نهضة ككتاب الجمل ، وكتاب سيبويه ، والإيضاح ، والكتب الأخرى التي تحدثنا عنها ، وأرادوا أن يقربوها لأبناء عصرهم فتصدوا لشرحها كما بينت ، وكان هذا الشرح الغالب عليه الوضوح ، وعدم التعمّق في الأساليب المنطقية والفلسفية ، ولم تظهر في هذه الفترة حواش على هذه الشروح إلا في زمن متأخر نشأ بعد نهاية القرن الثامن ، ففترتنا هذه فترة الشروح التي تكشف المراد ، وتبين الغرض ، وتجلي المسائل في وضوح ، وطابع هذه الشروح طابع تقليدي لا تحتوي على آراء مبتكرة أو مذاهب جديدة ، أو نقد بناء ، ولكنها شروح كما قال الأستاذ النجدي : « تكرر وتزيد ، وتختصر مطوّلاً ، وتطيل مختصراً ، وتشرح متناً ، حركة دائبة ، ولكنها رحوية قلما تأخذ إلى الأمام[1] » .

فطابع التأليف والتصنيف إذًا كان يسير على هذا الدرب ، وينسج على هذا المنوال ، ولم نجد من النحاة من احتفظ لنفسه بآراء خاصة ، أو بتوجيهات معينة في هذه الفترة . غير هؤلاء الذين سنترجم لهم ، وأعني بهم : ابن مالك ، وأبا حيان وابن هشام ، ومن قبلهم في أوائل القرن السابع . ابن الحاجب الذي عرفنا أنه انفرد بآراء خاصة وأنه نقد كبار النحاة ، وكان ناقداً بنّاءً .

ولا نستطيع أن ننكر أن هؤلاء النحاة كانوا كواكب النحو في سمائه ، لم يقفوا كما وقف غيرهم موقف المقلّدين ، بل كانت لهم آراء وأفكار ، وتوجيهات نحوية خاصة ، ومناقشات يستندون فيها إلى الدليل والحجة .

وقد استطاعوا في هذه الفترة أن يحدثوا دويًّا هائلاً في الدّراسات النحوية التي كان لها أثر كبير في كثرة التأليف حول ما أنتجوا من كتب ، وما نظموا من قواعد ، وما صنفوا من متون .

---

(١) سيبويه إمام النحاة : للأستاذ علي النجدي : ٣١ .

بل لا نبالغ إذا قلنا إن التأليف في النحو في هذه الفترة تطوّر على يد هؤلاء الأعلام تطوّراً كبيراً – مما سأبينه بعد – هذا التطور الذي جعل ابن خلدون يقرر أن ابن هشام على تأخر زمانه أنحى من سيبويه ، وحسبنا شهادة ابن خلدون دليلاً وبرهاناً .

ومن السمات البارزة في المؤلفات النحوية لهذا العصر أننا نجد للمؤلف أكثر من كتاب في غرض واحد ، ولعل الذي دفعه إلى ذلك ، وساقه إلى هذا الهدف هو اختلاف أحوال المتعلمين ففيهم الناشئ ، وفيهم من أوشك أن يصل إلى درجة العلماء ، وفيهم من أخذوا بنصيب كبير من هذا الفن فلهم أساليب تناسبهم ، وتتفق مع حالهم ومقامهم ، ولكل مقام مقال . والدليل على ذلك أن ابن هشام ألف كتابه : الإعراب عن قواعد الإعراب . وكان موجزاً لا يفهم معانيه إلا العلماء النابغون ، ولأجل أن يعم النفع بهذا الكتاب جعله نواة لكتاب المغنى .

وابن مالك من قبله ألف الكافية الشافية وهي عديدة الأبيات ، كثيرة الإطناب فاضطر أن يستخلص من هذه الكافية الألفية ، ولعله وجد أن الألفية في نظمها عسيرة لا يظهر المراد منها في سهولة ويسر ، فألف كتابه التسهيل ، وكلمة التسهيل تشير إلى المعنى الذي نريد أن نقرره .

فهذه الكتب جميعها في غرض واحد ، وهو عرض المسائل النحوية ، ولكنها اختلفت أسماؤها باختلاف الأساليب التي كتبت بها إيجازاً وإطناباً ، ونظماً ونثراً .

البَـابُ الثَّالِث

اشهـَـرُ النّحَـاة

ابن مَالك ــ أبو حيَان ــ ابْن هشَام

وإنما كان هؤلاء أشهر النحاة في هذه الفترة ، لأنهم نبغوا في الدراسات النحوية ، وتخصّصوا في هذا الفن ، واشتهروا به ، وكانت لهم آراء ونظريات لا تقِلّ أبداً في قيمتها عن آراء أساطين العلماء الذين نبغوا في هذا الفن وسبقوهم في هذه الدراسات أمثال أبي عليّ الفارسِيّ ، وابن جنيّ ، والفرّاء ، والمبرّد وغيرهم من عُمُد هذا الفن .

هذا فضلاً عن أن هؤلاء العلماء أنتجوا كتباً دارت حولها الدراسات النحوية منذ عصرهم بالشرح والتعليق ، والنقد إلى يومنا هذا . وكلّ النحويين الذين عاصروهم أو ظهروا في هذه الفترة كانوا عالة عليهم ، فمن كتبهم أخذوا ، ومن آرائهم تعلموا ، وفي مدرستهم تخرّجوا .

ومن واجب الانصاف هنا أن نقرر أن ابن مالك كان أول مؤسس لمدرسة النحو في مصر والشام منذ أنْ أصبح هذان الإقليمان قبلة العلماء ، ومهد الحضارة الإسلامية بعد سقوط بغداد .

وكان من أعلام هذه المدرسة من بعده أبو حيّان ، ثم ابن هشام ، واستطاعت هذه المدرسة بما أنتجت من كتب ، وخرّجت من علماء أن تحدث حركة نحوية هائلة بلغت مداها على يد ابن هشام ، ثم أخذت تتقهقر إلى الوراء في أواخر عهد المماليك ، ثم في عهد العثمانيين الذين أصبح العلم في عصرهم تسوده الركاكة ويستبدّ به السقم والعلّه ، ومن هنا كثرت الحواشي والتقريرات والتعليقات ، وأصبح النحو في ركود وهمود بعد أن كان في حركة ونشاط .

وإذا كان النحو قد بلغ غايته على يد هؤلاء الأعلام فعلينا أن نتعرّف عليهم ، ونتبيّن مدى ما أحدثوا من آراء ، وما كان لهم من مذاهب لتكمل لنا صورة النحو واضحة في هذه الفترة .

ابن مَالك

١ – نسبه :

هو محمد بن عبد الله ، بن مالك الطّائِيّ ، الأندلسيّ ، الجيّانِيّ ، الشافعيّ ، الإمام النحويّ . « قال بعض الحفاظ حين عرف بابن مالك ، يقال : إن عبد الله في نسبه مذكور مرتين متواليتين . وبعض المؤرخين يقول مرة واحدة ، وهو الموجود بخطه أول شرحه لِعُمدته ، وهو الذي اعتمده الصّفديّ [1] » .

على أية حال فإنه خلاف لا طائل وراءه ، لأن ابن مالك مشهور بجَدِّه في المشرق والمغرب . وكان يلقب بجمال الدين ، ويكنى بأبي عبد الله .

٢ – موطن ولادته :

اتفق المؤرخون على أنه ولد بمدينة (جيّان) ، ونسب إليها في جميع المراجع التي ترجمت له . ومدينة جيان من إقليم « البشارات » Sierrs وأصل اسمها في زمن الرومان Usiens [2] .

وهي تبعد سبعة عشر فرسخاً عن قرطبة بالأندلس [3] .

وشذ عن إجماع المؤرخين (بروكلمان) الذي يقرّر أنه ولد في غير مدينة جيان [4] ، ولست أدري المصدر التاريخي الذي اعتمد عليه (بروكلمان) في هذا القول ؟ اللهم إلا كتاب « معجم المطبوعات » لسركيس الذي يبين فيه أن ابن مالك ولد بدمشق وسمع بدمشق .. الخ ويبدو أن سركيس قد خانه التوفيق في

---

(١) نفح الطيب للمقرّي ٢ : ٤٢٧ الطبعة الأولى تحقيق محيي الدين .

(٢) الحلل السندسية الطبعة الأولى ج ١ : ٧٥ .

(٣) معجم الأدباء لياقوت مجلد ٣ : ١٨٥ ط أولى مطبعة السعادة .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول العدد الرابع : ٢٧٢ .

هذا القول ، والدليل على ذلك أنه قرر في نفس الترجمة أنه نزيل دمشق وهذا يتنافى قطعاً مع ولادته بدمشق [1] .

٣ – تاريخ ميلاده :

اختلف المؤرخون في السنة التي ولد فيها ابن مالك اختلافاً بيّناً وذلك لأن الدقة في المواليد لم تكن متوفرة في هذه العهود وبخاصة في الأسر المتوسطة أو الفقيرة التي لا تعنى بهذه الأمور ، ولم أجد في كتب التراجم أنّ عالماً من العلماء أو أديباً من الأدباء في هذه العصور المتقدمة عني بكتابة تاريخ حياته ليزيح الستار عن كثير من الحقائق الغامضة في جوانب شخصيته ونواحيها المتعددة ، وإنما كان يولد المرء ، ويترك للقدر فإن علا شأنه ، وسطع نجمه ، وظهرت شخصيته ونبغ في العلم والفن ، فإذا مات سارع المؤرخون في تسجيل وفاته تسجيلاً مضبوطاً لا يكتفون فيه بسنة الوفاة ولا بالشهر الذي توفي فيه فحسب ، بل يقيدون ذلك باليوم والليلة ، ولهذا لا نرى اختلافاً كثيراً في الوفاة على حين يكثر هذا الاختلاف في الميلاد .

فميلاد ابن مالك لهذا السّبب الذي قدمت اضطرب فيه المؤرخون فصاحب النجوم : يذكر أنه ولد سنة إحدى وستمائة من الهجرة . ويؤكد (أبو الفداء) في « البداية والنهاية » أنه ولد سنة ستمائة من الهجرة . وابن العماد في شذراته تردّد في ميلاد ابن مالك بين هذين التاريخين فلا يرجح أحدهما على الآخر. أما المقرّي في نفح الطيّب فيقرر أن بعضهم حكى أن ولادته كانت سنة ثمان وتسعين وخمسمائة وعليه عوّل شيخ شيوخنا ابن غازي ثم يبيّن بعد ذلك أنه قد قيل : إن ميلاده سنة ستمائة أو بعدها .

ودائرة المعارف الإسلامية لم تتأكّد من سنة ميلاده ورأت أنها قد تكون سنة ستمائة أو إحدى وستمائة أو اثنتين وستمائة . وعلى هذا سار أبو الطيب صدّيق بن حسن بن علي القنّوجي صاحب كتاب « أبجد العلوم » حيث قرّر أن ميلاده يدور

---

(١) معجم المطبوعات لسركيس ١ : ٢٣٢ .

حول هذين السّنتين أعني سنة ستمائة او إحدى وستمائة . وعلى أيّة حال فإن هذه الخلافات في تاريخ ميلاده التي سجّلتها المراجع السابقة كانت تدور حول سنة أو سنتين أو ثلاث ، وهي سنوات متقاربة تجعل الاختلاف غير ذي بال ولكن حينما نرى السبكي يقرر في طبقات الشافعية أن ابن مالك ولد سنة ثمان وستمائة او إحدى وستمائة يتبيّن لنا ان الاختلاف هنا كبير . والحقيقة أن ميلاد ابن مالك لا يستحقّ هذه الاختلافات الكثيرة وكل الذي يعنينا من هذا الميلاد أن ابن مالك ولد في نهاية القرن السادس الهجري ومفتتح القرن السابع أي انه ودّع قرْناً حافلاً بأحداثه وحركاته ليستقبل قرناً جديداً ، وقد شاءت الأقدار أن يكون نجم هذا القرن في الدّراسات النحوية وأعني به القرن السابع الهجري[1] .

٤ – وفاته :

فقد أجمع المؤرخون على أنه توفي في سنة ٦٧٢ هـ ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا ابن غازي الذي ذكر (المقرّي) في نفح الطيب أنه قرر أن ابن مالك توفي سنة ٦٧٣ هـ ، و (ادوارد فنديك) صاحب كتاب « اكتفاء القنوع بما هو مطبوع » الذي قرر ما قرره ابن غازي .

وجميع المراجع الأخرى تنصّ على أنه توفي سنة ٦٧٢ هـ في شعبان المكرم . وأغلب هذه المراجع حدد اليوم من شعبان فذكروا أنه اليوم الثاني عشر ، ولكن ابن الجزري في كتابه « غاية النهاية في طبقات القراء » قرّر أنه توفي يوم الأربعاء ثالث عشر من شعبان ، وهذه خلافات يسيرة إذا ذكرت بجانب الاختلافات

(١) النجوم ٧ : ٢٤٣ ، البداية والنهاية ١٣ : ٢٦٧ ، شذرات الذهب ٥ : ٣٣٩ ، نفح الطيب ٢ : ٤٢١ تحقيق محيي الدين ودائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول العدد الرابع : ٢٧٢ ، أبجد العلوم ٢ : ٢٢٦ طبعة يال المحمية سنة ١٢٩٥ هـ ، طبقات الشافعية للسبكي ٥ : ٢٨ (المطبعة الحسينية بالقاهرة) .

التي حدثت في سنة ميلاده[1] ، ولم يختلف أحد في أنه توفيّ بدمشق ، وصلّي عليه بالجامع الأموي ودفن « بسفح قاسيون » رحمه الله تعالى .

٥ – هجرته إلى المشرق :

كثرة الفتن التي ظهرت على مسرح الأندلس بين ملوك المسلمين بعضهم مع بعض ، وبين هؤلاء وبين النصارى الذين يحنّون إلى إخراج المسلمين من هذه البلاد وإعادتها صليبية كما كانت – جعلت الحياة في الأندلس لا تطاق ، فلا غرو إذن أن يرحل علماء هذه البلاد عنها لأن حياة العلم لا تشرق إلا في ظلال الأمن والطمأنينة ، ولا أقصد من رحلة العلماء عن هذه البلاد أنهم جميعاً شدّوا الرحال وتركوا البلاد خلواً منهم ، لأن التاريخ يحدّثنا أن كثيراً من علماء الأندلس استمروا فيها رغم هذه الفتن الكثيرة والأحداث العظيمة ، وإنما أقصد أن العلماء الذين خافوا على أنفسهم وظلت حياتهم يشوبها القلق والاضطراب اتجهوا إلى المشرق وبخاصة في إقليمي مصر والشام لأنهم وجدوا أن الرحلة إلى هذه البلاد تبعث فيهم الأمن الذي ينشدونه ، والاستقرار الذي يهدفون اليه ، ليتجهوا بعد ذلك إلى الإنتاج العلمي ، وقد كان هؤلاء العلماء كثيرين جدًّا لدرجة أن المقرّي في نفح الطيب يقرر ان « حصر أهل الارتحال لا يمكن بوجه ولا بحال ، ولا بعلم ذلك على الإحاطة إلا علّام الغيوب ، الشديد المحال ولو أطلنا عنان الأقلام فيما عرفناه فقط من هؤلاء الاعلام لطال الكتاب وكثر الكلام[2] » .

ومن هؤلاء الاعلام الذين هاجروا إلى المشرق « ابن مالك » ويظهر لي ان السبب الرئيسي في هجرة ابن مالك من بلده « جيّان » هو تهديد ملوك النصارى لها ، ولولا هذا التّهديد لظل ابن مالك في بلده ، لأن جيّان لا تقلّ في حضارتها وجوها وخيراتها عن دمشق التي هاجر إليها ابن مالك .

---

(١) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع لادوارد فنديك : ٣٠١ ، غاية النهاية لابن الجزري ٢ : ١٨٠ (مطبعة السعادة ، نفح الطيب ٢ : ٤٢٥ تحقيق محيي الدين) .

(٢) نفح الطيب ٢ : ٢١٣ ، ٢١٤ تحقيق محيي الدين .

يقول المقّري عن (جيان) : « وأمّا جيّان فانها لبلاد الأندلس قلعة ، إذْ هي أكثرها زرعاً ، وأصرمها ابطالاً ، وأعظمها منعة [1] » .

فهذا النّص يدلّ في وضوح على أن (جيّان) لا ينقصها الزرع والضرع وأن السبب الذي جعل ابن مالك يهاجر منها إنما هو تهديد عساكر النصارى لها .

ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن : هو في أي سنة هاجر ابن مالك ؟ كتب التاريخ كلها التي وقعت في يدي وبحثت فيها عن ترجمة ابن مالك لم تحدثنا عن الوقت الذي هاجر فيه ابن مالك ولا السّنة التي رحل فيها إلى المشرق ، وكل الذي يمكن أن اقوله هنا : إن ابن مالك هاجر إلى المشرق في ريعان شبابه لأن كتب التاريخ تقرّر أن من شيوخ ابن مالك في المشرق أبا المفضل نجم الدين مكرم بن محمد القرشي ، وأبا صادق الحسن بن صباح وقد توفي أبو الفضل سنة ٦٣٥ هـ [2] ، وتوفي أبو صادق سنة ٦٣٢ هـ [3] ، ومعنى ذلك أن ابن مالك المولود في نهاية القرن السادس أو في مفتتح القرن السابع قد هاجر إلى المشرق وأخذ عن هذين الشيخين اللّذَيْن توفّيا وهو في نهاية العقد الثالث من عمره ، أي أنّ ابن مالك لم يهاجر شيخاً كبيراً أو حدثاً صغيراً إلى المشرق ، وإنما هاجر وقد اكتملت فيه الرجولة ، وبلغ أشده .

٦ – **شيوخه :**

ذكر أبو حيّان في باب الجوازم من كتابه « التذّييل والتكميل » أن ابن مالك « لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ، ولذا تضعف استنباطاته ، وتعقباته على أهل هذا الشأن وينفر من المنازعة والمباحثة والمراجعة ، قال : « وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه ، ولقد طال فحصي وتنقيري عمن قرأ عليه ، واستند في العلم إليه ، فلم أجد من يذكرني شيئاً من ذلك [4] » .

(١) نفح الطيب ٤ : ٢٠٤ تحقيق محيي الدين .
(٢) شذرات الذهب ٥ : ١٧٤ ط سنة ١٣٥١ هـ .
(٣) المصدر السابق : ١٤٨ .
(٤) نفح الطيب ٢ : ٤٢٨ تحقيق محيي الدين .

والحقيقة التي لا تقبل الشّك ان ابن مالك علم من أعلام النحو ، نبغ فيه نبوغاً جعله سيبويه عصره ، ورجل شأنه هكذا لا يستطيع أن يصل إلى ما وصل إليه عن طريق قراءاته الخاصة ، أو مطالعاته في هذا الفن ، لأن النحو علم يحتاج إلى دراية كاملة ، وملكة ناضجة ، لا تتكوّن في نفس المتعلم إلا عن طريق شيخ يرشد إلى مشكلاته ، ويوجه العقول إلى تعقيداته ، فالقول بأن ابن مالك لم يكن له شيوخ يعتدّ بهم في هذا الفنّ قول « لا يحمل على مثله إلا هوى النفس ، وسرعة الانحراف » كما يقول العجيسي[1] ، إذن ابن مالك له شيوخ وما علينا إلا أن نبحث عنهم ، ونميط اللثام عن شخصياتهم .

أ ـ شيوخه بالمغرب :

لم تتعرّض بعض الكتب التاريخية ككتاب « النجوم الزاهرة » ، « البداية والنهاية » ،و « شذرات الذهب » لشيوخ ابن مالك في الأندلس ، وإن ذكروا بعض شيوخه في المشرق .

أما كتاب « نفح الطيب » فإنه ذكر أن « شيوخه بالأندلس هم : ثابت بن خيار[2] ، وأحمد بن نوار[3] أبو العباس أخذ عنه القراءات ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني » .

ودائرة المعارف الإسلامية ذكرت هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم المقرّي في نفح الطيب[4] . وذهبت أبحث في كتب التراجم والطبقات عن هؤلاء الشيوخ فأسعفني كتاب « التكملة لكتاب الصلة » حيث أزال الستار عن شخصيتي ثابت بن خيار ، وأحمد بن نوار ، واما الشخصية الثالثة وهي شخصية ابي عبد الله بن مالك المرشاني فما زالت غامضة على الرغم من كثرة التنقيب عنها في كتب التراجم والطبقات

---

(١) نفح الطيب ٢ : ٤٢٩ تحقيق محيي الدين .

(٢) في البغية ، ثابت بن حيان : ٥٣ .

(٣) نفح الطيب ٢ : ٤٢١ تحقيق محيي الدين .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول العدد الرابع : ٢٧٢ .

وكل ما صادفني هو ذكر شخصية محمد بن مالك بن احمد بن مالك المقري على رواية كتاب التكملة للصلة الذي يقرر أنه من أهل « ميرتله » ، وسكن اشبيلية وغيرها ويكنى أبا بكر وأبا عبد الله ويعرف بالميرتلي نسبة إلى بلده ، أخذ القراءات عن شريح بن محمد ثم قال : وروى عنه ثابت بن خيار اللبلي وقرأ عليه كتاب سيبويه [1] .

ورواية السيوطي في البغية : محمد بن مالك بن يوسف بن مالك الفهري الشريشي أبو بكر « نفس الكنية التي ذكرها ابن الأبار » ، كان نحويًّا لغوياً حمل عن شريح بن محمد « نفس العبارة التي ذكرها ابن الابار » بيد أنّ السّيوطي انفرد بذكر وفاته فقال : مات ببلده سنة ٥٧٢ هـ [2] .

إذا صحّ ما ذكره السّيوطي في هذه الوفاة تبيّن لنا على وجه التأكيد أنه ليس شيخاً لابن مالك لأن ابن مالك ولد بعد وفاته بثلاثين عاماً تقريباً .

ويبدو لي أن صاحب نفح الطّيب تحدّث عن شيخه ثابت بن خيار . وكان من كمال التعريف به أن يقول : وأخذ القراءات أي ثابت بن خيار عن أبي العباس أحمد بن نوار وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني فجاء المحققون لهذا الكتاب وأرادوا أن الذي اخذ القراءات عن أحمد بن نوار ، وأخذ كتاب سيبويه عن ابن مالك المرشاني هو ابن مالك الذي تترجم له . والعبارة في نظري تحتمل الوجهين . والوجه الأول أصحّ ، ويؤيده رواية ابن الأبار في أن أبا الحسن ثابت بن خيار الجياني أخذ القراءات عن أحمد بن نوار الأنصاري [3] ، وأن ثابت بن خيار قرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك الميرتلي [4] . وأما رواية دائرة المعارف الاسلامية فإنها منقولة بنصها وروحها

---

(١) التكملة لكتاب الصلة : ١ : ٥٢٨ ابن الأبار : نشر عزت العطار الحسيني سنة ١٩٥٥ م .
(٢) البغية : ٩٣ .
(٣) التكملة لكتاب الصلة ١ : ٨٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
(٤) المصدر السابق : ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

من كتاب نفح الطيب ، ووجه آخر يؤيد هذا الذي ذكرت أن ابن الأبار معاصر لهؤلاء الشيوخ ، وقريب العهد بهم لأنه توفي سنة ٦٥٩ هـ ، والمقرّي توفي [١] بعد ذلك بكثير وهو ناقل عنه .

وأرى لكي تتضح هذه الحقيقة أن أترجم في إيجاز للشيخين ثابت بن خيار ، وأحمد بن نوار .

١ – ثابت بن خيار :

ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل (لبله) ، ونزل (جيان) ، يُكَنّى أبا الحسن وأبا رزين ، وكنّاه ابن الطّيلسان أبا المظفر وقال : أصله من « العليا » بغرب الأندلس وسكن غرناطة ، أخذ القراءات عن أبي العباس أحمد ابن نوار ، وحمل عنه تأليف أبي عمرو المقرئ ، وسمع بقرطبة من ابن بشكوال . وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك الميرتلي وأجاز له أبو طاهر السّلفي وأَقرأَ القرآن والعربية بجيّان وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ [٢] .

٢ – أحمد بن نوار :

الأنصاري المقرئ – من أهل غرب الأندلس . يكنى أبا العباس ويروي عن أبي محمد عبد الله بن محمد المقرئ ، وأخذ عنه أبو الحسن ثابت بن خيار الجياني . ذكر ذلك ابن الطيلسان في السامعين من السّلفيّ بالإسكندرية [٣] .

من هذا العرض أرى أن لابن مالك شيخاً واحداً في الأندلس أخذ عنه القراءات والنحو وهو ثابت بن خيار ، ويذكر صاحب نفح الطيب أنه جلس في حلقة أبي علي الشّلَوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً [٤] وتبعته دائرة المعارف الإسلامية ،

---

(١) توفي المقري سنة ١٠٤١ هـ .

(٢) التكملة لكتاب الصلة ١ : ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٣) التكملة لكتاب الصلة ١ : ٨٧ .

(٤) نفح الطيب ٢ : ٤٢٩ تحقيق محيي الدين .

فقررت أنه « رحل إلى المشرق ودرس على أبي علي الشلوبين [1] » وأبو علي الشلوبين في حقيقة أمره كما تذكر كتب التراجم لم يرحل إلى المشرق لأن ولادته كانت بإشبيليه سنة ٥٦٢ ، وتوفي آخر الربيعين ، وقتل في صفر سنة ٦٤٥ هـ بإشبيلية [2].

وفي رأيي أن جلوسه في حلقة أبي علي هذه الأيام المعدودة لا يجعله نابغة في النحو لأن ابن مالك ، كان الرجل الوحيد الذي تأثر به في الأندلس وأخذ عنه في (جيان) هو ثابت بن خيار كما قدمت .

ب ـ شيوخه بالمشرق :

أما شيوخه بالمشرق فقد سجلتهم في صفحاتها أغلب كتب التواريخ والتراجم ، ولم يخيم عليهم الغموض الذي خيم على شيوخه بالمغرب فقد ذكر ابن العماد في الشذرات أنه جالس بحلب ابن عمرون [3] .

ويزيد نفح الطيب على ذلك بأنه جالس يعيش شيخ ابن عمرون [4] .

ودائرة المعارف الإسلامية تذكر أنه درس على ابن الحاجب وعلي مكرم والحسن بن السخاوي بدمشق [5] وابن الجزري في غاية النهاية يذكر أنه قدم دمشق فأخذ عن أبي الحسن السخاوي ، ومن مكرم بن محمد وأبي صادق بن الصباح .

ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون [6] ولزمه .

وأشهر هؤلاء الشيوخ الذين كان لهم الفضل الكبير في نبوغه في النحو والقراءات أبو الحسن السّخاويّ وابن يعيش الحلبيّ ، ولأهميتهما أترجم لكل منهما في إيجاز :

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول ، العدد الرابع : ٢٧٢ .

(٢) البغية : ٣٦٤ . وفيات الأعيان ٣ : ١٢٣ ، ١٢٤ تحقيق محيي الدين .

(٣) شذرات الذهب ٥ : ٣٣٩ .

(٤) نفح الطيب ٢ : ٤٢١ .

(٥) دائرة المعارف الإسلامية م ١ عدد ٤ : ٢٧٢ .

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢ : ١٨٠ .

١ – ابو الحسن السّخاويّ :

هو علي بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب الإمام العلّامة علم الدين أبو الحسن السخاوي المقرئ المفسّر ، النحوي ، اللّغويّ الشافعيّ شيخ مشايخ الإقراء بدمشق ولد سنة ثمان أو تسع وخمسين وخمسمائة بـ « سخا » من اعمال مصر[١] .

ولما وصل الشيخ أبو القاسم الشّاطبي إلى مصر واشتهر أمره لازمه مدة وقرأ عليه القرآن بالروايات وتلقن منه قصيدته المشهورة في القراءات ، وكان يعلم أولاد الأمير ابن موسك ، وانتقل معه إلى دمشق واشتهر بها يُعلّم القرآن وعاود قراءة القرآن على تاج الدين أبي اليمن الكندي ولازمه ... وصار له حلقة بجامع دمشق[٢] ، وقد أقرأ في هذا الجامع نيفاً وأربعين سنة ثم بتربة أم الصالح ، ولأجله بنيت ، ... فقصده الطلبة من الآفاق وازدحموا عليه وتنافسوا في الأخذ عنه . قال الحافظ أبو عبد الله في تاريخ الإسلام قرأ عليه خلق كثير إلى الغاية ولا أعلم أحداً من القراء في الدنيا أكثر أصحاباً منه[٣] .

كتبه :

شرح الشاطبية وسماه « فتح الوصيد » فهو أول من شرحها بل هو – والله أعلم – سبب شهرتها في الآفاق ، وله كتاب : « جمال القراء وكمال الإقراء » فيه عدة مصنفات ، وهو من أجلّ الكتب ، وكتاب « المفصل في شرح المفصل » وهو كتاب نفيس في أربعة أسفار[٤] .

قال أبو شامة : وفي ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ٦٤٣ توفي شيخنا علم الدين علامة زمانه وشيخ أوانه بمنزله بالتربة الصالحية ، ودفن بقاسيون[٥] .

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١ : ٥٦٨ .
(٢) معجم الأدباء ١٥ : ٦٥ ، ٦٦ .
(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١ : ٥٦٨ بتصرف .
(٤) نفس المرجع .
(٥) غاية النهاية ١ : ٥٦٨ .

٢ – ابن يعيش الحلبي :

هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الأسدي الموصليّ الأصل ، الحلبيّ المولد والمنشأ ، الملقّب موفق الدين النّحوي ويعرف بابن الصَّانع . قرأ النحو على أبي السّخاء فتيان الحلبي وأبي العباسي المغربي ، وسمع بدمشق على تاج الدين الكندي ، وحدث بحلب ، وكان فاضلاً ماهراً في النحو والتصريف .

رحل من حلب في صدر عمره قاصداً بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن ابن محمد المعروف بابن الأنباري فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته فأقام بالموصل مدة ، ثم رجع إلى حلب ولما عزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق .

ولد لثلاث خلون من رمضان سنة ٥٥٩ بحلب وتوفي بها سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣ هـ[١] .

٣ – ابن الحاجب :

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هل ابن مالك أخذ عن ابن الحاجب ؟ وابن الحاجب عاصره ابن مالك في المشرق لأنه توفي سنة ٦٤٦ وقلنا : إن ابن مالك رحل إلى المشرق في العقد الثالث من عمره .

اختلفت كتب التاريخ في هذا ، فدائرة المعارف الإسلامية تثبت أنه أخذ عن ابن الحاجب[٢] ، وقد نقل عنها هذه الرواية الدكتور بدوي في كتابه الحياة العقلية[٣] ، والتبريزي ينقل في أواخر شرح « الحاجبية » (أنه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه . قال الدماميني ، ولم أقف عليه لغيره ، ولا أدري من أين أخذه[٤]) .

وفي رأيي أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب بدمشق ولكن إقامة

(١) وفيات الأعيان : ابن خلكان ٦ : ٤٥ تحقيق محيي الدين .
(٢) دائرة المعارف الإسلامية م ١ عدد ٤ : ٢٧٢ .
(٣) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : ٢١٠ .
(٤) حاشية الخضري على ابن عقيل : ٧ المطبعة الأزهرية .

ابن الحاجب في دمشق لم تطل لأنه خرج من دمشق ، وعاد إلى مصر سنة ٦٢٨ ﻫ بسبب تغير الملك الأشرف عليه [١] ، ويبدو أنه لم يرجع إلى دمشق بعد ذلك لأنه تصدر بالفاضلية وجلس في موضع الشاطبي [٢]. وهذا يؤكد لنا أن هجرة ابن مالك إلى دمشق كانت في أواخر العقد الثالث من القرن السابع الهجري ومعنى ذلك أن ابن مالك لم ينتفع بابن الحاجب ، ولم تطل تلمذته عليه مما جعل كثيراً من كتب التراجم تغفل هذه التلمذة .

٧ – رحلاته وتنقلاته :

قلت سابقاً : إن ابن مالك رحل إلى المشرق شابًّا بعد ان أخذ العربية في بلده (جيان) عن شيخه ثابت بن خيار ، وبعد أن جلس في حلقة النحوي الكبير أبي عليّ الشلوبين وكان اتجاهه إلى دمشق التي تشبه (جيان) إلى حدٍّ كبير في مزارعها وخيراتها وطيب هوائها وكثرة إقامة العلماء بها ، وكانت دمشق إذ ذاك مركزاً ثقافياً ممتازاً في العالم الإسلامي وأغلب الذين هاجروا إلى المشرق اتخذوها دار إقامة سواء أكانوا من الأندلس أم من غيرها . وفي دمشق كما قلت درس على السّخاويّ ، ومكرم بن محمد القرشي ، والحسن بن صباح وبعد أن أخذ عن هؤلاء العلماء ، وانتفع بهم ، اتّجه إلى المركز الثقافي الثاني بعد دمشق في بلاد الشام وأعني به مدينة « حلب » التي وصفها ابن خلكان حينما ذهب إليها ليأخذ عن علمائها بأنها « أم البلاد مشحونة بالعلماء والمشتغلين [٣] » وفي حلب التقى بالشيخ موفق الدين ابن يعيش فتتلمذ عليه ، وجالس تلميذه ابن عمرون .

وبعد أن أخذ ابن مالك عن علماء عصره ، وأعيان زمنه ، نبغ نبوغاً عظيماً وبخاصة في علوم اللغة ممّا جعله يحتلّ الصدارة لتعليم العربية في مدينة حلب [٤] .

---

(١) الذيل على الروضتين (وفيات سنة ٦٤٦ﻫ) .
(٢) روضات الجنات : ٨ .
(٣) وفيات الأعيان ٦ : ٤٥ تحقيق محيي الدين .
(٤) تاريخ آداب اللغة العربية ٣ : ١٥١ جورجي زيدان. مطبعة دار الهلال ، نسخة علق عليها الدكتور شوقي ضيف .

ويبدو أنه في حلب نظم الكافية الشافية ثم ذهب بعد ذلك إلى (حماة) وتصدر بها ، ونظم هناك : الخلاصة الألفية . قال ابن الوردي في تاريخه « أخبرني شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هبة الله البارزي قال : نظم الشيخ جمال الدين الخلاصة الألفيّة بحماة عندنا برسم اشتغالي فيها وكنت شابّاً وخدمته [1] » ولعل ابن مالك بعد أن رحل إلى مراكز الثقافة العربية والإسلامية في دمشق وحلب وحماة أراد ان يرحل إلى القاهرة ليتعرف على علمائها وقد تمّ له ما أراد لأن المقّري في نفح الطيب يذكر أنه قدم إلى القاهرة [2] ولكن لم يبين المدة التي أقامها في القاهرة أو العلماء الذين التقى بهم ، والشيوخ الذين أخذ عنهم .

والذي يظهر لي أن حياة العلماء في دمشق أجمل منها في القاهرة لهدوئها واستقرارها السياسي في حين أن القاهرة كانت الفتن السياسية تلعب على مسرحها دوراً كبيراً ، وهذا يفسّر لنا كثرة العلماء الذين رضوا بدمشق مقاماً وسكناً ، وحتى علماء مصر أنفسهم الذين ولدوا في مصر ، وعاشوا في كنفها كانوا يتركونها ليعيشوا في رحاب دمشق كابن الحاجب المصري الذي لو لم يخرجه الأشرف من دمشق ما خرج . وربما كان احتضان سلاطين دمشق للعلماء وتشجيعهم ومنحهم العطايا والجوائز ظاهرة ملموسة ، يدل على ذلك أن ابن الحاجب ترك القاهرة متّجهاً إلى الاسكندرية لأنه لم يجد فيها الحياة التي يريدها أو المعيشة التي يسكن إليها [3] .

لهذا فإنه من المحتمل أن اقامة ابن مالك بالقاهرة لم تطل وكانت زيارة عابرة سرعان ما عاد بعدها إلى دمشق متصدّراً بالجامع الأموي وعين إماما بالمدرسة العادلية الكبرى وولي مشيختها التي من شرطها القراءات والعربية . وقال ابن الجزري : واظن ولايته لها بعد أبي شامة . وبقي في دمشق مشتغلاً بالتصنيف والتأليف وألف

---

(١) تاريخ ابن الوردي ٢ : ٣٢٢ .

(٢) نفح الطيب ٢ : ٤٢٥ تحقيق محيي الدين .

(٣) روضات الجنات في باب العين : ٨ .

كتابه (التسهيل) بها ، إلى أن مات رحمه الله تعالى بدمشق في شعبان سنة ٦٧٢ هـ وصلي عليه بالجامع الأموي ، ودفن بسفح قاسيون [١] .

٨ – **ثقافته :**

أترك المجال للذهبي يبيّن لنا قدر الرجل من النواحي الثقافية والعلمية قال : « صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية ، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات وعللها . وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها ، والاطّلاع على وحشيها وأما النحو والتصريف فكان فيه بحراً لا يجارى وحبراً لا يبارى . وأما اشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو ، فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتي بها وكان ينظم الشعر سَهْلاً عليه [٢] » .

وقال الصّفديّ : اخبرنا ابو الثناء محمود [٣] قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم [٤] عن الأزهريّ [٥] في اللغة قال الصّفديّ : هذا أمر معجز لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين [٦] ، فرواية الذّهبيّ والصّفديّ عن ابن مالك تدلّ في وضوح على شخصية ابن مالك العلمية وأنه أحاط بجميع العلوم

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢ : ١٨٠ .
(٢) شذرات الذهب لابن العماد ٥ : ٣٣٩ .
(٣) ابو الثناء محمود : هو شهاب الدين محمود بن سليمان بن فهد الحلبي ثم الدمشقي أبو الثناء وكاتب السّرّ بدمشق الحنبلي ، حدث عن ابن مالك وأخذ العربية عنه ، وبقي في ديوان الإنشاء نحو خمسين سنة بمصر ودمشق ، وتوفي في شهر شعبان سنة ٧٢٥ هـ (مطبوعات دار المأمون) « هامش نفح الطيب ٧ : ٢٦٠ » .
(٤) صاحب المحكم : المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ،كتاب لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده اللغوي ، وهو كتاب كبير يشتمل على أنواع اللغة .
(٥) الأزهري : يريد كتاب تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري اللغوي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، وهو كتاب كبير من الكتب المختارة في اللغة .
(٦) نفح الطيب ٧ : ٢٦٠ مطبوعات دار المأمون .

التي كانت في عصره ، فهو إمام في القراءات وألف فيها قصيدة دالية ، وفي اللغة كان العلم الذي لا يجارى حتى إنه استطاع أن يبيّن ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري وهي مَقْدِرَة تعزّ على كثير من العلماء ممّا جعل الصّفديّ يتعجب منه ويقول : إنه أمر معجز ، وفي النحو بلغ فيه الغاية حتى قيل عنه : إنه سيبويه زمانه ، وفي الحديث كان نابغة وقالوا عنه : وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية [١] .

وكان ابن مالك بجانب ذلك كله راوية لأشعار العرب ، ملمًّا بها ، عارفاً بكل الأشعار العربية التي يستشهد بها في المجالات النحوية واللغوية لدرجة أن الأئمة الأعلام كانوا يتعجبون من أين يأتي بها ؟

وأما الفقه فكانت مقدرته العلمية فيه لا تقل عن مقدرته النحويّة فقد كان ملمًّا بمذهبي مالك الذي درسه في المغرب والشافعي الذي درسه بدمشق .

والحقيقة التي لا يعتريها الشك أن ابن مالك كان ذا ثقافة واسعة وأسلوب عربي أدبي سليم ولم يكن متّصفاً ببعض الصفات التي اتصف بها بعض علماء عصره وبخاصة في التعبير عن الأفكار والإبانة عن المعاني ، حيث كانت تعز الألفاظ الجميلة وتصعب عليهم الأساليب المختارة والكلمات الدالة مما دفع ابن الصلاح إلى الثورة عليهم لأن كثيراً من شيوخ عصره لا يدرون ما يروون ولا يضبطون ما في كتبهم ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته ولا ينطبق هذا على المحدثين فحسب بل على جميع العلماء في عصر السلجوقيين بوجه عام [٢] .

هذا وقد توفي ابن الصلاح سنة ٦٤٣ هـ أي في عصر ابن مالك .

ويعيب (يوهان فّك) على ابن يعيش أنه سيتنازل في شرحه للمفصل عن التظاهر بالأدب فيكتب في اسلوب عاديّ ركيك [٣] .

---

(١) نفح الطيب ٢ : ٤٢ مطبوعات دار المأمون . تحقيق محيي الدين عبد الحميد .

(٢) العربية ليوهان فك . ترجمة الدكتور النجار : ٢٨٨ .

(٣) العربية : ٢٢٩ .

ونحن إذا نظرنا إلى كتب ابن مالك راعنا فيها الأسلوب الواضح الذي لا تنقصه العبارة المختارة أو اللفظة الجميلة ، سواء أكان ذلك في مجال الشعر ام في مجال النثر . ففي الشعر ، نسبوا إليه هذه الأبيات :

إذا رَمِدت عيني تداويت منكمُ — بنظرة حسن ، أو بسمْع كلام
فان لم اجد ماء تيمَمّتُ باسمِكُمْ — وصليت فرضي والديار أمامي
وأخلصت تكبيري عن الغير معرضاً — وقابلت اعلام السِّوى بسلام [1]
ولم أر إلا نور ذاتك لائحاً — فهل تدع الشمس امتداد ظلام [2]

فهذه الأبيات وإن كثرت فيها التّعبيرات الفقهيّة فهي واضحة المعنى ، عربية الأسلوب .

وفي النثر نرى أن اسلوبه – سواء أكان في شروحه على الكتب النحوية كشرحه للجزولية ولكتابه التسهيل أم كان في كتابته الخاصة ككتابه لصاحب دمشق – لم يكن ركيكاً ولا مضطرباً كأسلوب شيخه ابن يعيش في شرح المفصل وإنما كان أسلوباً قويّاً أدبياً ممتعاً يدلّ على ثقافة واسعة وإلمام كامل بالأساليب ، وإني أعزو ذلك إلى كثرة القراءة ، ودوام الاطلاع ، وحب البحث والتنقيب وقد قال عنه العلماء في هذا المجال : كان رحمه الله كثير المطالعة سريع المراجعة لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، ولا يرى إلّا وهو يصلي ، أو يتلو ، أو يصنف أو يقرئ ، وحكي انه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه غفلوا عنه سويعة فطلبوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكباً على أوراق .

وأعرب من هذا انه حفظ يوم موته عدة أبيات وهذا مما يصدق ما قيل : « بقدر ما تتعنّى تنال ما تتمنى ، فجزاه الله خيراً عن هذه الهمة العلية [3] » .

---

(١) يريد انه يعرض عن سواهم ، وينصرف عن غيرهم كما يخرج المصلي عن صلاته منصرفاً عنها بالسلام . (نفح الطيب ٧ : ٢٧٣ ، ٢٧٤ مطبوعات دار المأمون) .

(٢) نفح الطيب ٧ : ٢٧٣ ، ٢٧٤ مطبوعات دار المأمون .

(٣) نفح الطيب ٧ : ٢٨٢ ، ٢٨٣ مطبوعات دار المأمون .

٩ – صفاته واخلاقه :

وصفه ابن العماد في « شذرات الذهب » بحسن الخلق والسخاء والدين المتين ، وصدق اللهجة وكثرة النوافل ، وحسن السّمت ، ورقة القلب ، وكمال العقل والوقار والتؤدة [١] .

وقال عنه المقرّي في نفح الطيب « وصار يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب مع الحفظ والذكاء ، والورع والديانة وحسن السمت ، والصّيانة ، والتحرّي لما ينقله ، والتحرير فيه وكان ذا عقل راجح حسن الأخلاق مهذّباً ، ذا رزانة وحياء ووقار ، وانتصاب للإفادة وصبر على المطالعة الكثيرة ، وكان حريصاً على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد [٢] » .

١٠ – حالته المادية والاجتماعية :

كان ابن مالك يعيش في مهاجره غريباً ، لا أهلٌ ولا مالٌ ، ولا دارٌ ولا سلطان ولم يحدثنا التاريخ أنه كان لابن مالك صناعة يتعيش منها ، ويعيش من كسبها . ويغلب على ظني أن ابن مالك حينما وفد إلى دمشق ، وانتظم في سلك طلبة العلم بها ، كان يعيش على الأوقاف المرصودة لطلبة العلم ، ولعله هاجر وحيداً لم تكن له زوجة ، فلما أحس أنه أصبح عَلَماً في العِلْم ، ونابغة في النحو رأى أن يتقلد منصباً علمياً يدرّ عليه الرزق الكثير ، شأنه شأن علماء عصره . ولما وصل إلى غرضه أنشأ له عشّاً ، وكوّن له بيتاً وتزوّج من هناك ، وأنجب ابنه الامام بدر الدين . وقد بحثت في التراجم عن ميلاد هذا الابن فلم أجد تاريخاً يدلّ عليه ، وكل الذين ترجموا له ذكروا تاريخ وفاته سنة ٦٨٦ هـ .

---

(١) شذرات الذهب ٥ : ٣٣٩ .

(٢) نفح الطيب ٢ : ٤٢٧ تحقيق محيي الدين .

وقد ذكر السبكي في طبقات الشافعية أنه توفي كهلاً شاباً[1] .

ومعنى ذلك أنه ولد في حدود سنة ٦٤٠ هـ تقريباً التاريخ الذي وجد قبله ابن مالك بدمشق .

والذي يدلّ على أن ابن مالك كان يعيش في مفتتح حياته العلمية في شظف من العيش ، وقلة من المال أنه رفع لصاحب دمشق أو بعبارة أدقّ للظاهر بيبرس كتاباً يبيّن فيه منزلته العلمية وقدرته في هذا المجال ، وأنه في حاجة إلى صَدَقَةٍ تكفيه همّ عياله ، وتغنيه عن تشتّت باله .

وإني أرى في هذا المقام أن أسجل هذا الكتاب لأنه يعطينا فكرة واضحة عن حياة ابن مالك المادية والاجتماعية ، والعلمية من ناحية ويمدنا من ناحية أخرى بصورة واضحة عن أسلوب ابن مالك ، هذا الأسلوب الذي تبدو عليه السلاسة وتظهر فيه العبارة المختارة ، والكلمات المنمقة .

قال السيوطي : « نقلت من خط شيخنا الامام تقي الدين الشَّمُنِّي قال : نقلت من خط الشيخ كمال الدميري ، نقل من خط الشيخ جمال الدين بن هشام قال : من غريب ما رأيت على كراريس من تسهيل الفوائد بخط الشيخ جمال الدين ابن مالك في أواخره صورة قصة فيها :

« الفقير إلى رحمة ربه محمد بن مالك يقبل الأرض ، وينهي إلى السلطان ايدّ الله جنوده ، وأبد سعوده أنه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنحو واللغة ، وفنون الأدب ، وأمله أن يعنيه نفوذ من سيّد السلاطين ، ومبيد الشياطين خلّد الله ملكه ، وجعل المشارق والمغارب ملكه على ما هو بصدده من إفادة المستفيدين وإفادة المسترشدين – بصدقة تكفيه هم عياله ، وتغنيه عن التسبب في صلاح حاله . فقد كان في الدولة الناصرية عناية متيسّر بها الكفاية ... وقد نفع الله بهذه الدولة الظاهرية الناصرية خصوصاً وعموماً وكشف بها عن النّاس أجمعين غموماً

(١) طبقات الشافعية ٥ : ٤١ ، وفي كتاب نفح الطيب ٢ : ٤٣٣ أنه مات شاباً قبل الكهولة سنة ٦٨٦ هـ (تحقيق محيي الدين) .

ولمّ بها من شعث الدين ما لم يكن ملموماً فمن العجائب كون المملوك ، عن عين عنايتها غائباً محروماً مع أنه من الزم المخلصين للدعاء بدوامها ، وأقدم الموالين بمراعاة زمامها لا برحت أنوارها زاهرة ، وسيوف أنصارها قاهرة ظاهرة ، وأياديها مبذولة موفورة ، وأعاديها مخذولة مقهورة ، بمُحَمّد وآله [1] » .

ولعل السلطان استجاب لكتابه ، فعيّن في عدة وظائف ، ففي حلب كان متصدّراً لتعليم العربية ، وكان إمام المدرسة السلطانية [2] وفي حماة تصدر مدة [3] وفي دمشق ولي مشيخة للعادلية الكبرى التي من شرطها القراءات والعربية [4] .

وهذه الوظائف التي وليها ابن مالك كانت تدرّ عليه رزقاً يكفيه همّ الحياة ويعينه على الإنتاج والتأليف ونشر العلم ، ويقال عنه في هذا المقام إنه كان يجلس في وظيفة مشيخة الإقراء بشباك التربة العادلية وينظر من يحضر يأخذ عنه وكان يقول : القراءات القراءات العربيّة للعربيّة [5] يريد بذلك أن يخلي ذمته ، ويريح ضميره حتى لا يكون مقصّراً في نشر العلم والمعرفة . رحمه الله تعالى .

١١ – ثناء العلماء عليه :

لا ينكر أحد قدر ابن مالك ، ولا سمو منزلته فقد كان رحمه الله أسطع نجم لمع في سماء العلم في القرن السابع الهجري ، وكان إماماً له منزلة كبرى يقدّرها علماء عصره كل التقدير رغم حساده وعواذله .

ومن العلماء الذين كانوا يجلون ابن مالك ويعظمونه ويحترمونه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان الذي قال عنه الصّفديّ : إن ابن مالك كان

---

(١) حسن المحاضرة للسيوطي : ٢ : ٦٧ .

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية جـ ٣ ص ١٤٠ لجورجي زيدان ، ونفح الطيب جـ ٢ ص ٤٢٧ تحقيق محيي الدين .

(٣) نفح الطيب جـ ٢ ص ٤٢٨ تحقيق محيي الدين .

(٤) غاية النهاية لابن الجزري جـ ٢ ص ١٨٠ .

(٥) نفس المصدر .

إذا صلى في العادلية وكان إمامها يشيعه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان تعظيما له [1] وكان الشيخ ركن الدين بن القويع يقول : إن ابن مالك ما خلّى للنحو حرمة [2] .

ويحكى أن الشيخ تاج الدين عبد الرحمن الفزاريّ العالم المشهور تأسّف يوم موت ابن مالك تأسّفاً كثيراً فقيل له : أكان الشيخ جمال الدين في النحو مثلك في الفقه ؟ فقال : والله ما أنصفتموه ، وكان في النحو مثل الشافعي في الفقه [3] .

ولما توفي ابن مالك سارع الأدباء لرثائه بشعر يحمل في طياته الأسى والالم ، وقد رثاه الشرف الحصني بقصيدة طويلة . قال الصّفدي ما رأيت مرثيّة في نحويّ أحسن منها على طولها .

وقد رثاه من تلامذته النجباء الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقصيدة منها :

قل لابنِ مالك إن جَرَت بك أدْمُعي ... حُمْـراً يحـاكيها النجيع القـاني
فلقد جرحت القلب حين نعيت لي ... وتدفّقـت بـدمـائـه أجفـاني
لكن يُهون مـا أُحس من الأسى ... علمي بنقْلته إلى رضـوان
فسقى ضريحـاً ضمه صَـوْبُ الحيا ... يهمي بـه بـالـروح والريحـان [4]

١٢ – رأْي أَبي حيّان في ابن مالك :

ولد أبو حيان في أواخر شوال سنة ٦٥٤ هـ ، ورحل إلى المشرق كابن مالك وكان ابن مالك إذ ذاك شيخاً تقدّمت به السّنّ ، وطبقت شهرته الآفاق ، ولم نسمع أن أبا حيان جلس في حلقة ابن مالك [5] مع أنه جلس في حلقة تلميذه

---

(١) البغية ص ٥٥ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) تاريخ ابن الورديّ ٢ : ٣٢٢ .

(٤) نفح الطيب ٢ : ٤٢٥ تحقيق محيي الدين .

(٥) يذكر المقري في نفح الطيب ٢ : ٤٢٧ أن أبا حيان لم يأخذ عن ابن مالك ، وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة (نفح الطيب تحقيق محيي الدين) .

بهاء الدين بن النحاس ، فما السبب في هذا الإعراض عن رجل ملأ الدنيا علماً ؟

يبدو لي أن غرور أبي حيّان ، غرور الشباب والثقة في النفس جعله يبتعد عن حلقة هذا الشيخ ، ولا يخلو عصر من منافسة الشباب للشيوخ ، – والإزراء عليهم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نرى أن الرجلين كانا من موطن واحد ، والمنافسة بين أبناء الوطن الواحد دائماً تبلغ أشُدّها سُنَّة الطبيعة وسنّة الحياة .

ومن هنا كان أبو حيّان مضطرباً في آرائه بالنسبة لهذا الرجل ، لا يثبت على فكرة ، ولا يستقرّ على رأي ، مما يدلّ على سرعة الشباب ، وعدم تريثه في الحكم على الأشياء ، نراه مرة يذمّه ، وينقص من قدره ، ثم يعود بعد ذلك ليثبت عكس ما ذكر ، ويمدحه بكلام ينقض آراءه السابقة فيه .

ذكر في الجوازم من تذييله وتكميله « أنه لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ولذا تضعف استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن ، وينفر من المنازعة والمباحثة والمراجعة قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ويأخذ العلم من الصحف بفهمه[1] » .

ورحم الله العلامة يحيى العجيسي إذْ تولى عنا الرّد على أَبي حيان حيث قال : « وليس ذلك منه بإنصاف ولا يحمل على مثله إلّا هوى النفس وسرعة الانحراف[2] » .

ويا ليت أبا حيان يقف عند رأيه ، لأنه لو كان كذلك لقلنا هذا رأي كوّنه بعد تجربة وجمعه بعد خبره ، ومن العسير نقض هذا الرأي أو هدمه ، ولكن أبا حيان لم يكن كذلك بالنسبة لابن مالك ، فقد كان يلقي القول على عواهنه من غير تثبّت أو رويّة وأَناة ، وهذا عيب كبير وبخاصة في رجل كأَبي حيّان ، ولعل مردّ هذا كما قلت سابقاً إلى الشباب الذي لا يفكّر في العواقب ، حينما تسيطر عليه الاندفاعات . ولا أدلّ على ذلك أيضاً من كلام أبي حيان نفسه في ابن مالك حينما يقول عنه في موضع آخر يتبيّن منه أنه قبض على معوله ليهدم ما بنى ويحطّم

(١) نفح الطيب ٢ : ٤٢٨ تحقيق محيي الدين .
(٢) نفح الطيب ٢ : ٤٢٩ .

ما شاد قال : « إنه نظم في هذا العلم كثيراً ونثر ، وجمع باعتكاف على الاشتغال به ومراجعة الكتب ، ومطالعة الدواوين العربية ، وطول الصبر من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإنّ منها كثيراً استخرجه من اشعار العرب وكتب اللغة إذ هي مرتبة الاكابر النقاد وارباب النظر والاجتهاد [1] « وقال أيضاً عنه في موضع آخر من تذييله لا يكون تحت السماء أنحى ممّن عرف ما في تسهيله ، وقرنه في بحره بمصنف سيبويه [2] » .

والحقيقة أن الحسد أجري على لسان أبي حيان قوله الاول ، وسرعان ما رجع إلى الحقيقة فأشاد بقدر الرجل إشادة تدلّ على انه من المجتهدين في هذا الفن .

ولقد اسهم ابو حيّان نفسه في المشاركة العلمية في كتب ابن مالك « فهو الذي جسّر الناس على مصنفات ابن مالك ، ورغّبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها [3] » .

رحم الله الجميع فقد رفعوا للعلم مناراً وضحوا من اجله وتعبوا في سبيله ، وطوفوا في البلدان للتزود منه ، حتى يؤدوا رسالة العلم كاملة لتلاميذهم ، وللأجيال من بعدهم .

١٣ – تلاميذ ابن مالك :

بعد أن جلس ابن مالك على كرسي الاستاذيّة في حلب وحماة ودمشق كان صاحب مدرسة يشار إليها بالبنان ، في هذه الفترة من الزمان وأصبح إذ ذاك عميد النحو ، واللغة ، والقراءات .

واستطاعت مدرسة ابن مالك النّحويّة أن تخرج تلاميذ كانت لهم أقدام راسخة في علوم النحو واللغة ، وكان لهم أثر كبير في الأجيال التي خلفتهم في

(١) نفس المرجع .
(٢) نفس المرجع .
(٣) البغية : ١٢٢ .

مثل هذه الدراسات ، وامتدّ نشاط هذه المدرسة عبر السنين حتى ألقى عصا تسياره في ساحة العالم النحوي الكبير ابن هشام الذي كان يقال عنه : إنه انحى من سيبويه .

وإني لا أستطيع في هذا المقام أن أحصر هؤلاء التلاميذ ، واعرف بهم في وضوح وتفصيل ، فإن ذلك مما لا يتّسع له البحث .

واری ان اذكر هنا اشهر تلاميذه الذين برعوا في شتى العلوم ، واحتلوا اكبر المناصب في إيجاز :

١ – من تلاميذه الذين كانت لهم مكانة كبيرة ، وأثر عظيم في المجتمع قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة – وهو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ابن حازم بن صخر بن عبد الله الكناني الحموي – الشافعي ولد سنة ٦٣٩ بحماة ، وسمع الكثير ، واشتغل وأفتى ، وقرأ النحو على جمال الدين بن مالك ، وولي قضاء القدس سنة ٦٧٧ ثم نقل إلى قضاء الديار المصرية سنة ٦٩٠ ، وجمع له بين القضاء ، ومشيخة الشيوخ ، ثم نقل إلى دمشق وجمع له بين القضاء والخطابة ، ومشيخة الشيوخ ، ثم أعيد إلى قضاء الديار المصرية بعد وفاة الإمام ابن دقيق العيد سنة ٧٠٢ .

وتوفي سنة ٧٣٣ ودفن قريباً من الإمام الشّافِعيّ ، وله أربع وتسعون سنة [١] .

٢ – الشيخ أبو الحسن اليونيني :

هو شيخ بعلبك الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن محمد بن اليونيني ، ولد سنة ٦٢١ هـ وجدّ في الطلب . حتى أصبح من جلّة الحفّاظ ، وسمع منه خلق كثير من الحفاظ والأئمة وقد توفي ببلده بعلبك في شهر رمضان سنة ٧٠١ هـ [٢] .

(١) هامش نفح الطيب ٧ : ٢٧٠ مطبوعات دار المأمون .

(٢) هامش نفح الطيب ٧ : ٢٦٩ مطبوعات دار المأمون .

٣ – ابن العطّار :

علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان بن سليمان ، أبو الحسن ابن العطار الشافعي . ولد سنة ٦٥٤ وأخذ العربية عن ابن مالك ، وولي مشيخة الحديث النورية ، وتوفي بدمشق سنة ٧٢٤ هـ [١] .

٤ – زين الدين أبو بكر المِزّيُّ :

أبو بكر بن يوسف المزي بن الحريري الشافعي كان عالماً متواضعاً مقرئاً بالسبع مدرّساً ، توفي بدمشق سنة ٧٢٦ هـ عن ثمانين سنة [٢] .

٥ – ابن المنْجي

هو العلامة زين الدين أبو البركات ، المنْجي بن عثمان بن أسعد بن المنجي التنوخي الدمشقي الحنبلي ، أحد من انتهت اليه دراسة المذهب أصولاً وفروعاً ، مع التبحر في العربية والنظر والبحث . ولد سنة ٦٣١ هـ وأخذ النحو عن فضلاء عصره ، وقرأ النحو على ابن مالك وغير ذلك وتوفي في شعبان سنة ٦٩٥ هـ [٣] .

٦ – أبو الثناء محمود :

شهاب الدين محمود بن سليمان بن فهد الحلبي ، ثم الدمشقي الحنبليّ كاتب السِّر بدمشق حدث عن ابن مالك ، وأخذ العربية عنه ، وخدم في ديوان الإنشاء نحو خمسين سنة بمصر ودمشق ويقال : إنه لم يكن بعد القاضي الفاضل مثله ، وتوفي في شهر شعبان سنة ٧٢٥ [٤] هـ .

ومن التلاميذ الذين اشتهروا بالنحو واللغة والقراءات :

---

(١) نفس المرجع .

(٢) هامش نفح الطيب ٧ : ٢٦٩ مطبوعات دار المأمون .

(٣) هامش نفح الطيب ٧ : ٢٧٩ مطبوعات دار المأمون .

(٤) هامش نفح الطيب ٧ : ٢٦٠ ط الحلبي – تحقيق رفاعي .

٧ – محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان شمس الدين ابو عبد الله الأنصاري الدمشقيّ الشافعيّ النحويّ :

ذكر الذهبي : أنه أخذ النحو عن الجمال بن مالك ، وكان من كبار اصحابه وقال ابن مكتوم كان إماماً في اللغة والنحو . ولد ليلة السبت ثالث محرم سنة ٦٥٠ هـ وتوفي في عنفوان الشبيبة يوم الخميس ١٦ من جمادى الأولى سنة ٦٨٢ هـ[١].

٨ – شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الفقيه الحنبلي المحدث النحوي اللغوي :

ولد سنة ٦٤٥ هـ ببعلبك وقرأ العربية واللغة على ابن مالك ولازمه حتى برع في ذلك ، شرح الألفية ، وكان إماماً في المذهب واللغة . توفي بالقاهرة سنة ٧١٥[٢] هـ .

٩ – أبو بكر بن يعقوب بن سالم النحوي ، شهاب الدين :

قال الصّلاح الصفدي : كان من تلامذة الشيخ جمال الدين بن مالك وقد جوّد العربية وظن أنه يلي مكان ابن مالك إذا توفي فلما أخرجت عنه الوظيفة تألم من ذلك ، وكان شرح التسهيل للمصنف عنده كاملاً فأخذه وتوجه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق ، وبقي الشرح مخروماً بين أظهر الناس في هذه البلاد ومات كهلاً باليمن سنة ٧٠٣ هـ وقال ابن حجر بقلعة مصر في المحرم سنة ٧٠٤ هـ[٣] .

١٠ – ابن النحاس :

ذكر المقّري أنه كان أحد تلامذة ابن مالك[٤] ، وهو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي النضر . الإمام بهاء الدين بن النحاس شيخ العربية والأدب بالديار المصرية قرأ القراءات على الكمال الضرير ، وروى كتاب سيبويه والإيضاح والتكملة

(١) البغية : ٩٦ .
(٢) هامش نفح الطيب ٧ : ٢٦٨ ط الحلبي – رفاعي .
(٣) البغية ص ٢٠٧ .
(٤) نفح الطيب ٧ : ٢٧٧ مطبوعات دار المأمون .

لأبي عليّ وهو أستاذ أبي حيان . كان رجلاً عالماً علامة في النحو واللغة والتصريف انتهت اليه هذه العلوم بالديار المصرية .

توفي يوم الثلاثاء السابع من جمادى الآخرة سنة ٦٩٨ هـ بالقاهرة [١] .

١١ – بدر الدين بن المصنّف :

محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الشيخ بدر الدين نحويٌّ ، خبير بالمعاني والبيان [٢] ، أخذ عن والده النحو ، ووقع بينه وبينه فسكن بعلبك ، فقرأ عليه بها جماعة ، فلما مات والده طلب إلى دمشق ، وولي وظيفة والده وتصدّى للاشتغال والتصنيف . لم يقدر على نظم بيت واحد خلاف والده [٣] . قال عنه الشيخ تاج الدين ، كان قد تفرّد بعلم العربية ، خصوصاً معرفة كلام والده .

شرح ألفية والده [٤] وهو شرح في غاية الحسن ، وشرح غريب تصريف ابن الحاجب وشرح لامية والده التي في الصّرف ، وتوفي سنة ٦٨٦ في المحرم [٥] .

١٤ – كتب ابن مالك والتّعريف بأشهرها :

كانت مدرسة ابن مالك تقوم على التلميذ والكتاب ، وقد بينت اشهر تلاميذه ثم اشهر انتاجهم النحوي في إيجاز ولم يبق إلّا ان ابين الدعامة الثانية التي كانت تقوم عليها مدرسته وهي تتمثل في كتبه .

وابن مالك في هذا المجال فارس حلبته ، فكتبه في كل فنّ عديدة . كتب في النحو وكتب في اللغة ، وكتب في الحديث وفي العروض ، وفي القراءات واستعمل في مؤلفاته لغة النثر كما استعمل لغة الشعر حسب ما تمليه عليه الظروف في التأليف والإنتاج . ولا نستطيع في هذه العجالة التي من شأنها تسجيل

(١) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢ : ٤٦ .
(٢) طبقات الشافعية للسبكي ٥ : ٤١ .
(٣) معجم المطبوعات لسركيس ١ : ٢٣٤ .
(٤) مخطوط بمكتبة سوهاج رقم ٧٤ نحو .
(٥) شذرات الذهب ٥ : ٣٩٨ .

الحركة النحوية في خطوط عريضة بارزة أن نعرض هذه الكتب جميعها عرضاً تتضح فيه الدراسة والبحث والمناقشة والاستنباط وإلا لطال المقام وخرج البحث عن الهدف الموضوع له .

ويهمني من هذه الكتب ، الكتب النحوية التي أسهمت في الحركة النحوية عبر القرن السابع والثامن من الهجرة وها هي ذي :

١ - الكافية الشافية :

من مؤلفات ابن مالك في مدينة حلب كتاب (الكافية الشافية) وهي أرجوزة طويلة في القواعد النحوية والصرفية .

وقد نصّ ابن مالك في نهاية هذه الأرجوزة على عدد أبياتها فقال :

أَبياته أَلفان مع سبعمائه وزيد خمسون ونيف أكمله

ولما رأى ابن مالك انّ ارجوزته لم تكن كافية للغرض الذي من أجله ألفت شرحها في كتاب سماه « الوافية » ، وعلق عليه نكتا [١] .

ومن النحويين الذين شرحوا الشافية الكافية ولده بدر الدين ، وذيل أبو الثناء محمود الكافية بأكثر من مائة بيت سماها « وسيلة الإصابة » ثم شرحها [٢] .

٢ - الخلاصة ، او الألفية :

ولما قصد حماة بعد تصدّره في حلب اختصر من الكافية الشّافية الخلاصة أو الألفية .

وقد اشتهرت هذه الألفيّة في الأصقاع العربية اشتهار الحاجبية وغيرها جمع فيها مقاصد العربية ، وسماها « الخلاصة » واشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت [٣] .

(١) هامش نفح الطيب ٧ : ٢٦٧ مطبوعات دار المأمون .
(٢) نفس المصدر .
(٣) كشف الظنون ١ : ١٥١ .

وهي من كامل الرجز أو مشطورة قال الصّبّان : ووزن كامل الرجز : مستفعلن ست مرات ، والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات ، فعلى أنها من كامله يكون مثلاً ،

قال محمَّدٌ هو ابن مالكِ أحمد ربي الله خير مالكِ

بيتاً مصرّعاً ، عروضه موافقة لضربه ، ويكون كل بيت شعراً مستقلاً وعلى أنها من مشطوره يكون مثلاً : « قال محمد هو ابن مالك » بيتاً ، و« أحمد ربي الله خير مالك » بيتاً ، ويكون كل بيتين شعراً مزدوجاً مستقلّاً فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ، ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الإقواء في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها . والدماميني يجيب عن هذا بأن الاقواء لا يعد عيباً في الأراجيز ولا نجد نكيراً لذلك من العلماء [1] .

وقد ذكر الصّفدي عن الذهبيّ انّ ابن مالك صنّف الألفية لولده تقي الدين محمود المدعو : بالأسد . ولكن العلامة العجيسي اعترض هذه الرواية برواية أخرى ذكر فيها أن تقي الدين محمود المدعوّ بالأسد صنّف له عن تحقيق « المقدمة الأسدية » وأمّا الألفيّة فذكر لي من أثق بقوله : أنها صنفها برسم القاضي شرف الدين هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم بن شمس الدين الشهير بابن البارزي [2] ويتّفق ابن الجزري مع العلامة العجيسي فيقرر انّ ابن مالك نظم الخلاصة بحماة للشيخ شرف الدين البارزي [3] .

وكما نظم ابن مالك الكافية الشافية وشرحها . كذلك شرح الخلاصة .

ويشك السيوطي في أن ابن مالك شرح خلاصته بما رواه في البغية حيث

(١) الصبان علي الأشموني ١ : ١٤ ط دار إحياء الكتب العربية .

(٢) نفح الطيب ٢ : ٤٣١ تحقيق محيي الدين .

(٣) غاية النهاية ٢ : ١٨٠ .

ذكر ما يأتي : « ومن أغرب ما رأيته في شرح الشواهد لقاضي القضاة العلامة بدر الدين محمود العيني قال في شواهد المبتدأ :

ولولا بنوها حولها لخطبتها ....

كذا وقع في كتاب ابن الناظم ، وكذا في شرح الكافية والخلاصة لأبيه قال السيوطي : « وهو تصحيف أو ما ذكره من أنّ والده شرح الخلاصة ليس بمعروف والظاهر أنه سهو » .

ثم يرجع السيّوطيْ إلى نفسه فيقول « ثم رأيت في تاريخ الإسلام للذهبي أيضاً في ترجمته : وله الخلاصة : وشرحها والله اعلم [1] » .

ويغلب على ظني أن ابن مالك الذي شرح الكافية الشافية ، وليست موجزة مضغوطة كالخلاصة لا يفوته أن يشرح الخلاصة وهي أولى من الكافية في هذا المجال ، ورواية الذهبي تطمئن إليها النفس لأنه قريب عهد به [2] وعدم وجود هذا الشرح لا ينفي تأليفه ، ومن المسلم به انّ الخلاصة متأخرة عن الكافية لأنها خلاصة منها كما قال المصينف « أحصى من الكافية الخلاصه » .

موقف أَبي حيان من الألفية

وقد كان لأبي حيان موقف من الألفية ، إذ أنه كان ينقص من قدرها ويعيبها ويقول : « ما فيها من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع [3] الصواب والسداد وقد ذكر بعض أصحابه أن :

ألفيــة ابـــن مـــالك مطمـــوسة المســالــك
وكــم بهــا مشتغـــل أوقــع في المهـــالك [4]

ولكن لابن مالك أنصاراً ومؤيدين لم يقفوا من هؤلاء العائبين في صمت وسكون بل ردوا عليهم قولهم ومن هؤلاء ابن الوردي حيث قال :

---

(١) البغية : ٥٥ .

(٢) توفي الإمام ابو عبد الله شمس الدين الذهبي سنة ٧٤٨ ﻫ .

(٣) المهيع : الطريق الواسع الواضح (القاموس) .

(٤) نفح الطيب ج ٢ ص ٤٣٠ .

يـا عـائبـا ألفيـة ابـن مـالك   وغـائبـاً عـن حفظهـا وفهمها
أما تـراهـا قـد حوت فضائلاً   كثيرة فـلا تَجُـر في ظلمهـا
وازجر لمن جادل من يحفظها   برابـع وخـامس مـن اسمهـا

يعني « صه » فإنها عند الاستقلال بمعنى اسكت [1] .

وكشأن أبي حيان في إصدار آرائه نحو ابن مالك ، مادحاً وذامّاً ، رافعاً وخافضاً قال عن هذه الألفية في موضع آخر « وهي كما قيل : غزيرة المسائل ، ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة موسومة بالاجادة وليست لمن هو في هذا الفن في درجة ابتدائه بل للمتوسط يترقّى بها درجة انتهائه [2]». و بمقارنة قوليه نجد الاضطراب واضحاً ، والحكم مزعزعاً شأن أبي حيان دائماً مع منافسه الكبير ابن مالك .

ولكن الذي يدعو إلى العجب ، ويستوجب الدهشة والغرابة أن ابنه بدر الدين تلميذه الذي تربى في كنفه تهجّم على أبيه في الألفية بأسلوب إذا صح ما قاله – فإنه يدل على عقوق كبير نحو أبيه الذي دوت له الدنيا بأسرها في ميدان العلم والفن . قال ابن الوردي في تاريخه : إن ابنه بدر الدين كان يقول – على ما بلغني – ما زال والدي يتخبط حتى نظم الخلاصة [3] . والذي يظهر لي أن بدر الدين لم يكن مخلصاً في هذه العبارة ، ولم يكن نقده لأجل النقد العلمي الذي يظهر الحق ، ويجلو الصدأ عنه وإنما كان لهوى في نفسه وبخاصة إذا علمنا انّ العلاقة التي بينه وبين أبيه لم تكن على ما يرام فقد ذكر الرواة أنه وقع بينه وبين أبيه وسكن بعلبك [4] .

وقد اهتم علماء النحو واللغة بالألفية اهتماماً كبيراً ، فشرحوا غوامضها وذللوا

---

(١) نفح الطيب جـ ٢ ص ٤٣٠ تحقيق محيي الدين .
(٢) نفح الطيب جـ ٢ ص ٤٣٠ تحقيق محيي الدين .
(٣) تاريخ ابن الوردي ٢ : ٢٢٢ .
(٤) معجم المطبوعات لسركيس ١ : ٢٣٤ .

مصاعبها ، وأوضحوا خفيها ، طوال القرنين اللذين نؤرخ لهما وقد تكفل كشف الظنون ببيان هؤلاء الشراح والتعريف بهم .

وأشهر هؤلاء الشراح من الإقليمين :

١ – بدر الدين بن المصنف المتوفى سنة ٦٨٦ هـ ، وكان شرحه شرحاً منقّحاً اشتهر بشرح ابن المصنف .
قال الصّفدي عنه لم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسدّ ، ولا أجزل منه على كثرة شروحها . خطأ والده في بعض المواضع ، وأورد الشواهد من الآيات القرآئية ، وفرغ من تأليفه في محرم سنة ٦٧٦ هـ[١] .

٢ – أثير الدين أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، وسمى شرحه ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ولم يكمله .
وذكر أبو حيان أن غرضه في مقاصد ثلاثة : تبيين ما أطلقه ، وتنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، وحلّ ما أشكل[٢] .

٣ – الشيخ شمس الدين حسن بن القاسم المعروف بابن أم قاسم النحوي ، المتوفى سنة ٧٤٩ ، وشرحه من الشروح المشهورة[٣] .

٤ – أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الشهير بابن عقيل النحوي ، المتوفى سنة ٧٦٩ . وما زال شرحه على الألفية يدرس حتى الآن .

٥ – شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ .

هذا ولم يكتف العلماء بوضع الشروح الكثيرة المتعددة للألفية ، بل وجهوا همتهم أيضاً إلى إعرابها لتكون مجال تمرين للطلاب على الإعراب ومن الذين أعربوها الشيخ شهاب الدين احمد بن الحسن الرملي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ

---

(١) كشف الظنون ١ : ١٥١ وما بعده .

(٢) لمرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

والشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ وقد سمى إعرابه « تمرين الطلاب في صناعة الاعراب[1] » .

وكما اهتم العلماء بها إعراباً وشرحاً اهتم بعض العلماء بشواهد شروحها كما فعل الشيخ أبو محمد محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ فله شرحان على شواهد شروح الألفية : شرح كبير : ، وشرح صغير ، وسمى شرحه الكبير : « المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة » وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها من شروح التوضيح ، وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم ، وابن هشام ، وابن عقيل ورمز لها بالظاء والقاف والهاء والعين وعدد الأبيات المستشهدة الف ومائتان وأربعة وتسعون ، وفرغ من الشرح في شوال سنة ٨٠٦ هـ[2] .

وقد اسهم الشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الإسنوي المتوفى سنة ٧٢١ هـ بنثر الألفية ، وكذلك قام بهذا المجهود برهان الدين إبراهيم بن موسى الكركي المتوفى سنة ٨٥٣ هـ . ومن هذا القبيل كتاب « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، للعلّامة ابن هشام النحوي ، المتوفى سنة ٧٦٢ هـ والذي اشتهر فيما بعد بالتوضيح »[3] .

وبعد ، فإن الألفية كانت الكتاب الوحيد الذي شغل العلماء في هذه الفترة بالشرح والتعليق ،والإعراب. ولا ننسى أن الكثير منهم بعد نهاية القرن الثامن ، أو قبل نهايته اهتموا بشروح الألفية ووضعوا عليها تعليقاتهم التي لا نستطيع حصرها ، أو تسجيلها في هذا البحث وكل ما أريد أن أقوله هنا : إن الألفية بما يدور حولها من شروح وتعليقات ما زالت حية نابضة قوية متحركة لم تضعفها كثرة السنين التي مرت على تأليفها ولا أدل على ذلك من أن معاهدنا التي أخذت على عاتقها دراسة اللغة العربية ، ظفرت فيها دراسة الألفية بشروحها وتعليقاتها بنصيب كبير .

---

(١) كشف الظنون ١ نهر ١٥١ وما بعده .

(٢) كشف الظنون ١ نهر ١٥١ وما بعده .

(٣) نفس المرجع .

موازنة موجزة بين ألفيتي ابن مالك وابن معط :

بينت سابقاً أن من مؤلفات ابن معط « الدّرة الألفية في علم العربية » . وقد انتهى منها عام ٥٩٥ بدمشق كما يقول حاجي خليفه [١] او بالقاهرة كما يقول آخرون [٢] وقد ظفرت هذه الألفية بشرّاح كثيرين في الشرق والغرب ، وقلت إنها استطاعت على الرغم من ظهور ألفية ابن مالك أن تقف بجانبها طوال القرنين السابع والثامن من الهجرة على الرغم من أن الفية ابن مالك نالت شهرة واسعة النطاق .

وأرى أنه من المناسبة هنا أن نعقد موازنة بين الألفيتين لتظهر لنا من هذه الموازنة بعض الحقائق في كل منهما :

١ – من ناحية الوزن : نرى أن ألفية ابن معط مزيج من الرجز والسّريع ، قال ابن معط :

لا سيما مشطور بحر الرجز إذا بني على ازدواج موجز
او ما يضاهيه من السريع مزدوج المشطور كالتصريع

وألفية ابن مالك كما قدمت من بحر واحد من كامل الرجز أو مشطوره . ولا شك أن الأبيات التي ليست من بحر واحد تضطرب فيها الأنغام الموسيقية وتكون ثقيلة على السمع يصعب حفظها ولا ينقاد وزنها في نسق واحد عكس الأبيات التي من بحر واحد . ومن هنا كانت ألفية ابن مالك ألصق بالنفس ، وأسهل في الحفظ من ألفية ابن معط .

٢ – ابن معط نراه في ألفيته يبتعد عن الإيجاز الذي هو من طبيعة المتون وبخاصة المتون النظمية فيطنب في ألفيته ، ويستقصي أكثر المسائل في حين أن ابن مالك يجعل الإيجاز طابعاً لألفيته فابن معط مثلاً حينما أراد أن يمثل للكلام أتى بمثالين فقال :

اللفظ إن يفد هو الكلام نحو مضي القوم وهم كرام

(١) كشف الظنون ١ نهر ١٥٥ .
(٢) معجم الأدباء ٢١ : ٣٦ .

أوجزهما ابن مالك في مثال واحد تدل عليه كلمة واحدة وهي كلمة « استقم » من قوله: كلامنا لفظ مفيد « كاستقم » .

٣ – تنظيم الأبواب وتقسيمها : طريقة ابن معط في ألفيته أنه كان يجمع الأبواب المتناسبة في باب واحد ولذا جعلت ألفيته في واحد وثلاثين باباً .

وابن مالك كان أدق من ابن معط في ترتيب الأبواب وتقسيمها ، وتنظيمها فجعل كل باب وحدة مستقلة تتميز عن غيرها ولذا فقد كانت ألفيته في ثمانين باباً أو عنواناً ، حتى لا تختلط القواعد بعضها ببعض ، وحتى تتضح مسائل كل باب على حدة ، وهذا ادعى إلى الضبط والإتقان وأسهل في الحفظ والإلمام .

٤ – ألفية ابن مالك حظيت بدراسات كثيرة في جميع العصور والأزمنة إلى يومنا هذا على حين ظلت ألفية ابن معط حبيسة في مخبئها على الرغم من بعض الشروح التي كانت عليها ولم يتح لها الخلود كما أتيح لألفية ابن مالك .

٥ – وعلى الرغم من هذا كله فإن لابن معط سبق الفضل حيث استطاع أن ينظم القواعد النحوية في ألف بيت أو تزيد وهو وإن لم تصل ألفيته إلى الدرجة التي وصلت إليها ألفية ابن مالك من حيث الضبط والتنظيم والدقة والترتيب فيكفيه فخرا أنه عبد الطريق لغيره ، ووضع اللبنة الأولى في البناء لكل ألفية ظهرت من بعده .

ولا غرو فابن مالك أشاد به من هذه الناحية وبين أنه أهل لكل تقدير وإجلال فقال :

وهـو يسبـق حـائـز تفصيلا　　مستوجـب ثنـائي الجميلا

ولا ننسى أن السيوطي له « ألفية » زاد فيها على ألفية ابن مالك كثيراً وقال في أولها : فائقة ألفية ابن مالك . وللأجهوري المالكي « ألفية » زاد فيها عن السيوطي وقال « فائقة ألفية السيوطي . فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يدانى[1] » .

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية : ١٢ .

٣ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

ذكر ابن مالك في مقدمة كتابه التسهيل قوله « هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته كذلك : «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد[1] » .

ويفهم من هذه العبارة أن المؤلف أراد أن يستوفي في هذا الكتاب أصول النحو ، ويجمع أبوابه بحيث لا يترك شيئاً منها .

والسؤال الذي يرد إلى أذهاننا هنا : هل هذا الكتاب تلخيص لكتاب آخر يسمى الفوائد أو انه كتاب مستقل ألفه المصنف ليضمه إلى مؤلفاته العديدة في فن النحو ؟ .

يقرّر العجيسي في نفح الطيب أن لابن مالك كتاباً يسمى « الفوائد » لخصه في التسهيل فقوله في اسم التسهيل « تسهيل الفوائد » معناه تسهيل هذا الكتاب وذكر أنه مثل التسهيل في القدر على ما ذكره مَنْ وقف عليه .

ثم قال العجيسي : وذكر غير واحد من أصحابنا أن له كتاباً آخر سماه — بالمقاصد وضمنها تسهيله ، فسماه لذلك « تسهيل الفوائد »[2] « وتكميل المقاصد ».

ويؤيد رواية العجيسي جرجي زيدان حيث يبين أن كتاب التسهيل هو مختصر كتاب له يسمّى « الفوائد في النحو . ضاع[3] » أي أن الكتاب ألفه ثم فقد .

وإذا نظرنا إلى أقوال المؤرخين الذين قرب عهدهم من ابن مالك كالذّهبيّ والصّفديّ فإننا لا نرى ذكراً لهذا الكتاب حتى ولا عبارة تشير إلى انه ألفه ثم ضاع فيما ضاع من الكتب أيام الحرائق والنكبات التي كانت تحدث في القاهرة وغيرها إذ ذاك . وناحية أخرى تجعل التصديق بوجود هذا الكتاب فيه شك وريبة وذلك أن ابن مالك نفسه حينما ألف التسهيل لم يشر إلى أنه لخصه من كتاب

(١) التسهيل : ورقة ١ مخطوط ٩٠١ نحو.

(٢) نفح الطيب ٢ : ٤٢٢ تحقيق محيي الدين .

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية : جرجي زيدان : ٣ : ١٤٠ ، ١٤١ مطبعة الهلال .

« الفوائد » إذ أنه لو كان له كتاب مثل هذا لأشار إليه حينما شرع في التلخيص منه ، وقد عرفنا أن من صفات ابن مالك الإتقان والضبط ، والنقل الأمين ، والصدق .

آراء العلماء في التسهيل

أَشاد بقدر كتاب التسهيل كثير من العلماء ، الحساد قبل الأصدقاء وذلك لأن ابن مالك جمع في هذا الكتاب قواعد النحو في إيجاز فكان غُنية لطلاب النحو ، يكتفون به عن المطولات التي يصعب فيها جمع القواعد وحصرها .

ومن العلماء الذين أشادوا بهذا الكتاب أبو حيّان . فقد قال في تفسيره البحر المحيط : « أحسن موضوع في علم النحو وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان ابن قُنْبر سيبويه رحمه الله تعالى ، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات ، وأجمعه للأحكام كتاب (تسهيل الفوائد) لأبي عبد الله محمد بن مالك الجيّاني الطائي مقيم دمشق [١] » .

وابن خلدون يقرّر ان كتاب (التسهيل) استوعب فيه ابن مالك جميع ما نقل من القواعد [٢] .

شروح كتاب التسهيل :

ولما كان كتاب التسهيل الإيجاز رائده ، وضغط العبارات طابعه صعب فهمه على كثير من الناشئين لأن إيجازه بلغ حد الغموض كما تقول دائرة المعارف الإسلامية [٣] ، لهذا فإن ابن مالك نفسه أحس بأن هذا الكتاب لا يكمل نفعه ولا يعم خيره إلا إذا أكمل بشرح يزيل غموضه ويبين المراد من عباراته واصطلاحاته وقواعده .

---

(١) البحر المحيط لابن حيان ١ : ٦ .

(٢) مقدمة ابن خلدون : ٥٤٧ مطبعة مصطفى محمد .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول العدد ٤ : ٢٧٢ .

ومن هنا فإن ابن مالك شرح تسهيله وذكر الصّلاح الصّفديّ : « أنه كمله ، وكان كاملاً عند شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشافعيّ تلميذه فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك فأخذ الشرح معه ، وتوجّه لليمن غضباً على أهل دمشق وبقي الشرح مخروماً بين أظهر الناس في هذه البلاد [١] » .

وذكر كشف الظنون أن ابن مالك وصل في شرحه للتسهيل إلى باب مصادر الفعل ثم كمّله ولده بدر الدين محمد من المصادر إلى آخر الكتاب وكمله صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي المتوفى سنة ٨٩٤ [٢] هـ .

ولم يقف العلماء عند شرح المصنف لكتابه ، بل تسابقوا إليه ، واهتموا بشرحه وكان مصدر عنايتهم وموضع دراستهم بجانب الألفية طوال القرنين السابع والثامن من الهجرة .

أشهر شراح التسهيل في الإقليمين :

١ – العلامة أثير الدين أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥ هـ . لخص في شرحه شرح المصنف وتكملة ولده وسماه : « التنخيل الملخص من شرح التسهيل » وله شرح آخر على الأصل سماه : « التذييل والتكميل » اورد فيه اعتراضات على المصنف ثم جرّد أحكام هذا الشرح في ارتشافه .

٢ – بدر الدين أبو علي الحسن بن قاسم بن علي المرادي المالكي المصري ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .

٣ – شهاب الدين أحمد بن يوسف ، الشهير بالسمين الحلبي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ .

٤ – الشيخ عبد الرحمن بن عقيل المصري النحوي المتوفى سنة ٧٦٩ هـ . وسمى شرحه « المساعد » وهو شرح ممزوج .

---

(١) البغية : ٥٥ .

(٢) كشف الظنون ١ نهر ٤٠٦ .

٥ – محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي المتوفى سنة ٧٧٨ قرب إلى تمامه . واعتنى بالأجوبة الجيدة من اعتراضات أَبي حيّان .

٦ – العلامة بدر الدين محمد بن محمد الدمامينيّ ، وهو شرح ممزوج متداول ذكر فيه أنه لما قدم إلى « كنيابة » [1] في اواخر شعبان سنة ٨٢٠ هـ وجد فيها هذا الكتاب مجهولاً لا يعرف ، واتفق أن استصحبه معه فرآه بعض الطلبة ، والتمس منه شرحه ، فشرحه ، وسماه « تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد » . وله شرحان آخران : أحدهما يسمى شرح المصريه ألفه بمصر وهو بقّال وثانيهما شرح ممزوج وصل إلى حرف الفاء [2] .

هذا ولم ينس بعض العلماء أن ينظم التسهيل كما نظم آخرون المفصل للزمخشري والكافية لابن الحاجب ، فقد نظمه شهاب الدين احمد بن يهود الدمشقي المتوفى سنة ٨٢٠ هـ [3] .

٤ – عمدة الحافظ وعدّة اللافظ :

وهو مقدمة في النحو [4] ثم صنّف إكمالاً عليه ثم شرحه . ومن العلماء الذين أسهموا في شرحه أبو أمامة بن النقاش محمد بن علي المصري المتوفى سنة ٧٦٣ هـ وأبو ياسر محمد بن عمار المالكي النحوي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ وابن العطار علي ابن ابراهيم بن داود الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٤ هـ [5] .

٥ – وابن مالك قد نظم المفصل في كتاب سمّاه « الموصل في نظم المفصل » وقد

---

(١) حاضرة من حواضر الهند .

(٢) كشف الظنون ١ نهر ٤٠٦ .

(٣) كشف الظنون ١ نهر ٤٠٧ .

(٤) كشف الظنون ٢ نهر ١١٦٦ .

(٥) المرجع السابق ١١٧٠ .

حلّ هذا النظم فسماه سبك المنظوم وفك المختوم ومن قال إن اسمه « فك المنظوم ، وسبك المختوم » فقد خالف النقل والعقل [1] .

هذا وقد أسهم ابن مالك في الاهتمام بالكتب النحوية التي اشتهرت في عصره فقد نظم كتاب المفصل للزمخشري في كتاب سماه الموصل في نظم المفصل ، كما بينت ولم ينس أن يشرح مقدمة – الجُزولية – حينما رأى اهل عصره مائلين إلى حفظها عاجزين عن فهمها [2] .

٦ – وكما ألف ابن مالك في النحو ألف أيضاً في القراءات فله فيها قصيدتان : إحداهما دالية ، والاخرى لاميّة ويبين ابن الجزري أن ابن مالك أخذ عنه العربية غير واحد من الأئمة . « غير أني لا أعلم احداً قرأ عليه القراءات ولا أسندها عنه [3] » .

٧ – وفي اللغة له عدة كتب :

أ – الاعتضاد في الظاء والضاد [4] :

ويسميه جرجي زيدان خطأ : « الاعتقاد في الفرق بين الصاد والضاد [5] » ودائرة المعارف تسميه « الاعتداد في الفرق بين الزاي والضاد [6] » .

والتسمية الأولى للمقري صاحب نفح الطيب ، وهي أصح تسمية في نظري لأنه لا معنى لكلمة : الاعتقاد في التفرقة بين حرفين والصلة بين الظاء والضاد أقرب من الصلة التي بين الصاد والضاد لتقارب مخارج الحرفين . وواضح أن مترجمي دائرة المعارف نقلوا من أصل اجنبي تكتب فيه الضاد دالا ، فلما ترجمت الكلمة لم يلحظوا هذا المعنى ، فجاءت الاعتداد والأقرب رواية نفح الطيب .

(١) نفح الطيب ٢ : ٤٢٣ تحقيق محيي الدين .
(٢) كشف الظنون ٢ نهر ١٨٠٠ .
(٣) غاية النهاية ابن الجزري ٢ : ١٨٠ : مطبعة السعادة .
(٤) نفح الطيب ٢ : ٤٢٤ تحقيق محيي الدين .
(٥) تاريخ آداب اللغة العربية ٣ : ١٤١ .
(٦) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول : ٢٧٤ .

ب - رسالة في المترادفات تسمى كتاب (الألفاظ المختلفة) برلين رقم ٧٠٤١ .
جـ - إيجاز التّصريف في علم التّصريف : بالأسكوريال رقم ٠٣٠٨٦
د - الإعلام في مثلث الكلام : وهو منظومة أهداها إلى السلطان الملك الناصر ، حفيد صلاح الدين طبعت بالقاهرة سنة ١٣٢٩ .
هـ - تحفة المودود في المقصور والممدود : وهو منظومة واوية في ١٦٢ بيتاً ضمّنها معظم الكلمات التي تنتهي بألف مقصورة او ممدودة والتي تختلف في معانيها مع شرح موجز للمؤلف طبعت بالقاهرة سنة ١٣٢٩ هـ .
و - لاميات الأفعال ، او كتاب المفتاح في ابنية الافعال وهي منظومة لامية ترجمها إلى الفرنسية جوجيه .

٨ - وفي الحديث له :

كتاب « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » وهو شروح نحوية على ٩٩ حديثاً من صحيح البخاري .

٩ - وفي العروض :

له كتاب في العروض « فهرس المخطوطات العربية [1] » .

١٥ - بعض المصطلحات النحوية الجديدة في كتب ابن مالك :

كل باحث في النحو ، وفي نحو ابن مالك على الأخص يرى أن هذا الرجل كان شخصية مستقلة في حلبة النحو ، بل قد كان فارس هذه الحلبة بين النحاة المتأخرين .

وقد ظهرت روحه الاستقلالية في كتبه كما ظهرت في مذهبه كما سيتبين لنا حين التعرض لمذهبه ، ولا أدل على ذلك من أن النحاة المتأخرين كانوا يقتفون أثر النحاة السابقين في آرائهم ومصطلحاتهم ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا افراد

(١) من دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول : ٢٧٢ .

نبغوا وأتقنوا هذا الفن ، ووقفوا على أسراره كابن الحاجب وابن مالك ، ثم ابن هشام من بعدهما .

فمن المصطلحات الجديدة التي اتسمت بها مؤلفات ابن مالك النحوية ما يأتي :

١ – النائب عن الفاعل : وكان جمهور النحاة يسمونه « المفعول الذي لم يسم فاعله » . قال الخضري : هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخصر من قول الجمهور « المفعول الذي لم يسم فاعله » لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف إذْ المفعول هو المراد عند الإطلاق ، ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو : أُعْطِيَ زيدٌ ديناراً ، وليس مراداً[1] » .

وقال ابو حيان : « لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف « باب المفعول الذي لم يسم فاعله[2] » .

٢ – البدل المطلق : بدل قولهم « كُلّ من من كُلّ » : قال التصريح على التوضيح : بدل الكُلّ من الكُلّ . وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه ، نحو : « اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين[3] » وسماه الناظم ، البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو : « إلى صراط العزيز الحميد الله[4] » فيمن قرأ بالجر ، فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كلّ ، وإنما لم يقل ذلك لأن كلاً إنما يطلق على ما يقبل التجزّي ، فعند الإطلاق تدل كل على ذي أجزاء ، وذلك ممتنع هنا لأن الله تعالى منزه عن ذلك[5]

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ١ : ١٦٥ المطبعة الأزهرية .

(٢) التصريح على التوضيح ١ : ٢٨٦ مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

(٣) الفاتحة : ٦ ، ٧ .

(٤) إبراهيم : ١ ، ٢ .

(٥) التصريح على التوضيح ٢ : ١٥٦ .

٣ – المعرف بأَداة التعريف بدل التعريف بأَل :
قال الخضري في حاشيته : هذا أولى من التعبير بأل لجريانه على كل الأقوال الآتية ، ولصدقة بأم عند حمير[١] .

٤ – الشبه الوضعيّ : من أنواع الشبه عند ابن مالك الشبه الوضعيّ كأَن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد ، كالتاء في ضربت ، أو على حرفين كـ « نا » في أكرمنا ويعترض أبو حيان على هذا فيقول به : « لم اقف على هذا الشبه إلا لهذا الرجل « ورد بأنه ثقة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .
واعترض أبو حيان « بأَنه لو سمي بباء اضرب مثلاً أعربت مع همزة الوصل عند سيبويه وما قبلها عند غيره فيقال ، اب ، او رب فلو أوجب الشبه الوضعي البناء لكانت هذه الباء أولى به . ورد بأَن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية ، فيعرب ما سمي به ولو كان حرفاً ولذا عبّر بالوضعي دون اللفظي[٢] » .

١٦ – الآراء المنقولة في كتب ابن مالك ومدى صحتها :

نقل ابن مالك ، الكثير من آراء النحاة السابقين قبله ، ممّا يدل على أنه رجل عاش في دنيا النحو فترة ليست قصيرة من عمره لدرجة أنه أسند كل رأي لصاحبه ، وكل فكرة لمن صدرت عنه . وكل مذهب لمن عرّف به .

وإذا عرفنا أن الكتب في هذه الفترة كانت عزيزة المنال بالنسبة لحوادث التتار التي قضت على كثير من التراث الاسلامي ، إذا عرفنا ذلك أدركنا جهد الرجل ، وأحسسنا بالعبء الذي ألقي على كاهله وقام به خير قيام .

بيد أن بعض الآراء التي نقلها كانت تعوزها الدقة في النقل ممّا جعل بعض العلماء ينتقده في عدم التحرّي والضبط ولكن مهما كان الأمر فإن لكل عالم هفوة ، ولكل جواد كبوة ، وكفى المرء نبلاً أن تعد معايبه .

---

(١) حاشية الخضري ١ : ٨٣ .
(٢) نفس المصدر : ١ : ٢٧ .

فمن النقول التي كانت تعوزها الدقة قوله :

١ – قال في شرح التسهيل : إن الفعل المضارع المتصل بنون الإناث مبنيّ بلا خلاف . قال الأشمُونيّ : وليس كما قال ، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسّهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي[١] .

٢ – أسماء الافعال لا يتقدم معمولها عليها :

قال الأشموني : لا يتقدم معمولها عليها وجوباً فلا يجوز زيداً دراك خلافاً للكسائي .

قال الناظم : ولا حجة له في قولي الراجز :

يأَيها المائح دلوي دونكا إني رأَيت الناس يحمدونكا[٢]

لصحة تقدير دلوي مبتدأ أو مفعولاً بدونك مضمراً .

وقال الأشموني في تنبيهاته : ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين[٣] .

٣ – تقديم خبر ما زال عليها .. قال الأشموني كما منعوا أن يسبق الخبر « ما » المصدريّة كذلك منعوا أن يسبق ما النافية لأن لها الصدر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدّم النّفي كزال أو لا ككان فلا تقول : قائما ما كان زيد ولا قاعدا ما زال عمرو .

ثم قال في تنبيهاته : أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم نحو قائماً لم يزل زيد ، وقاعداً لم يكن عمرو . قال في شرح الكافية عند الجميع . واستدلّ له بقول الشاعر :

(١) الأشموني ١ : ٦٢ مطبعة الحلبي .

(٢) لجارية من بني مازن : المائح : الذي ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قل ماؤها (شرح الشواهد للعيني) .

(٣) الأشموني ٣ : ٢٠٦ مطبعة الحلبي .

ورج الفتى للخير ما إن رأيتــه   على السّنّ خيرا لا يزال يزيد[1]

اراد لا يزال يزيد على السن خيراً . فقدم معمول الخبر وهو خيراً على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء[2] .

٤ – مما يختص بالنداء لؤمان بالهمزة ، وضم اللام ، وملأمان بمعنى عظيم اللؤم ، ونومان بمعنى كثير النوم .

قال الأشموني في تنبيهاته : قال ابن مالك في شرح الكافية : ان هذه الصّفات مقصورة على السّماع بإجماع ، وتبعه ولده وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافاً ، أجاز بعضهم القياس عليه ، فنقول : يا مخبثان ، وفي الأنثى يا مخبثانة[3] .

وبعد فهذه هنات لا تنقص من قدر ابن مالك ولا تزري بقيمته ، وحسبه أنه في كتبه عبّد طريق النحو للسالكين فيه ، وما زالت كتبه مصدر معرفة تنير السبيل لكل دارس في النحو منذ أن الفت إلى يومنا هذا .

---

(١) لمعلوط القريعي (شواهد العيني) .
(٢) الأشموني ١ : ٢٣٤ .
(٣) الأشموني ٣ : ١٦٠ .

مَذهبُ ابن مَالك

١ – مقدمة :

ابن مالك إمام نحويّ ، له في النحو نظرات ، وفي مسائله آراء وفي مشكلاته توجيهات ، وله مع ذلك آراء تفرّد بها ، ومسائل لم يسبقه أحد إليها ، نظر إلى النحو البصريّ نظرة الناقد الممحص الذي لا يرى له طلبة غير الوصول إلى الحق وإلى ما صحّ دليله ، ووضحت حجته .

أخذ من مسائل النحو البصري ما قوى دليله ، ورفض منها ما لم تؤيده الحجة ، أو يدعمه البرهان .

وسار على هذا النهج في النحو الكوفي ، أخذ ورفض ، وعلل وناقش فوجهته في المذهبين أن يأخذ أصحهما دليلاً ، وأقواهما حجة ، ويرفض ما لم يكن كذلك ، وإذا رفض لم يرفض اعتباطاً أو تقليداً ، وإنما لأسباب يبسطها وعلل يوضحها .

ومع أن النحو كان إلى هذا العصر يدور حول هذين المذهبين ، ولكل مذهب أنصار وأتباع ، فإن ابن مالك لم يتجه إزاءهما وجهة معينة فقد يكون بصريًّا في بعض المسائل ، وقد يكون كوفيًّا حين يقتنع بوجهة نظرهم في بعض المسائل الأخرى ، وأحياناً كان يترك المذهبين ليأخذ بآراء كبار النحاة الذين كانت لهم في النحو نظرات كالأخفش ، وسيبويه والخليل وأبي علي الفارسيّ ، والشلوبين وغيرهم ، ولا أستطيع أن أقول : إن ابن مالك كان مقلّداً لهؤلاء ، يتبع خطاهم ويقتفي أثرهم لأنه كان يناقشهم الحساب في كثير من المسائل مما سأبينه بعد .

على ان لابن مالك آراء خاصة ، وتوجيهات معينة ومسائل معروفة خالف فيها جميع النحاة ، بل لم يسبقه أحد إليها .

ولأجل أن يتضح مذهبه فإني أرى أن أبينه على ضوء ما ذكرت في هذه المقدمة أعني ان اتحدّث عن ابن مالك مع البصريين ، ثم مع الكوفيين ، ثم مع كبار

النحاة ثم أبين بعد ذلك آراءه الخاصة ومسائله التي انفرد بها ومذهبه الذي رسمه لنفسه في الدراسة النحوية .

٢ – الاتجاهات البصرية في مذهب ابن مالك :

أ ـ كلمة موجزة عن المذهب البصري :

في البصرة نشأت الدراسات النحوية ، وأخذت تنمو شيئاً فشيئاً وتتطور حيناً بعد حين إلى ان تسلّم قيادتها الخليل بن أحمد ، وتلميذه النابغة سيبويه ، فعلى يدهما تطورت مسائله ، ونضجت علله .

وقد هيّأ الله سبحانه لسيبويه أَنْ يضم مسائل هذا العلم وقواعده وأقيسته في كتاب خلد في سجل الزمن ، وكان مناراً للدراسات النحوية على مر السنين .

واتسم النحو البصري بطابع الميل إلى الفلسفة والمنطق أكثر من الميل إلى الرواية والنقل ومن هنا نشأ صراع بينهم وبين القراء من ناحية ، وبينهم وبين أهل الحديث من ناحية أخرى . وقد بلغ الصراع نهايته حينما اتّهم البصريّون القُرّاء بالجهل بأصول العربية كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام وغيره من القراء . ومن ثم لم يعتدّوا بالقراءات في إثبات القواعد النحوية والتراكيب اللغوية .

وأما خصومتهم مع أهل الحديث ، فلأن الحديث في نظرهم لم يكن رواته عرباً ، ولم يتعلموا العربيّة إلّا بصناعة الإعراب ، هذا من ناحية ولأن علماء الحديث جوّزوا الرواية بالمعنى من ناحية أخرى ممّا جعلهم يرفضون الاحتجاج به في مجال اللغة والنحو .

وكان البصريّون إلى جانب اعتدادهم بالعقل والمنطق لا يقبلون الاعتماد على الشواهد العربية إلا إذا كانت متواترة ، وتواترها هو كثرة دورانها على الألسنة ، فإذا ما وصلت هذه الشواهد إلى هذه الدرجة من التواتر صحّ الأخذ بها ، واستنباط القواعد منها .

واشترطوا شرطاً آخر في مجال هذه الشواهد ، وهو أن تصدر من العرب الخلص الذين لم تؤثر فيهم الحضارة ، واعتصموا بالبادية ، من الاختلاط بغيرهم . ومن ثم « كان البصريون يفتخرون على الكوفيين بأنهم يأخذون اللغة عن حَرَشَةِ

الضّباب[1] ، وأكلة اليرابيع[2] على حين يأخذها الكوفيون عن أكلة الشواريز[3] ، وباعة الكواميخ[4]،[5] » .

ب ـ نقد وتعقيب :

المذهب البصري وإن قال عنه السيوطي : إنه أصحّ قياساً لأن أصحابه لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ[6] تعوزه الدقة في كثير من مسائله .

ذلك لأنهم لم يلموا بكلام العرب جميعه على وجه الاستقراء حتى تكون قواعدهم المستنبطة من هذا الكلام صحيحة لا يعتريها الاضطراب ، ولا يتسرب اليها التناقض ، ولعدم استقرائهم للغات العرب غلطوا عبد الله بن عامر مقرئ أهل الشام في قراءة قوله تعالى « وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قتلُ اولادَهم شركائهم[7] » بنصب أولادهم وجر شركائهم لأنهم لا يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر .

ولو نظرنا إلى سيبويه في كتابه لوجدنا فيه خمسين بيتاً من أشعار المولدين الذين صنعوها ودسّوها على الأئمة ، فاحتجوا بها ظنًّا أنها للعرب ، وأن منها قول القائل :

أعرف منها الأَنْف والعينانا وَمنْخَرَيْنِ أشبها ظَبْيانَا[8]

ولا ننسى أن عبد الله بن أبي إسحاق أجاز لنفسه تغليظ الفرزدق الذي يحتجّون

(١) حرشة الضباب : الصيادون لها . حرش الضب : صاده .
(٢) اليرابيع : جمع يربوع : وهي : دويبة .
(٣) الشواريز : الألبان الثخينة .
(٤) الكواميخ : المخللات تشهى بها الطعام .
(٥) تاريخ آداب العرب للرافعي ١ : ٣٧١ .
(٦) الاقتراح : ١٠٠ السيوطي : الطبعة الأولى (حيدر آباد) .
(٧) الأنعام : ١٣٧ .
(٨) الاقتراح : ٢٦ .

بشعره ويأخذون اللغة عنه . فقد روى أبو عمرو أن ابن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد :

وعَضُّ زمان يابن مروان لم يَدَعْ　　من المال الا مُسْحَتاً او مُجَلَّفُ [1]

فقال له ابن ابي اسحاق على أي شيء ترفع أو مجلف فقال : على ما يسوءك وينوءك قال ابو عمرو فقلت للفرزدق : « أصبت وهو جائز على المعنى أي انه لم يبق سواه [1] » .

ومن هنا كان البصريون مضطربين في اصولهم لأنهم نقضوا هذه الاصول بتغليط من يشترطون الأخذ منهم ، والتَلَقِّي عنهم .

ومن الأخطاء البصرية عدم الاعتماد على الحديث ، وهو كلام خير البلغاء وإمام الفصحاء ، ومرتبته في الفصاحة والبلاغة بعد كلام الله تبارك وتعالى واما زعمهم من أن رواته كانوا من الموالي فهذا لا ينهض دليلاً لهم ، لأنهم كانوا يعلمون مدى عناية المسلمين بالحديث الشريف ، والدقة في روايته والضبط الكامل لألفاظه ، والاهتمام البالغ في سنده مما يجعله أقوى في الاستشهاد وأبلغ في الاحتجاج من كلام العرب الذين مهما أوتوا من المقدرة اللغوية فلن يصلوا إلى درجة الحديث الشريف في هذا المجال .

جـ ـ ابن مالك والبصريون :

قلت : إن ابن مالك له شخصيته المستقلة في الدراسات النحوية لا ينتمي إلى مدرسة معيّنة ، فلا هو بصريّ ، ولا هو كوفيّ ، ولا هو بغداديّ ، وإنما همه في هذه الدراسات أن يضع المسألة النحوية على بساط البحث ويوجه اليها كل ما يملك من رصيد ثقافيّ ليضعها في ميزانها الصحيح ، فإذا استبان له وجه الحق فيها بعد هذا البحث الدقيق أخذ بها بغض النظر عن مصدرها ومنبعها ، ومن هنا وافق ابن مالك البصريين في كثير من المسائل التي سلم لهم بها ونحن في هذه المجال لا نستطيع أن نحصر هذه المسائل وإنما نكتفي بذكر طائفة منها لتكون دليلاً يدعم ما نقول .

---

(١) نزهة الألبا : ٢٤ .

د ـ طائفة من المسائل البصرية التي وافق فيها ابن مالك البصريين :

١ – المصدر أصل للاشتقاق في الفعل والوصف :

قال ابن مالك في الألفية :

يِمِثْلِهِ او فعلٍ ، او وصفٍ نُصِب   وكونُهُ أصلاً لهذين انتُخِبْ

وهذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل لهما .

ويعلل الاشموني لصحة مذهب البصريين بقوله : « لأن من شأن الفرع ان يكون فيه ما في الأصل وزيادة . والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة [1] .

٢ – إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين :

البصريون يرون هذه الإضافة نحو هذا سعيد كرز يتأولون الأول بالمسمَّى والثاني بالاسم .

وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيدُ كُرْزٌ ، ورأيت سعيداً كرزاً ، ومررت بسعيدٍ كرزٍ ، والقطع إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ نحو مررت بسعيدٍ كرزاً وكرزٌ أي أعني كرزاً ، وهو كرزٌ .

وابن مالك يختار مذهب البصريين ، قال في الألفية :

وإن يكونا مفردين فأضف   حَتْماً وإلّا أتبع الذي ردف [2]

٣ – اسم كان : .

قال البصريّون كان ترفع المبتدأ ، ويسمّى اسماً لها ، وقال الكوفيّون هو باق على رفعه الأول .

---

(١) الأشموني ٢ : ١١٢ .

(٢) الأشموني ١ : ١٣٠ .

قال الصّبّان : يظهر ثمرة الخلاف في كان زيد قائماً ، وعمرو جالساً فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريّين يجوز لأن العامل واحد .

وابن مالك يرى مذهب البصريين قال في ألفيّته :

ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر   تنصبه ككان سَعِّيداً عمر[1]

٤ – سبق خبر ما النافية :

منع البصريون أن يسبق الخبر ما النافية لأن لها الصدر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال ، أولا ، ككان فلا تقول قائماً ما كان زيد ، ولا قاعداً ما زال عمرو .

قال في شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين لأن « ما » عندهم لا يلزم تصدرها . ووافق ابن كَيْسَان البصريين في ما كان ونحوه ، وخالفهم في ما زال ونحوه ، لأن نفيها إيجاب وابن مالك يوافق البصريين فيقول في الألفية :

كذاك سبق خبر ما النافية   فجيء بها متلوّة لا تاليه[2]

٥ – إعمال المصدر :

قال الأشموني في تنبيهاته : « يخالف المصدر فعله في أمرين : الأول أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً ، ومذهب البصريين جوازه ، وإليه ذهب في التسهيل . الثاني أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره ، خلافاً لبعضهم[3] » .

(١) الأشموني والصبان ١ : ٢٢٦ .
(٢) الأشموني ١ : ٢٣٣ .
(٣) الأشموني ٢ : ٢٨٣ .

٦ - العامل في التابع :

اختلف في العامل في التابع ، فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه [1] .

٧ - كان وأخواتها لا يليها معمول الخبر :

معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلاً زيدٌ أم لم يتقدم نحو كان طعامَك زيدٌ آكلاً . وأما الكوفيّون فقد أجازوه مطلقاً تمسكاً بقوله :

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطيّةُ عوّدا [2]

وابن مالك يرى رأي البصريين فيقول في الألفية :

ولا يَلِي العاملَ معمولُ الخبر إلا إذا ظرفاً أتى أو حرْف جر [3]

٨ - إعراب جمع المؤنث السالم :

عند البصريين ينصب ويجر بالكسرة كسر إعراب خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبنيّ في حالة النصب ، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه ، وإنّما نصب بالكسرة مع تأتي الفتح ، ليجري على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حَمْل نصبه على جرّه .

وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً . وابن مالك يتجه وجهة البصريين في جمع المؤنث السالم فيقول :

ومايتا وألف قد جُمِعا يكسر في الجرّ ، وفي النصب معاً

---

(١) الأشموني ٣ : ٥٨ .

(٢) قاله الفرزدق : يهجو به قوماً وصفهم بالفجور والخيانة ، وشبههم بالقنافذ في مشيتهم بالليل في طلبهم ، والقنفذ يضرب به المثل في السير.
الهداجون : قال الصبان : من الهدجان وهي مشية الشيخ . شواهد العيني والصبان .

(٣) الأشموني ١ : ٢٣٧ .

(٤) الأشموني ١ : ٩٢ .

هذه طائفة من الأمثلة التي تدلّ على اتجاه ابن مالك البصريّ في بعض المسائل النحوية ، وهي مسائل متعددة ، لا أستطيع حصرها في هذا المجال الضّيق ، وإنما اكتفيت منها بهذه الأمثلة السابقة لتكون برهاناً على صدق ما نقرر .

على أن ابن مالك لم يقف مكتوف الأيدي أمام بعض المسائل النحوية التي جانب التوفيق فيها البصريين ، إننا نراه يهاجم هؤلاء البصريين وينقدهم من أجل وضع الحق في نصابه ، وذلك يتضح بالمثال الآتي في علة إعراب المضارع :

إن شرط العلّة عند ابن مالك أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثمّ خطأ ابن مالك البصريّين في قولهم : إن علة إعراب المضارع مشابهة للاسم في حركاته وسكناته ، وإبهامه وتخصصه ، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم ، وإنما الموجب له قبوله لصيغة واحدة ومعان مختلفة ، ولا يميزها إلّا الإعراب تقول : ما أحسن زيدٌ فتحتمل النّفي والتعجّب والاستفهام فإن أردت الأول رفعت زيداً ، أو الثاني نصبته أو الثالثة جررته.فلا بد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع فإنك تقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فتحتمل النهي عن كل منهما على انفراده ، وعن الجمع بينهما وعن الأول فقط ، والثاني مستأنف ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردت الأول وتنصبه إن أردت الثاني ، وترفعه إن أردت الثالث [1] .

٣ – الاتجاهات الكوفية في مذهب ابن مالك :

أ – كلمة موجزة عن المذهب الكوفيّ :

نشأت المدرسة الكوفيّة بعد أن تطورت المدرسة البصرية ، ووصلت إلى القمة في هذا التطور ، فقد استقرت قواعدها ، ونضجت أسسها ، وبلغ أشده قياسها وتعليلها ، وحينما نشأت المدرسة الكوفية بعد ذلك لم تتطور في الدراسات النحوية كما تطورت المدرسة البصرية ، ذلك لأن النحو على يد هذه المدرسة الأخيرة

---

(١) الاقتراح للسيوطي : ٦٢ ط أولى .

كان هو الينبوع الأول بمقاييسه ، وأصوله وتعليلاته لكل دراسة نحوية قامت بعد ذلك ، فأبو جعفر الرؤاسي أستاذ الكوفيين جميعاً إنما عرف بالبصرة كما قال المبرد[1] . وقد قال عنه الزّبيديّ كان أستاذ أهل الكوفة في النحو ، وأخذ عن عيسى بن عمر[2] وبعد أن نبغ في هذه الدراسات النحوية ذهب إلى الكوفة ليذيع فيها علم البصرة ، وقد تتلمذ عليه علماء النحو من بعده الكسائي والفراء .

وما لي أذهب بعيداً ، والكسائيّ نفسه رئيس مدرسة الكوفة خرج إلى البصرة فلقى الخليل ، وجلس في حلقته ، فقال رجل من الأعراب تركت أسد الكوفة وتميماً وعندها الفصاحة ، وجئت إلى البصرة ، فقال للخليل من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال من بوادي الحجاز ، ونجد ، وتهامة فخرج ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنّينة حِبْرًا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ ، فقدم البصرة ، فوجد الخليل قد مات وفي موضعه يونس فجرت بينهما مسائل ، أقر له فيها يونس ، وصدّره في موضعه[3] .

وأقبل طلاب النحو على أساتذة مدرسة الكوفة التي استطاعت أن تقف على قدميها بجانب مدرسة البصرة ، وتكوّن لها منهج خاص يخالف في كثير من أصوله المنهج البصريّ ومن ثَمَّ نشأ الخلاف بين المدرستين ، واحتدم النزاع وكان لكل مدرسة أنصار وأتباع ، أما المنهج البصري فقد تحدثت عنه سابقاً في إيجاز ، وأما المنهج الكوفيّ فيتلخّص فيما يأتي :

١ – قبول كل ما وصل إليهم من العرب ، وجَعْله أصلاً من الأصول اللغوية التي يقاس عليها ، ولو كان ما وصل إليهم بيت واحد من الشعر .

---

(١) البغية : ٣٣ .

(٢) البغية : ٣٤ .

(٣) البغية : ٣٣٦ .

قال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيّون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، وبوَّبُوا عليه[1] .

وهم كما يقول عنهم العلّامة ابن جنّي : الكوفيون علّامون بأشعار العرب مطلعون عليها[2] .

ولعل هذه المنزلة التي وصل إليها الكوفيّون في الإلمام برواية الشعر والتوسّع فيه ترجع إلى ما رواه حماد الراوية قال : أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج ، وهي الكراريس ، ثم دفنها في قصره الأبيض ، فلما كان المختار ابن أبي عبيد قيل له : إن تحت القصر كنزاً فاحتفره فلما فتحه أخرج تلك الأشعار ، فمن ثَمَّ اهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة[3] .

٢ – الاحتجاج بالقراءات :

ذلك لأنهم لم يكونوا كالبصريين رجال فلسفة ومنطق ، وإنما كانوا يهتمون بالرواية والنقل ، ولا يحاولون أن يحتكموا إلى العقل ، وبخاصة في أمور لا مجال للعقل فيها كالاستعمال اللغوي . ومن ثم قبلوا قراءات القرآن واحتجّوا بها ، وبنوا عليها الكثير من القواعد النحوية اللغوية .

وقد وافقهم على ذلك أبو حيان حيث قرر في بحره: إن قراءة ابن عامر التي كان لا يأخذ بها البصريون متواترة منسوبة إلى ذلك العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب وبوجودها في لسان العرب في عدة أبيات[4].

٣ – الاستشهاد بلهجات عرب الأرياف الذين وثقوا في لغتهم على حين رفض

(١) الإقتراح : ١٠٠ .

(٢) نفس المصدر : ١٠٠ .

(٣) نفس المصدر : ٢٧ .

(٤) البحر المحيط ٤ : ٢٢٩ .

البصريون الاستشهاد بها . ومن هنا افتخروا عليهم بأنهم يأخذون اللغة عن حرشة الضّباب ، وأكلة اليرابيع على حين يأخذها الكوفيّون عن أكلة الشواريز والكواميخ [1] .

٤ – القياس على القليل النادر :

توسّعوا في القياس ، وأباحوا لأنفسهم أن يقيسوا على القليل النادر ، لأن ما ورد لنا من اللغة يُعدّ قليلاً بالنسبة لما ضاع منها .

قال أبو عمرو بن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلّا أقلّه ، ولو جاءكم لجاءكم علمٌ وافر وشعر كثير [2] .

ب ـ ابن مالك والكوفيون :

كان ابن مالك يعلم تمام العلم أَنَّ اللغة لا تؤتى أكلها ، ولا تكون أداة فعّالة في نقل الحضارات المختلفة ، والمدنيات المتعدّدة إلا إذا كانت متسعة ، تستغرق هذا كله . ومن ثم كان يكره الضيق في اللغة ، ويضيق ذرعاً بالأقيسة التي لا تدور إلا حول نصوص معيّنة مما لا يساعد على اتساع اللغة ونموها وتطورها ، لهذا فإنه يوافق الكوفيّين في كثير من المسائل التي تهدف إلى السهولة ، والتوسع في اللغة في حين أنه يتجنب آراء البصريين ولا يأخذ بها في هذه المسائل التي لا تعود على اللغة بالنّمو والتطور .

فما هي إذاً المسائل التي اتجه اليها ابن مالك وجهة الكوفيين ؟

كما قلت سابقاً بصدد الحديث عن اتجاه ابن مالك البصري : إنني لا استطيع حصر هذه المسائل وأكتفي بطائفة منها لتكون دليلاً يبرهن على ما أقول ، كذلك أقول هنا لأن حصر هذه المسائل الكوفيّة التي وافقهم فيها ابن مالك يطول تعدادها ، ولا يتسع البحث لها :

---

(١) الاقتراح : ١٠٠ .

(٢) الاقتراح : ٢٧ .

جـ ـ طائفة من المسائل الكوفية التي وافق فيها ابن مالك الكوفيين :

١ – صحة الفصل بين المتضايقين في السعة بمعمول المضاف والقسم .

الكوفيون يجيزون ذلك في السعة ، والبصريون يخصصون ذلك بالشعر مطلقاً وابن مالك يتفق مع الكوفيين في قولهم : قال في الألفية :

فَصْلَ مضافٍ شِبْهِ فعل ما نَصَبْ   مفعولاً ، أو ظرفاً اجِزْ ولم يُعَبْ[1]

٢ – عمل اسم المصدر عمل فعله :

قال الأشموني : اعلم أن اسمٍ المصدر على ثلاثة أنواع : عَلَم نحو يسار وفجار وبرّة ، وهذا لا يعمل اتّفاقاً .

وذي ميم زائدة لغير مفاعلة : كالمضرب والمحمدة وهذا كالمصدر اتفاقاً .

وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون والبغداديّون ، ومنه قوله :

أَكُفْراً بعـد ردّ المـوت عني   وبعد عطائِك المائة الرِّتاعا[2]

وابن مالك يتّفق مع الكوفيين في ذلك فيقول في الألفية : « ولاسم مصدر عمل » .

٣ – جواز تأكيد النكرة المحدودة بألفاظ الشمول :

الكوفيون يرون ذلك ، ويتفق معهم الأخفش مثل اعتكفت شهراً كلّه ومنه قوله :

---

(١) الأشموني ٢ : ٢٧٥ .

(٢) الأشموني ٢ : ٢٨٧ . قاله القطامي من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي : الرتاع : الإبل التي ترتع .
قال العيني : وقد أفحش في الغلط من فسر : الرتاعا بأنه اسم رجل وأنه مفعول ، بل الصحيح أَنّ الرتاعا صفة لمائة ، والمائة نصب باسم المصدر وفيه الشاهد : (العيني) .

* يا ليت عِدَّةَ حولٍ كُلِّهِ رَجَبُ [1] *

قال العيني : صدره

* لَكِنَّه شاقه أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ *

والشاهد في حول حيث أكد حول بلفظ (كلّ) ، والحال أنه نكرة وهو مذهب الكوفية ، وهذا وأمثاله من الشواذ عند البصريين . قلت : صحة السماع تدل على أنه غير شاذ [2] .

وابن مالك يرَى قبول هذه القاعدة : فيقول في الألفية :

وإنْ يَفِدْ تـوكيـد منكـورٍ قُبِل   وعش نحاة البصرة المنعُ شَمِلْ [3]

---

(١) قال الأستاذ محيي الدين في حديثه عن هذا الشاهد ما نصه :
« وقد عثرت بعد طويل البحث على قائل هذا البيت ، والأبيات التي معه ، والسبب الذي قيل الشعر من أجله ، ولكن النحاة غيروا رويه ليتفق مع المشهور من لغة العرب » .
ذكر ياقوت في معجم البلدان : قال ولما ولي الحسن بن زيد المدينة منع عبد الله بن مسلم بن جندب الهذليّ أن يؤم الناس في مسجد الأحزاب . فقال له : أصلح الله الأمير لم منعتني مقامي ، ومقام آبائي وأجدادي من قبل ؟ فقال : ما منعك إلاَ يومُ الأربعاء يريد قوله :

يا للرِّجـال ليوم الأَربِعَاءِ أَمَا   يَنْفكُّ يُحْدِثُ لي بعد النُّهَى طَرَبَا

إلى أَن قال :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب   يا ليت عدة حولي كله رجبا

ووقع في رواية النحاة برفع رجب على أَنه خبر ليت على المشهور من لغة العرب .
والرواية التي أثبتناها تنادي بالنصب ، ولها نظائر في باب إن واخواتها أَن من العرب من نصب المبتدأ والخبر جميعاً بعد إنّ .
الأشموني ٤ : ٣٦٥ ط ثانية . تحقيق محيي الدين .

(٢) الأشموني ، وشرح شواهد العيني ٣ : ٧٨ (الحلبي) .

(٣) الأشموني وشرح الشواهد العيني ٣ : ٧٧ .

٤ – جواز العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض في السعة :

وابن مالك يتجه وجهتهم في هذا العطف فيقول :

وعودُ خافض لدى عطفٍ على   ضمير خفضٍ لازماً قـد جُعِلا
وليس عنـدي لازمـاً إذْ قـد أتى   في النظم والنثرِ الصحيح مُثبتَا [1]

٥ – نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الترجي :

اختلف النحاة في الرجاء . هل له جواب فينتصب الفعل بعد الفاء جواباً له . فذهب البصريون إلى أن الترجيّ في حكم الواجب ، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك :

قال ابن مالك : وهو الصحيح لثبوته في النظم والنثر قال تعالى :

« وما يُدريك لعلّه يزّكّى ، أو يذكر فتنفعه الذكرى [2] » وقال تعالى « لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع [3] » في قراءة من نصب فيهما [4] .

٦ – الضمير المتصل المنصوب إذا أتبع بمنفصل منصوب مثل رأيتك إياك ، اختلف البصريون والكوفيّون في هذا ، فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد . قال المصنف : وقولهم عندي أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت ، والمرفوع تأكيد بإجماع [5] .

٧ – رافع الفعل المضارع :

مذهب الكوفيين هو أن الفعل المضارع مرفوع للتجرّد ،. ومذهب البصريين

(١) المرجع السابق : ١١٥ .
(٢) عبس : ٣ ، ٤ .
(٣) غافر : ٣٦ ، ٣٧ .
(٤) همع الهوامع : ٢ : ١٢ : السيوطي .
(٥) الأشموني ٣ : ٨٤ .

رافعه وقوعه موقع الاسم ، وعند ثعلب نفس المضارعة ، وعند الكسائي حروف المضارعة .

واختار ابن مالك مذهب الكوفيين . قال في شرح الكافية : « لسلامته من النقض بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو هَلَّا تفعل ، وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي تفعل فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بانَّ رافعه التجرد[1] » .

٨ – ألف ضمير أنا :

مذهب البصريين : أن ألف (أنا) زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون . ومذهب الكوفيين ، واختاره الناظم أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة[2] .

٩ – تشديد النون من « اللذان واللتان » في التثنية :

يجوز تشديد النّون من (اللذان) و (اللتان) في التثنية ، ويجوز التشديد أيضاً مع الياء ، وهو مذهب الكوفيين . وقد قرئ « ربنا أرنا اللّذين »[3] بتشديد النون . ويجوز أيضاً التشديد في تثنية (ذا) ، و (تا) اسمي الإشارة فنقول : ذانّ ، وتانّ ، وكذلك مع الياء فنقول : ذينّ ، وتينّ . وهذا مذهب الكوفيين .

وابن مالك يوافقهم على ذلك فيقول في الألفية :

* « والنون إن تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ[4] » *

---

(١) الأشموني ٣ : ٢٧٧ .

(٢) الأشموني ١ : ١١٥ .

(٣) فصلت : ٢٩ .

(٤) شرح ابن عقيل والخضري ١ : ٧٢ .

٤ – ابن مالك بين البصريين والكوفيين

هناك مسائل من النحو اضطرب فيها ابن مالك بين البصريين والكوفيين اتفق مع البصريّين فيها ثم خالفهم والعكس .

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الرجل كان يتصف بالأمانة العلمية والدقة في المسائل النحوية ، فقد رأى أن الحق في جانب الكوفيين أو البصريين ثم بدا له بعد ذلك من الأدلة والبراهين ، ما يحمله على أن يغيّر اتجاهه الأول إلى اتجاه آخر لمح فيه الحق ، ووضح فيه الدليل ولم يكن ابن مالك بدعاً في هذا ، فشأن العلماء الثقات أن يكونوا كذلك ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل كما يقول عمر بن الخطاب .

وإذا نظرنا إلى الفقه الإسلامي لرأينا أمثلة كثيرة لعلماء كثيرين غيّروا مذهبهم وبدلوا آراءهم ، ويكفي أن الإمام الشافعي رضي الله عنه حينما ورد إلى مصر غيّر مذهبه ، وصار يعرف بمذهبه الجديد .

فما هي إذن المسائل التي غير ابن مالك وجهة نظره فيها بعد أن كان آخذاً بها ، معتقداً لها ؟ .

١ – الأسماء الخمسة وإعرابها :

قال الأشموني : إعلم انَّ ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الاسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين ، وهشام من الكوفيين[١] .

وقال الخضري في حاشيته على ابن عقيل : « إن ابن مالك ذكر في ألفيته أن هذه الأسماء معربة بالحروف[٢] .

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين : انها معربة بحركات مقدرة على الواو

(١) الأشموني ١ : ٧٤ .
(٢) حاشية الخضري ١ : ٣٦ .

والألف ، والباء ، وصحح هذا المذهب في التسهيل ، لأن الحركات هي الأصل فلا يعدل عنها مع إمكانها [1] .

٢ - المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة :

وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي باغتاً وراكضاً ومصبوراً أي محبوساً ، وقد وافقهم على ذلك المصنف فقال :

ومصـدرٌ منكَّـرٌ حـالاً يقـعْ بكـثرة كبغتـةً زيـدٌ طَلَـعْ

وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة : الأول ، قولهم أنت الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً ، والمعنى الكامل في حال علم ، وأدب ونبل. الثاني نحو ، زيد زهير شعراً . الثالث نحو أمّا عِلماً فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم .

وذهب الكوفيّون إلى أن المصدر المنكر لا يقع حالاً ، وإنما هو منصوب على المصدرية ، وامّا في المسائل التي ذكرها الناظم فالمنصوب مفعول به بفعل مقدر والتقدير : مهما تذكر علماً ، فالذي وصف عالم .

قال في شرح التسهيل : وهذا القول عندي أولى بالصواب ، واحق ما اعتمد عليه في الجواب [2] .

٣ - الخبر المشتق إذا تحمّل ضميراً جرى على غير من هو له :

اضطرب ابن مالك بين الكوفيين وبين البصريين في الخبر المشتق إذا تحمَّل ضميراً جرى على غير من هو له .

فالبصريّون يبرزون الضمير مطلقاً ، والكوفيّون قالوا : إن أمن اللبس جاز الأمران ، وإن خيف اللبس وجب الإبراز ، واختار المصنف في هذا الكتاب

---

(١) حاشية الخضري ١ : ٣٦ .

(٢) الأشموني ٢ : ١٧٤ .

مذهب البصريين ، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين [1] .

الأمثلة : ما أمن فيه اللبس : زيد هند ضاربها هو

ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير : زيد عمرو ضاربه هو

٥ – مزج المذهبين :

تبيّن لنا أن ابن مالك قد يتّجه إلى البصريين في بعض المسائل ، وقد يتّجه إلى الكوفيين في بعضها الآخر . وقد يتردّد بين المذهبين في بعض الأحايين .

والباحث في آراء ابن مالك ، ومذاهبه في النحو يراه أنه لا يقتصر على هذا فحسب بل يحاول أن يمزج بين المذهبين البصريّ والكوفيّ في بعض المسائل ليستخرج من هذا المزج مذهباً ثالثاً ، ويتّضح لنا ذلك فيما يأتي :

١ – علة إعراب الفعل المضارع :

يرى ابن مالك ان وجه شبه الفعل المضارع بالاسم أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميّز بينها إلا الإعراب كما في مسألة « لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن » فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه ، فلهذا جعل في الاسم أصلاً والمضارع فرعاً ، قال ، والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصّص ودخول لام الابتداء لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها .

وعلق ابن هشام على كلام ابن مالك بقوله :

وهذا مركّبٌ من مذهب البصريين والكوفيين معاً ، فإن البصريين لا يسلمون

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٩٤ .

بقبوله ويرون إعرابه بالشبه ، والكوفيون يسلمون وَيَرَوْن إعرابه كالاسم .

وابن مالك سلَّم ، وادَّعى أن الإعراب بالشبه [1] .

٢ – عطف عامل حذف ، وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد :

ويمثل ابن مالك لهذا العطف بقوله تعالى « والذين تبوّءوا الدّار والإيمان [2] » أصله كما يقول ابن مالك : واعتقدوا الإيمان فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه ، وفي تبوءوا معنى لازموا وأَلِفُوا : وقول الشاعر :

* علفتها تبناً وماء بارداً [3] *

أي وسقيتها والجامع : الطعم

* وزججن الحواجب والعيونا [4] *

أي وكحلن ، والجامع : التحسين .

وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب كما تقدم لتعذر العطف . وجعله قومٌ من عطف المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به عليه فيقدّر آثروا الدار والإيمان ونحوه .

قال أبو حيّان : فركّب ابن مالك من المذهبين مذهباً ثالثاً [5] .

٦ – ابن مالك وكبار النحاة :

وكما تميّزتْ شخصية ابن مالك مع البصريين أو الكوفيين ، فلا يأخذ من

---

(١) الهمع للسيوطي ١ : ١٨ .

(٢) الحشر : ٩ .

(٣) قال السيوطي : تمامه * حتى شتت همّالةً عيناها * ثم قال : هذا رجز مشهور بين القوم لم أَر أحد عزاه إلى راجز « شرح شواهد المغنى – ٣١٣ » المطبعة البهية بمصر .

(٤) البيت للراعي : وصدره * إذا ما الغانيات برزن يوماً * زججن الحواجب : دققنها وأطلنها بأخذ الشعر من أطرافها . شرح ابن عقيل ٢ : ١٨٠ تحقيق محيي الدين .

(٥) الهمع ٢ : ١٣٠ .

اقوالهما إلا ما صحّ دليله ، ووضح برهانه كذلك سار على هذا النهج مع كبار النحاة أمثال الخليل وسيبويه ، والأخفش ، والفارسيّ ، والشلوبين وابن الحاجب .

حقاً إنه اتفقت وجهة نظره في بعض المسائل مع الخليل وسيبويه ، وغيرهما ولكن ليس معنى هذا أن ابن مالك اقتفى الأثر ، وتتبّع الخطى من غير أن يستعمل عقله وفكره ، ويستلهم رأيه وثقافته ، لأن ابن مالك كان لا يتبع إلا الحق فأنّى وجده أخذ به بغض النظر عن مصدره .

وكما اتفقت وجهة نظره مع هؤلاء الكبار في بعض المسائل ، فقد كان يخالفهم ، ويناقشهم حينما لا تقوى أدلتهم ، ويبتعد الحق عن آرائهم ، فابن مالك إذًا كان مع هؤلاء النحاة الكبار رجل معرفة وبحث يضع اقوالهم في موازينه النحوية ومقاييسه اللغوية فإن ثقلت في ميزانه اعتدّ بها ، واعترف بصدقها وإلّا طرحها ونبذها .

وسأتبع ابن مالك مع هؤلاء الكبار لنرى من خلال مسائلهم النحوية مدى تمسك ابن مالك بآرائهم ، أو رفضها ، حتى تتبيّن لنا صورة واضحة عن مذهبه وآرائه :

١ – ابن مالك والخليل :

في الضمير (إيّاي) : سيبويه يذهب إلى أن (إيًّا) هو الضمير ، ولواحقه وهي الياء من إياي ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه حروف تدلّ على المراد به من تكلّم أو خطاب أو غيبة .

والخليل ذهب إلى أنّها ضمائر ، واختاره الناظم . وعلى هذا فَإيًّا مضافة إليها بدليل ظهور الإضافة في قوله ، فإيَّاهُ وإيَّا الشواب ، إضافة العام للخاص ، لأن إيًّا مشتركة[1] .

---

(١) الأشموني ١ : ١١٥ والحاشية .

وابن مالك هنا رأى الحق في جانب الخليل فاتّبعه على حين رفض رأي سيبويه لأنه لا يرى فيه القوّة التي تحمله على الأخذ به .

٢ – ابن مالك وسيبويه :

أ – هاء كنته ، وها خلتنيه :

خلاف بين النحاة في هذين البابين باب كنته ، وباب خلتنيه من كل ثاني ضميرين ، أولهما اخص وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ للابتداء .

ابن مالك في التسهيل وافق سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ في الاصل ، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل[١] .

ب – وأخيروا بظرف او بحرف جر .. ناوين معنى كائن أو استقر

ابن مالك اختار أن يكون المتعلّق المحذوف ، كائن ، لا استقر . قال في شرح الكافية : وكونه اسم فاعل أولى بوجهين : أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر ، لأنه واف بما يحتاج إليه المحلّ من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذ ظهر في موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه لا يظهر إلا في اسم الفاعل .

الثاني : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقدّر تعلقه بفعل أمكن تعلّقه باسم الفاعل .

وبعد أمَّا وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ، ولم يتعيّن تقدير الفعل في بعض المواضع وجب ردّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد .

---

(١) الأشموني ١ : ١٢٠ .

ثم قال : وهذا الذي دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش . هذا كلامه [1] .

على انَّ ابن مالك لم يجر على سنن سيبويه دائماً فقد خالفه في كثير من الآراء ، بل استدلّ على نقض آرائه ، وهدم مذهبه في كثير من القواعد النحوية مع أن سيبويه هو عماد النحو وأستاذ النحاة جميعاً ، فمن المسائل التي خالف فيها ابن مالك سيبويه ما يأتي :

أ ـ إذا ركبت لا النافية للجنس مع الاسم المفرد :

مذهب الأخفش أنَّ لا إذا ركبت مع الاسم المفرد فرافع الخبر هو لا ، وسيبويه يرى أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولم تعمل إلا في الاسم وابن مالك قال في التسهيل : الأصح مذهب الاخفش [2] .

ب – تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه :

إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان : أحدهما لا يكترث بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً كما يكون إذا لم تذكر الصفة وذلك كما في نحو ما فيها أحد إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً وهذا رأي سيبويه .

والثاني ألَّا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدّماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً ، وهو اختيار المبرد والمازني .

قال في شرح الكافية : وعندي أَن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجّحاً فتكافآ . ا هـ . [3]

جـ ـ سوى :

مذهب الناظم أَن سِوى لا تلزم الظرفية دائماً ، وأنها تتصرف والواقع في

---

(١) الأشموني ١ : ٢٠٢ .
(٢) الأشموني ٢ : ٦ الحلبي .
(٣) الأشموني ٢ : ١٤٩ .

كلام العرب نثراً ونظماً تصرّفها ، فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دعوت ربي أن لا يسلط على أمَّتِي عدوًّا من سوى أنفسها » ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « ما أنتم في سواكم إلّا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود » .

وقول الشاعر :

ولا ينطِقُ الفحشاءَ من كان مِنْهُمُ إذا جلسوا مِنَّا ، ولا مِنْ سِوَائِنَا [1]

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه ، وجمهور البصريين انَّ سِوى من الظروف اللّازمة لأنه يوصل بها الموصول نحو جاء الذي سواك ، قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلَّا في الشعر [2] .

٣ – ابن مالك والأخفش :

سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن الأخفش الأوسط ، قرأ النحو على سيبويه ، كان له منزلة كبيرة في النحو . حدث عن نفسه قال : «لما ناظر سيبويه الكسائيّ ورجع وجه إليَّ فعرفني خبره . ومضى إلى الأهواز ، وودّعني فوردت بغداد فرأيت مسجد الكسائيّ فصليت خلفه الغداة ، فلما انفتل من صلاته وقعدوا بين يديه الفراء ، والأحمر وابن سعدان ، سلمت عليه وسألته عن مائة مسألة فأجاب بجوابات خطأته في جميعها ، فأراد أصحابه الوثوب عليّ فمنعهم عنّي ، ولم يقطعني ما رأيتهم عليه مما كنت فيه ، ولما فرغت قال لي بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعده ؟ ، فقلت نعم ، فقام إلي وعانقني ، وأجلسني إلى جانبه [3] .

والناظر إلى آراء أبي الحسن الأخفش في النحو يراها تخالف أصول البصريين في كثير من المسائل مع أنه بصري تتلمذ على سيبويه ، فنراه أحياناً يضع يده في يد الكوفيين ، وتقترب وجهة نظره من وجهة نظرهم وكان ابن مالك مع الأخفش

---

(١) قاله المرار بن سلامة العجلي (شواهد العيني) .
(٢) الأشموني ٢ : ١٦٠ .
(٣) البغية : ٢٥٨ .

كما كان مع سيبويه والخليل ، يتفق معه إذا وجد الحقّ واضحاً في مسائله ، والبرهان قويّاً في آرائه ، ويختلف معه حينما يعوز دليله القوة والوضوح .

فمن المسائل التي وافق فيها ابن مالك الأخفش ما يأتي :

أ ـ إذا الظرفية :

الزم النحاة إضافة إذا الظرفية إلى جمل الأفعال مثل « إذا جاء نصر الله [1] » فإذا ظرف فيه معنى الشّرط مضاف إلى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور ، وأما نحو « إذا السماء انشقت [2] » فمثيل « وإن أحد من المشركين استجارك [3] » وقوله :

إذَا بأهبلـــيٌّ تَحته حنظليـــة   لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فذَاك المُـذَرَّعُ [4]

فعلىٰ اضمار كان الشانية كما اضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

* فهلّا نَفس لَيلى شَفِيعُها *

هذا مذهب سيبويه .

وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الإسمية تمسّكاً مظاهر ما سبق ، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل [5] .

ب – حذف الخبر الواقع قبل حال لا تصلح خبراً عن المبتدأ الذي خبره قد أضمر ، وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، او اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور ، أو إلى مؤول به ، فالأول مثل ضربي العبد مسيئاً ، والثاني مثل : أتم تبييني الحق منوطاً بالحكم ، والثالث مثل : أخطب ما يكون الأمير

---

(١) النصر : ١ .
(٢) الانشقاق : ١ .
(٣) التوبة : ٦ .
(٤) قاله الفرزدق : باهلي في نسبة إلى قبيلة باهله أَرذل قبيلة من قيس حنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من بني عتيم ، المذرع : من امهُ اشرف من ابيه . العيني .
(٥) الأشموني ٢ : ٢٥٩ .

قائماً ، والتقدير إذا كان ، وإذا كان مسيئاً ومنوطاً وقائماً ، نصب على الحال من الضمير في كان وحذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها .

وهذه الحال لا تصلح خبراً لمباينتها المبتدأ إذ الضرب مثلاً لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة . فإن قلت جعل هذا المنصوب حالاً مبنيّ على أن كان تامة فلم لا جُعِلَتْ ناقصة ، والمنصوب خبرهما ، لأن حذف الناقصة أكثر ؟ ، فالجواب أنه منع من ذلك أمران : احدهما انه لم نر العرب استعملت في هذه المواضع إلا اسماء منكورة مشتقّة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال ، إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ، ومشتقة وغير مشتقة . الثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله عليه الصلاة والسلام « اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » .

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار (كان) لتكون عاملة في الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر إلى تقدير خبر ليصحّ عمل المصدر في الحال ، فيكون التقدير : ضربي العبد مسيئاً موجود وهو رأي — كوفيّ .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذي الحال والتقدير ضربي العبد ضربه مسيئاً . واختاره ابن مالك في التسهيل [1] .

ج ـ الاختلاف فيما يتّصل بعسى من الكاف وأخواتها :

ذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملاً على (لعلّ) ، كما حملت لعلّ على عسى في اقتران خبرها بأن كما في الحديث « فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » ، وذهب المبرد والفارسيّ إلى أن عسى على ما كانت

(١) الأشموني ١ : ٢١٨ — ٢٢٠ .

عليه من رفع الاسم ، ونصب الخبر ، لكن الذي كان اسماً جعل خبراً والذي كان خبراً جعل اسماً .

وذهب الأخفش إلى أنَّ عسى على ما كانت عليه إلا انَّ ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله :

يَا بَنْ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا   وطَالَمَا عيّنتنا إلَيْكَا [1]

وكما ناب ضميرَ الرفع عن ضمير النصبَ ، وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك أنت ومررت بك أنت . وهذا ما اختاره الناظم . قال : ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل :

* يا أبَتَا عَلَّك أَو عَسَاكا [2] *

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه [3] .

د ـ تركيب لا النافية للجنس مع الاسم المفرد :

إذا ركبت لا مع الاسم المفرد . فمذهب الأخفش أنها هي (أي) لا – الرافعة له – قال ابن مالك في التسهيل : هو الأصحّ [4] .

---

(١) أورده ابو زيد في نوادره ، ونسبه لراجز من حمير ولم يعينه . ورواه صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد : عصيكا : فعل ماض ، وتاء المخاطبة المنقلبة كافاً فاعل والألف للإطلاق . وطال : فعل ماض ، وما كافة لهذا الفعل عن طلب الفاعل . هامش الأشموني ١ : ٤٦١ (محيي الدين) .

(٢) نسب كثير من العلماء منهم سيبويه والأعلم هذا الشاهد لرؤية بن العجاج : قال محيي الدين : ولكني لم أجده إلا في زيادات ديوانه . (هامش الأشموني ١ : ٤٦٣ تحقيق محيي الدين) .

(٣) الأشموني ١ : ٢٦٧ .

(٤) الأشموني ٢ : ٨ .

وخالف ابن مالك الأخفش في بعض المسائل كمسألة المفعول معه فالأخفش يرى أن هذا الباب سماعيّ ، وابن مالك يرى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط وهي :

أن يكون الاسم تالياً للواو التي بمعنى مع .

أن يكون الاسم فضلة .

أن تكون الواو تالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه وهو ما اقتضاه إيراد الناظم وهو الصحيح[1] .

٤ – ابن مالك وأبو عليّ الفارسِيّ :

في حديثي عن ابن الحاجب عقدت فصلاً في البحث ، بينت فيه أثر مدرسة أبي عليّ الفارسِيّ في ابن الحاجب ، وقد وضح أن هذه المدرسة كان لها أثر كبير في نفوس النحاة المتأخرين وبخاصة في إقليمي مصر والشام وكانت كتب أبي عليّ وبخاصة (الإيضاح) موضع اهتمام النحويين في مصر والشام طوال العصور المتأخرة إلى عصر ابن مالك ، ولا أدلّ على ذلك من رواية صاحب الإنباه في ترجمة الزجاجيّ « إن كتاب الجمل للزجّاجيّ هو كتاب المصريين وأهل المغرب ، وأهل الحجاز ، واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جنّي والإيضاح لأبي علي الفارسي[2] » .

والسؤال الذي يقال هنا : هل كان لمدرسة أبي علي أثر في دراسة ابن مالك النحوية ؟ وهل تأثر في آرائه ومذاهبه في النحو بأبي عليّ ؟ وهل كان يوافقه في كل ما يرى ؟ إنني اترك الإجابة عن هذه الأسئلة لأن الأمثلة الآتية تجيب عنها وتضع النقاط على الحروف في هذا المجال :

أ – قال ابن مالك :

الظرف وقت أو مكـان ضمّنـا   في باطـراد كهنـا امكث أَزْمُنا

(١) الأشموني ٢ : ١٤١ بتصرف .

(٢) إنباه الرواة : ٢ : ١٦٠ .

والاحتراز يقيد ضمناً « في » من نحو « ويخافون يوماً [1] » ونحو « الله أَعْلَم حَيْثُ يجعل رسالته [2] » ، فإنهما ليس على معنى (في) ، فانتصابهما على المفعول به ، وناصب (حيث) يعلم محذوفاً ، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً .

وباطّراد من نحو دخلت البيت ، وسكنت الدّار ممّا انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختصّ فإنه غير ظرف ، إذْ لا يطّرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال نمت البيت ، ولا قرأت الدار فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض .

هذا مذهب الفارسيّ والناظم [3] .

ب – قال ابن مالك : وَسَبْقَ حال ما بحرف جُرَّ قد .. أبوا ولا أمنعه فقد ورد منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، فلا يجيزون في نحو : مررت بهند جالسةً ، مررت جالسةً بهند ، وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلّقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدّى بحرف الجر إلى شيئين ، فجعلوا عِوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير .

الناظم يجيز ذلك وفاقاً لأبي عليّ لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى ، فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به ، وقد ورد السماع به من ذلك قوله تعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس [4] » وقول الشاعر :

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بعـد بَيْنِكمْ   بِذِكْرَاكُمُ حتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي [5]

ج : قال ابن مالك :

---

(١) الإنسان : ٧ .
(٢) الأنعام : ١٢٤ .
(٣) الأشموني : ٢ : ١٢٦ .
(٤) سبأ : ٢٨ .
(٥) الأشموني ٢ : ١٧٦ .

* واختر بنا متلوّ فعلٍ بنيا *

قال الأشموني : الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبنيّ البناء للتناسب كقوله :

* على حِينَ عاتبت الْمَشِيبَ على الصِّبا *

وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب ولم يجز البصريون غير الإعراب . وأجاز الكوفيون البناء وإليه مال الفارسي والناظم ولذلك قال : « ومن بنى فلن يفنّدا » واحتجوا لذلك بقراءة نافع « هذا يومَ ينفعُ »[1] بالفتح[2] .

د – انتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلّا عند المغاربة ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسيّ ، واختاره الناظم [3] .

هـ : قال ابن مالك :

وجمع تمييز وفاعل ظهرْ فيه خلاف عَنْهُمُ قد اشتهرْ

أجازه الفارسيّ والنّاظم . قال الأشموني وهو الصحيح لوروده نظماً ونثراً فمن النظم قوله :

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذَلَتْ ردَّ التحية نُطْقاً أَو بإِيمَاء

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نعم القتيل قتيلاً أصلحَ بين بكر وتغلب [4] .

و – قال ابن مالك :

ومثل أو في القصد إمّا الثانيه في نحو إمّا ذي ، وإما النائيه

ذهب أكثر النحويين : إلى أنَّ إمّا مثل أَو في العطف والمعنى وقال أبو عليّ : هي

(١) المائدة : ١١٩ .
(٢) الأشموني ٢ : ٢٥٧ .
(٣) الأشموني ٢ : ١٥٧ .
(٤) الأشموني ٣ : ٣٥ .

مثلها في المعنى فقط ، ووافقه الناظم . ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوماً ، والعاطف لا يدخل على العاطف [1] .

٥ – ابن مالك والشَّلَوْبين

ذكرت بعض المراجع التاريخية أَنَّ ابن مالك جلس في حلقة الشلوبين – كما يقول عنه ابن الزبير « كان إمام عصره في العربية بلا مدافع آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب ... وقلما تأدّب بالأندلس أحد من أهل وقتنا إلا وقرأ عليه ، واستند ولو بواسطة إليه [2] » فهو إذًا من النحويين الكبار الذين لهم قدم راسخة في حلبة النحو وميدانه .

وقد اتّجه ابن مالك للأخذ ببعض آرائه ، كما أنه ناقشه في البعض . فمن الآراء التي أخذ ابن مالك بوجهة نظره فيها ما يأتي :

أ – قال الأشموني في تنبيهاته : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص مثل رجل فصيح وغلام يافع . وامَّا في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساوياً أو أعم .

وقال الشّلَوبين وينعت الأعم بالأخص . قال ابن مالك وهو الصحيح [3] .

ب : قال ابن مالك في حذف الخبر :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر   حتمٌ وفي نصّ يمين ذا استقر

ولا يحذف الخبر إلّا إذا كان الامتناع بلولا معلّقاً بها على وجود المبتدأ الموجود المطلق ، امَّا إذَا كان الامتناع معلّقاً على الوجود المقيّد ، وهو غير الغالب عليها فإنْ لم يدل على المقيّد دليلٌ وجب ذكره مثل لولا زيد سالمنا ما سلم وجعل منه

---

(١) الأشموني ٣ : ١٠٩ .

(٢) البغية : ٣٦٤ .

(٣) الأشموني ٣ : ٦١ .

قوله عليه الصلاة والسلام : « لولا قومُك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم » .

وإنْ دلّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم وجعل منه قول المعرّي :

يُـذيب الرعـبُ منه كل عَضْبٍ فلولا الغمد يُمْسِكُـه لَسَـالا *

قال الأشموني : واعلم أن ما ذكره النّاظم هو مذهب الرّمّانيّ وابن الشّجريّ والشّلَوْبين [1] .

٦ – ابن مالك والنحاة المصريّون

من نحاة مصر الذين كان لهم فضل كبير في نمو الدراسات النّحوية في مصر ابن بابشاد ، وابن الحاجب .

أما ابن بابشاذ فله آثار في النحو قيمة كالمقدمة المشهورة وشرح الجُمل للزجاجي وشرح كتاب الأصول لابن السراج . وغير ذلك [2] .

واما ابن الحاجب فقد ترجمت له بما يوضح شخصيته ، ويكشف عن وجهته في النحو فما الآراء النحوية التي ناقش فيها ابن مالك هذين العلمين النحويين ؟

وهذه نماذج من تلك المناقشة :

أ ــ مع ابن الحاجب :

قال ابن مالك :

وإن تُخَفّفْ أَنَّ فـاسمها استكن والخبر اجعل جُمْلَةً من بعد أَنْ

إذا خففت أنَّ المفتوحة فاسمها الذي هو ضمير الشأن يحذف من اللفظ وجوباً ونوى وجوده لا أنها تحملته لأنها حرف .

(*) قال العيني : هذا البيت للتمثيل لا للاستشهاد ، فإن المعرّي لا يحتج بشعره .

(١) الأشموني ١ : ٢١٥ .

(٢) وفيات الأعيان ٢ : ١٩٩ تحقيق محيي الدين .

والخلاف دار بين ابن مالك وبين ابن الحاجب في ضمير الشأن ، فحذف ضمير الشأن فقط عند ابن الحاجب وهو أوغيره عند المصنّف [١] .

٢ – منع صرف سراويل : اختلف في سبب منع صرفه ، فقيل : إنه أعجميّ حمل على موازنه من العربيّ كدنانير ، وقيل إنه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي .

ونقل ابن الحاجب أنَّ من العرب من يصرفه . وأنكر ابن مالك ذلك عليه وردّ بأنه ناقل ، ومن نقل حجة على من لم ينقل [٢] .

ب ـ مع ابن بابشاذ :

١ – حبذا : قال ابن مالك : « وأول ذا المخصوص الخ » ... أي اجعل المخصوص بالمدح والذم تابعاً لـ « ذا » لا يتقدّم بحال . قال في شرح التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن بابشاذ ، وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد في حبذا زيد : حب هذا .

قال في شرح التسهيل « وتوهُّم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله بل المنع من إجراء حبَّذا مجرى المثل ، ويجب في (ذا) أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير [٣] » .

---

(١) حاشية الصبان والأشمونيّ ١ : ٢٩٠ .
(٢) التصريح ٢ : ٢١٢ .
(٣) الأشموني ٣ : ٤١ .

٧ ـ منهج ابن مالك في الدراسات النحوية :

كان لابن مالك منهج خاصّ في الدّراسات النحويّة ، ألزم به نفسه ولم يحاول أن يخرج عنه في كل آرائه واتجاهاته ، ومنهجه صنّفه بنفسه ، وكونه من ثقافاته ومعارفه . فقد كان الرجل بشهادة علماء عصره ونبغاء زمانه بحراً لا يشق لجّه ، فقد جمع باعتكافه على الاشتغال بالنحو ومراجعة الكتب ، ومطالعة الدواوين العربية ، وطول السن من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنّفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب ، وكتب اللغة ، إذ هي مرتبة الأكابر النّقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد [1] . وإذا كان ابن مالك له هذه المنزلة الكبيرة ، وهذا القدر العظيم في الدّراسات النحويّة فليس عجيباً أن يكوّن له من هذه الدراسات منهج خاص يلتزمه في آرائه النحويّة ، واتجاهاته فيها ، ويتقيّد به في مذهبه وفي كلّ ما يعرض له من مسائل هذا الفن .

فما هي إذن الأصول التي يقوم عليها منهج ابن مالك في الدراسات النحوية ؟

ذكر المقرّي أنه « كان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب [2] » .

ومعنى ذلك أن الأصول التي يقوم عليها منهج ابن مالك هي :

الاستشهاد بالقرآن الكريم ، ثم الاستشهاد بالحديث الشريف ثم الاستشهاد بأشعار العرب .

ولأجل أن تتضح هذه الأصول أرى أن أعقد لكل أصل فصلاً ، ثم استشهد

---

(١) نفح الطيب ٢ : ٤٢٩ تحقيق محيي الدين .

(٢) نفس المصدر : ٤٢٢ .

على ما أقول ببعض المسائل النحوية التي وضحت فيها هذه الأصول من أجل أن نتعرّف اتجاهات ابن مالك في النحو في ضوء منهجه ، وفي ظلال أصوله .

١ - الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات :

لم يختلف أحد من النّحاة في أن القرآن الكريم أصلٌ من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، لأنه كتاب الله تعالى ، المنزّل بلغة عربية ، سليمة « إنّا أنزلناه قرآناً عربياً [1] » .

وقد نزل القرآن الكريم بلغة أدبية نموذجية وهي لغة قريش ، قال أبو نصر الفارابي في كتابه « المسمّى بالألفاظ والحروف » « كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ . وأسهلها على اللسان عند النطق [2] » .

فالبصريّون والكوفيّون متفقون على أن القرآن الكريم أصل كبير من أصول الاستشهاد في وضع القواعد النحوية ، والأخذ بها لأنه نزل بلغة قريش التي انتصرت لهجتها على جميع اللهجات العربيّة .

أمّا عوامل انتصار لهجة قريش فقد بيّنها الدكتور النجار وأرجعها إلى ما يأتي :

١ - العامل الجغرافيّ : لأن قريشاً تسكن منطقة مستقلة تسمى حجازاً لها يقيها من التأثر البعيد المدى بالمؤثرات الخارجية ، ومن هنا احتفظت بخصائصها اللّغويّة ، ولم تأخذ من قبائل العرب إلا بالقدر الذي يروقها .

٢ - العامل الديني : فقد كانت قريش سدنة البيت ، والبيت محجة العرب في الجاهلية .

٣ - العامل الاقتصاديّ : فمعظم تجارة العرب كانت في أيدي قريش يجوبون بها طرف الجزيرة شمالاً وجنوباً . ومجامع العرب وأسواقها بعد الحجيج كانت تعقد على مقربة من مكة .

---

(١) يوسف : ٢ .

(٢) المزهر ١ : ١٢٨ مطبعة السعادة .

٤ – العامل السياسي : وهو مرتّب على كل ما تقدّم ، وقد يسرّ ذلك كله لقريش أسباب النفوذ في أنحاء الجزيرة[1] .

ويرى بعض العلماء المحدثين أن النصوص اللغوية أقوى في الاستشهاد على قواعد النحو من القرآن الكريم .

ذلك لأن القرآن الكريم معجزة الرسول عليه السّلام بتحديه للعرب أن يأتوا بمثل أقصر سورة منه ، وهذا يوجب طبعاً أن يكون لهم كلام عرف ، وعرفت أسراره ، في الإفصاح والبيان حتى تكون الحجة أقوى ، والعجز أمامها أبلغ ، ولا نزاع في أن كلام العرب هو الأصل الذي يقاس به القرآن الكريم حتى تصح الموازنة التي أوجبها التحدّي وما كان أصلاً يجب أن يكون الدّليل المقدم[2] . والحقيقة أن هذا الكلام تعوزه الحجة القوية ، لأن القرآن الكريم حفظ لنا اللغة التي كان يتكلم بها العرب وقت نزوله حينما تحدّاهم أن يأتوا بأقلّ سورة منه . وكلّنا يعلم الجهود التي بذلت في سبيل جمع القرآن الكريم وتدوينه ، وضبطه وحفظ آياته ، ووصل إلينا هذا القرآن الكريم متواتراً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

أما النّصوص اللغوية التي تتمثّل في الشعر ، وفي الخطب ، وفي الكتب والوصايا والحكم فلم تتوفر فيها العناية التي بلغت أشدها في رواية القرآن الكريم وحفظه من العبث فيه .

وما لي أذهب بعيداً ، وكل الرواة أجمعوا على أن هناك رواة من العرب كانوا ينتحلون الشعر ، وينسبونه إلى شعراء معروفين لينشر ويذاع ، ثم رأينا الكثير من النحويين يأخذ بهذا الشعر ، ويحتجّ به ، ويقعّد القواعد على أساليبه ، ومن غير شك : إن القرآن الكريم الذي لم نسمع أحداً حاول أن يتلاعب بكلماته أو يغير في أساليبه ، أو يدخل فيه ما ليس منه أصدق في الدلالة اللغوية وأقوى

(١) مجلة الأزهر – مجلد ٢٣ : ٤٩ وما بعدها .

(٢) مجلة الأزهر مجلد ٢٢ : ٥٩٦ وما بعدها من مقال للمرحوم عبد الجواد رمضان (القرآن الكريم واللغة) .

في الاستشهادات النحوية من كل النصوص اللغوية الأخرى ، مهما كانت درجة هذه النصوص من الرّواية والإتقان والحفظ والضبط .

نعم : إنه ورد في القرآن الكريم لغات أخرى غير لغة قريش فقد قال أبو بكر الواسطي في كتاب : « الإرشاد في القراءات العشر » :

« في القرآن الكريم من اللغات خمسون لغة ، لغة قريش ، وهذيل ، وكنانة ، وخثعم ، والخزرج ، وقيس عيلان ، وجرهم واليمن ، وازد شنوءه ، وكنده ، وتميم ، وحمير ، ومدين ، ولخم ، وسعد العشيرة ، وحضرموت ، وسدوس ، والعمالقة ، وأنمار ، وغسان ، ومذجح ، وخزاعة ، وغطفان ، وسبأ ، وعمان ، وبنو حنيفة ، وثعلب ، وطي ، وعامر بن صعصعة ، وأوس ، ومزينة ، وثقيف ، وجذام ، وعذرة وهوازن ، والنمر ، واليمامة [1] .

ولكن هذه اللغات العديدة ، إنما هي اللهجات العربية التي لا تختلف في أصولها وفي بنية تراكيبها « وإذا اختلفت فإنما تختلف في أمور عرضية كاختلاف الأصوات والإمالة ، والحذف والإبدال ، أو التصحيح أو الإعلال أو الفكّ والإدغام ، كما قد تختلف في بعض المفردات ، وبعض أساليب التعبير بحيث لا يغيّر ذلك من طابعها اللغوي العام .

ولو كانت العربيّة لغة واحدة لما جاز أن يكون هناك فصيح وأفصح بين اللهجات ، ولما وضحت دلالة الحديث المستفيض الذي ينصّ على أن القرآن نزل على سبعة أحرف [2] » .

على أية حال : فإن القرآن الكريم لا يختلف أحد في أنه أصل من أصول الاستشهاد النحوي .

وكان ابن مالك يبحث في تثبيت القواعد النحوية ، عن الشواهد القرآنية وهي الأصل الأول من أصول الاستشهاد عنده .

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١ : ١٣٥ ط ثالثة الحلبي بتصرّف .
(٢) مجلة الأزهر ، مجلد ٢٣ : ٤٩ وما بعدها من مقال للدكتور النجار .

وإنما حدث الاختلاف بين علماء اللغة والنحو ، وبين البصريين والكوفيين في الاستشهاد بقراءات القرآن الكريم وسأحاول في هذا الفصل أن أبين وجهة نظر العلماء الذين يستشهدون بقراءات القرآن الكريم كابن مالك والكوفيين

الاستشهاد بالقراءات

بين لنا الزركشي في كتابه « البرهان » معنى القرآن ، ومعنى القراءات فقال :

« القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان : فالقرآن : هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز ، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما [1] » .

فالقراءات إذًا هي اختلاف الألفاظ في الحروف من تخفيف وتشديد وغير ذلك ، وهذا مرجعه إلى اللهجات العربيّة التي يرجع اختلافها إلى هذه الظواهر العرضية ولا يمسّ التراكيب العربية من حيث بنية الكلمة وأصولها . وقد قرأت كل قبيلة بلهجتها ، وسجّل الرواة أيام التدوين هذه القراءات فنشأ الاختلاف اليسير بينها ، وهذا يفسر لنا الخطأ الواضح فيما ذهب إليه المستشرق جولد سهير في كتابه « اتّجاهات المفسرين والمذاهب الإسلامية في تفسير القرآن » حيث قرر ما نصه :

« والقسم الأكبر من هذه القراءات يرجع السبب في ظهوره إلى خاصية الخطّ العربي ، فإن من خصائصه أن الرسم الواحد للكلمة الواحدة قد يقرأ بأشكال مختلفة ، تبعاً للنُّقط فوق الحروف أو تحتها ، كما أن عدم وجود الحركات النحوية ، وفقدان الشّكل في الخطّ العربيّ يمكن أن يجعل للكلمة حالات مختلفة من ناحية موقعها من الإعراب ، كل ذلك كان السبب الأول لظهور حركة القراءات فيما أهمل نقطه أو شكله من القرآن [2] » .

(١) الإتقان للسيوطي ١ : ٨٠ ط ثالثة الحلبي .

(٢) القراءات واللهجات ، عبد الوهاب حمودة : ٥٥ .

وقد غاب عن ذهن ذلك المستشرق أن هذه القراءات لا ترجع كما قال إلى فقدان الشكل ، وعدم وجود الحركات النحوية وإنما ترجع إلى اللهجات المختلفة للقبائل المتعددة تفسيراً للحديث الشريف « إنما أنزل القرآن على سبعة أحرف » والمقصود بذلك تيسير القرآن وعدم تقيد العرب في قراءته بلهجة معينة ولو كان السبب كما قال ، فإن هذا منقوض بأن هذه القراءات قد وجدت والعرب يملكون ناصية لغتهم ، ولم يكونوا في حاجة إلى حركات نحوية لأنهم كانوا ينطقون بالسليقة ، والسليقة لا تخطئ .

وأمّا انقسام هذه القراءات إلى متواترة وأحاد ، وشاذّة كما يقول جلال الدين البلقينيّ : « القراءة تنقسم إلى متواتر ، وأحاد ، وشاذ فالمتواتر القراءات السبع المشهورة ، والأحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر ويلحق بها قراءة الصحابة ، والشاذ قراءة التابعين كالأعمش ، ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم [1] » فإنّ ذلك يدل على أن القراءات لا دخل فيها للهجات حيث جعلها متواترة ، وأحاداً ، وشاذّة ، وكأن القراءات على رأيه على درجات من اللغة ، ومراتب من الفصاحة ، فإذا تواترت قراءة تتعارض مع أصول اللغة كانت قوية في نظره ، وما لم تكن متواترة فهي ضعيفة وإن كانت موافقة لأصول اللغة ، جارية على أساليبها وسننها ، وفي هذا الكلام نظر ، وقد أحس أبو الخير بن الجزري بالحقائق الخطيرة التي حواها كلام البلقيني فقال يردّ عليه :

« كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصحّ سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحلّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السّبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السّبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة اطلق عليها ضعيفة ، أو

(١) الإتقان ١ : ٧٥ ط ثالثة : الحلبي .

شاذة ، أو باطلة سواء كانت عن السبعة ، أم عمن هو أكبر منهم هذا هو الصحيح عند أئمّة التحقيق من السّلف إلى الخلف[1] » .

وقد اتّجه هذا الاتجاه ابن أبي شامة حيث يقرر أن القراءات إنما ترجع إلى اللهجات ، وليس المقصود بالقراءات السبع الأحرف السبعة التي وردَتْ في الحديث قال :

« ظن قوم أن القراءات السّبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل » .

وقال مكّيّ « من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً . قال : ويلزم من هذا أيضاً أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما يثبت عند الأئمة وغيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرآناً . وهذا غلط عظيم . فإن الذين صنّفوا القراءات ، من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد القاسم بن سلام ، وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر الطّبريّ وإسماعيل القاضي قد ذكروا أضعاف هؤلاء[2] » .

ومن هنا حدث خلاف كبير بين علماء النحو في الأخذ بالقراءات ، والاستشهاد بها في تقعيد القواعد النحوية واللغوية .

فالبصريون ، وضعوا مقاييسهم اللغوية من القرآن الكريم بلهجة قريش ومن النصوص العربية الشعرية أو النثرية إلى منتصف القرن الثاني من الهجرة . وفي ظلال هذه النصوص نمت قواعدهم ، واستفحل نحوهم . .

والحقيقة أن المادّة التي نسجوا منها هذه القواعد كانت مادة قليلة ولذا كانت قواعدهم مضطربة لأن مقاييسهم لم تكن لها جذور ثابتة ، فقد كانت تتعارض مع مقاييس أخرى ، ونصوص أخرى لم يطّلع عليها البصريّون وحكموا عقلهم ومنطقهم ولم يسعفهم في كثير من الأمور ، ومن أجل هذا فقد تشددوا في قبول

---

(١) الإتقان ١ : ٧٥ .

(٢) الإتقان ١ : ٨١ ط ثالثة الحلبي .

القراءات ، حتى القراءات السّبع على رأي أنها متواترة ، ومنقولة عن العرب الأقحاح كابن عامر مقرئ أهل الشام وحمزة بن حبيب مقرئ أهل الكوفة ، ونافع مقرئ أهل المدينة فقد رفضوا بعض قراءاتهم لأنها لا تتوافق مع مقاييسهم وأصولهم التي وضعوها وكان يعوزها الاستقرار .

غلّطوا ابن عامر في قراءة قوله تعالى « وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم [1] » بنصب أولادهم ، وجر شركائهم ، لأنهم لا يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا في ضرورة الشعر .

وغلّطوا ابن حبيب الزيات في قراءة قوله تعالى : « واتّقوا اللهَ الذي تساءلون به والأرحام [2] » بكسر الميم لأنهم لا يجوزون العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجَارّ إلّا في ضرورة قبيحة .

وغلطوا نافعاً في قراءة قوله تعالى : « لكم فيها معايش [3] » لأنهم كانوا يرون أنه إذا كان المدّ أصليًّا امتنع قلبه همزة مثل مصايب ، معايش فلا يقال فيهما مصائب ومعائش .

ولأجل هذا فإن علماء القراءات عابوا على البصريين هذه الأقيسة الناقصة ، ولم يلزموا القراءات أن تجري على موازينها ، وطريقتها لأنها منقولة عن العرب بأسانيد أقوى من أسانيد النّصوص التي جمعها البصريون ومن هنا كان الدّاني يقول :

« وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة ، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر ، والأصحّ في النقل ، وإذا ثبتت

---

(١) الأنعام : ١٣٧ .

(٢) النساء : ١ .

(٣) الأعراف : ١٠ .

الرواية لم يردّها قياس عربية . ولا فشوّ لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها ، والمصير إليها [1] .

وقال السّيوطي : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزه وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة ، وينسبونهم إلى اللّحن ، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية [2] » .

أ ـ ابن مالك والقراءات :

أمّا ابن مالك فإنه أخذ بالقراءات جميعها سواء أكانت متواترة أو شاذة . قال السّيوطي : « ابن مالك أخذ بالقراءات الشاذّة وردّ على النحويين المتقدّمين الذين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة ، وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن عليها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة [3] .

فابن مالك إذن لا يتشدّد في قبول القراءات كما كان يفعل البصريون ذلك لأنه كان يرى أن هذه القراءات رويت عن عرب خلص ، ومن الغبن أننا نستشهد بكلام لم تبلغ درجة العناية بنقله كما بلغت في القراءات التي هي أولى في مجال الاستشهاد من شعر الشعراء ، وخطب الخطباء .

ويشيد الأستاذ عباس حسن بابن مالك في هذا المجال مجال الاستشهاد بالقراءات والاعتداد بها فيقول ما نصه :

« أجمعت النصوص في المزهر ، وفي الإتقان وفي المواهب الفتحية على أنَّ القرآن الكريم موضع الاستشهاد والاحتجاج بكلامه جملةً وتفصيلاً ولكنها صرحت

---

(١) الإتقان : السيوطي ١ : ٧٥ ط ثالثة الحلبي .

(٢) الاقتراح : السيوطي : ١٧ ط أولى (حيدر آباد) بالهند .

(٣) الاقتراح : ٧ .

في بعض نواحيها أنه قد يحوي القياس وغير القياس أي المطّرد والشاذ فكيف نوفق بين الأمرين ؟ .

لقد حاك في نفسي من هذا شيء كثير ، ولم أجد للسؤال جواباً أطمئن إليه حتى اهتديت إلى رأي الإمام العظيم ابن مالك ، فقد أهمه ما أهمني من ذلك التناقض وداخله منه ما داخلني فلم يتردّد في اتباع ما يقضي به المنطق المعقول « من التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة فيُعوّل عليها في الجواز ومخالفة الأئمة ، وربما رجّح ذلك بأبيات مشهورة » فأكبرته وارتاحت نفسي لرأيه[1] » .

ب ـ أمثلة توضح استشهاد ابن مالك بالقراءات

١ – نيابة غير المفعول به مع وجوده :

قال ابن مالك :

ولا ينوب بعض هذي إن وجد   في اللفظ مفعول به وقد يرد

ومذهب سيبويه ومن تابعه أنه يتعيّن إنابة المفعول به ، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً .

وذهب ابن مالك إلى أنَّ إنابة غير المفعول به مع وجوده وارداً في قراءة أبي جعفر « لِيُجْزِي قوماً بما كانوا يكسبون[2] » ولذلك فإنه يجوز اعتماداً على هذه القراءة .

ولدعْم هذه القراءة ورد قول الشاعر :

لـم يُعْـنَ بالعليـاء إلَّا سَيِّـداً   ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلَّا ذُو هُدى *

وقوله :

وإنَّمـا يُرْضِي المنيبُ ربَّـه   ما دام مَعْنِيًّا بِـذِكـرٍ قَلْبَـهُ[3]

---

(١) رأي في بعض الأصول اللغوية للأستاذ عباس حسن : ٤٥ .

(٢) الجاثية : ١٤ .

(*) قال العيني : أصل الكلام : لم يعن الله بالمرتبة العليا إلا سيّداً فحذف الفاعل ، وأنيب قوله : بالعلياء عنه .

(٣) الأشموني ٢ : ٦٧ (الحلبي) .

٢ – نصب الفعل المضارع بعد (أنْ) جوازاً إذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو مثال ذلك : إن تأتني فتحدثني أحسن إليك .

وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد حصر بإنما كقراءة ابن عامر « إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون [١] » بالنصب ولكن ابنه بدر الدين نقده قائلاً ، « وهذا نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر وغيره [٢] » .

٣ – قال ابن مالك :

* واختر بنا متلو فعل بُنيا *

أي الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبنيّ البناء للتناسب كقوله :

* على حين عاتبت المشيب على الصّبا *

أمّا إذا وقع الظرف قبل فعل معرب أو مبتدأ فإنه يعرب نحو « هذا يوم ينفع الصّادقين صدقهم [٣] » وأجاز الكوفيون البناء وإليه مال الناظم لقراءة نافع : « هذا يَوْمَ ينفع » بالفتح [٤] .

٤ – حذف النون من مضارع كان :

مضارع كان إذا جزم بالسكون ، ولم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرّك تحذف النون على جهة الجواز ، لا على جهة الوجوب نحو « وإن تَكُ حسنة » في القراءتين [٥] .

وأجاز يونس الحذف ، وإن ولى نون المضارع ساكن تمسّكاً بقوله :

---

(١) البقرة : ١١٧ .

(٢) همع الهوامع : ٢ : ١٦ .

(٣) المائدة : ١١٩ .

(٤) الأشموني : ٢ : ٢٥٧ .

(٥) النساء : ٤٠ : القراءتان : قراءة الرفع على التمام والنصب على النقمان .

فإن لَمْ تكُ المرآةُ أَبدت وَسَامةً   فقد أبدت المرآة جَبْهة ضَيْغَمِ

وحمل على الضرورة : قال الناظم : وبقوله أقول إذْ لا ضرورة لإمكان أن يقال : فإن تكن المرآة أخفت وسامة ، وقد قرئ شاذاً « لم يك الذين كفروا [1] » وابن مالك هنا يعتّد برأي يونس لموافقته لهذه القراءة الشاذّة التي يعتدّ بها في تقعيد القواعد[2].

٥ – العطف على الضمير من غير إعادة الخافض :

البصريّون يرون أن العطف على الضمير لا بدّ له من إعادة الخافض على جهة الوجوب والإلزام مثل « فقال لها وللأرض » [3] « وعليها وعلى الفلك » [4] .

قال الناظم : وليس عود الخافض عندي لازِماً لأنه أتى في الشعر وفي النثر الصحيح ، أما الشعر فقد ورد منه قوله :

فاليوم قَرَّبْتَ تهجُونا وتشتِمُنـا   فاذهبْ فما بك والأَيَّام من عَجَبِ

وقد ورد في النثر بقراءة ابن عباس والحسن وغيرهما « تساءلون به والارحام » [5] قبل ومنه « وصدٌّ عن سبيل الله ، وكفر به ، والمسجدِ الحرَامِ »[6] . [7]

٦ – صحة الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

وهو جائز في السعة عند ابن مالك ، وأجازه في ثلاث مسائل :

---

(١) البيّنة : ١ .
(٢) الأشموني : ١ : ٢٤٥ (الحلبي) .
(٣) فصلت : ١١ .
(٤) المؤمنون : ٢٢ .
(٥) النساء : ١ .
(٦) البقرة : ٢١٧ .
(٧) الأشموني ٣ : ١١٥ (الحلبي) .

أ – أن يكون المضاف مصدراً ، والمضاف إليه فاعله ، والفاصل مفعوله كقراء ابن عامر « قتل أولادهم شركائهم » [1] .

ب – أن يكون المضاف وصفاً ، والمضاف إليه إما مفعوله الأول ، والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم « فلا تَحْسَبَنّ الله مخلف وعدَه رسلِه » [2] .

ج – أن يكون الفاصل القسم نحو هذا غلام واللهِ زيدٍ [3] .

٧ – تشديد النون من « اللذان واللتان » في التثنية :

يجوز تشديد النّون من « اللّذان واللّتان » في التثنية ، ويجوز التّشديد أيضاً مع الياء ، وهو مذهب الكوفيين وقد قرئ « ربنا أرِنا اللّذينّ » [4] بتشديد النون . ويجوز أيضاً التشديد في تثنية (ذا) ، و(تا) اسمي الإشارة فنقول ذانّ ، وتانّ في تثنية (ذا) ، و (تا) .

وابن مالك يتجه وجهة الكوفيين استناداً إلى القراءة ، قال في ألفيته : « والنون إن تشدَّدْ فلا ملامة .. [5] » .

٢ – الاحتجاج بالحديث الشريف

١ – المعنى المقصود من الحديث الشريف :

ذكر الشيخ محمد الخضر حسين أن المراد من الحديث « هو أقوال النّبيّ صلّى الله عليه وسلم ، وأقوال الصحابة التي تحكي فعلاً من أفعاله عليه السلام ، أو حالاً من أحواله ، أو تحكي ما سوى ذلك من شئون عامة ، أو خاصة تتّصل بالدّين ، حتى أقوال بعض الصحابة ، أو أقوال بعض النابغين متى جاءت عن

---

(١) الأنعام : ١٣٧ .

(٢) ابراهيم : ٤٧ .

(٣) الأشموني ٢ : ٢٧٦ .

(٤) فصلت : ٢٩ .

(٥) حاشية الخضري على ابن عقيل ١ : ٧٢ .

طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي ، أو وضع قاعدة نحوية[1] » .

٢ - اختلاف النحاة في الاحتجاج بالحديث :

أ - ذهب أبو الحسن بن الضائع وأبو حيّان : إلى أن الاحتجاج بالحديث في الدراسات النحوية واللغوية لا يجوز ، وذلك لأن علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى ، ومعنى ذلك أن بعض الأحاديث التي رويت بالمعنى لم تكن ألفاظها من ألفاظ النّبيّ عليه السّلام ، وإنما هي من ألفاظ الرواة الذين لم يكونوا عرباً بالطبع ، وجلّ رواة الحديث كانوا من الأعاجم الذين تعلّموا العربيّة عن طريق الدراسة والمحاكاة .

وإني أترك المجال لأبي الحسن بن الضائع ليحدثنا عن وجهة نظره في عدم الاحتجاج بالحديث . قال في شرح الجمل « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن ، وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النّبي صلّى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب »[2] .

أما أبو حيّان فقد ردّد نفس الحجج التي ردّدها أبو الحسن بن الضائع فقد قال في شرح التسهيل « إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلّى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكليّة ، وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما ، أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلّى الله عليه وسلم لم تُقَلْ بتلك الألفاظ جميعها ، نحو ما روي من قوله : « زوّجتُكهَا بما معك من القرآن » ، « وملّكْتُهَا بما معك من القرآن » ، و « خذها بما معك من القرآن » ، وغير ذلك من الألفاظ

---

(١) مجلة المجمع اللغوي ٣ : ٣ .
(٢) خزانة الأدب للبغدادي ١ : ٢٣ . السلفية ١٣٤٧ هـ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

الواردة فنعلَم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بأن قال بعضها . إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ وغيرها فأتت الرواية بالمرادف ولم تأتِ بلفظه إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطها بالكتابة ، والاتكال على الحفظ ، والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما مَنْ ضبط اللفظ فبعيد جدّاً لا سيّما في الأحاديث الطّوال .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ويتعلّمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب[1] » .

ب – وذهب ابن مالك وبعض المتأخرين كابن هشام إلى صحة الاحتجاج بالحديث الشريف لأن الرسول عليه السّلام أفصح العرب لساناً وأقواهم بياناً وأحسنهم بلاغة وقد اهتم رواة الحديث بما نقل عنه صلى الله عليه وسلم وتشدّدوا في ضبطه ، ودقّقوا في روايته وتكبدوا المشاقّ والرّحلات في سبيل ضبط هذه الأحاديث ومعرفة الرجال الذين نقلوها أو رووها .

ولهذا كان الاحتجاج بالحديث يلي في نظر هؤلاء المجوزين القرآن الكريم في مرتبة الاحتجاج به .

وقد دافع الدّمامينيّ عن ابن مالك في احتجاجه بالحديث الشريف قال « قد أكثر المصنّف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنع أبو حيّان عليه . وقال إن ما استند إليه من ذلك لا يتمّ له . لتطرّق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتجّ به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا ، فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس المطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية وكذا ما يتوقّف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ،

(١) خزانة الأدب ج ١ ص ٢٣ ، ٢٤ المطبعة السلفية ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

فالظّن في ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتجّ به لم يبدّل لأن الأصل عدم التبديل ولا سيما والتشديد في الضبط ، والتحرّي في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين .

ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى .. ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن ، ولا كتب وأما ما دوّن ، وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم [1] .

ج – أما الشاطِبيّ تلميذ أبي حيان فإنه توسط بين الطرفين المتنازعين فقبل بعض الأحاديث ، ورفض الاحتجاج ببعضها الآخر ، ذلك لأنه قسّم الأحاديث إلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية .

ثم نعى على ابن مالك عدم هذا التفصيل ، فقال : «وابن مالك لم يفصل هذا الحديث الضروري الذي لا بد منه وبنى الكلام على الحديث مطلقاً [2] » .

٣ – نقد وتعقيب :

لست أدري ما الذي حمل أبا الحسن بن الضائع على عدم أخذه بالاحتجاج بالحديث ؟ شبهته التي حالت بينه وبين ذلك هي جواز رواية الحديث بالمعنى ، ومن أجل هذه الشبهة يسقط أصلاً كبيراً من أصول الاستشهاد اللغوي والنحوي الممثل في الحديث الشريف ، وقد غاب عن ذهنه أن المسلمين كانوا حريصين

(١) الخزانة ١ : ٢٧ وما بعدها المطبعة السلفية .

(٢) نفس المصدر والجزء : ٢٦ المطبعة السلفية .

كلّ الحرص على تلقف الكلمات من فم النبيّ صلّى الله عليه وسلم وحفظها وترديدها ، لما تشتمل عليه من تعاليم وأحكام شرعيّة من ناحية ، ولأسلوبها وجمالها ودقّة تراكيبها من ناحية ثانية .

ولو رجعنا إلى تاريخ تدوين الحديث لرأينا أنّ أصل كتابة الحديث وقع في عهد النّبيّ صلى الله عليه وسلم . وممن كان يكتب الحديث عنه عبد الله بن عمرو بن العاص الذي تحدّث عن أبو هريرة فقال : ما كان أحدٌ أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب [1] .

وقد حدثنا مجاهد أنه قال : « رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة فسألته عنها فقال : هذه الصادقة . فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه فيها أحد [2] » .

ماذا يقول إذاً هؤلاء المانعون في هذه الأحاديث التي كتبت مباشرة حينما تفوّه بها النّبي عليه السّلام ، ومما لا شك فيه أنها كتبت بألفاظها وحروفها ولم يسقط منها شيء .

ويحدثنا الشيخ محمد الخضر بأن « تدوين الحديث وقع بأمر الخليفة عمر ابن عبد العزيز المتوفى سنة ١٠١ هـ ، ومن المروي في الصحيح أنه كتب إلى أهل الآفاق أن انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه فاجمعوه أو فاكتبوه » وأول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفى سنة ١٢٤ هـ والمعروف أنه كان يروي عن الصحابة مثل عبد الله بن عمر ، وانس بن مالك ، وسهل بن سعد الساعدي [3] والمعروف أن عصر محمد بن مسلم الذي دون فيه الحديث عصر السليقة والطبع فاللغة لم تفسد ولم يكثر اختلاط العرب بالأعاجم

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ : ١٨٩ .
(٢) الإصابة لابن حجر ٤ : ١١٢ .
(٣) مجلة المجمع اللغوي ٣ : ٢٠٣ المطبعة الأميرية سنة ١٣٥٥ .

إلّا في العصر العباسي اما بنو أميّة فقد ظلوا محتفظين بطابعهم العربي ، منعزلين عن تيارات الأعاجم ، وثقافتهم المختلفة .

ولما جاء رواة الحديث المتأخرون في العصر العبّاسيّ كالبخاريّ والنّسائيّ فإن معظم ما في كتبهم الستة ، كان معروفاً في الكتب المصنفه من قبل .

ذكر الحافظ بن حجر مصنفات أئمة الحديث في الصدر الأول وقال فلما رأى البخاري هذه المصنفات ورواها وجدها بحسب الوضع جامعة فألف كتابه مقتصراً على الصحيح . وإذا رأينا مثل البخاري يقول في كتابه « حدثنا فلان فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدوناً في كتاب » وربما قال الراوي أملى علينا فلان كذا ، وكذا حديثاً من حفظه ، ثم قرأها علينا من كتابه [1] .

أليس هذا يدلّ على أن الدقة في الأحاديث والعناية بجمعها والاهتمام بكتابتها يجعلها أولى في مجال الاحتجاج في اللغة والنحو من شعر الشعراء والأقيسة والتعليلات ، وعلى فرض أن بعض الأحاديث رويت بالمعنى فهذا لا ينقص من قدرها في مجال الاستشهاد لأن الرواة كانوا حريصين الحرص كله على أن يسجلوا أو يرووا الحديث بلفظه كما هو ، ولكن لا تسعف الذاكرة بتذكر كل كلمات الحديث فيحاول الراوي أن يأتي بلفظة أخرى تؤدي معنى اللفظة المفقودة ، وما دام الراوي يعيش في عصر يحتج بشعره فمن باب أولى أن يحتج بما رواه ، وبما نقله عن النّبي صلّى الله عليه وسلم .

ثم إن السبب في رأيي الذي جعل العلماء يجوزون رواية الحديث بالمعنى يرجع إلى محاولة هؤلاء الرواة الدقة ، والضبط والإتقان في رواية الحديث ولكن هم بشر ولهم طاقة وعرضة للنسيان فلأجل بعدهم عن الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بإتيان ألفاظ من ألفاظهم ونسبتها إلى النبي عليه السلام جوّزوا الرواية بالمعنى حتى لا يقعوا في هذا المأزق الوعر الذي يجرّ عليهم غضب الله ، ثم غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) نفس المصدر والجزء : ٢٠٤ .

ومن عجب أن يعلل أبو حيّان عدم الاحتجاج بالحديث بأن روايته لم يكونوا عرباً بالطبع ويتعلّمون لسان العرب بصناعة النحو . وقد غاب عن ذهن أبي حيان أن إمامه سيبويه عميد اللغة ، وأستاذ أساتذتها ، وصاحب القياس والتعليلات فيها ، ومنتج الكتاب الذي يعد من أكبر الأصول في اللغة العربية وقواعدها غاب عن ذهنه أن سيبويه لم يكن عربيًّا ، وأنه كان أعجميًّا واللغة ملك لمن يتعلّمها فكل من تعلّم اللغة وتكلّم بها وعرف قواعدها فهو عربيّ ، وإن كان نسبه أعجميًّا ، ولا أدري لِمَ يتشدد أبو حيان في عدم الأخذ بالحديث مع أن كثيراً من الأشعار العربية التي تعدّ في نظره أولى من الاحتجاج بالحديث ، هذه الأشعار كانت مجالاً لتغييرات الرواة ، واستبدال كلماتها بكلمات من عندهم بل قد بلغ بهم أن يؤلفوا الشعر وينسبوه لشعراء مشهورين ومع ذلك فقد قعدت القواعد على أساس ما وضعوا ولم يكتف النحاة بهذا بل اتخذوا من هذه الأشعار مقاييس ينسجون على منوالها الأساليب العربية .

ويعجبني في هذا المقام ما ذكره ، عبد العزيز الميمني الراجكوتي حيث قال في هامش خزانة الأدب ما نصه :

« النقل بالمعنى شيء ليس بمقصور على الأحاديث فحسب ، بل إن تعدّد الروايات في بيت واحد من هذا القبيل ، والقول بأن منشأه تعدّد لغات القبائل ليس مما يتمشى في كل موضع ، على أنّ إثبات ذلك في كل بيت دونه خرط القتاد . زد إلى ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق من مثل ابن دأب ، وابن الأحمر ، والكلبي وإخوانهم . ورواة الشعر أيضاً فيهم من الأعاجم والشعوبية أُمَمٌ على أن المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشعر والتثبت في روايته ، وقد قيّض الله سبحانه لأحاديث رسوله من الجهابذة النقاد من نفى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال ، وهذا حُرِمَ الشعر مثله [1] » .

(١) هامش خزانة الأدب ١ : ٢٣ المطبعة السلفية .

٤ – قرار المجمع اللغوي الاحتجاج بالحديث الشريف :

رأى المجمع الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي :

١) لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصّدر الأول كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢) يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

أ – الأحاديث المتواترة والمشهورة .

ب – الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

جـ – الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم .

د – كتب النبي صلى الله عليه وسلم .

هـ – الأحاديث المروية لبيان أنه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم .

و – الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز – الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .

ح – الأحاديث المرويّة من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة .[١]

٥ – أمثلة تؤيد اتجاه ابن مالك بالاحتجاج بالحديث الشريف :

١ – قال في البحث الخامس والثلاثين[٢] :

« في وقوع خبر كاد مقروناً بأن ، وهو ما خفي معناه على أكثر النحويين . ومنها قول عمر رضي الله عنه « ما كدت أن أصلي[٣] العصر حتى كادت الشمس تغرب » .

---

(١) مجلة المجمع اللغوي ٤ : ٧ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (نشر دار العروبة) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الاذان .

وقول أنس : « فما كدنا أن نصل إلى منازلنا[1] » ، وقول جبير بن مطعم : « كاد قلبي أن يطير[2] ».

قلت تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقروناً بأن وهو ما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه .

والصحيح جواز وقوعه إلَّا أنَّ وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأن ، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن نحو « وما كادوا يفعلون[3] » و « لا يكادون يفقهون حديثاً[4] » و « كاد يزيغ قلوب فريق منهم »[5] ، « يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار[6] » .

ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بأن من استعماله قياساً لو لم يرو سماع لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كطفق ، وجعل فإن (أن) تقتضي الاستقبال ، وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا .

وما لا يدلّ على الشروع كعسى ، وأوشك ، وقرب ، وكاد فمقتضاه مستقبل ، فاقتران خبره بأن مؤكد لمقتضاه ، فإنها تقتضي الاستقبال وذلك مطلوب فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكّد الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل .

وقد اجتمع الوجهان في قول عمر رضي الله عنه ، وما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغيب .

ومن الشواهد الشعرية في هذه المسألة قول الشاعر :

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير .

(٣) البقرة : ٧١ .

(٤) النساء : ٧٨ .

(٥) التوبة : ١١٧ .

(٦) النور : ٤٣ .

أبيتم قَبُول السِّلْم مِنَّا فكدتمو لدى الحرب أن تُغْنوا السيوف عن السَّل[1]

وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول :

أبيتم قبول السلم منا فكدتمو لدى الحرب تغنون السيوف عن السَّل

المبحث الثاني
فيما يقع الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً

قول النبي عليه السلام : « مَنْ يقم ليلة القدر غفر له[2] » ، وقول عائشة رضي الله عنها : « إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رَقّ[3] » .

قلت : تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً لفظاً لا معنى ، والنحويون يستضعفون ذلك . ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة .

والصحيح الحكم بجوازه لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء .

وكقول حاتم :

وإنك مهما تُعْط بطنك سُؤْلَه وفرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّم أَجْمعا[4]

ومما يؤيّد هذا الاستعمال قوله تعالى « إن نشأ نُنَزِّلْ عليهم من السماء آية فظلّت أعناقهم لها خاضعين[5] » فعطف على الجواب الذي هو ننزل « ظلت » ، وهو ماضي اللفظ ، ولا يعطف على الشيء غالباً إلا ما يجوز أنْ يحلّ محله ، وتقدير حلول ظلت محل ننزل : إن نشأ ظلت أعناقهم لما ننزل خاضعين . ولهذا

---

(١) من شواهد الأشموني ، قائله مجهول .
(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان .
(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء .
(٤) من شواهد مغني اللبيب ج ٢ ص ٢٠ .
(٥) الشعراء : ٤ .

الاستعمال أيضاً مؤيد من القياس وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظاً أو تقديراً ، واللفظيّ أصلٌ للتقديريّ ، ومحل الجواب محل غير مختص بذلك ، لجواز أن يقع فيه جملة اسمية وفعل أمر ، أو دعاء أو فعل مقرون بقد ، أو حرف تنفيس ، أو بلن أو بما النافية ، فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل لأن المراد منهما الاستقبال ، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع ، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع ، وما وافق الوضع أصل لما خالفه ، وإذا كانا ماضيين خالفا الأصل ، وحسّنهما وجود التشاكل .

وإذا كان أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً حصلت الموافقة من وجه والمخالفة من وجه ، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف ، لأن المخالف نائب عن غيره ، والموافق ليس نائباً ، ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عمّا وضع له إذ هو ماضي اللفظ ، مستقبل المعنى ، فهو ذو تغير في اللفظ دون المعنى على تقدير كونه في الأصل مضارعاً فردته الأداة ماضي اللفظ ولم يتغير معناه . وهذا مذهب المبرد ، أو هو ذو تغيّر في المعنى دون اللفظ . على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى ، فغيّرت الأداة معناه دون لفظه وهذا هو المذهب المختار .

وإذا كان ذا تغير ، فالتأخر أولى به من التقدم لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل .

المبحث الثامن

رفع المستثنى بعد إلّا

ومنها قول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنهما « أحرموا كلهم إلَّا أبو قتادة لم يحرم[1] » .

وقول أبي هريرة رضي الله عنه ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل أمتي معافى إلا المجاهرون[2] .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب « جزاء الصيد » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب « الأدب » .

قلت : حق المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكمّلاً معناه بما بعده .

فالمفرد نحو « الأخِلّاء يومئذ بعضهم لبعض عدوٌ إلّا المتقين » [1] والمكمّل معناه بما بعده نحو « إنا لمنجّوهم أجمعين ، إلّا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين [2] » .

ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلّا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه .

فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : « أحرموا كلهم إلّا أبو قتادة لم يحرم » فإلا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ، ولم يحرم خبره .

ومن المبتدأ الثابت الخبر بعد إلّا ما جاء في جامع المسانيد من قول النبي صلى الله عليه وسلم « ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلّا المتزوّجون ، أولئك المطهرون ، المبرءون من الزنا » .

ومن أمثلة سيبويه في هذا النوع : لأفعلن كذا إلا جلُّه أن أفعل كذا .

ومن الابتداء بعد إلا محذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم :

كل أمتي معافى إلّا المجاهرون أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون ، وبمثل هذا تأول القُرّاء قراءة بعضهم « فشربوا منه إلّا قليلٌ منهم [3] » أيْ إلّا قليل منهم لم يشربوا .

وللكوفيّين في هذا الذي يفتقر إلى تقدير مذهب آخر وهو أن يجعلوا إلّا حرف عطف ، وما بعدها معطوف على ما قبلها .

---

(١) الزخرف : ٦٧ .

(٢) الحجر : ٥٩ ، ٦٠ .

(٣) البقرة : ٢٤٩ .

المبحث الثاني عشر

في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجارّ

ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنّما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمالاً[1] » .

قلت : تضمن الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار وهو ممنوع عند البصريين إلّا يونس ، وقطرباً ، والأخفش . والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نظماً ونثراً .

أما ضعف احتجاجهم فبيّن ، وذلك أن لهم حجتين :

أ – إحداهما : أن ضمير الجرّ شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلم يجز ، العطف عليه كما لا يعطف على التنوين .

ب – الثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كلّ واحد منهما محلّ الآخر ، وضمير الجرّ لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه فمنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجرّ نحو « فقال لها وللأرض »[2] والحجتان ضعيفتان .

أمّا الأولى فيدلّ على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف ، فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع ـ ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ، ومن الإبدال منه لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه .

وضمير الجرّ يؤكد ، ويبدل منه بإجماع فللعطف عليه أسوة بهما .

وأمَّا الثانية فيدلّ على ضعفها أنه لو كان حلول كلّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحة العطف لم يجز « رب رجل وأخيه » ولا كَمْ ناقة لك وفصيلَها ، ولا زيد وأخوهُ منطلقان ، وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدمها وتأخّر ما عطفت عليه كثيرة .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب « التوحيد » .

(٢) فصلت : ١١ .

وكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في ، مررت بك وزيد ، ونحوه ولا في « إنما مثلكم واليهود والنصارى » .

ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة « واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ[1] » بالخفض .

ومن مؤيداته قول بعض العرب : ما فيها غيره وفرسِه .

وأنشد سيبويه :

فـاليـوم قَـرَّبتْ تَـهْجـُونا وتشتِمُنا   فاذهب فمَا بك والأيامِ من عجبِ

فقد تبين بالدلائل التي أوردتها صحة العطف على ضمير الجرّ دون إعادة العامل واعتضدت رواية جر اليهود في الحديث المذكور .

المبحث السابع عشر من كتاب شواهد التوضيح
في ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا

ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يا عائشة : لولا قَوْمُك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة ، فجعلت لها بابين » ، ويروي : « حديث عهدهم بكفر » .

قلت : تضمّن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) ، أعني قوله لولا قومك حديثو عهد بكفر ، وهو مما خفي على النحويين إلّا الرّمانيّ وابن الشجري .

وقد يُسِّرت لي في هذه المسألة زيادة على ما ذكراه – فأقول : « وبالله استعين » إن المبتدأ المذكور بعد لولا على ثلاثة أضرب :

١) مخبر عنه يكون غير مقيداً .
٢) ومخبر عنه يكون مقيداً لا يدرك معناه عند حذفه .
٣) ومخبر عنه يكون مقيداً يدرك معناه عند حذفه .

(١) النساء : ١ .

فالأول نحو : لولا زيد لزارنا عمرو ، فمثل هذا يلزم حذف خبره لأنّ المعنى لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو ، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذّكر من غيرها ، فلزم الحذف لذلك ، ولما في الجملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار .

الثاني : وهو المخبر عنه يكون مقيداً ولا يدرك معناه إلا بذكره نحو لولا زيد غائب لم أزرك . فخبر هذا النوع واجب الثبوت لأن معناه يجهل عند حذفه .

ومنه قول النّبي صلى الله عليه وسلم : لولا قومك حديثو عهد بكفر أو حديث عهدهم بكفر . فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظنّ أن المراد : لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة ، وهو خلاف المقصود لأن من أحوالهم بُعْد عهدهم بالكفر فيما يُسْتقبل ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة ، وبنائها على الوجه المذكور .

الثالث : وهو الخبر عنه يكون مقيداً يدرك معناه عند حذفه كقولك : لولا أخو زيد ينصره لغلب ، ولولا صاحب عمرو يعينه لعجز ، ولولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت .

فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه ، لأن فيها شبهاً بلولا زيد لزارنا عمرو ، وشبهاً بلولا زيد غائب لم أزرك فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت .

ومن هذا النوع قول المعرّي :

يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد خطأه بعض النحويين ، وهو بالخطأ أولى .

وبعد فابن مالك حينما يحتجّ بالحديث ، لا يقتصر على ذكره فحسب ، بل يحاول أن يدعم صحة هذه الأحاديث بالأقيسة ، أو بالقراءات أو بكلام العرب أو بأمثال سيبويه وإنما ذكرت هذه البحوث التي اقتطفتها من كتاب شواهد التوضيح لأبين طريقته ومنهجه في الاستدلال بالحديث ، لتكون صورة هذا المنهج واضحة كاملة .

٣ – الاستشهاد بأشعار العرب

لا يلجأ ابن مالك إلى الاستشهاد بأشعار العرب في إثبات القواعد النحوية إلّا بعد الرجوع إلى القرآن والقراءات ثم الأحاديث النبوية فهذه الأدلّة في نظره أقوى في الاستشهاد وأبلغ في الاحتجاج من أشعار العرب .

وهو إذا استشهد بأشعار العرب أتى بالعجائب والغرائب مما يدلّ على مقدرة كاملة ، واطلاع شامل ، وبصر باللغة دقيق ، ويكفي أن علماء عصره شهدوا له بطول الباع في هذا المضمار ، وقد قالوا عنه ما نصه :

« فقد جمع باعتكافه على الاشتغال بالنحو ، ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائب .

وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة إذ هي مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد[1] .

وأشعار العرب الذين يحتج بهم محصورة في الطبقتين من الجاهليين والمخضرمين أما الشّعراء الإسلاميون كجرير والفرزدق فأكثر النحاة على عدم جواز الاستشهاد بشعرهم .

ونقل عن الأصمعيّ : أنه قال : ختم الشعر بابن هرمة ، وهو آخر الحجج وتوفي ابن هرمة بعد الخمسين ومائة وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسيّة .

أما ما يذهب إليه بعضهم من أن سيبويه احتج بشعر بشار بن برد ، فالخبر في ذلك أن سيبويه عاب أحرفاً على بشّار ، ونسبه فيها إلى الغلط : كالوجلى من الوجل ، وجمع نون « حوت » نينان ، فهجاه بشار . قال أبو هاشم فتوقّاه سيبويه بعد ذلك ، وكان إذا سئل عن شيء فأجاب عنه ، ووجد له شاهداً من شعر بشار احتج به استكفافاً لشره ، وتوفي بشار سنة ١٦٨ وقد نيف على التسعين »[2] .

---

(١) نفح الطيب ٢ : ٤٢٩ تحقيق محيي الدين .
(٢) تاريخ آداب العرب للرافعي ١ : ٣٦٩ .

ولما ظهر النحو وتمت أصوله ، وتشابكت فروعه وبلغ أشده ، كانت أشعار العرب المحور الذي يدور حوله النحو وقد اعتمد عليها البصريّون كل الاعتماد وحصروا هذه الأشعار في شعراء الطبقتين من الجاهليين والمخضرمين حتى إنّهم غلطوا الفرزدق في قصة معروفة ، وتحرّوا في تلقّي هذه الأشعار فقصروها على قبائل معينة ذات طابع خاص .

وأما الكوفيّون فقد كانوا متساهلين في الأشعار العربية التي يستشهد بها فتلقوا الشعر من كل قبيلة ، وأخذوا من كل لهجة ، وتعلقوا بالشاذّ واعتبروه أصلاً يقاس عليه ، وتجد في شواهدهم من الشعر ما لا يعرف قائله بل ربّما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطرهُ الآخر ، كالشاهد الذي يحتجون به على جواز دخول اللام في خبر (لكنّ) ، وهو قول القائل المجهول : .

* ولكنني من حبها لعميد [1] *

على أية حال فقد كان الكوفيّون يتجهون في الدراسات النحوية وجهة تعود على اللغة والنحو بالحياة والتطوّر والاتساع في حين أن البصريين كانوا يحجرون واسعاً ، ويضيقون مقاييسهم مما يعوق حركة التطور اللغوي ومع ذلك فلم تسلم لهم جميع شواهدهم فإن الكثير منها لا يعرف قائله ممّا جعلهم يقعون فيما يفرّون منه .

قال الجرمي : « في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتاً سألته عنها فعرف ألفاً ولم يعرف الخمسين [2] » .

ولو نظرنا إلى الكوفيين لوجدنا أنهم أثبت في مقام روايتهم للشعر من البصريين فقد تخصصوا في الإلمام بأشعار العرب من القبائل المختلفة وكثرت روايتهم لهذه الأشعار ، وتسابقوا في حفظها وتسجيلها ، فقد كان الأحمر النحوي المتوفى

---

(١) تاريخ آداب العرب : ٣٧١ .

(٢) تاريخ آداب العرب للرافعي ١ : ٣٧٢ .

سنة ٢٠٧ – كما قال ثعلب – يحفظ أربعين ألف بيت شاهداً في النحو سوى ما كان يحفظ من القصائد وأبيات الغرائب .

وأبو محمد الأعرابي الذي أخذ عن الكسائي قالوا : إنه روى عن علي بن المبارك أربعين ألف بيت شاهداً في النحو [1].

ومن هنا كان تأثر ابن مالك بالكوفيين واضحاً كل الوضوح ، فقد احتج بأشعارهم التي رووها ولم يبال عن أي قبيلة أخذت ، ولا عن أي لهجة رويت فما دامت هذه الأشعار تنتمي إلى أصل عربي فهي حجة في الاستشهاد ومصدر في القياس عليها ، وتقعيد القواعد على أساسها .

ولم يكتف ابن مالك بما رواه الكوفيّون ، فقد جمع بنفسه أشعاراً كان العلماء يتحيرون من أين يأتي بها .

قال الرّافعي « ولم يشتهر أحد في المتأخرين بالإكثار من تلك الشواهد ، والاتساع في حفظها كابن مالك النحوي . وكان قد أخذ العلم بنفسه ، وليس له في الانتماء ما لغيره من العلماء ، وقال الذهبي في ترجمته : وأمّا أشعار العرب التي يستشهدون بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيَّرون فيهما ويتعجّبون من أين يأتي بها [2] ».

واتساع ابن مالك في روايات أشعار الشواهد النحوية ، وبروزه فيها وتميزه عن غيره في حلبتها جعله كالكوفيين أخذ من كل القبائل ولم يتشدد كما تشدد البصريون حيث قصروا هذه الشواهد على قبائل معينة بشروط خاصة .

ومما يدلّ على ذلك « أن أبا حيان في شرح التسهيل اعترض على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل لغة لخم ، وخزاعة ، وقضاعة وغيرهم .
وقال : « ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن [3] » .

---

(١) نفس المصدر : ٣٧٠ .
(٢) تاريخ آداب العرب للرافعي ١ : ٣٧٠ .
(٣) الاقتراح : ٢٤ .

ولإلمام ابن مالك باللغة وغريبها أتى بكلمات يستعملها في أساليب عربية جديدة بالنسبة لمن لا يطلع عليها :

قال السيوطي في الهمع « يرى ابن مالك أنّ (ونى) و (رام) بمعنى : زال الناقصة في العمل قال وهما غريبتان ، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلّا من عني باستقراء الغريب » ومن شواهد استعمالهما :

لا يَنِي الْخِبُّ شيمَةَ الْخِبِّ ما دا م فلا يحسبنَّه ذا ارعواءِ
إذا رمت ممن لا يَرِيم مُتَيَّماً سُلُوًّا فقد أبعدت في رَوْمِكَ المَرْمَى

قال واحترزت بقولي بمعنى زال من : ونى بمعنى فتر ، ورام بمعنى حاول أو تحول [1] .

وقبل أن نختم الحديث عن الاستشهاد بأشعار العرب أرى أن أبين رأي المجمع اللغوي في هذا المجال :

من قرارات المجمع ما نصه : « العرب الذي يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواخر القرن الرابع » [2] .

أمثلة توضح ذلك :

١ – تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه .

قال الناظم « والنحويون إلّا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا . والصحيح جوازه . واستدل على ذلك بالسماع وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :

ولو أنَ مَجْداً أخلد الدَّهْرَ واحداً من الناس أبقى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

قال الأشموني ، وذكر لجوازه وجهاً من القياس :

---

(١) الهمع ١ : ١١٢ .

(٢) مجلة المجمع اللغوي ١ : ٢٠٢ .

وقال الصبان ، نقل شيخنا عن الهمع : أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدّمه على الفاعل فجعل لكثرته كالأصل [1] .

٢ – تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف :

منع أكثر النحويين ذلك فلا يجيزون في نحو مررت بهند جالسة ، مررت جالسة بهند .

والناظم يجيز ذلك . لأن السّماع ورد به . قال الشاعر .

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عنكم بعد بينكمْ بذكراكُمُ حتى كأنَّكُمُ عِنْدِي

وقوله :

لئن كان بَرْدُ الماء هيمانَ صادِياً إليَّ حبيباً ، إنَّها لَحَبيبُ [2]

٣ – لا غير : قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد (غير) ، و (ليس) من ألفاظ الجحد فلا يقال : قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون ، قال في القاموس: وقولهم : لا غير لحن غير جيّد ، لأن لا غير ، مسموع في قول الشاعر :

جَواباً بـه تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لعن عَمَلٍ أَسلفْتَ لا غير تُسْأَلُ

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت وكأن قولهم لحن مأخوذ من قول السّيرافي : الحذف إنما يستعمل إذا كانت (غير) بعد (ليس) ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجَحْد ، لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع أ هـ كلامه (أي كلام ابن مالك) وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس [3] .

٤ – المصروف لا ينصرف :

الاسم المصروف : أبى سائر البصريين منع صرفه للضرورة . والصحيح الجواز . واختاره الناظم لثبوت سماعه . من ذلك قوله :

---

(١) الأشموني والصبان ٢ : ٥٩ .

(٢) الأشموني ٢ : ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣) الأشموني ٢ : ٢٦٧ .

وما كان حصنٌ « ولا حابس » يفوقان مرداس في مجمع

وقوله :

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبُه عن آل ليلى ، وعن هند[1]

وقوله :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلةُ النفوس غَدورُ

٥ – ما ، ومهما :

قال المصنّف في شرح الكافية : جميع النحويين يجعلون (ما) ، و (مهما) مثل (مَنْ) في لزوم التّجرّد عن الظرفية مع أن استعمالهما ثابت في أشعار العرب الفصحاء ، وأنشد أبياتاً منها :

قول ابن الزبير :

فما تَحْيَ لا تُسْأَمْ حياةٌ وإن تَمُتْ فلا خيرَ في الدنيا ولا العيش أجمعا

وفي مهما قول طفيل الغنويّ

نُبِّئْتُ أَنَّ أبا شُتَيْمٍ يَدَّعِي مهما يَعِشْ يَسْمَعْ بما لم يَسْمَعِ[2]

٤ – القياس

١ – لا أستطيع أن أرُدَّ القياس في النحو إلى تأثره بمنطق أرسطو في كل الوجوه ، ذلك لأن القياس ظهر أول ما ظهر في الدراسة النحوية ، بحكم الفطرة والسجيّة فمن الطبيعيّ أن يقارن الإنسان بين الأشياء فيعرف منها المشتبه فيها والمختلف ، ويبحث عن الأوصاف التي تلتقي فيها الأمور المتشابهة والظواهر المتقاربة ، ثم يستنبط بعد ذلك من هذه الظواهر أو من هذه الأشباه والنظائر مقاييسه وأصوله .

ومن هنا قال العلماء : « كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي شديد التجريد

(١) الأشموني ٣ : ٢٧٥ .

(٢) الأشموني ٤ : ١٢ .

للقياس ويقال : إنه كان أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو بن العلاء »[1].

ومن البدهيّ أنَّ قياس عبد الله بن أبي إسحاق قياس الفطرة والطبيعة ، لا قياس المنطق والجدل ، وذلك لأن منطق أرسطو لم يكن العرب يعرفونه إذ ذاك وعبد الله بن أبي إسحاق توفي سنة ١١٧ هـ أي قبل أن يعرف العرب منطق أرسطو .

ولقد نمت بذور القياس التي وضعها ابن أبي إسحاق على يد الخليل وتلميذه سيبويه فقد أكثرا من القياس وتوسّعا فيه .

والناظر لكتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعدّدة ، مما يدلّ على أن القياس وصل على يدهما إلى كامل نضجه ، وتمام قوته ، وأنه أصبح أساساً من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد ، ويوزن بها الكلام .

وقد بلغ الأمر بسيبويه « أنه لم يقف عند استقراء الأمر الواقع ، بل يفترض فروضاً نظرية ، ويعطيها أحكاماً خاصة[2] » .

وحينما بدأت العلوم الأجنبية ومنها منطق أرسطو تزحف على الأمة العربية وتؤثر في ثقافتها بدأ القياس يتّجه إلى المنطق ليستمد منه أصوله التي أثرت في منهجه وفي قضاياه .

يقول الدكتور مدكور ما ملخصه : « إن النحاة بعد أن تأثروا بالثقافة الأجنبية فلسفوا القياس وافتنّوا فيه إلى درجة كبيرة حتى إنهم جعلوا له أركاناً كأركان القياس في علم الأصول وقالوا : إنها أربعة : أصل وهو المقيس عليه ، وفرع ، وهو المقيس ، وحكم قد يتنوع كما تتنوع الأحكام الفقهية فيكون واجباً أو ممنوعاً . وأخيراً علّة وهي دعامة القياس[3] .

وحينما بدأ النزاع في الدراسات النحوية بين البصرة والكوفة يعلن عن نفسه

---

(١) نزهة الألباء : ٢٢ .

(٢) مجلة الأزهر مجلد ٢٣ : ٤١ من مقال « منطق أرسطو والنحو العربي » للدكتور مدكور .

(٣) مجلة الأزهر مجلد ٢٣ : ٤١ .

كان القياس المحور الكبير الذي يدور حوله هذا النزاع ، بل أستطيع أن أقول : إن جلّ المسائل الخلافية بين المدرستين ترجع في حقيقتها إلى اختلاف وجهة نظر كل من المدرستين إلى القياس .

فالبصريون جمعوا من أساليب اللغة قدراً كبيراً ، واستطاعوا أن يتخذوا من هذه الأساليب قواعد عامة لم يسمحوا لأحد أن يحطم حواجزها ويغير من أسسها ، وكل كلام يجري على نسق هذه القواعد فهو كلام عربي سليم ، ومن حاول من الشعراء أو الكتاب الخروج عنها عدّوا كلامه خطأ ، لا يجري على سنن الأساليب الفصيحة .

ومن هنا تشدّدوا في القياس ، فلم يقيسوا إلّا على الكثير المسموع على حين أن الكوفيين كانوا أوسع نظراً وأكثر حيطة من البصريين ، لأنهم لم يفرقوا في جمع الأساليب اللغوية بين قبيلة وقبيلة . ، وبين لهجة ولهجة ، لأجل هذا أباحوا لأنفسهم أن يقيسوا على القليل النادر حتى ولو كان القليل المسموع بيتاً واحداً من الشعر .

قال ابن درستويه : « أول من درس لهم هذه الطريقة شيخهم الكسائي فقد كان يسمع الشاذّ الذي لا يجوز إلّا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه »[1] . وقد هاجم أبو محمد اليزيديّ النحوي الشاعر الكسائي وأتباعه في اتجاههم هذه الوجهة في القياس قال :

كنّا نقيس النحو فيما مضى ... على لسان العرب الأوّل
فجاء أقوام يقيسونه ... على لغى أشياخ قطربل[2]
فكلهم يعمل في نقض ما ... به يصاب الحق لا يأتلي
إن الكسائي وأصحابه ... يرقون في النحو إلى أسفل

ولم يسكت الكسائي عن هذا النقد ، فتصدى لهؤلاء الناقدين وعظم من شأن القياس وفائدته في النحو فقال :

---

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ١ : ٣٧١ والبغية : ٣٣٦ .

(٢) قطربل : قرية بظاهر بغداد ، اشتهرت بالخمر والخلاعة ، وكان يقيم بها أعراب ، اختل لسانهم وكثر فيهم اللحن .

أيها الطالب عِلماً نافعاً   اطلب النحو ودع عنك الطمع
إنما النحو قياس يتبّع   وبه في كل علم ينتفع
وإذا ما أبصر النحو الفتى   مرّ في المنطق مرًّا فاتسع[1]

وفي منتصف القرن الرابع الهجري لمع نجم الإمام النحوي أبي علي الفارسيّ ، وتلميذه ابن جنيّ ، وكان لهذين الإمامين قدرة واسعة النطاق في الدراسات النحوية ، وقد تطوّر القياس على يديهما تطوّراً آخر ، لأنهما اعتدّا به في كل مسألة من مسائل النحو ، وجعلاه الميزان الذي توزن به الأساليب العربية ، حتى إنه وصل الأمر بأبي عليّ الفارسيّ إلى أن يقول كما حكاه عنه ابن جنّي « لأَن أخطئ في مائة مسألة لغوية ، ولا أخطئ في واحدة قياسية[2] » .

ونظرة تلميذه ابن جنيّ إلى القياس نظرة واسعة ، فلم يكن كما كان البصريّون يتخذ مقاييسه من مجموعة ضيقة من الأساليب . وإنما كان يقيس على كل أسلوب سمع من كلام العرب مهما اختلفت هذه الأساليب . فقد روى في الخصائص أنه قال « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب . أَلَا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ، ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت قام زيد أجزت : ظرف بشر ، وكرم خالد[3] » .

على أية حال فمدرسة أبي عليّ الفارسيّ ، وتلميذه ابن جنيّ في القياس تختلف كل الاختلاف عن الأقيسة التي ظهرت على يد الرّماني ، لأن ، أقيسه أبي علي لم تتعمّق في المنطق وإن كانت متأثرة به – إلى الدرجة التي تأثرت فيها أقيسة الرّمانيّ ، فالرمّانيّ غالى في أقيسته المنطقية وتعمق فيها إلى الحد الذي يجعل النحو فلسفة لا لغة ، ومنطقاً لا عِلْماً يقصد منه دراسة الأساليب العربية ونسج الكلام على منوالها ممّا جعل أبا عليّ يقول في الرماني « إن كان النحو ما يقوله الرمّاني هو النحو فليس معنا منه شيء ، وإن كان ما نقوله نحن ، فليس معه فيه شيء »[4] .

---

(١) البغية : ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
(٢) البغية : ٢١٧ .
(٣) الخصائص ١ : ٣٥٧ .
(٤) البغية : ٣٤٤ .

٢ – ابن مالك والقياس :

ذكرت فيما قبل أن ابن مالك كان ملمًّا باللغة خبيراً باللهجات العربية لم يلزم نفسه مذهب البصريين ، أو يجعلها تدور على نسق الكوفيين فهو رجل بحاثة ما صح دليله أخذه ، وما لم يصح رفضه .

وكان ابن مالك يراعي السهولة في أقيسته ، لم يتشدد كما تشدّد البصريون بل كان يحترم كل مسموع ، ويقيس عليه لأنه كان يرى – كما قلت – أن اللغة متطورة وأنها ظاهرة اجتماعية يجري عليها ما يجري على هذه الظواهر من التطور والتغير وكلما زادت أساليبها وكثر المروي منها وكلما اتخذ هذا المروي – مهما كان قليلاً – أساساً لِيقاس عليه ، كانت اللغة حيّة نامية متحركة .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن ما ورد من الأساليب العربية وما سجلته الرواة من أشعار وخطب ، وكتب ، وأمثال ، ووصايا لم يكن كل ما ورد عن العرب بل لا أبالغ إذا قلت إن كلّ ما روي من كلام العرب قليل بالنسبة لما لم يرو .

يؤيد ذلك ما قاله السيوطي في الاقتراح : قال أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحباب قال : قال لي ابن عون عن ابن سيرين قال : عمر بن الخطاب رضي الله عنه . كان الشعر علم قوم ولم يكن لهم علم أصح منه فجاء الإسلام فتشاغلت العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم ، ولهت عن الشعر وروايته ، فلمّا كثر الإسلام ، وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤلوا إلى ديوان مدوّن ، ولا كتاب مكتوب ، وألفوا ذلك ، وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ، فحفظ أقل ذلك ، وذهب عنهم أكثره ثم روي بسنده عن أبي عمرو بن العلاء قال « ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقلّه فلو جاءكم لجاءكم علم وافر ، وشعر كثير[1] » .

من أجل هذا كان ابن مالك محقّاً الحق كله في أنه يحترم المسموع ويقيس عليه مهما كان ذلك المسموع ، ولو كان بيتاً واحداً ، لأن الرواة لم يحيطوا بكل

(١) الاقتراح للسيوطي : ٢٧ .

لهجات العرب ولغاتهم حتى يردوا ذلك المسموع القليل ، وربما كان لهذا المسموع نظائر كثيرة لم يستوعبها الرواة .

وكان ابن مالك محقًّا أيضاً حينما عني في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم لأنه لا يوجد المقياس الذي يجعل النحوي يأخذ لغة قبيلة ويرفض لغة أخرى فاللغات للقبائل العربية كلها حجة مهما قال أبو حيان : إن ذلك ليس من عادة أئمة هذا الشأن[1].

وابن مالك لا يفرق بين مسموع قليل ، أو مسموع كثير . فكلاهما يقيس عليه من غير أن يفضل أحدهما على الآخر « فلا النافية للجنس مثلاً عملها في نظر ابن مالك أكثر من إعمال إنّ مع أنَّ (إنْ) عملت نثراً ونظماً و « لا » لم يرد منها صريحاً كما يقول أبو حيان إلا قوله :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقيا

والبيت والبيتان كما يقول أبو حيان لا تبنى عليهما القواعد[2] .

٣ – أمثلة توضح أقيسة ابن مالك :

أ – ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن المفعول معه سماعي ، وذهب ، غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط وهو ما اقتضى إيراد الناظم وهو الصحيح[3] .

ب – وقوع المصدر المنكر حالاً :

هو عند النحاة مقصور على السّماع . وقاسه الناظم في ثلاثة : الأول قولهم : أنت الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً – والمعنى الكامل في حال علم ، وأدب ، ونبل . الثاني : نحو زيد زهيرٌ شعراً . الثالث : أما علماً فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم ، والناصب

---

(١) الاقتراح : ٢٤ .
(٢) الهمع : ٢٤ .
(٣) الأشموني ٢ : ١٤١ .

لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم[1] .

جـ ـ ضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل :

قال السيوطي في الهمع : وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما ، وأحسنِ النساء وأجملهن وقيل : يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث « خير النساء صوالح قريش أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده » .

وقول الشاعر :

وَمَيَّــةُ أَحسنُ الثَّقَلَيْنِ جيداً　　وسَالفَــةَ وأحسَنَــهُ قَــذَالا

وهذا رأي ابن مالك . وردّه أبو حيّان بأن سيبويه نصّ على أن ذلك شاذّ اقتصر فيه على السّماع ، ولا يقاس عليه[2] .

د ـ وصل ما الزائدة بإنّ وأخواتها :

وصل ما الزائدة بإن وأخواتها يبطل إعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك . نحو إنما زيدٌ قائم قال ابن مالك : وقد يبقى العمل وتجعل « ما » ملغاة ، وذلك مسموح في ليت لبقاء اختصاصها كقوله :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنــا　　إلى حمــامتنــا أو نصفه فَقَدِ

يروى بنصب الحمام على الإعمال ، ورفعه على الاهمال . وأمّا البواقي فذهب الزجاج وابن السّراج إلى جوازه فيها قياساً ، ووافقهم الناظم ، ولذلك أطلق في قوله « وقد يبقى العمل »[3] .

---

(١) الأشموني ٢ : ١٧٤ .

(٢) الهمع ١ : ٥٩ .

(٣) الأشموني ١ : ٢٨٤ .

٤ – المجمع اللغوي يتجه إلى مذهب ابن مالك في القياس :

أ ـ في النسب إلى المجموع :

الأقرب في القياس أن ينسب إلى أبنية الجموع الغالبة في أفراد مخصوصة على لفظها لأن غلبة استعمالها في طائفة مخصوصة يجعلها بمنزلة الجموع الموضوعة لمعنى واحد وذلك ما لا ينبغي الاختلاف في النسبة إليه على لفظه لا بلفظ واحد ، وذكر ابن مالك في كتاب التسهيل أنَّ العرب قد ينسبون إلى الجمع إذا شابه واحداً في وزنه وصلح لأن يجمع من بعد نحو كلاب ، فانه شابه واحداً في الوزن وهو كتاب ، وصالح لأن يجمع من بعد ، فقد قالوا في الكلاب كِلَابات [1] .

ويرى المجمع أن ينْسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك .

ب ـ المصادر الثلاثية :

أصدر المجمع فيها قرارات قياسيّة لبعض المصادر الثلاثية وها هي ذي : « للأفعال الثلاثية مصادر تأتي على أوزان شتى . منها الكثير المشهور ومنها القليل المهجور ، فجعل بعض النحويين الكثير الورود قياسيّاً وجعل بعضهم المصادر الثلاثية سماعية . فاختار المجمع المذهب الأول ، وهو مذهب سيبويه والأخفش وابن مالك ، وكثيرين ممن تابعهم ومنهم الفراء ، وهو يجيز القياس على جميع المصادر الثلاثية القياسية ، ولو سمع غيرها من وزن آخر [2] .

جـ ـ صيغة فعال للنسبة :

قرار المجمع فيها ، يصاغ فعال قياساً للدّلالة على الاحتراف ، أو ملازمة الشيء فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه ، كانت صيغة فعال للصائغ وكان النسب بالياء لغيره فيقال : زجاج لصانع الزجاج [3] . وزجّاجِيّ لبائعه ،

---

(١) مجلة المجمع اللغوي ٢ : ٤٩ ، ٥٠ .

(٢) نفس المصدر : ٨ .

(٣) نفس المصدر : ١١ .

ومذهب المجمع في تجويز ذلك مذهب المبرد وابن مالك .

هذا ولا يفوتنا قبل أن نختم الحديث عن القياس أن نسجل هنا قرارات المجمع اللغوي التي اتخذها بصدد القياس في بعض الموضوعات النحوية وهي :

١ – جعل المصدر الصناعي كالجاهليّة ، واللّصوصيّة ، والرّهبانيّة مصدراً قياسيّاً ، وذلك لشدة الحاجة إلى هذا المصدر في التعبير عن كثير من حقائق الفلسفة والعلوم والفنون .

٢ – يصاغ فعال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي .

٣ – جعل المجمع صياغة اسم الآلة قياسية كما جعل المصادر الدالة على الحرفة قياسية مثل تجارة ، وحياكة .

٤ – جعل المصادر الدالة على التقلب والاضطراب كالخفقان والغليان والدالة على المرض كالسقم ، والبرص ، والسعل قياسية .

٥ – يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية مثل خرج وأخرج .

٦ – أجاز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة بشرط أن تتخذ لها طريقة العرب في تعريبهم »[1] .

٥ – التعليل

١ – العلة كما قدمت هي دعامة القياس ، وكما نشأ القياس أول ما نشأ فطرياً نشأت العلة تبعاً له كذلك . وقد قالوا : إن ابن أبي اسحاق أول من علل النحو[2] كما كان شديد التجريد للقياس كما بينت .

وأخذت العلَّة تنمو وتتطور حتى استقرت وأتت أكلها على يد الخليل وتلميذه سيبويه . والقواعد النحوية التي وضعت على يد الخليل وسجلها تلميذه سيبويه في الكتاب اعتمدت كلّ الاعتماد على التّعليل الذي هو الدعامة الأولى للقياس

(١) نقلاً عن أسرار اللغة للدكتور رأتيس : ٢٥ .

(٢) نزهة الألباء : ٢٢ .

وهنا يتبادر إلى الذهن هذا السؤال : هل اخذ الخليل هذه العلل عن العرب الذين عنوا بالدراسات اللغوية والنحوية قبله أو أنه اخترعها على غير مثال سابق فكان له فضل السبق بها ومعرفة أسرار الكلام عن طريقها ؟

وقد تردد نفس هذا السؤال في نفس بعض المعاصرين للخليل ، فقد سأل سائل الخليل فقال له أعن العرب أخذت هذه التعليلات أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال الخليل إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وعلّلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته به ، فإن أكن أصبت العِلّة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له ، ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والاقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، والبراهين الواضحة فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة هي كذا لعلة سنحت له وخطرت فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة . إلّا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة : ثم قال فإن صحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته لمعلول فليأت بها [1] .

ومن بعد الخليل ، تسلم سيبويه زعامة التعليل ، ويعتبر كتابه أول بحث جامع للعلل النحوية .

ولما اختلطت الثقافة الأجنبية بالثقافة العربية ، وترجم منطق أرسطو تأثر النحاة بمبدأ العلّية الذي كثيراً ما كان يعتمد عليه أرسطو ، وحاولوا أن يجعلوا لكل حكم علة ، ولكل قاعدة علة ، ولا عجب فإن هذه النظرة إلى العلّة وإقحامها في كل ضرب من ضروب الكلام ، وفي كل أسلوب من أساليب العربية جدير بأن ينوّع العلل عندهم ويجعلها كثيرة الأقسام ، متعدّدة الفروع . قال أبو عبد الله الحسن بن موسى الدينوري في كتابه « ثمار الصناعة » : « اعتلالات النحويين

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي ، مجلد ٣٤ جـ ٢ : ٣٧٦ .

صنفان : علّة تطّرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهي للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً وهي واسعة الشعب [1] .

واستفحلت العلة في الدراسات النحوية ، ولم تقتصر على هذه الأقسام التي تعددت وإنما بدأت تتجه اتجاهاً فلسفيًّا منطقياً في مثل هذه الدراسات فهناك من المسائل النحوية ما ذكر لها النحويون عللاً مختلفة ، بل سجلوا لبعض المسائل عللاً أُوَل وثوانٍ وثوالث ، وهذا في الحقيقة جعل الدراسة النحوية تتعقد ، وينظر إلى النحو نظرة ملؤها النفور والاشمئزاز طوال العصور المختلفة ، ولهذا كانت اختلافات النحويين التي تطوّرت إلى مدارس ، أو التي احتدم أوارها بين الأفراد أنفسهم مرجعها جميعاً إلى نظراتهم إلى العلة ، وكانت كل نظرة تنبعث من زاوية معيّنة ممَّا عقد النحو ، وجعل الدراسات النحوية من أشق ألوان الدراسات .

ويرى فريق من النحويين أن العلل النحوية إنما تأثرت بالعلل الفقهية الأصوليّة . روى السيوطي في كتابه الاقتراح : ان ابن جنّي قال : « إن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن ، وجمعوها منه بالملاطفة والرفق [2] » .

على أية حال فإن تأثر العلل النحوية بالعلل الأصولية لا يخرجها عن تأثرها بمنطق أرسطو فإن الأصول استمدت مقاييسها وانتزعت عللها من منطق أرسطو ، لأن العقل كان يلعب دوراً كبيراً في استخدام هذه المقاييس واستعمال هذه العلل .

ولتأثر النحاة بالعلل المنطقية وجه اليهم الشعراء الكثير من النقد المر اللاذع فهذا هو عمار الكلبي ، وقد عيب عليه بيت من شعره ، فامتعض لذلك فقال :

ماذا لقينا من المستعربين ومن ... قياس نحوهم ، هذا الذي ابتدعوا
إن قلت قافية بكراً يكون بها ... بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا : لحنت وهذا ليس منتصباً ... وذاك خفض ، وهذا ليس يرتفع

---

(١) الاقتراح : ٥٧ .
(٢) الاقتراح : ٨٦ .

وحرضوا بين عبد الله من حُمُق — وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم — وبين قوم على إعرابهم طُبعوا
ما كل قوليَ مشروحاً لكم فخذوا — ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضيَ أرض لا تُشَبُّ بها — نارُ المجوس ، ولا تُبنى بها البيَع [1]

وكان ابن جنّي مغرماً بالعلل يدافع عنها ، ويذود عن حماها وهو الذي قسم العلل أقسامها المختلفة ، وحاول أن يخضع قواعد النحو جميعها إلى هذه العلل التي استوعبها ودقّق فيها ، وأرجع كل مسائل النحو إليها وكتابه « الخصائص » سجل حافل للعلل النحوية ، ومرجع واف لكل باحث في هذه العلل ، غير أن ابن جنّي لم يصل به الأمر في هذه العلل إلى حد التّعقيد الفلسفي والمنطقي مما يصعب المسائل النحوية ، ويجعلها فلسفة لا نحواً ، نراه يهاجم هؤلاء الذين يقولون : إن للعلة علة ، فذكر في كتابه الخصائص أن أبا بكر « ابن السراج » ذكر في أوّل أصوله هذا ومثل له برفع الفاعل . قال فإذا سألنا عن علة رفعه قلنا ارتفع بفعله ، فإذا قيل ، ولم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة .

وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فانه شرح وتفسير ، وتتميم للعلة ألا ترى أنه إذا قيل له فلم ارتفع الفاعل ؟ قال لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال : في جواب رفع (زيد) من قولنا : قام زيد ، إنما ارتفع لاسناد الفعل إليه فكان مغنياً عنه قوله : إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل ، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه .. ثم قال : ومن بعد فالعلة في الحقيقة عند أهل النظر لا تكون معلولة ، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه ، لا ، لأن جاعلاً جعله على هذه القضية ، وفي هذا بيان [2] .

---

(١) الخصائص ١ : ٢٤٠ .
(٢) الخصائص ١ : ١٧٣ .

٢ – ابن مالك والتعليل :

والعلة عند ابن مالك لا يستعملها كأصل من أصول تقعيد القواعد ، وبناء الأحكام ، اللهم إلّا إذا أعوزه المقام ، واضطر إلى التعليل اضطراراً وذلك لأن ابن مالك رسم لنفسه منهجاً واضحاً في الدراسات النحوية فكل أسلوب من أساليب الكلام إن كان له أصل من القرآن الكريم قبله من غير تعليل . ويسير على هذا النهج بالنسبة للحديث الشريف ، ثم بالنسبة لما سمع من كلام العرب . فإذا لم يجد من هذه الأصول ما يسعفه حاول أن يستخدم مبدأ العلة ، ولا يستخدم هذا المبدأ إلا في قياس يقيسه أو في حمل فرع على أصل ، أو إلحاق نظير بنظيره .

أ – فالاسم يبنى مثلاً عند ابن مالك إذا أشبه الحرف في الوضع كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد كالتاء في ضربت ، أو على حرفين كما في أكرمنا ، فعلة البناء هي الشبه الوضعي في نظره . وقد عارضه في هذا أبو حيان فقال : لم أقف على هذا الشبه إلا لهذا الرجل ، وردّ بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ [١] .

ب – والعلة عند ابن مالك لا بد أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ، لهذا خطأ ابن مالك البصريين في قولهم : إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته ، وإبهامه وتخصصه ، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم وإنما الموجب له قبوله لصيغة واحدة ، ومعان مختلفة ، ولا يميزها إلا الإعراب نقول : ما أحسن زيد فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام فإن أردت الأول رفعت زيد ، أو الثاني نصبته ، أو الثالث جررته ، فلا بد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع . فإنك تقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الأول فقط والثاني مستأنف ، ولا يبين ذلك إلَّا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردت الأول ، وتنصبه إن أردت الثّاني – وترفعه إن أردت الثالث [٢] .

---

(١) الخضري وابن عقيل ١ : ٢٧ .

(٢) الاقتراح : ٦٢ .

جـ – ومن شرط العلة عند ابن مالك أيضاً أن تكون متعدّية لا قاصرة ، قال ابن مالك في شرح التسهيل : عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم : لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة ، وهذه العلة ضعيفة لأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسيّ كانطلق والكثير لا تتوالى فيه ، والسكون عام في الجميع [1] .

وابن مالك في هذا متأثر بابن جنّي الذي لا يؤمن إلّا بالعلة المتعدية . قال ابن جنّي في الخصائص ما نصه في باب « العلة إذا لم تتعد لم تصحّ » .

من ذلك قول من اعتلّ لبناء نحو : كم ، ومن ، وما ، وإذا ، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو : هل ، وبل ، وقد .

قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنيّة وهذه علة غير متعدّية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبني ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين نحو يد ، أخ ، أب ، ودم ، وفم وحر ، وهن ونحو ذلك [2] .

٣ – رأي العقاد في علل الاعراب :

يرى العقاد أنَّ علل الإعراب ترجع إلى طبيعة اللغة ذاتها فهي قديمة قدم اللغة ولم تكن محض تعسف أو مصادفة كما يدَّعي كثير من الناس .

قال ما ملخصه « إن أحكام الإعراب لها علل قديمة ، وليست محض تعسف ومصادفة وشاهدي أن عمل الحركات في اختلاف الدلالة متمكّن من بنية اللغة العربية أسمائها وأفعالها وأواخرها على السواء ، فالفرق بين الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول إنما هو فرق بين حركات بعض الحروف ، وكذلك الفرق بين صيغة الفاعل وصيغة المفعول وليس من الأشياء العرضية ، ومن فعل التعسف والمصادفة أن يكون هذا شأن الحركة في دلالات اللغة كلها » .

---

(١) الاقتراح : ٦٣ (والهمع ١ : ٥٧) .

(٢) الخصائص ١ : ١٦٩ .

وبعد أن ذكر كثيراً من الأمثلة التي وضحت علتها بين أن اللغة تقبل التعليل بالمنطق كلّما عرفت المقدمات والأسباب [1] .

٦ – الآراء التي انفرد بها ابن مالك

كان ابن مالك من الأئمة المجتهدين في النحو ، فلم يقف أمام مسائله موقف العاجز ، الحائر ، أو موقف المقلد التابع ، لأنه استطاع أن يعيش على مائدة هذا العلم فترة من الزمن ، لم يكن له هم فيها إلا أن يستوعب كل ما ورد من العرب ويدرس كل ما ورد عن النحاة ، ويقابل هذا بذاك ، ويقارن الأقوال بعضها ببعض فإذا وضحت له فكرة خاصة أو رأي جديد ، أو نقد بنَّاء ، حرّر ذلك كله في منطق قوي ، وعبارة متينة وأيَّده بكل ما يملك من أدلة وحجج ، وكان يؤمن في هذا المجال بقول الجاحظ « ما على الناس شيء أضرَّ من قولهم ما ترك الأول للآخر شيئاً » [2] .

لهذا فإن لابن مالك آراءً انفرد بها ، واتجاهات اختصّ بها لم يقلد في هذه الآراء أحداً ممن سبقه ، ولم يتجه في هذه الاتجاهات وجهة معينة بصرية أو كوفية ، أندلسية أو بغدادية .

ولا أستطيع في هذا المجال الضّيق أن أسجل هذه الآراء ، وأعرض هذه الاتجاهات فإن ذلك مما لا يتسع له مجال البحث ، ولكني سأكتني بإيراد بعض المسائل التي انفرد بها لتكون دليلاً يؤيد ما ذهبت إليه .

١ – الضرورة عند ابن مالك :

جاء في التصريح على التوضيح ما نصه : وقد توصل (أل) بالمضارع اختياراً كقول الفرزدق يخاطب رجلاً من بني عذرة ، هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان :

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ، ولا ذي الرأي والجدل

فأدخل (أل) على ترضي ، وهو فعل المضارع المبنيّ للمفعول ، وحكومته

(١) مجلة الأزهر مجلد ٢٣ : ٣٧ مقال للعقاد في اللغة والأدب .
(٢) الخصائص ١ : ١٩١ .

نائب الفاعل به ، ولا يختصّ ذلك عند ابن مالك بالضرورة ، بل أشار إلى قلّته بقوله في النظم :

* وكونها بمعرب الأفعال قلّ *

وهو اختيار ثالث في المسألة ، فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختياراً ، والجمهور يمنعونه ويخصّونه بالضرورة ، فالقول بالجواز على قلة قول ثالث ، فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصاً ، ولهذا قال لتمكّنه من أن يقول : المرضي والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر إليه الشاعر أم لا ؟[1] .

فابن مالك خالف جمهور البصريين ، وخالف الكوفيين في دخول (أل) على الفعل المضارع فالكوفيون يجيزونه في الاختيار ، والجمهور يمنعونه ويخصّونه بالضرورة وابن مالك يرى أن ذلك جائز بقلة . ويناقش البصريين في حدّ الضرورة ويبين لهم أنَّ الضرورة ما ليس للشاعر عنها مندوحة وفي البيت يمكن للشاعر أن يضع كلمة المرضي بدل كلمة الترضي .

وفي الحقيقة إن كلام البصريين تعوزه الدقة لأن الضرورة يصح أن تقع في الشعر .

هنا يمكن أن يوجه إليهم هذا النقد . إن الشعر يحتجّ به ، ويقاس عليه فكيف تقيس على شعر مختص بالضرورة ؟ بل كيف نبني القواعد على مثل هذا الشعر الذي حدثت فيه الضرورة .

أكبر الظن : إن ابن مالك كان موفّقاً التوفيق كله في تحديده لمعنى الضرورة لأنها لا تسمّى ضرورة إلا إذا اضطر إليها الشاعر اضطراراً بحيث لا يصلح في موضعها أي تركيب آخر أو أية لفظة تقوم مقام اللفظة التي وقعت فيها الضرورة . وهذا الشعر الذي حدثت فيه الضرورة لا يحتجّ به ولا يقاس عليه لأن من شأن الضرورات دائماً أن تكون قليلة وقلتها تمنعها من أن يقاس عليها وأن تقعّد القواعد على أساسها .

---

(١) التصريح ١ : ١٤٢ (الحلبي) .

٢ - ورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض :

قال أبو حيّان : هذه المسألة قلّ من تعرّض لها من النحاة ولم أر مَنْ تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل وإليها نادى في شرح اللمع .

قال السّيوطيّ : والأمر كما قال . فإن المسألة بعلم الأصول أليق ، وقد ذكرها أبو حيّان نفسه في الارتشاف فأحببت ألّا أخلي كتابي منها فتقول[1]:

إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ، فهل يعود للكل ؟ فيه مذاهب أحدها وهو الأصح ، نعم ، وعليه ابن مالك إلّا أَن يقوم دليل على إرادة البعض قال تعالى « والذين يرمون المحصنات[2] » فقوله إلّا الذين تابوا عائد على فسقهم ، وعدم قبول شهادتهم معاً إلا في الجَلْد لما قام عليه من الدليل ، وسواء اختلف العامل في الجُمل أم لا ؟ بناء على أن العامل في المستثنى إنما هو إلّا ، لا الأفعال السابقة[3] .

٣ - إن إذا خففت لا يليها إلّا الماضي :

قال السيوطي في الهمع :

إذا خففت إنّ فزعم ابن مالك أنه لا يليها إلا الماضي ، وأنّ ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه .

قال أبو حيّان : وليس بصحيح ولا أعلم له موافقاً[4] .

وفي هذا الكلام الذي ادعاه السيوطي ، وزعم أنه رأى ابن مالك نظر لأن ابن مالك يقول في « التسهيل » ما نصه :

« وتخفف فيبطل الاختصاص ، ويغلب الإهمال ، وتلزم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس بإن النافية ... ثم قال : ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماض ناسخ للابتداء[5] » .

---

(١) الاقتراح للسيوطي : ١٤ .
(٢) النور : ٤ .
(٣) الهمع ١ : ٢٢٧ .
(٤) الهمع ١ : ١٤٢ .
(٥) التسهيل : مخطوط ورقة ١٩ ، ٢٠ (٩٠١) نحو مخطوط دار الكتب .

ومن هذا النص نرى أن رأي ابن مالك واضح في هذه المسألة فالغالب أن إنَّ إذا خففت وليها ماض ناسخ ، والتعبير بالغالب يشعر بجواز المسألة إذا ولي إن المخففة مضارع ناسخ وأمر آخر يؤيد هذا الاتجاه وهو : أن ابن مالك قال في الألفية :

والفعل إن لم يكُ ناسخاً فلا تُلْفِيه غالباً بإن ذي موصلا

وإطلاق الفعل لا يراد به الماضي فحسب ، وإنما يشمل الماضي والمضارع ، من أجل هذا يجوز أن يلي إن المخففة مضارع ناسخ ، وفي القرآن الكريم ما يؤيد هذا الاتجاه كقوله تعالى « وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم »[1] وقوله تعالى « وإن نظنك لَمِنَ الكاذبين »[2] .

ومن المعروف أن ابن مالك يجعل كل ما ورد في القرآن الكريم أصلاً من أصول الاستشهاد يصلح للقياس عليه .

وبعد . فمن هذه الحقائق نرى أن زعم أبي حيان أن (إنْ) إذا خففت لا يليها إلا الماضي عند ابن مالك تَقَوُّلٌ : على الرجل من غير سند أو دليل .

٤ – لام الجحود :

قال الأشموني في تنبيهاته : اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان ، واللام للتوكيد . وذهب البصريّون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلّقة بذلك الخبر المحذوف ، وقدروه ما كان زيد مريداً ليفعل وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر .

وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر ، إلا أنَّ الناصب عنده أن مضمرة ، فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيّان ، ليس بقول بصري ولا كوفيّ ، ومقتضى قوله مؤكده أنها زائدة ، وبه صرّح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة إذ لو كانت زائدة

(١) القلم : ٥١ .

(٢) الشعراء : ١٨٦ .

لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدّراً ، أو هامًّا ، أو مستعدًّا لأن يفعل [1] .

٥ – ما ، ومهما :

ذكر في الكافية والتسهيل أن (ما) ، و (مهما) ، قد يردان ظرفي زمان ، وقال في شرح الكافية : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل مَنْ في لزوم التجرد عن الظرفية مع أنَّ استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتاً منها :

قول ابن الزبير :

فما تَحْيَ لَا تُسْأَمْ حياةٌ وإن تَمُتْ فلا خيرَ في الدنيا ، ولا العيشِ أَجمعا

وفي مهما قول حاتم :

وإنّك مهما تغط بطنك سؤله وفَرْجَك نالا منتهى الذم أجمعا

وقول طفيل الغنويّ :

نبئت أن أبا شُتَيْم يَدَّعي مهما يعش يسمعْ بما لم يسمع [2]

٦ – وني ورام بمعنى زال :

يرى ابن مالك أن ونى ورام بمعنى : زال الناقصة في العمل ، قال وهما غريبتان ، ولا يكاد النّحويون يعرفونهما إلّا من عني باستقراء الغريب ومن شواهد استعمالهما قوله :

لا يني الخب شيمة الخب ما دا م ، فلا يحسبنه ذا ارعواء

وقوله :

إذا رمت ممن لا يريم متيما سلوا ، فقد أبعدت في رومك المرمى

قال : واحترزت بقولي بمعنى زال من ونى بمعنى : فتر ، ورام : بمعنى حاول أو تحول انتهى [3] .

(١) الأشموني ٣ : ٢٩٢ ، ٢٩٣ .
(٢) الأشموني ٤ : ١٢ .
(٣) الهمع ١ : ١١٢ .

٧ – **العلم والضمير :**

قال أبو حيّان : لا أعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك ، والذي ذكروا أن أعرف المعارف المضمر ، قالوه على الإطلاق ، ثم يليه العلم[١] .

٨ – **العطف بأم المنقطعة :**

أم المنقطعة تختلف عن أم المتصلة في أنه لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين . قال التّصريح : وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلّتين ولا يفارقها معنى الإضراب عند الجمهور وقد تقتضي مع ذلك الإضراب استفهاماً حقيقيّاً ، نحو قول العرب « إنها لأبل أم شاء » أي بل أهي شاء فالهمزة داخلة على جملة[٢] . وقال ابن هشام في المغنى : ... ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدأ في إنها لأبل أم شاء . وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، وقدّرها هنا ببل دون الهمزة . واستدلّ بقول بعضهم « إن هناك لإبلاً أم شاء » بالنصب . قال ابن هشام : فإن صحت روايته فالأولى أن نقدر لشاء ناصباً أي أم أرى شاء[٣] .

٩ – **الواو قد تستعمل بمعنى أو :**

ذكر ابن مالك أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع ، وتكون بمعنى أو في التقسيم كقولك : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف وقوله :

* كما الناس مجروم عليه وجارم[٤] *

قال ابن هشام : والصّواب أنها في ذلك على معناها الأصلي إذْ الأنواع مجتمعة

---

(١) الهمع ١ : ٥٦ .
(٢) التصريح ٢ : ١٤٤ .
(٣) المغنى ١ : ٤٤ .
(٤) قال السيوطي : صدره : * وننصر مولانا ونعلم أنه * .. وهو لعمرو بن براقة الهمداني انظر (شرح شواهد المغنى : ١٧١) .

في الدخول تحت الجنس ، ولو كانت هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو[1] .

١٠ – تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه :

فيه مذهبان : أحدهما أنه لا يكترث بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً ، كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كما في نحو : ما فيها أحد إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً . وهذا رأي سيبويه .

والثاني أن لا يكترث بتقديم الموصوف ، بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً ، وهو اختيار المبرد والمازني .

قال في الكافية وشرحها : وعندي أن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجّحاً فتكافآ .

قال الصبان : فمرجح البدل تقدم الموصوف ، ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصّفة[2] .

١١ – علة إعراب الفعل المضارع : سبق الحديث عنها ص ٢٦٦ .

وبعد : فإن لابن مالك آراء كثيرة ، وتوجيهات مشهورة ، وما ذكرته منها ما هو إلا قليل من كثير ، وغيض من فيض ، ذكرته كدليل ملموس ، وشاهد حي على أن ابن مالك كان مجتهداً في هذا الفن ، له في مسائله وموضوعاته ومشكلاته نظرات تدل على وعي تام ، وخبرة دقيقة ، ومعرفة كاملة وثقافة ممتازة .

---

(١) المغنى ٢ : ٣٣ .

(٢) الأشموني ٢ : ١٤٩ .

أبو حيَّان

١ – نسبه :

هو أثير الدين أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان النفزّي [١]، والنفزيّ نسبة إلى نِفْزه بكسر النون وسكون الفاء قبيلة من البربر [٢] .

٢ – ولادته :

ذكر ابن العماد الحنبليّ في شذراته أنه ولد بمدينة (مطخشارش) من حضرة غرناطه في آخر شوال سنة ٦٥٤ هـ [٣].

ويبدو أن (مَطَخْشَارِش) ليست مدينة مستقلة بذاتها ، وإنما هي حيٌّ من أحياء غرناطة . قال المقرّي يناقش الصّفدي في قوله : «إنه ولد بمدينة (مطخشارش) : « وما ذكره رحمه الله تعالى في موضع ولادة أبي حيّان غير مخالف لما ذكره في (الوافي) أنه ولد بغرناطة إلا أن قوله « بمدينة مطخشارش » فيه نظر ، لأنه يقتضي أنها مدينة ، وليس كذلك وإنما هي موضع بغرناطة ، ولذا قال الرّعينيّ : إن مولد أبي حيان بمطخشارش من غرناطة ... وهو صريحٌ في المراد وصاحب البيت أدرى بالذي فيه » [٤] .

٣ – موطن دراسته :

نشأ أبو حيّان في غرناطة أول ما نشأ ، ولمّا نما عوده ، وتفتّح عقله ، تطلع

---

(١) نفح الطيب ٣ : ٢٩٢ تحقيق محيي الدين .

(٢) شذرات الذهب ٦ : ١٤٥ .

(٣) الشذرات ٦ : ١٤٥ .

(٤) نفح الطيب ٣ : ٣١٤ تحقيق محيي الدين .

إلى التزود بالمعرفة والثقافة فدرس في بلده علىً شيوخها ، وأخذ عن أساتذتها ولم يكتف بما أخذ ، ويقنع بما درس بل طوّف في بلاد الأندلس يبحث عن العلم والمعرفة حتى إذا بلغ حظّه منهما اتجه إلى بلاد المشرق باحثاً عن الشيوخ الذين طار صيتهم ، وقوي ذكرهم ليجالسهم ، ويتلقّى عنهم ، وإني أترك المجال لأبي حيّان نفسه ليسجل لنا البلاد التي زارها ومواطن الثقافة التي أفاد منها .

قال الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن سعيد الرّعيني الأندلسيّ في برنامجه عند ذكر شيخه أبي حيّان ما ملخصه : إن أبا حيان قال : سمعت بغرناطة ومالقه ، والمرية وبجاية وتونس ، والإسكندرية ومصر ، والقاهرة ودمياط ، والمحلّة ، وطهرمس والجيزة ، ومنية ابن خصيب ودشنا ، وقنا وقوص ، وبلبيس ، ويعيذاب من بلاد السودان ، وينْبُع في مكة شرفها الله تعالى ، وجدّة[1] .

٤ – هجرته إلى المشرق وأسبابها :

إن أغفل التاريخ الأسباب التي دفعت ابن مالك إلى الهجرة إلى المشرق ومتى كانت ؟ فإنه لم يغفل الأسباب التي جعلت أبا حيان يترك الأندلس ويتجه إلى المشرق . ولم يغفل بجانب ذلك تاريخ هذه الهجرة .

أما الأسباب التي فرضت على أبي حيّان أن يترك بلاده ، ويتّجه إلى المشرق فقد اختلف فيها بعض المؤرخين . فالسيوطي يقول : « رأيت في كتابه « النضار » الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته : أن مما قوّى عزمه على الرحلة عن غرناطة أنّ بعض العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضة والطبيعة قال للسلطان : إني قد كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبه أعلمهم هذه العلوم لينتفعوا من بعدي . قال أبو حيان فأشير إليّ أن أكون من أولئك ، وترتب لي راتب جيد ، وكسوة وإحسان فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك »[2] .

والمقّري يبين أن الكثير من المؤرخين ذكر أن سبب رحلة أبي حيان أنه نشأ

---

(١) نفح الطيب ٣ : ٣١٦ تحقيق محيي الدين .

(٢) شذرات الذهب ٦ : ١٤٦ .

شرٌّ بينه وبين ابن الطباع . فرفع أمره للأمير محمد بن نصر المدعوّ بالفقيه وكان أبو حيان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه فنشأ شرٌّ عن ذلك [1] . وقد عزم السلطان على أن ينكل بأبي حيّان حيث أمر بإحضاره ، ولكن أبا حيّان كان قد أحس بما اعتزم عليه فاختفى ثم ركب البحر ولحق بالمشرق [2] . أما تاريخ هروبه أو خروجه من الأندلس فقد حدده المقّري حيث قال :

وخرج أبو حيان من الأندلس سنة تسع وسبعين وستمائة [3]

ونحن إذا نظرنا إلى رواية السّيوطيّ التي تثبت أنه رحل خوفاً من أن ينتظم في سلك طلاب الفلسفة والطبيعيّات نجد أنها لا تتناقض مع رواية المقرّي التي تبيّن أنه رحل بسبب حدوث الجفوة بينه وبين شيخه ابن الطباع ، وذلك لأنه من المحتمل جداً أن هذه الجفوة حدثت بعد امتناع أبي حيّان من الانضمام إلى طلاب الفلسفة ، فخشي أن ينتهز الأمير هذه الجفوة ، وبخاصة بعد أن شكاه أستاذه إليه – خشي أن ينتقم منه لأنه خرج على تعاليمه وبخاصة بعد أن لمح فيه روح الثورة على استاذه ابن الطّباع ... لهذا لم يترك أبو حيّان الفرصة لهذا الأمير أن ينتقم منه أو ينكّل به ، ففرّ هارباً إلى بلاد المشرق .

٥ – صفاته وأخلاقه :

قال الرّعيني : هو شيخ فاضل ، ما رأيت مثله ، كثير الضحك والانبساط ، بعيداً عن الانقباض ، جيد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فصيح الكلام ، طلق اللسان ، ذو لمة وافرة ، وهمة فاخرة ، له وجه مستدير ، وقامة معتدلة التقدير ، ليس بالطويل ولا بالقصير [4] .

وقال المقرّيّ : كان أبو حيّان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم [5] ،

---

(١) نفح الطيب ٣ : ٣٤١ تحقيق محيي الدين .
(٢) شذرات الذهب ٦ : ١٤٦ .
(٣) نفح الطيب ٣ : ٣٤١ تحقيق محيي الدين .
(٤) نفح الطيب ٣ : ٣٢١ تحقيق محيي الدين .
(٥) نفح الطيب ٣ : ٢٩٧ تحقيق محيي الدين .

وكان ثَبْتاً صدوقاً حجة ، سالم العقيدة من البدع الفلسفية ، والاعتزال والتجسيم ، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن ، وكان شيخاً طويلاً ، حسن النغمة ، مليح الوجه ، ظاهر اللون ، مشرباً بحمرة ، منوّر الشيبة ، مسترسل الشعر [1] .

٦ – ثقافته :

قال الكمال جعفر في ترجمة أبي حيّان : شيخ الدهر وعالمه ، ومحيي الفن الأدبي بعد ما درست معالمه ، ومجري اللسان العربي فلا يقاربه أحد فيه ، ولا يقاومه [2] . نعم لقد كان أبو حيان أستاذاً في كلّ فن ، نابغاً في كل علم ، ففي بلده وموطنه درس القراءات ، وأخذها عن أبي جعفر بن الطباع وتلقى العربيّة عن أبي الحسن الأبذي ، وأبي جعفر بن الزبير ، وابن أبي الأحوص . وكان له إلمام كامل بأصول الفقه ومعرفة تامة بالحديث ، وأما التفسير فكان له اليد الطولى فيه ، وكتابه البحر لا يزال بين أيدينا يؤيد ما أقول .

وحتى التاريخ كان أبو حيّان من البارعين فيه ، فقد كان له بَصَرٌ تامّ بتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم [3] .

وقد قال الصّفديّ مشيراً إلى ثقافته ، ومدى تحصيله للعلم والمعرفة : « ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه ، لأني لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل ، أو يكتب ولم أره غير ذلك » [4] .

وأما النحو والصرف ، فقد كان لأبي حيّان فيهما المجال الأول . والميدان الفسيح ، وقد قال عنه الصّفديّ ، كان إمام النحاة في عصره شرقاً وغرباً ، وفريد هذا الفن الفذ بُعْداً وقُرْباً .

خدم هذا العلم مدة الثمانين ، وسلك من غرائبه وغوامضه طرقاً متشعّبة

---

(١) شذرات الذهب ٦ : ١٤٦ .

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ط أولى بالهند سنة ٣٤٩ هـ ج ٤ ص ٣٠٦ .

(٣) شذرات الذهب ٦ : ١٤٥ .

(٤) نفح الطيب ٣ : ٢٩٤ .

الأفانين ، ولم يزل على حاله إلى أن دخل في خبر كان ، وتبدّلت حركته بالإسكان [1] وأما الأدب واللغة فقد كان فيهما بحراً لا يجارى ، وعلماً لا يبارى ، وإني أترك المقام هنا لتلميذه الصّفديّ ليمدّنا بصورة واضحة عن أدبه ، والكتب التي ألمّ بها أبو حيّان في هذا المجال ، والتي أعانته على أن يبرز في فن الأدب واللغة ، قال الصّفديّ : « قرأت عليه الأشعار ، وكان يحفظها ، والمقامات الحريرية وقرأت عليه سقط الزند لأبي العلاء المعريّ ، وبعض الحماسة لأبي تمّام الطّائيّ ومقصورة ابن دريد ، وسمعت من لفظه كتاب الفصيح لثعلب ، وكان يحفظه . وسمعت من لفظه خطبة كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب) وانتقيت ديوانه وكتبتُهُ وسمعت منه ، وسمعت من لفظه ما اخترته من كتاب مجاني الهصر ، وغير ذلك [2] » ولم يكن أبو حيّان مبرزاً في اللغة العربية وآدابها فحسب بل كان ملماً أيضاً بلغات أخرى أو بمعنى أوضح بلغات عصره مما ساعده على الاتساع في المعرفة ، وقوة الإدراك والتبحّر في ثقافات الأمم المختلفة .

إنه كان يجيد اللغة الفارسية ، واللغة التركية ، واللغة الحبشية بجانب اللغة العربية ، ورجل يجيد هذه اللغات كلها جدير بالإعجاب ، وجدير بالتقدير وإذا نظرنا إلى علماء عصره لا نجد من يشاركه في هذه الناحية ويجاريه في هذا المضمار ، فكل ثقافاتهم لا تتعدّى اللغة العربية ، والإلمام ببعض فروعها . أما أبو حيان فقد ألمّ باللغة العربية ، وبفروعها المختلفة ، وألم بالعلوم الدينية وفروعها المتعدّدة ، وكتب في كل فنّ ، ونبغ في كل علم ، وبرز في كل مجال ولم يكن إلمامه باللغة العربية أكثر من إلمامه باللغات الأخرى التي ذكرناها ، ولا أدل على ذلك من أنه ألف في هذه اللغات فقد ذكرت دائرة المعارف الإسلامية أنه « صنف كتاباً في نحو اللغة الفارسية ، وآخر في نحو اللغة التركية ، وهذا المصنف الأخير عظيم القيمة ، وقد طبع بالقسطنطينية عام ١٣٠٩ هـ بعنوان « الإدراك في لسان الأتراك » (الدائرة مجلد/١ : ٣٣٣) [3] . أما رسالته في اللغة الحبشية فلم يتمها » .

(١) نفس المرجع والجزء : ٢٩٢ .
(٢) نكت الهميان : ٢٨١ : صلاح الصفدي ط مصر سنة ١٩١٠ .
(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول : ٣٣٣ .

٧ – حياته الاجتماعية :

خرج أبو حيان من بلاد الأندلس لأن الهلاك كان يترصّده ، خرج مطارداً لا يملك درهماً ولا ديناراً ، وما إن وصل إلى الشرق حتى أخذ يطوف في البلاد ويتنقل بين الأقطار ، يعيش عيشة الكفاف ، ويحيا حياة الزهاد لأنه انقطع به السبيل عن بلده وعن ماله .

وانتهى به المطاف إلى دخول مصر سنة ٦٧٩ هـ [١] حسب ما ذكره ابن حجر في الدرر الكامنة .

والواقع أن أبا حيان ترك الأندلس في هذا التاريخ كما قرر المقري في نفح الطيب [٢]. ورواية المقرّي أصح في نظري لأن أبا حيان خرج من الأندلس وهو شاب بعد أن أخذ من شيوخ بلده وصار له في العلم مجال ، وكل الكتب التاريخية تثبت أنه لم يرد إلى مصر إلّا بعد أن طوف في البلاد الشرقية وبخاصة في أقطار شمال إفريقية ، وبعد أن أدّى فريضة الحج دخل مصر ، أما تاريخ دخول مصر فلم تحدده كتب التاريخ غير أن دائرة المعارف الإسلاميّة تقرر أنه حضر دروس ابن النحاس في النحو إلى عام ٦٩٨ [٣] هـ .

وفي رأيي أن أبا حيان خرج من الأندلس سنة ٦٧٩ هـ وطوف في البلاد حتى دخل مصر فيما بعد سنة ٦٩٥ على وجه التقريب ، لأن أبا حيان وهو الذّكيّ الألمعيّ النابغة مهما طالت مدة تلمذته على شيخه ابن النحاس فلن تزيد عن ثلاث سنوات .

على أية حال فمن المسلّم به أَنّ أبا حيان قدم إلى مصر ، وكشأن المصريين دائماً في كل الأزمنة والعصور في إكرامهم للضيف ، وحدبهم على الغريب ، استطاع أبو حيان أن يجد له في مصر صدوراً رحبة ترحّب به ، وتحنو عليه ، على أن أبا حيان لم يكن النكرة التي يجهلها الناس ، لأنه كان له من علمه ، وذكائه ،

---

(١) الدرر الكامنة ٤ : ٣٠٤ .

(٢) نفح الطيب ٣ : ٣٤١ تحقيق محيي الدين .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول : ٣٣٣ .

ونبوغه ما يجعله عَلَماً يشار إليه بالبنان. لهذا فإنه بعد أن دخل مصر ، اسندت إليه دراسة الحديث في المدرسة المنصورية وفي الوقت نفسه كان يحضر دروس ابن النحاس في النحو وكما أسندت إليه دراسة الحديث في المدرسة المنصورية أسندت إليه أيضاً دراسة الإقراء بالجامع الاقمر [1] ولما توفي ابن النحاس ، خلفه أبو حيّان [2] وجلس مكانه ، وملأ فراغه ، فأبو حيان إذاً هيأ له نبوغه أن يتصدر في هذه المدارس وأن يخلف ابن النحاس شيخ العلماء في القاهرة . ولم نسمع أن أبا حيان وصل إلى هذه المكانة في البلاد التي طوف بها ، وفي الأقطار التي زارها ، وكل ما فعله في هذه الأقطار أنه كان يأخذ عن أساتذتها ، ويجالس شيوخها ، ويتلقى عن المشهورين منهم ، أما في القاهرة فقد هيأ له جوها ، وكرم أهلها أن يجلس مجلس الأستاذ ويقبل عليه الطلبة ليرتشفوا من منهله العذب الصافي ، وكان يقدر في طلبته الذكاء والنبوغ ، وكل من اتّسم بهاتين الصفتين كان له من شيخه الاجلال والتقدير . قال الصّفديّ « وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم » [3] .

ومما يدلّ على أن أبا حيّان كان مقدّراً في القاهرة مكرّماً فيها ، أنه كانت له خصوصية بالأمير (سيف الدين أرغون) النائب النّاصريّ يتبسط معه ، ويبيت عنده . ولما توفيت ابنته نضار ، طلع إلى السلطان الملك الناصر ، وطلب منه أن يدفنها في بيتها داخل القاهرة فأذن له [4] .

وكشأن الغريب دائماً في كل بلد يحل به ، يحاول أن يتودّد إلى أهله ، ويتقرّب منهم ويبذل جهده على أن يكسب صداقتهم حتى يأمن شرهُم ، ويستريح من خطرهم ليُهَيّأَ له جو الاستقراء والهدوء الذي يساعد على التحصيل والانتاج — رسم أبو حيان لنفسه وأهله خطة واضحة المعالم ، بيّنة السمات ، تتجلّى فيها الحكمة ، وتبرز من ثناياها تجاربه في الناس وخبراته بالحياة ، كل ذلك من أجل أن يطيب له المقام في القاهرة ، ويشعر بالاستقرار بين أهلها .

---

(١) شذرات الذهب ٦ : ١٤٦ .
(٢) دائرة المعارف الإسلامية م ١ : ٣٣٣ .
(٣) شذرات الذهب ٦ : ١٤٦ .
(٤) نكت الهميان : ٢٨١ .

وكانت هذه الخطة التي رسمها تتجلى في وصية جامعة مانعة قدّمها إلى أهله حينما قدم إلى مصر ، قال المقري :

« لما قدم إلى مصر أوصى أهله بقوله : ينبغي للعاقل أن يعامل كل أحد في الظاهر معاملة الصديق ، وفي الباطن معاملة العدو في التحفظ منه ، والتحرّز وليكن في التحرز من صديقه أشد في التحرز من عدوه وليعتقد أن إحسان شخص إلى آخر وتودّده إليه إنما هو لغرض قام له فيه يتعلّق به ، يبعثه على ذلك ، لا لذات ذلك الشخص . وينبغي أن يترك الإنسان الكلام في ستة أشياء : (١) في ذات الله تعالى وما يتعلق بصفاته (٢) وما يتعلق بأحوال أنبيائه صلوات الله وسلامه عليهم جميعاً (٣) وفي التعرض لما جرى بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين (٤) وفي التعرض أيضاً لأئمة المذاهب رحمهم الله تعالى ، ورضي عنهم (٥) وفي الطعن على صالحي الأئمة نفع الله بهم ، وعلى أرباب المناصب والرتب من أهل زمانه (٦) وأن لا يقصد أذى أحد من خلق الله سبحانه وتعالى إلا على حساب الدفع عن نفسه [١] .

ويمضي أبو حيان يقدم الوصايا النافعة ، والعظات البالغة ، كثمرة لتجاربه ، ونتيجة لخبراته ليأمن أهله شر المحن ، وبلاء الخطوب .

وكان أَبو حيّان ، وهو الغريب الطّريد يعرف للمال قدره ، وللدراهم منزلتها ، فكان لا يجود بها ، وإذا حصل عليها لا يندّ منها درهم ، ولا يغيب منها فلس إلا إذا كانت هناك ضرورة تقتضيه أو حاجة يبذل فيها .

قال كمال الدين الإدفوي : قال لي أبو حيّان : « إذا قرأت أشعار العشق أميل إليها وكذلك أشعار الشجاعة تستميلني ، وغيرهما إلاّ أشعار الكرم ما تؤثر في [٢] » .

وقال المقّري : « كان يفتخر بالبخل ، كما يفتخر غيره بالكرم ، وكان

---

(١) نفح الطيب ٣ : ٣٢١ تحقيق محيي الدين .
(٢) نفح الطيب ٣ : ٣٩٧ تحقيق محيي الدين .

يقول لي : أوصيك : احفظ دراهمك ، ويقال عنك بخيل ، ولا تحتج إلى السِّفلة وأنشدني من لفظه لنفسه :

رجاؤك فَلْساً قد غدا في حبائلي قنيصاً رجاء للنِّتاج من العقم
أأتعب في تحصيله وأُضيعُه إذاً كنت مُعْتاضاً من البرءَ بالسقم [1]

ونحن إذا نظرنا إلى السّرّ في تقديس أبي حيّان للمال نجد أن ظروف حياته اقتضت هذا التقديس ، وذلك لأنه خرج من بلاده –كما قلت سابقاً– صفر اليد ، لا يملك شيئاً ، وطوّف في البلاد ، يعيش على حسنات غيره ، ولقي من الناس ما لقي في هذا المجال ، فتركت هذه الرحلات في نفسه رواسب تجعل المال الميزان الأول الذي يحفظ كرامة الإنسان ، ويصون ماء وجهه عن الابتذال . وإذا كان الشأن كذلك فمن الجدير بأبي حيّان ، وقد لمس بنفسه مصائب الدهر ، وخطوب الأيام ، وذل الفقر ، وضعة الفقير ، من الجدير به أن يتصف بالبخل لا بالكرم وبالشّحّ لا بالجود وفي نظره أن هذا أهون من الحاجة إلى السّفلة من الناس والأوغاد .

وقد التمس العذر لأبي حيان المقري حينما ذكر علة البخل فيه ، فقال : « والذي أراه فيه أنه طال عمره وتغرّب وورد البلاد ، ولا شيء معه . وتعب حتى حصل المناصب تعباً كثيراً ، وكان قد جرب الناس ، وحلب أشطر الدهر ، ومرت به حوادث فاستعمل الحزم [2] » .

ومن اتصاف أبي حيّان بالبخل أنه كان يقول : يكفي الفقير في مصر أربعة أفلس يشتري له بائتة بفلسين ، وبفلس زبيباً ، وبفلس كوز ماء ، ويشتري ثاني يوم ليموناً بفلس يأكل به الخبز [3].

ولأبي حيّان قصيدة يصف فيها أهل عصره ، ويبين مدى ما كان يقاسيه من

(١) نفح الطيب ٣ : ٢٩٧ تحقيق محيي الدين . النتاج بكسر النون أو فتحها مع التشديد في كل . قنيصاً : مصيداً . الحبالة : الشرك . والبيت كناية عن طلب المستحيل .
(٢) نفس المصدر والصفحة .
(٣) نفح الطيب ٣ : ٢٩٧ تحقيق محيي الدين .

الناس الذين أغرقوا في الضلال ، ونبغوا في الجهل ، وعموا عن الحق ، وجروا وراء الشيطان ، وليس هذا متناقضاً مع قولي السابق أنه لقِي من أهل عصره في مصر كل ترحاب وتقدير ، لأني أقصد من أهل عصره العلماء والأدباء وأصحاب العقول الذين ينزلون الناس منازلهم ، وأما في هذه القصيدة فإنه يصف عامة الناس لا الخاصة ، وجمهرتهم لا قلتهم ، وهو في هذا رجل اجتماعي يسجّل ما بدا له من الظواهر الاجتماعية السائدة في عصره ، والتي تجعله قليل الثقة في الناس قال :

حَلَبتُ الدَّهْــرَ أَشطُـرَه زمانــاً ... وأغنــاني العِيَــانُ عن السؤال
فمــا أبصرت من خـــل وَفـيٍّ ... ولا أَلْفَيتُ مشكورَ الخِــلاَل
ذِئــابٌ في ثيــاب قَدْ تَبَدَّتْ ... لرائيهـــا بأشكال الرِّجَــال
ومن يَــكُ يَدّعِـي منهم صلاحاً ... فَزِنْدِيقٌ تَغَلْغَلَ في الضّـــلال
تـرى الجهـــال تتْبَعُـــهُ وترضى ... مشاركـــةً بأهْل أو بمـــال
فينهب مـــالَهُمْ ، ويُصِيبُ منهم ... نِساءهُم بمقْبُـــوح الفعـــال
ويــأخذ حالـــه زوراً فـيرمي ... عمامتـــه ، ويهرب في الرمـال
ويجرون التيوس وراء رجـــس ... تَقَرمط في العقيـــدة والمقـال [1]

وللكتاب في نفس أبي حيان منزلة ، لأنه جليس من لا جليس له ، وصديق من لا صديق له . وقد قال فيه :

أرحت روحي من الإينـاس بالنـاس ... لما غنيت عن الأكياس بـــالياس
وصرت في البيت وحدي لا أرى أحداً ... بنــات فكري وكتبي هُنّ جُلاَّسي [2]

ومع هذه المنزلة التي بلغها الكتاب في نفسه ، فقد كان يضن بشرائه ويبخل ببذل المال فيه . وكان المظنون بأبي حيّان ، وهو الذي لمع نجمه في كل فنّ ، وأشرق ذهنه في كل علم . كان المظنون به أن يكون صاحب مكتبة تضم أضخم الكتب ، وتحوي أنفس المجلدات .. ولكن الحقيقة كانت غير ذلك . فقد كان أبو حيّان كما حدث عنه المقري « يعيب على مشتري الكتب ويقول : الله

(١) نفس المرجع : ٢٢٣ .
(٢) نفح الطيب ٣ : ٣٢٠ .

يرزقك عقلاً تعيش به ، أنا أيّ كتاب أردته استعرته من خزائن الأوقاف ، وإذا أردت من أحد أن يعيرني دراهم ، ما أجد ذلك[1] » .

وبعد ، فهذا الذي قدمته صورة صادقة لحياة ابن حيّان الاجتماعية التي كان يحياها في عصره ، تلمح فيها أنه كان جدّ خبير بالناس وبالحياة ، أمّا الناس فقد أعدّ لهم عدته من الحذر والحيطة ، وسوء الظن ، وعدم الثقة فيهم ، والتعرّض لهم . وأما الحياة ، فقد عرف تغيرها ، ولمس تنكرها وأحس بقدرها وكان شعاره فيها :

أريـد من الدنيـا ثلاثـاً وإنهـا لغايـة مطلوب لمن هو طالب
تـلاوة قـرآن ، ونفس عفيفـة وإكثـار أعمالٍ عليها أواظب[2]

٨ – **شيوخه** :

لم يشتهر أحد من النحاة بكثرة الشيوخ كما اشتهر أبو حيّان ، وقد ساعدت ظروف أبي حيان على الإكثار من الشيوخ ، والتلقّي عنهم ، ففي بلده غرناطة وجد الجو مهيأ لأن يتلقى عن علمائها ، ويأخذ من أساتذتها ولما وصل إلى ما يريد من علمهم تنقل في بلاد الأندلس كمالقة والمرية وغيرهما باحثاً عن العلم والعلماء ولولا الحادث الذي وقع بينه وبين شيخه ابن الطباع لربما ظلّ أبو حيان شيخاً عاديّاً ، لا يشار إليه بالبنان ، ولا يحتل في مائدة العلم أسمى مكان ، ولكن كما يقولون ، رب ضارة نافعة ، فقد هيأ له هذا الحادث أن يهرب من الأندلس إلى بلاد المشرق ، وبخاصة في شمال إفريقيا التي نزح إليها الكثير من علماء بغداد بعد فتنة التتار ، وفي هذه البلاد تجوّل أبو حيّان لا ليحصل على المال ، أو يشتغل بالتجارة ، ولو اتجه هذا الاتجاه لكان من السهل أن يصل إلى بغيته ، وبخاصة لأنه كان يتمتع بمقدار كبير من الذكاء . ولكن لأبي حيان وجهة نظر أخرى غير هذه الوجهة ، ومطلب آخر غير هذا المطلب ، فقد كان يبحث عن العلم .

---

(١) نفح الطيب ٣ : ٢٩٧ تحقيق محيي الدين .
(٢) نفح الطيب ٣ : ٣٢٠ تحقيق محيي الدين .

وكان همه أن يجالس العلماء ويلقى المشهورين منهم ، ولا يهمّه في ذلك تحمّل المكاره ، وتجشم المصاعب والفقر والحرمان .

وبعد أن أخذ ما أخذ ، ولقى مَنْ لقي في هذه البلاد اتجه إلى عروس الشرق إلى القاهرة التي ورثت حضارة بغداد وحملت رسالة العلم والمعرفة وقامت بها خير قيام ، وفي القاهرة ، والإسكندرية ، وغيرهما من مدن مصر تنقّل أبو حيّان فقابل الشيوخ ، وأخذ عنهم ، وجلس في حلقاتهم ، وناقشهم وناقشوه ، وأفاد منهم الكثير في شتى العلوم ، وضروب الفنون .

لهذا لم يكن عجباً أن يكثر شيوخ أبي حيّان ، وأن تكون هذه الكثرة موضع فخر واعتزاز عنده حتى إنه بلغ به الأمر أن عاب إمام العصر في النحو واللغة ابن مالك عابه بقلة الشيوخ ، وأخذ علمه من الكتب ، ولعلّه كان يعنيه بهذه الأبيات التي إن دلّت على شيء فإنما تدلّ على اتهام صارخ بأسلوب ساخر ، ولفظ قارص .

قال :

يظن الغَمْرَ أن الكتب تجـــدي	أخـا ذهن لإدراك العلـــوم
ومـا يدري الجهـول بـأن فيهـا	غوامِضَ حيَّرت عقـــل الفهيم
إذا رمت العلـــوم بغـــير شيخ	ضَلَلْت عــن الصراط المستقيم
وتلتبس الأمــور عليك حــتى	تصيرَ أضـــلَّ من تومـا الحكيم[1]

على أية حال ، إن كان أبو حيان يريد بذلك ابن مالك فقد غفر الله له لأن ابن مالك كان إماماً جليلاً ، وعلماً عظيماً ، ولم يكن أبو حيّان منه في مجال النحو واللغة إلا كما يكون الجدول من النهر ، والخليج من المحيط ، كما نبينه بعد . قال ابن العماد الحنبلي في صدد ذكر شيوخ أبي حيان إنه : أخذ القراءات

(١) نفح الطيب ٣ : ٣٢٠ تحقيق محيي الدين .
توما الحكيم : هو الذي ضرب مثلاً للجهل المركب ، وقيل فيه :

قــال حمار الحكيم تومـا	لو أنصف الدهر كنت أركب
لأنني جـاهـــل بسيـــط	وصاحبي جهلـــه مُركّـب

عن أبي جعفر بن الطباع ، والعربيّة عن أبي الحسن الأبذي ، وأبي جعفر بن الزبير ، وابن أبي الأحوص وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة . وبمصر عن البهاء ابن النحاس وجماعةٍ ، واقرأ في حياة شيوخه بالمغرب وسمع الحديث بالأندلس ، وإفريقيا ، والإسكندرية ، ومصر ، والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخاً منهم أبو الحسن بن ربيع ، وابن أبي الأحوص والقطب القسطلاني وأجاز له خلق من المغرب ، والمشرق منهم الشرف الدمياطي ، وابن دقيق العيد ، والتّقي بن رزين وأبو اليمن بن عساكر [1] .

والمقرّي في نفح الطيب يذكر بالتفصيل شيوخه ، ولم يكتف بهذا ، بل يذكر الكتب التي كان يدرسها على هؤلاء الشيوخ [2] .

وقد أعطانا أبو حيّان نفسه فكرة مفصّلة عن شيوخه الذين كثر عددهم وزاد فقال : « وأما شيوخي الذين رويت عنهم بالسّماع أو القراءة فهم كثير ، وأذكر الآن منهم جماعة » .

وأخذ أبو حيان يسجل هؤلاء الشيوخ الذين بلغ عددهم كما سجلهم نفح الطيب سبعة وثلاثين شيخاً [3] .

وفي نهاية هذا الإحصاء لشيوخه قال أبو حيان :

وجملة الذين سمعت منهم نحو أربعمائة شخص وخمسين . وأمَّا الذين أجازوني فعالَمٌ كثير جداً من أهل غرناطة ، ومالقة ، وسبتة ، وديار إفريقيا وديار مصر والحجاز ، والعراق ، والشام [4] .

تعقيب :

ألمح من الجملة الأخيرة التي عقب بها أبو حيّان بعد أن عدد شيوخه وهي « وجملة الذين سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين » ألمح منها مبالغة

(١) شذرات الذهب ابن العماد : ٦ : ١٤٥ طبع ١٣٥١ .
(٢) يرجع إلى نفح الطيب ٣ : ٢٩٦ تحقيق محيي الدين .
(٣) يرجع إلى نفح الطيب ٣ : ٣٠٤ تحقيق محيي الدين .
(٤) يرجع إلى نفح الطيب ٣ : ٣٠٦ تحقيق محيي الدين .

من أبي حيّان في كثرة شيوخه . وإلاّ فكيف يتأتى لأبي حيّان أن يسمع من هذا العدد الضخم من الشيوخ[1] ؟

الحقيقة في نظري أن أبا حيان لم يسمع من هؤلاء الشيوخ كما يسمع التلميذ من الأستاذ . يجلس في حلقته . ويقرأ عليه كتباً معينة ويتخرّج بها لو كان الأمر كذلك لطال الزمان وامتدت الأيام . مع أن أبا حيان خرج من الأندلس وهو في قرابة الخامسة والعشرين من عمره[2]. فطاف بالبلاد أكثر من خمسة عشر عاماً واستقر أخيراً في مصر ، وجلس متصدراً في مساجدها ومدارسها ، حتى وافاه الأجل المحتوم فلا يصدق العقل أن أبا حيان جلس من هؤلاء الشيوخ مجلس التلميذ ، وإنما الأمر الذي لا شك فيه أن أبا حيان كان يلاقي كثيراً من الشيوخ والعلماء في تجواله بالبلاد التي تنقل فيها . كل من لقيه ولو مرة واحدة سجل أبو حيّان أنه سمع منه ، ولو كان المسموع مسألة واحدة ، وبهذا التفسير يمكن أن يصدق هذا العدد الضخم الذي ذكره أبو حيان وسجله ، ولعل أبا حيان نفسه كان يذهب إلى هذا الاتجاه ، ويريد هذا الغرض حين قال : « وأما شيوخي الذين رويت عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير[3] » والرواية بالسماع لا تعني التتلمذ على هؤلاء الشيوخ .

ومهما يكن الأمر فإن أبا حيان قد عمّر طويلاً ، فمن الجائز أن يكون قد التقى بهؤلاء الشيوخ ، وبخاصة في عصر كثر فيه الشيوخ ، وزاد عدد العلماء ، وذلك بفعل رحلات علماء بغداد إلى البلاد الإسلامية بعد حادث التتار ، ورحلات علماء الأندلس إلى مصر ، وشمال إفريقيا بعد الهجمات المتكررة من الإفرنجة الذين يريدون أن يقضوا على تراث الأندلس .

وإذا كان من المسلم به أن أبا حيان كثر شيوخه في المشرق والمغرب ، واعترف أنه سمع منهم ، وأخذ عنهم ، فلِمَ لَمْ ينظم الإمام ابن مالك في سلك هؤلاء الشيوخ ؟ أكان ابن مالك نكرة لا يستحق الاهتمام به ، أو التلقي عنه في نظر أبي حيان ؟ هذا سؤال حيرني ، وكانت الإجابة عنه أشد حيرة .

---

(١) يرجع إلى نفح الطيب ٣ : ٣٠٦ وما بعدها تحقيق محيي الدين .

(٢) لأنه ولد سنة ٦٥٤ هـ وخرج من الأندلس سنة ٦٧٩ هـ كما سبق ان حققناه .

(٣) نفح الطيب ٣ : ٣٠٤ تحقيق محيي الدين .

أما ابن مالك كان نكرة فذلك أمر ينكره العام والخاص ، لأن ابن مالك درّة عصره ، وتاج زمانه ، وهو الإمام المجتهد الذي يعد بمثابة سيبويه في عصره . والذي دعاني إلى هذه الحيرة هو أن أبا حيان عاصر ابن مالك بنحو ثلاثين سنة ، كما يذكر المقرّي في نفح الطيب [1] ، فلماذا لم يجلس في حلقته ، مع أنه جلس في حلقة تلميذه بهاء الدين بن النحاس .

واقع الأمر أن أبا حيان كانت فيه شبيبة أندلسية تستند على غرور النفس وتقوم على هوى الشباب ، مما جعله يثور على شيخه أبي جعفر بن الطباع وكانت هذه الثورة سبباً في خروجه من الأندلس ، ولما وصل إلى مصر وبلاد الشام ، وجد في هذين الإقليمين منافساً أندلسيّاً آخر ، له خطره وله كيانه ، منافساً طبقت شهرته الآفاق ، وشدّت إليه الرحال ، وأشير إليه بالبنان ، إنه ابن مالك . من أجل هذا فقد ملأ الحقد قلبه على هذا الرجل ، واشتدت به الغيرة واستولى عليه الحسد ، مما جعله لا يتلقى عن هذا الشيخ ، ولا يشير إليه ضمن شيوخه الذين افتخر بهم . هذه ناحية .

وناحية أخرى لعلها كانت سبباً آخر يضم إلى هذا السبب في نفور هذا الشيخ من الجلوس في حلقة ابن مالك ذلك لأنه كان يؤمن أن العلم لا يؤخذ من الكتب وإنما يؤخذ من أفواه الرجال ، ويتلقى من ألسنة الشيوخ ، وابن مالك لم يكن له حظ كبير في نظر أبي حيان في هذا المجال فقد ذكر في الجوازم من « تذييله وتكميله » أنه لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ، ولذا تضعف استنباطاته ، وتعقباته على أهل هذا الشأن وينفر من المنازعة والمباحثة والمراجعة ، قال : « وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه [2] » .

ورحم الله العجيسي فقد تولّى بيان نفسية أبي حيان نحو ابن مالك فقال : وليس ذلك منه بإنصاف ، ولا يحمل على مثله إلاّ هوى النفس وسرعة الانحراف [3] .

ويبدو لي أن أبا حيّان وإن أنكر هذه الأستاذية لابن مالك في ظاهر الأمر

---

(١) نفح الطيب ٣ : ٤٢٧ تحقيق محيي الدين .

(٢) نفح الطيب ٢ : ٤٢٨ تحقيق محيي الدين .

(٣) نفس المرجع والجزء : ٤٢٩ .

فإنه أثبتها من طريق غير مباشر حيث أسهم أبو حيّان في نشر كتب ابن مالك ، وشرحها ، والإشادة بها . وكما قال السيوطي : هو الذي جسّر الناس على مصنفات ابن مالك ، ورغبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها [1] .

٩ – تلاميذه :

سعد أبو حيان ببعض التلاميذ الذين برزوا في حياته ، ووصلوا إلى أعلى المناصب والرتب كما قال ابن العماد في شذراته ، « وصارت تلامذته أئمةً وشيوخاً في حياته » [2] وكان من خلق أبي حيان الإعجاب بالطلبة الأذكياء والتودّد إليهم ، والإقبال عليهم واشعارهم بالإجلال والتعظم كما يقول الصفدي [3] . ومن أشهر التلاميذ الذين تقدموا في حياته ، وكان لهم أثر كبير في الدراسات النحوية والدينية في عصره الشيخ تقي الدين السّبكيّ ، والجمال الأسنوي ، وابن عقيل وابن أم قاسم ، والسّمين ، وناظر الجيش والسفاقسي ، وابن مكتوم [4] .

ولأجل أن تأخذ فكرة واضحة عن هؤلاء التلاميذ أرى أن أترجم لهم في إيجاز ليتضح لنا مدى أثر أبي حيان في عصره ، وكيف قدّم لهذا العصر تلاميذ نجباء وطلبة أذكياء ، دفعوا عجلة التقدم العلمي إلى الأمام قُدُماً بما أحدثوا من آراء ، وما ألّفوا من كتب ، وما سجلوا من مناقشات .

١ – تقي الدين السبكي :

هو علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى ، بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي السبكي تقيّ الدّين ، أبو الحسن الفقيه الشافعي المفسر ، الحافظ ، الأصولي ، النحوي اللغوي ، المقرئ ، البياني ، الجدليّ ، الخلافي ، النظّار ، البارع ، شيخ الإسلام ، أوحد المجتهدين .

---

(١) البغية : ١٢٢ .
(٢) شذرات الذهب ٦ : ١٤٥ .
(٣) البغية : ١٢٢ .
(٤) شذرات الذهب ٦ : ١٤٥ .

ولد مستهلّ صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة ، قرأ النحو على أبي حيّان ، والحديث على الشرف الدمياطي وتخرج به خلق في أنواع العلوم وناظر ، وأقرّ له الفضلاء ، وولي قضاء الشام بعد الجلال القزويني .

وولي مشيخة دار الحديث الأشرفيّة ، والشامية البرانية ، والمسرورية وغيرها وكان محققاً مدقّقاً ، وكان مصنفاً في البحث على قدم من الصلاح والعفاف . وصنف نحو مائة وخمسين كتاباً مطوّلاً ومختصراً .

آثاره العلمية :

نيل العلا في العطف بلا – الاقتناص في الفرق بين القصر والاختصاص – التعظيم والمنة في إعراب قوله تعالى لتؤمنن به ولتنصرنه – كشف القناع في إفادة لولا الامتناع – كلّ وما عليه تدل – وبيان الربط في اعتراض الشرط على الشرط – التهدّي إلى معنى التعدّي .

وكانت وفاته بمصر بعد أن قدم إليها ، وسأل أن يولى القضاء مكانه ولده تاج الدين وأجيب إلى ذلك . وكانت وفاته سنة ٧٥٥ هـ .[1]

٢ – الجمال الإسنوي :

هو عبد الرحيم بن الحسن بن عليّ بن عمر بن علي بن إبراهيم الأموي الشيخ جمال الدين أبو محمد الإسنوي ، الفقيه الشافعي ، الأصولي ، النحوي العروضي . ولد في العشر الأخير من ذي الحجة سنة ٧٠٤ هـ بإسنا ، وقدم القاهرة سنة إحدى وعشرين ، وقد حفظ « التنبيه » فأخذ العربية عن أبي الحسن النحوي والد ابن الملقن وأبي حيّان . وكتب له أبو حيان : بحث عليّ الشيخ فلان كتاب « التسهيل » ثم قال له : لم أشيخ أحداً في سِنّك .

وذكر الجمال في كتابه الكواكب أنه كان لا يعرف إلا بالنحو في أول أمره حتى أقرأه وله نحو العشرين سنة .

انتهت إليه رياسة الشافعية ، وصار المشار إليه بالديار المصرية ، ودرس

---

(١) بغية الوعاة بتصرف : ٣٤٢ .

وأفتى ، وازدحمت عليه الطلبة ، وانتفعوا به ، وكثرت تلامذته ، وكانت أوقاته محفوظة مستوعبة للاشتغال والتصنيف .

ودرس بالمالكية ، والفاضلية ، والتفسير بالجامع الطولوني .

آثاره العلمية :

الكواكب الدّريّة في تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية — شرح الألفية ولم يكمل .

توفي ليلة الأحد في ٢٨ جمادى الأولى سنة ٧٧٢ هـ وله سبع وستون سنة ونصف ، وكانت جنازته مشهورة تنطق له بالولاية[1] .

٣ — ابن أمّ قاسم :

الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المولد ، الأسنيّ المحتد ، النّحويّ ، اللغوي ، الفقيه البارع بدر الدين المعروف بابن أم قاسم ، وهي جدّة أم أبيه ، واسمها زهراء . وكانت أوّل من جاءت من العرب ، عرفت بالشيخة فكانت شهرته تابعة لشهرتها .

أخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجيّ والسرّاج الدمنهوريّ وأبي زكريا الغماريّ ، وأبي حيّان ، وصنّف وتفنن وأجاد .

آثاره العلمية : شرح التسهيل — شرح المفصل — شرح الألفية — الجني الدّاني في حروف المعاني .

مات يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩ هـ[1] .

٤ — ابن عقيل :

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل القرشيّ الهاشميّ العقيليّ ، الهمدانيّ الأصل ، ثم البالسي المصري ، قاضي القضاة بهاء الدين ابن عقيل الشافعيّ نحويّ الديار المصرية .

---

(١) البغية بتصرف : ٣٠٤ .

قال ابن حجر والصفديّ : ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ٦٩٨ هـ ، ولازم الجلال القزويني وأبا حيان وتفنن في العلوم ، وكان قويّ النفس يتيه على أرباب الدولة وهم يخضعون له ويعظمونه .

درس بالقطبيّة والخشّابية ، والجامع الناصريّ بالقلعة والتفسير وبالجامع الطّولوني بعد شيخه أبي حيّان .

قال الاسنوي في طبقاته : كان إماماً في العربيّة والبيان، وتكلّم في الأصول والفقه كلاماً حسناً ، وكان غير محمود التصرفات المالية ، حادّ الخلق ، جواداً مهيباً لا يتردّد إلى أحد .

قال السيوطيّ : وقال غيره : ما أنصف الإسنوي ابن عقيل كان لا ينصفه في البحث في مجلس أبي حيّان ، وربما خرج عليه .

إنتاجه النحوي :

المساعد في شرح التسهيل : وله على الألفية شرح أملاه على ولده قاضي القضاة جلال الدين القزويني .

قال السيوطي : وقد كتبت عليه حاشية سميتها بـ « السيف الصقيل » .

قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وتزوج بابنته ، فأولدها قاضي القضاة جلال الدين ، وأخاه بدر الدين .

وروى عنه سبطه جلال الدين ، والجمال بن ظهيرة ، والشيخ ولي الدين العراقي .

ومات بالقاهرة ليلة الأربعاء ٢٣ من ربيع الأول سنة ٧٦٩ هـ ودفن بالقرب من الإمام الشافعيّ [١] .

٥ – السّمين :

أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبيّ ، شهاب الدين المقري

---

(١) البغية بتصرف : ٢٨٤ .

النحويّ ، نزيل القاهرة المعروف بالسمين .

قال في الدرر الكامنة : تعانى في النحو فمهر فيه ، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه ، ولي تدريس القراءات بجامع ابن طولون ، والإعادة بالشافعيّ .

آثاره العلمية :

كتاب الإعراب ، ألفه في حياة شيخه أبي حيان ، وناقشه فيه كثيراً – شرح التسهيل – شرح الشاطبية .

قال الإسنويّ في طبات الشافعية : كان فقيهاً بارعاً في النحو والقراءات ، مات في جمادى الآخرة سنة ٧٥٦ هـ .[١]

٦ – ناظر الجيش :

محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبيّ ، محب الدين ناظر الجيش . قال ابن حجر : ولد سنة ٦٩٧ واشتغل ببلاده ، ثم قدم القاهرة ولازم أبا حيّان والجلال القزويني ، والتاج التبريزي وغيرهم .

آثاره العلمية :

شرح التسهيل إلا قليلاً ، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان ومات في ثاني عشر ذي الحجة سنة ٧٧٨ هـ [٢] .

٧ – السّفاقسيّ :

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي العلامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسيّ النحوي ، ولد في حدود سنة ٦٩٧ هـ وسمع ببجاية من شيخها ناصر الدين ، ثم حجّ وأخذ عن أبي حيان بالقاهرة ، وقدم دمشق فسمع من المزي ، وزينب بنت الكمال وخلق .

---

(١) البغية بتصرف : ١٧٥ .

(٢) البغية بتصرف : ١١٨ .

آثاره العلمية :

له إعراب القرآن . وتوفي ثامن عشر ذي القعدة سنة ٧٤٢ هـ [١].

٨ – ابن مكتوم :

أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم محمد القيسي تاج الدين أبو محمد الحنفيّ النّحويّ .

قال في الدرر : ولد في آخر ذي الحجّة سنة ٦٨٢ هـ . وأخذ النحو عن البهاء ابن النحاس ، ولازم أبا حيان دهراً طويلاً وتقدم في الفقه ، والنحو ، واللغة ، ودرس وناب في الحكم .

آثاره العلمية :

الجمع بين العباب والمحكم في اللغة – الجمع المتناه في أخبار اللغويين والنحاة .

قال السيوطي : وكأنه مات عنها مسودة فتفرقت شذر مذر .

وله شرح كافية ابن الحاجب – وشرح شافيته – وشرح الفصيح – الدرر اللقيط من البحر المحيط ٧ مجلدات قصره على مباحث أبي حيان مع ابن عطية والزمخشري – التذكرة ، ثلاثة مجلدات سماها : قيد الأوابد ، قال السيوطي : وقفت عليها بخطه .

توفي الشيخ ابن مكتوم في الطاعون العام في رمضان سنة ٧٤٩ هـ [٢].

أما ابن هشام فإنه كما قال السيوطي سمع على أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه غيره [٣].

١٠ – كتبه :

أسهم أبو حيّان في الحركة العلميّة التي كانت تسود عصره بكتب عديدة

---

(١) البغية بتصرف : ١٨٦ .

(٢) البغية بتصرف : ١٤٠ .

(٣) البغية : ٢٩٣ .

تنوعت موضوعاتها ، وتعدّدت أغراضها ، ولم يترك فناً من الفنون المنتشرة في عصره من غير أن يسهم فيه بالتأليف والتصنيف . صنف في التفسير وفي الفقه وفي النحو ، وفي الصرف ، وفي الأدب ، وفي اللغة وفي التاريخ وكان إنتاجه في كلّ هذه العلوم ضخماً يدل على مقدرة فائقة ، وعبقرية ممتازة ، وإلهام مشرق . وإني أترك المجال لتلميذه الصفدي ليسجل لنا صورة واضحة عن مؤلفاته فهو أعلم الناس بما ألّف هذا الشيخ ، لأنه كان من المعاصرين له ، والمتلقّين عنه .

قال الصفديّ : وأمّا تصانيفه فهي :

١) البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم .
٢) إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب .
٣) كتاب الأسفار الملخص من كتاب الصفّار شرحاً لكتاب سيبويه [١] .
٤) كتاب التجريد لأحكام سيبويه .
٥) كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل .
٦) كتاب التنخيل الملخص من شرح التسهيل .
٧) كتاب التذكرة [٢] .
٨) كتاب المبدع في التصريف .
٩) كتاب الموفور [٣] .
١٠) كتاب التقريب [٤] .
١١) كتاب التدريب .
١٢) كتاب غاية الإحسان [٥] .

---

(١) القاسم بن محمد ، الشهير بالصفار المتوفى بعد سنة ٦٣٠ هـ شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً يقال : إنه أفضل شروحه ، أخذه أبو حيان ولخّصه وسماه الأسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار ، وجرد أحكام الكتاب وسماه : التجريد .
(٢) كتاب في العربية من أربع مجلدات .
(٣) كتاب الموفور في تحرير أحكام ابن عصفور .
(٤) تقريب مختصر المقرّب في النحو ، ثم شرح هذا المختصر وسماه التدريب وهو كالكافية حجماً .
(٥) غاية الإحسان : كتاب في النحو .

١٣) كتاب النكت الحسان .
١٤) كتاب الشّذا في مسألة كذا .
١٥) كتاب الفصل في أحكام الفصل .
١٦) كتاب اللمحة [١] .
١٧) كتاب الشّذرة [٢] .
١٨) كتاب الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء .
١٩) كتاب عقد اللآلئ [٣] .
٢٠) كتاب نكت الأمالي .
٢١) كتاب النافع في قراءة نافع [٤] .
٢٢) كتاب الأثير في قراءة ابن كثير [٥] .
٢٣) المورد الغَمْر في قراءة أبي عمرو [٦] .
٢٤) الروض الباسم في قراءة عاصم [٧] .
٢٥) المزن الهامر في قراءة ابن عامر [٨] .
٢٦) الرَّمزة في قراءة حمزة [٩] .
٢٧) تقريب النائي في قراءة الكسائي .
٢٨) غاية المطلوب في قراءة يعقوب [١٠] .

---

(١) اللمحة البدرية في علم العربية . شرحه ابن هشام .
(٢) الشذرة الذهبية في علوم العربية .
(٣) عقد اللآلئ في القراءات السبع الغوالي : هو منظومة كالشاطبية .
(٤) ابو عبد الرحمن نافع بن أبي نعيم الليثي ، قارئ أهل المدينة وأحد السبعة توفي سنة ١٦٩ هـ .
(٥) ابو محمد عبد الله بن كثير الكناني ولاء ، الفارسيّ الأصل ، قارئ مكة توفي ١٢٠ هـ .
(٦) ابو عمرو زّيان بن العلاء البصري توفي سنة ١٥٤ هـ .
(٧) عاصم بن أبي النّجود الأسدي الكوفيّ توفي سنة ١٢٨ هـ .
(٨) عبد الله بن عامر اليحصبي الشاميّ توفي سنة ١٢٨ هـ .
(٩) حمزة بن حبيب الزيات العجلي توفي سنة ١٥٦ هـ .
(١٠) أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرميّ توفي سنة ٢٠٥ هـ ويعقوب بن عبد الرحمن القارئ المدني توفي بالإسكندرية سنة ١٨١ هـ .

٢٩) قصيدة النير الجلي في قراءة زيد بن علي [١] .
٣٠) الوهّاج في اختصار المنهاج [٢] .
٣١) الأنور الأجلى في اختصار المحلّى [٣] .
٣٢) الحلل الحالية في أسانيد القراءات العالية .
٣٣) كتاب الإعلام بأركان الإسلام .
٣٤) نثر الزهر ونظم الزهر .
٣٥) قطر الحَبي في جواب أسئلة الذهبي [٤] .
٣٦) فهرست مسموعاتي .
٣٧) نوافث السحر في دمائث الشعر [٥] .
٣٨) كتابْ تحفة الندس في نحاة الأندلس [٦] .
٣٩) الأبيات الوافية في علم القافية .
٤٠) جزء في الحديث .
٤١) مشيخة ابن أبي المنصور .
٤٢) كتاب الإدراك للسان الأتراك .
٤٣) زهو الملك في نحو الترك .
٤٤) نفحة المسك في سيرة الترك .
٤٥) منطق الخرس في لسان الفرس[٧].

---

(١) زيد بن عليّ بن الحسين الإمام الشهيد توفي سنة ١٢١ هـ .
(٢) منهاج الطالبين : مختصر المحرر في فروع الشافعيّة للإمام محيي الدين بن يحيى النووي . توفي ٦٧٦ هـ .
(٣) الأنور الأجلى في اختصار المحلى : المحلى لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .
(٤) قطر الحبي في جواب أسئلة الذهبي . الحبي : السحاب يشرق من الأفق على الأرض ، او الذي تراكم بعضه فوق بعض ، ومنه قول امرئ القيس كلمع اليدين في حبي مكلل .
(٥) نوافث السحر : أي في رقيقه وسهله . والدمائث : ما سهل ولان مفرده : دميثة .
(٦) تحفة الندس في نحاة الأندلس : الندس : الفَطِن واللبيب الذّكِيّ .
(٧) نكت الهميان : ٢٨٣ .

وهناك كتب شرع فيها أبو حيّان ، ولكن وقته لم يسعفه في إنجازها فتركت ناقصة تحتاج إلى تكميل . قال الصفدي ، ومما لم يكمل تصنيفه إلى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة حسب ما كتب به خطّه لي :

١ – مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد .
٢ – كتاب منهج السالك على ألفيّة ابن مالك .
٣ – نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب .
٤ – مجاني الهصر في آداب وتواريخ لأهل العصر .
٥ – خلاصة البيان في علمي البديع والبيان .
٦ – نور الغبش في لسان الحبش .

ورغم كثرة هذه الكتب التي ألفت في كل فن ، ووضعت في كل علم فإنه لم يبق منها لدينا إلا القليل . ولعل حوادث الزمن من تحريق وتخريب قضى على هذا التراث الضخم الذي لو قدر له الحياة لسد أركاناً كبيرة في المكتبة العربية .

هذا ولا أستطيع أن أعطي فكرة ولو موجزة عن هذه الكتب لأن الكثير منها ضاع بفعل الزمن ، وتفرق ما بقي في المكتبات هنا وهناك .

أما أشهر الكتب النحوية واللغوية التي ألفها أبو حيان فهي ما يلي : –

١ ـ البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم .

ذكر أبو حيّان في مقدمة كتابه تاريخ تأليفه لهذا الكتاب ، فقرر أنه ألفه في سن متأخرة يحتاج صاحبها إلى الراحة والهدوء ، ولكنه في سبيل العلم لم يبال بما يلقى في هذا المجال من ضروب التّعب والعناء . ومن ثمَّ قد شرع في تفسير هذا الكتاب ، وقد ساعده على إنجازه اختياره مدرساً لعلم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور ، وكان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعمائة وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمره [1] .

ثم بين منهجه في هذا الكتاب ، فقال :

(١) البحر المحيط ١ : ٣ الطبعة الأولى : ٣٢٨ – مطبعة السعادة .

إني أبتدئ أولاً بالكلام على مفردات الآية التي أفسرها لفظة لفظة فيما يحتاج إليه من اللغة . والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب ، وإذا كان للكلمة معنيان أو معان ذكرت ذلك في أول موضع فيه تلك الكلمة لينظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كل موضع تقع فيه فيحمل عليه .

ثم أشرع في تفسير الآية ذاكراً سبب نزولها وارتباطها بما قبلها حاشداً فيها القراءات شاذها ومستعملها ، ذاكراً توجيه ذلك في علم العربية بحيث إني لا أغادر منها كلمة وإن اشتهرت حتى أتكلّم عليها مبدياً ما فيها من غوامض الإعراب ودقائق الآداب [1] .

وإنما تحدثت عن هذا الكتاب ، وإن كان في فن التفسير ـ لأنه في حقيقة أمره كتاب نحو ، جمع فيه الكثير من آراء النحاة في مواضع مختلفة منه وكانت روح النحو فيه سائدة في جميع مسائله مما لا يبعده عن كتب النحو التي يمكن أن تقوم عليها الحركة النحوية في هذا العصر . وأبو حيّان لم يغب عنه هذا الغرض ، إذ أنه التزم في كتابه معرفة الأحكام النحوية لأن علم التفسير لا يستغني عنها ، وقد التزم أبو حيّان هذا المنهج ، ولا أدل على ذلك من قوله في مقدمته ، مبيّناً منهجه في التفسير والوسائل التي يحتاج إليها المفسر معرفة الأحكام التي للكلمة العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها ، ويؤخذ ذلك من علم النحو ، وأحسن موضوع فيه وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى ، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات ، وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني ، الطائي ، مقيم دمشق [2] .

٢ – التذييل والتكميل :

وهو شرح على التسهيل لابن مالك وهو شرح كبير في مجلدات أورد فيه اعتراضات على المصنّف وبخاصة في استدلاله بالحديث [3] .

---

(١) البحر المحيط ١ : ٤ .
(٢) البحر المحيط ١ : ٦ .
(٣) كشف الظنون مجلد ١ نهر : ٤٠٥ بتصرف .

٣ – التنخيل الملخص من شرح التسهيل :

لخّص أبو حيّان في هذا الكتاب شرح المصنف وتكملة ولده [١] .

٤ – ارتشاف الضَّرب من لسان العرب :

ذكر صاحب كشف الظنون أنه مجلدان . وذكر أبو حيّان في هذا الكتاب أن المتقدمين ربما أهملوا كثيراً من الأبواب ، وأغفلوا ما فيه الصواب .

ولما كان كتابه شرح التسهيل جامعاً جرد أحكامه عن الاستدلال والتعليل ليكون هذا مختصّاً بزوائد ، فصارت معانيه تدرك بلمح البصر ، لا يحتاج إلى إعمال فكر .

وجعله في جملتين : الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب . الثانية في أحكامها حالة التركيب . قيل هو نسختان كبرى وصغرى . وذكر أنه استقرأ حروف الهجاء بفروعها المستحسنة والمستقبحة فبلغت سبعة وأربعين حرفاً . فاستخرج ذلك الكتاب من ملخصه [٢] .

٥ – **التذكرة في العربية** أربعة مجلدات كبار . قال السّيوطيّ : وقفت عليها ، وانتقيت منها كثيراً .

٦ – **غاية الإحسان في النحو** .

٧ – **شرح الشذا في مسألة كذا** ، **واللمحة والشذرة** كلاهما في النحو .

ويبدو مما تقدّم أن جل تأليف أبي حيّان كانت في النحو والصرف .

أمَّا اللغة فله فيها كتابان :

١ – **الارتضاء في الضاد والظاء** .

٢ – **إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب** [٣] .

وقد أشرف على طبع هذا الكتاب الأخير في عام ١٩٣٦ محمد سعيد بن

(١) نفس المرجع والجزء والصفحة .

(٢) كشف الظنون مجلد ١ نهر : ٦١ بتصرف .

(٣) البغية : ١٢٢ .

مصطفى الوردي وذيّل عليه في هوامشه بما في الألفاظ التي ذكرها من قراءات وبما أغفله المصنف من غريب .

قال الدكتور حسين نصار : « قد لجأ المؤلف إلى ترتيبه وفقاً لنظام غريب يأخذ من نظام الجوهري في المعاجم بعض الشيء ، فقد رتب الألفاظ وفقاً لحرفها الأول ، فالأخير معاً ، ثم لم يراع ترتيب الحشو وأتى به هملاً ، ففي حرف الخاء مثلاً نجد الألفاظ على النحو التالي : خسأ ، خبأ ثم خطب ثم خبت ، ثم خرج ثم خلد ثم خرد . ولم يدخل في اعتباره سوى الحروف الأصلية وحدها » .

ولما رأى الشيخ قاسم الحنفيّ ذلك الترتيب أَحَبَّ أن يهذبه لييسره ، وأن يزيد عليه بعض ألفاظ قليلة ، فألف كتابه « مختصر كتاب التحفة في غريب القرآن » .

وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه رقم / ٢٣٤ تفسير [١] .

وبعد ، فهذه صور مجملة عن كتب أبي حيان ، ولعل العامل الأول الذي ساعد في تأليف هذه الكتب ، وتعدادها ، هو ما منّ الله سبحانه عليه من طول العمر وامتداد الأجل فكما يقول المؤرخون ولد سنة ٦٥٤ هـ وتوفي سنة ٧٤٥ هـ ومعنى ذلك أنه عاش إحدى وتسعين سنة ، وهذا العمر الطويل كفيل بتهيئة الجو للإنتاج والتأليف ، وبخاصة إذا علمنا أن أبا حيّان كان متفرغاً للعلم ، يتعيش منه ، ويأكل من نتاج عقله وفكره .

١١ – ثناء العلماء عليه :

كان أبو حيّان في عصره مرموق المكانة ، ذائع الصيت ، حسن الذكر وقد أشاد به علماء عصره ، وسجلوا له كلّ فخر ، وقدّروا فيه نبوغه العظيم ، وعقليته الناضجة ، وأفقه الواسع ، وفكره المشرف ، وعلمه الغزير .

قال الصفدي تلميذه :

« لم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه ، لأني لم أره قط إلاّ يسمع ، أو

---

(١) المعجم العربي : نشأته وتطوره . الدكتور حسين نصار : ٤٥ ، ٤٦ .

يشتغل ويكتب ، ولم أره غير ذلك . وهو ثبت فيما ينقله ، محرر لما يقوله ، عارف باللغة ، ضابط لألفاظها [1] » .

قال المقرّي : وقد مدحه كثير من الشعراء ، والكبار الفضلاء منهم القاضي محي الدين بن عبد الظاهر ، وشرف الدين بن الوحيد . ونجم الدين اسحاق بن المنى التركي. وسأله تكملة شرح التسهيل بقصيدة وأرسلها إليه من دمشق وأولها :

تبدّى ، فقلنـا وجهـه فلق الصبح وكمّله باليُمْن فيـــه ، وبالنجح
وسهلت تسهيـــل الفوائـد محسناً فكن شارحاً صدري بتكملة الشرح [2]

١٢ – وفاته :

اتفق جل المؤرخين على أن أبا حيان توفي سنة ٧٤٥ هـ . وحدّد المقري تاريخ هذه الوفاة حيث قال : توفي رحمه الله تعالى بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت بعد العصر في الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥ هـ . ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر ، وصلي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر [3] .

وادعى بعض المؤرخين من المغاربة أنه توفي سنة ٧٤٣ هـ ، وقد ردّ هذا الادعاء المقرّي حيث قرر أن هذا التاريخ الذي ذكروه للوفاة غير ظاهر ، لأن أهل الشرق أعرف بذلك . إذ توفي عندهم ، وقد ذكروا أنه توفي سنة ٧٤٥ هـ ، فعلى كلام أهل المشرق في ذلك المعول وقد رثاه الصفدي بقصيدة طويلة [4].

١٣ – آراؤه واتجاهاته النحوية :

يتّضح لنا مما تقدم أن أبا حيّان عرف الدراسة النحوية في بلده غرناطة ،

---

(١) نفح الطيب ٣ : ٢٩٤ تحقيق محيي الدين .
(٢) نفس المرجع والجزء : ٢٩٨ .
(٣) نفح الطيب ٣ : ٢٩٢ تحقيق محيي الدين .
(٤) نفس المرجع والجزء : ٣١٥ .

وأنه أخذ العربية فيها عن أبي الحسن الأبذي وأبي جعفر بن الزبير ، وابن أبي الأحوص وابن الضائع [1] .

ولعلّ أبا حيان درس في بلده النحو من كتاب سيبويه ، وكما قلت سابقاً : إن هذا الكتاب ظل عمدة النحو ، ودعامته الأولى في جميع العصور في الشرق والغرب ، ويؤيّد ما ذكرت أن أبا الحسن الأبذي كان له معرفة تامة بكتاب سيبويه ، وأن أبا حيّان تتلمذ عليه في بلده غرناطة ، وتلقى كتاب سيبويه عنه وذلك كما ذكره السّيوطيّ في البغية في ترجمة أبي الحسن الأبذي . قال : كان نحويّاً ذاكراً للخلاف في النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه فما دونه [2] . ولما استقرّ أبو حيّان في مصر تتلمذ على البهاء ابن النحاس وقرأ عليه جميع كتاب سيبويه كما قرر ذلك المقريّ في نفح الطيب [3] .

ومن هنا يصح لنا أن نقول : إن أبا حيان كان لكتاب سيبويه أكبر الأثر في تكوين آرائه النحوية ، وبقي هذا الكتاب مقدّساً في نفسه لا يحاول أن يخرج عن قواعده ومبادئه إلاّ في القليل النادر ولم يكن كسلفه العظيم ابن مالك الذي كان إماماً مجتهداً في هذا الفن ، ولم يشأ أن يكون فيه مقلداً ، بل كانت له آراؤه وأفكاره ، واستنباطاته ونظرياته .

ويفسر بعض المؤرخين عدم خروج أبي حيّان عن القواعد النحوية التي وضعها سيبويه والمتقدّمون أنه وفد إلى مصر وهو على مذهب الظاهرية [4] ، وكان يقول محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه [5] ، ومعنى ذلك أن هذا المذهب الظاهريّ في الفقه ترك في نفسه أثراً جعله يسير على سننه حتى في النحو ، فهو فيه مقلّد لا مبتدع ، يردّد آراء سيبويه والمتقدمين . ويتعصّب لهم ، ويدافع عنهم ويتلمس لهم الدليل والحجة .

---

(١) شذرات الذهب ٦ : ١٤٥ .

(٢) البغية : ٣٥٢ .

(٣) نفح الطيب ٣ : ٣١٧ تحقيق محيي الدين .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول : ٣٣٢ .

(٥) الدرر الكامنة ٤ : ٣٠٢ .

وقد ذكر ابن حجر في ترجمته له : « أنه كان ظاهرياً حتى في النحو وقد يكون معنى ذلك أنه حاول أن يتمسك التمسك كله بآراء الأوائل من أئمة هذا العلم ، وبخاصة سيبويه [1] » .

ومما يدل على أن أبا حيان كان متعصباً لسيبويه وكتابه أنه كان يعظم ابن تيمية ثم وقعت بينه وبينه مسألة نقل فيها أبو حيان شيئاً عن سيبويه فقال ابن تيمية : أسيبويه كان نبيّ النحو ؟ لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعاً من كتابه فأعرض عنه ورماه في تفسيره النهر بكل سوء [2] ، ألا يدلّ هذا على أن أبا حيّان لم يكن يسمح لأحد من علماء عصره أن يتعرّض لسيبويه بسوء أو ينسب إليه خطأ في نظره سيبويه نبيّ النحو الذي لا يعرف معنى الخطأ .

ولما جلس أبو حيّان في القاهرة مجلس الأستاذ التزم أن لا يقرئ أحداً إلا ان كان في كتاب سيبويه ، أو في التسهيل لابن مالك ، أو في تصانيفه [3] .

من كل ما تقدّم نستطيع أن نبين أن أبا حيّان لم يكن له اتجاه في النحو معروف ولم يحاول أن يخرج عن السنن الذي وضعه الأقدمون كسيبويه في هذا الفن وكان مؤمناً الإيمان كله بأن النحو وقف في المرحلة التي انتهت عند سيبويه وكل نحو جاء بعد ذلك فهو من نبع سيبويه ، ومن معين كتابه ، ولكن مع هذا كله لم يكن أبو حيان آلة تحكي آراء سيبويه والأقدمين وتردّدها كما هي من غير وعي أو تفكير . إننا لو اعتقدنا ذلك لظلمنا الرجل الظلم كله ، لأنه كان ملمّاً بهذا الفن ، واقفاً على أسراره ، مدركاً المعاينة ، واعياً لمسائله ، فإذا تعصب لسيبويه أو للبصريين بعامة فليس التعصب الذي يقوم على الهوى وتندفع إليه العاطفة ، إنما هو التعصب للحق ، وللحق وحده ، فقد كان أبو حيّان يرى في سيبويه المثل الأعلى في النحو .

ونحن إذا استعرضنا آراء ابن حيان ، وموقفه من كبار النحاة ومناقشته لفحول

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول : ٣٣٢ .
(٢) البغية : ١٢١ .
(٣) نكت الهميان : ٢٨٠ .

عصره كابن مالك فإنا نجد أبا حيان له نظرات صادقة في النحو ووقفات مشرفة في مسائله مما يدل على أن الرجل درس هذا العلم ، واستوعب مسائله ومما يجعله إذا ناقش أو باحث ، أو جادل لم يعوزه الدليل ، ولم تغب عنه الحجة ، ولم يضل عنه منطقه وبرهانه .

وتوضيحاً لهذا الذي ذكرت فإني أعرض لطائفة من المسائل النحوية التي تعصّب فيها أبو حيّان لسيبويه لأنه رأى أن الحق في جانبه ، ثم أعرض لطائفة أخرى من المسائل النحوية التي ناقش فيها كبار النحاة كالزمخشري وابن مالك وغيرهما . ثم أعرض لمنهجه في النحو ، وآرائه التي آمن بها ، ودافع عنها في طائفة ثالثة من مسائل هذا العلم .

١ - تعصب أبي حيّان لسيبويه :

ليس معنى التعصب ـ كما قلت ـ الانحياز للهوى أو التعصب لمجرد التعصب وإنما التعصّب للدليل الذي وضح ، والمنهج الذي استقام ، والبرهان الذي استوى ونضج .

فمن المسائل التي وافق فيها أو تعصب فيها أبو حيان لسيبويه ، ما يأتي :

١ - المضمر المنفصل :

قال السيوطي في الهمع : « المضمر المنفصل هو لفظ واحد ، وذلك (إيَّا ويليه دليل ما يراد به من متكلم أو مخاطب ، أو غائب إفراداً وتثنية ، وجمعاً تذكيراً وتأنيثاً ، فيقال : إيّاي إيانا وإياك وإياكما وإياكم إياكن وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن ، وهذه اللواحق حروف تبيّن الحال كاللاحقة في أنت وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وكاللواحق في اسم الإشارة ، هذا مذهب سيبويه والفارسيّ . قال أبو حيان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

وذهب الخليل والمازني ، واختاره ابن مالك : إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو إيَّا لظهور الإضافة في قولهم : فإياه وإيّا الشوائب .

وهنا نرى أبا حيان يدافع عن مذهب سيبويه ، ويتصدّى للرد على مخالفيه بدليل واضح حيث قال : ولو كانت إيَّا مضافة لزم إعرابها لأنها ملازمة لما ادعوا

إضافتها إليه . والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كأيّ بل أولى ، لأن (إيّا) لا تنفك وأيّ قد تنفك عن الإضافة[1] .

٢ – الفصل بين أمّا والفاء بالظرف المعمول لـ « أَمّا » :

قال الأشموني : « يفصل بين أما والفاء بواحد من أمور ستة : منها : ظرف معمول لـ « أمّا » لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو للفعل المحذوف : نحو أمّا اليوم فإني ذاهب ، وأما في الدار فإن زيداً جالس ، ولا يكون العامل ما بعد إن لأن خبر إن لا يتقدّم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه ، والمازني والجمهور .

وخالفهم المبرد ، وابن درستويه ، والفراء والمصنف (ابن مالك) فإنهم يعملون ما بعد إنّ فيما قبلها مع (أمّا) خاصة نحو أما زيداً فإني ضارب .

قال أبو حيّان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح قال : وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولّاد عنه . وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه[2] .

٣ – زيادة بعض حروف الجرّ عوضاً :

قال ابن مالك : تزاد عوضاً ومثله بقوله :

ولا يؤاتيك فيما نـــاب من حدث ... إلاَّ أخـو ثقـة فـانظر بمن تثق

أراد من تثق به ــ فزاد الباء قبل عن عوضاً . وحكاه أيضاً في (عن) و (على) وأنشد قوله :

أتجزع إن نفس أتـــاهـــا حمامهـا ... فهلا التي عن بين جنبيك تـــدفــع

أي فهلّا عن التي بين جنبيك فحذف عن .

وزادها بعد التي عوضاً كقوله :

إن الكريـــم وأبيـــــك يعتمـــل ... إن لم يجد يومـــاً على مَن يَتَّكِـــل

---

(١) الهمع ١ : ٦١ .

(٢) الأشموني ٤ : ٤٩ وحاشية الصبان ٤ : ٤٩ .

أي إن لم يجد من لم يتكل عليه ، وزاد على قبل (مَن) عوضاً .

وقاسه في (إلى ، وفي ، واللام ، ومن) فقال في الشرح يجوز عندي أن يعامل بهذه المعاملة : من ، واللام ، وإلى ، وفي قياساً على عن ، وعلى ، والباء .

ورد أبو حيان العوض بأنواعه ، فقال : في الأبيات المستشهد بها لا يتعين فيها التأويل المذكور لاحتمال أن يكون الكلام تم عند قوله : فانظر : أي فانظر لنفسك ، ولما قدّم أنه لا يؤاتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخو ثقة فقال : بمن تثق ، أي لا أحد يوثق به ، فالباء في بـ « من » متعلقة بتثق ، وكذا البيت الآخر يحتمل تمام الكلام عند قوله : إن لم يجد يوماً أي أنه إذا لم يجد ما يستعين به احتمل بنفسه ، ثم قال : على من يتكل ومَنْ استفهاميته أي لا أحد يتكل عليه ، فـ « على » متعلقة بيتكل .

ولم يؤول أبو حيان البيت الثاني وقال في المقيس : هذا الذي أجازه قياساً لم يثبت الأصل الذي يقاس عليه ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدل به ، ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشذوذ والندور ، والبعد من الأصول بحيث لا يقاس عليها ، ولا يلتفت إليها .

قال أبو حيّان : وقد نصّ سيبويه على أن (عن) و (على) لا يزادان لا عوضاً ولا غير عوض[1] . وأبو حيّان في رده على ابن مالك التزم لغة النقد الأدبي فتخريجه للأبيات التي استدل بها ابن مالك يدلّ على روح أدبية ، تلمح المعاني الخفية ، وتلمس ما وراء الألفاظ . وكان من الممكن لأبي حيان أن يقف عند هذا النقد الأدبي ، وله من ذلك دليله الواضح وبرهانه القوي ، ولكنه في مجال الاستشهاد النحوي لا يكتفي بهذا بل يحاول أن يبحث في نصوص سيبويه ليجد ما يؤيد قوله ، ويدعم رأيه وفي نظره أن كلام سيبويه حجة لا ترد ، ومنطق لا يرفض .

٤ – الشبه الوضعيّ :

قال السّيوطي في الهمع : « الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستة : أحدها

---

(١) الهمع ٢ : ٢٢ .

الشبه الوضعي ، بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف ، أو على حرفين فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف ، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة : حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف فاصل بينهما .

قال أبو حيّان : لم أقف على مراعاة الشبه الوضعي إلاّ لابن مالك وقال ابن الضائع قال سيبويه : في باب التسمية ، إذا سميت بباء اضرب قلت : اب باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب [1] .

٥ – الفرق بين جمع المذكر وجمع التكسير :

قال السّيوطي في الهمع : « لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير إلا الواو نحو : الزيدون خرجوا ، ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة . وأما جمع التكسير المذكر فيعود عليه الواو نحو الرجال خرجوا ، والتاء على التأويل بجماعة نحو الرجال خرجت ، ومنه : « وإذا الرسل أقتت [2] » .

واسم الجمع يعود عليه الواو نحو : الرهط خرجوا ، والركب سافروا أو ضمير الفرد نحو الرهط خرج والركب سافر . وقد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة كحديث : اللهم ربّ السّموات وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقللن ، ورب الشياطين وما أضللن ، والأصل : أضلوا ، وإنما عدل عنه لمشاكلة أظللن وأقللن ، كما في « مأزورات غير مأجورات [3] » وضمير المثنى أو الجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو : أحسن الرجلين وأجملهما ، وأحسن النساء وأجملهن .

وقيل : يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث : « خير النساء صوالح قريش أحناهُ على ولد في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده » .

وكقول الشاعر :

(١) الهمع ١ : ١٧ .
(٢) المرسلات : ١١ .
(٣) قال عليه السلام : ارجعن مأزورات غير مأجورات ، وإنما أراد موزورات من الوزر فقال مأزورات لمكان مأجورات قصداً للموازنة ، وصحة المزاوجة .

وَميَّــــة أَحسنُ الثَّقَلَينِ جيـــداً وسالفـــــةً ، وأحسنه قـــذالا

وهذا رأي ابن مالك :

ورده أبو حيّان : بأن سيبويه نصّ على أن ذلك شاذّ اقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه [1] .

٦ – يصحّح مذهب سيبويه في إعراب الأسماء الستة :

قال السّيوطي في الهمع : مذهب سيبويه والفارسيّ وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيّان ، وابن هشام من المتأخرين ـ أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبوك ، فأصله أَبُوُك فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل : أُبُوُك ثم استنقلت الضمة على الواو فحذفت .

وإذا قلت : رأيت أباك . فأصله أَبَوَك تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وإذا قلت ، مررت بأبيك : فأصله بأَبَوِك ، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أَبِوِك ، فاستنقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة ، فانقلبت ياء واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه [2] .

٧ – ونرى أبا حيان يعتمد على سيبويه حتى في تخريج الأحاديث النبوية فقد ذكر السّبكي في طبقاته أن أبا حيَّان كان راوية لبعض الأحاديث النبوية فمن الرواية عنه أن أبا عمرو بن إبان بن مفضل المديني قال : أراني أنس بن مالك الوضوء ، أخذ ركْوة [3] فوضعها عن يساره ، وصبّ على يده اليمنى فغسلها ثلاثاً ، ثم أدار الركوة على يده اليمنى ، وصبّ على يده اليسرى فغسلها ثلاثاً ، ومسح برأسه ثلاثاً ، فتوضأ ، وأخذ ماء جديداً لصماخه [4] فمسح صماخه فقلت له : لقد

---

(١) الهمع ١ : ٥٩ .

(٢) الهمع ١ : ٣٨ .

(٣) الركوة : دلو صغير ، والجمع ركاء مثل كلبة وكلاب

(٤) الصماخ : الأذن .

مسحت أذنيك فقال : يا غلام إنهما من الرأس ليس هما من الوجه ، ثم قال يا غلام : هل رأيت وفهمت أو أعيد عليك فقلت قد كفاني ، وقد فهمت قال : فكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ .

قال السبكي : قال أستاذنا أبو حيّان قول أنس : ليس هما من الوجه : وجه الكلام أن يقول : ليستا من الوجه ، لكنه جعل (ليس) مثل (ما) فلم يعملها وذلك في لغة تميم يقولون : ليس الطيّب إلا المسك. وقد أشار لذلك سيبويه في كتابه : « وقال النحويون : قياس من لم يعمل ليس وجعلها ك « ما » أن ينفصل الضمير معها فيقول : ليس أنا قائم كما تقول : ما أنا قائم . فعلى هذا جاز : ليس هما من الوجه ، كأنه قال : ما هما من الوجه » .

وقد تعقب ابن هشام أبا حيان في هذا التخريج فقال : ليس ذلك متعيّناً بل يجوز أن يكون أضمر في (ليس) الشأن والحديث ، وحينئذ تقول : هما من الوجه مبتدأ وخبر ، والجملة خبر (ليس) ، وفصل الضمير وأجاب لأنه حينئذ معمول للابتداء كما أنه في تخريج أبي حيان كذلك

قال ابن هشام : والتّخريج الذي ذكرته أولى لأن فيه إبقاء ليس على إعمالها ويرد ابن هشام على أبي حيّان في أن هذه اللغة التي ذكرها لغة تميم فيقول : قول أبي حيان : إن ذلك لغة بني تميم وإشارته إلى الحكاية [1] . ليس بجيد فإن تلك اللغة والحكاية إنما هو فيما إذا انتفض النّفي بإلا نحو ليس الطيب إلا المسك . وإنما مسألتنا هذه أن من العرب من يقول : ليس زيد قائم فيبطل عملها مع بقاء النفي . وهذا الذي يخرّج عليه قول أنس [2] .

٢ – أبو حيّان والبصريون :

وكما كان أبو حيان كثير الموافقة لسيبويه كان كذلك كثير الموافقة للبصريين وإن كان سيبويه بصريّاً ، بل زعيماً لمدرسة البصرة ، وكل آراء البصريين من معينه

---

(١) المراد بالحكاية هنا : أن عمرو بن العلاء جرت بينه وبين عيسى بن عمر الثقفي في ليس الطيب إلا المسك مناقشة ، فليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ، ولا حجازي إلا وهو ينصب .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٦ : ٣٣ ، ٣٤ بتصرف .

أخذت بيد أنه كان له آراء خاصة اشتهر بها ، ونسبت إليه وقد عرفنا أن أبا حيان كان معجباً بآراء سيبويه ، مدافعاً عنها .

والبصريون إذا أصدروا رأياً ، أو بحثوا قاعدةً ، أو قرروا حكماً ، كانوا متأثرين بكتاب سيبويه وآرائه ، لأنه الكتاب الذي على نهجه تكوّن المذهب البصري . فالفصل إذاً بين البصريين وسيبويه فصل لا يقرّه المنطق ولا يرتضيه الواقع ، فهم كلٌّ لا يتجزأ ، وإنما عرضت لأبي حيّان مع سيبويه دون البصريين لإعجاب أبي حيّان به ، وبآرائه ، لأن لسيبويه أفكاراً اشتهر بها ، ومسائل نسبت إليه . وهذا لا يمنع من تأثر أبي حيان بالبصريين عامة لأنهم كوّنوا مدرسة خاصة اشتهرت بمسائلها وبأعلامها ، وبمنهجها ، وما كان سيبويه إلاّ بانياً من بناتها وزعيماً من زعمائها ، وكان له فضل التوجيه في الدراسات النحوية واللغوية لهذه المدرسة ، ولا أدلّ على تأثر أبي حيّان بالبصريين من متابعته لهم في كثير من المسائل النحوية التي لا نستطيع حصرها ، أو تعدادها في هذا المجال الضيق ، وإنما نكتفي بطائفة منها لتكون دليلاً على ما أقول :

١ - **تصرف دام** : « نص كثير من المتأخرين على أن دام لا تتصرف ، وهو مذهب الفراء ، وجزم به ابن مالك .

قال أبو حيّان : وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون[١] .

٢ - **الرجاء** : قال في الهمع : اختلف النحاة في الرّجاء ، هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جواباً له ؟ فذهب البصريّون إلى أن الترجي في حكم الواجب وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له .

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، قال ابن مالك : وهو الصحيح لثبوته في النظم والنثر قال تعالى « وما يدريك لعلّه يزكى ، أو يذكر فتنفعه الذكرى[٢] » وقال « لعلي أبلغ الأسباب ، أسباب السموات فأطلع[٣] » في قراءة من نصب فيهما .

---

(١) الهمع للسيوطي ١ : ٥٠ بتصرّف .

(٢) عبس : ٣ ، ٤ .

(٣) غافر : ٣٦ ، ٣٧ .

قال أبو حيان : يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على التوهم لأن خبر لعلّ كثر في لسان العرب دخول أن عليه [1] .

٣ - الفعل المضارع المنفي بـ « لا » الصالح قبلها كي :

قال السيوطي في الهمع : قال ابن مالك : ويجوز في المنفي بلا ، الصّالح قبلها (كي) الرفع والجزم سماعاً عن العرب . قال ابنه : تقول العرب : ربطت الفرس لا تنفلت ، وأوثقت العبد لا يفرّ . حكى الفراء : أن العرب ترفع هذا أو تجزمه . قال : وإنما جزم لأن تأويله : إن لم أربطه فجزم على التأويل .

قال أبو حيان : وما ادعياه ولم يحكيا فيه خلافاً . خالفا فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين [2] .

وهكذا يمضي أبو حيان مدافعاً عن البصريين ، رادّاً لكل قول يخالف قولهم ، معتزّاً بكل ما يصدر عنهم ، ولو ذهبت أعدد الأمثلة الدالة على ذلك لوجدت الكثير منها في معظم كتب النحو . ولكن كما قلت : إن أبا حيان ، إذا دافع عن البصريين ، أو عن سيبويه زعيمهم فإنما هو دفاع عن وجه الحق في نظره ، ودفاع عن الأدلة التي اتضحت في هذه الأقوال . فإذا ما ظهر له أن البصريين قد أعوزهم الدليل القويّ ، ترك قولهم وهجر الدفاع عنهم لأن من شيمته أن يدافع عن الحق .

وإذا كان البصريون في رأيه هم أكثر النحاة تمسكاً بالحق ودفاعاً عن أدلة النحو ومقاييسه ، وأصوله فإن أبا حيان جرى على نهجهم وسار على سننهم من أجل هذا الغرض ، ولكن أكان البصريون دائماً أهل حق وأهل دليل ؟ الواقع أن لكل جماعة أخطاءها ، ولكل مدرسة هفواتها فقد خانهم الدليل في بعض المسائل النحوية ، وهنا نرى أبا حيّان مع أنه البصري الطابع يترك رأيهم في هذه المسائل لأن الحق ليس في جانبهم فمن المسائل التي خالف فيها البصريين ما يأتي : ـ

---

(١) الهمع ٢ : ١٢ .

(٢) الهمع ٢ : ١٦ .

١ – **من الجارة** : قال في الهمع : قال أبو حيّان : من الجارة لابتداء الغاية مطلقاً أي مكاناً وزماناً وغيرهما . نحو « من المسجد الحرام[1] » « لمسجد أسّس على التقوى من أول يوم »[2].

وخصها البصرية والأخفش ، والمبرد ، وابن درستويه بالمكان ، وأنكروا ورودها للزمان . قال ابن مالك وغير مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك .

قال أبو حيان : لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً وتأويل ما كثر ليس بجيد[3].

٢ – **إذن الناصبة** : قال في الهمع : وإلغاء إذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر ، وتلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب .

وخالف سائر الكوفيين فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها .

وهنا نرى أبا حيان في ظاهر كلامه يميل مع البصريين حيث قال : « ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ[4] ، إلا أن هذه العبارة تحوي في طياتها أن ما حكاه عيسى بن عمر لا يدل على أن هذه الحكاية تصلح لأن تقعد عليها القواعد ، وتبنى عليها المسائل . وهنا نرى أبا حيان كأنه لم يقتنع بما ذكر ، فوضع الحق في نصابه حينما قال : إلا أنها لغة نادرة جداً ، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ[5] .

٣ – وتتضح مخالفة أبي حيان للبصريين في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . فالبصريون يرون أن العطف على الضمير لا بد له من إعادة الخافض على جهة الوجوب والإلزام مثل « فقال لها وللأرض »[6] « وعليها ،

(١) الاسراء : ١ .
(٢) التوبة : ١٠٨ .
(٣) الهمع ٢ : ٣٤ .
(٤) الهمع ٢ : ٧ .
(٥) نفس المرجع والصفحة .
(٦) فصلت : ١١ .

وعلى الفلك »[1] . قال أبو حيان : « الذي يختار جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً قال : ولسنا متعبدين باتّباع مذهب البصريين ، بل نتبّع الدليل[2] » .

٣ – أبو حيّان والنحاة :

لا ننكر أن لأبي حيّان مناقشات عنيفة أو هادئة مع كبار النحاة السابقين أو المعاصرين ، وهو في كلتا الحالتين يتّبع الدليل ، ويقتنع بالحجة والبرهان وقد يكون الدليل الذي يتطلبه في نص لسيبويه أو رأي للبصريين ، ولا ننكر أيضاً أنه كان حادّ المناقشة مع ابن مالك في بعض مسائل الخلاف على حين أنه كان من المؤيدين الآخذين برأيه في مسائل عديدة لمس فيها جانب الحق فاتبعه على الرغم من مرارة الحسد التي كان يتجرّعها أبو حيان بسبب مكانة ابن مالك في ميدان النحو واللغة . وشاء القدر أن يتصدى ابن هشام لأبي حيّان ، يفنّد رأيه ويسفه فكره ، كما كان يفعل أبو حيّان مع ابن مالك في بعض المواقف التي تقدم ذكرها .

وفي ظلال هذه المعاني أسجل هنا بعض الأمثلة التي تظهر لنا طريقة أبي حيان في مناقشته لغيره من النحاة السابقين أو المعاصرين .

أ – مع النحاة السّابقين :

١ – أبو حيان يناقش ثعلب : قال السيوطي في الهمع : قال ثعلب إن اللام نفسها تنصب الفعل مثل : جئت لأكرمك ، كما قال الكوفيون إلا أنه قال : لقيامها مقام « أن » .

قال أبو حيان : وذلك باطل لأنه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء[3] .

٢ – ويرد على المبرد : قال السيوطي في الهمع : ذهب أبو العباس إلى أنه إذا حذفت أن الناصبة للمضارع بقي عملها . قال : لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في رب وأكثر العوامل . وأنشد عليه ما روى .

---

(١) المؤمنون : ٢٢ .

(٢) الاقتراح : ١٠٠ .

(٣) الهمع ٢ : ١٧ .

وهم رجال يشفعوا لي فلم أجد شفيعاً إليه غير جود يعادله

وقوله :

* ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله *

وحكى من كلامهم : خذ اللص قبل يأخذك ، وقرأ الحسن : « تأمروني أعبدَ »[1] .

وقرأ الأعرج : « ويسفكَ الدماء »[2] .

قال أبو حيّان : والصحيح قصره على السماع لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرنا وهو نزر فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كلّياً يقاس عليه[3] .

٣ - ويخالف الجَرمي في المركّب المزجيّ :

قال ابن هشام في التوضيح : المركب المزجي هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، فحكم الجزء الأول أن يفتح آخره كبعلبك ، وحضرموت إلا أن كاء ياء فيسكن كمعد يكرب ، وقالى قلا . وحكم الجزء الثاني أن يعرب بالضمة رفعاً ، والفتحة نصباً وجرّاً إعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية إلا إن كان الجزء الثاني كلمة « ويه » فيبنى على الكسر كسيبويه ، وعمرويه قال في التصريح : واختار الجرمي أن يعرب إعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين .

قال أبو حيان : هو مشكل إلا أن يستند إلى سماع ، والا لم يقبل لأن القياس البناء عند اختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسماً واحداً[4] .

٤ - وينقد الزمخشري :

قال الزركشي : يجوز الزمخشريّ دخول الواو على الجملة الواقعة صفة

---

(١) الزمر : ٦٤ .
(٢) البقرة : ٣٠ .
(٣) الهمع ٢ : ١٧ .
(٤) التصريح على التوضيح ١ : ١١٨ ، ١١٩ .

تأكيداً ، وجعل منه قوله تعالى « وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم »[1] . قال : الجملة صفة لقرية ، والقياس عدم دخول الواو فيها كما في قوله تعالى « وما أهلكنا من قرية إلاّ لها منذرون »[2] .

وإنما توسّطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف[3] .

وقد أنكر عليه ذلك ابن مالك وأبو حيّان . قال الزركشي : والقياس مع الزمخشري لأن الصفة كالحال في المعنى[4] .

ب ـ مع النحاة المعاصرين

١ – أبو حيان وابن مالك

سبق أن عرضت للخصومة العنيفة التي كان يشعل جذوتها أبو حيّان ضد إمام العصر ابن مالك ، وأزلت الستار عن الدوافع التي أثارت هذه الخصومة .

وقد تبين لنا أن أبا حيان لم يكن ثابتاً على رأي واحد إزاء ابن مالك فقد رضي وغضب ، وبنى وهدم ، وظل طابعه هكذا ، طابع التردد بين الموافقة والمخالفة ، بين المناقشة والمسالمة في جل المسائل النحوية .

ونريد هنا أن نعزز هذه الحقائق بأمثلة توضح هذا الاتجاه :

أ ـ طائفة من المسائل التي ناقش فيها أبو حيّان ابن مالك وخالفه : ـ

١ – في العطف : قال ابن مالك : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فالأول نحو قام زيد وعمرو ، والثاني في نحو قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ، ولكن يصلح قمت ، والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو ، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه ، وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة

---

(١) الحجر : ٤ .

(٢) الشعراء : ٢٠٨ .

(٣) الكشاف : للزمخشري ٢ : ٢٤٤ ط ثانية مطبعة الاستقامة .

(٤) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢ : ٤٥٢ ط أولى .

أو النون أو تاء المخاطبة ، أو بفعل الأمر نحو أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد و « اسكن أنت وزوجك » [1] أي وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو : « لا تضارّ والدة بولدها ولا مولودٌ له بولده [2] » .

قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن ، المؤكد بأنت [3].

٢ – في الشبه الوضعي :

قال السيوطي في الهمع : الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستة : أحدهما الشبه الوضعي بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين ، فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف ، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة : حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف فاصل بينهما .

قال أبو حيّان : لم أقف على مراعاة الشبه الوضعي إلا لابن مالك [4] .

٣ – في العلم والضمير : قال أبو حيّان : لا أعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من الضمير الغائب إلاّ ابن مالك ، والذي ذكروا أن أعرف المعارف المضمر ، قالوه على الإطلاق ، ثم يليه العلم [5] .

٤ – في الضمير المنفصل : المضمر المنفصل ، وهو لفظ واحد ، وذلك « إيا » ويليه دليل ما يراد به من متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، إفراداً ، أو تثنية وجمعاً تذكيراً وتأنيثاً فيقال : إياي ، إيانا ، إياك ، إياكما ... الخ اياه – إياها وإياهما ... الخ

وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في أنت وأنتما وأنتم وأنتن ،

---

(١) البقرة : ٣٥ .

(٢) البقرة : ٢٣٣ .

(٣) الأشموني ٣ : ١٢١ ط الحلبي .

(٤) الهمع ١ : ١٧ .

(٥) الهمع ١ : ٥٦ .

وكاللواحق في اسم الإشارة هذا مذهب سيبويه والفارسيّ .

قال أبو حيان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو إيا لظهور الإضافة في قولهم فإياه وإيا الشواب ، وهو مردود لشذوذه ولم تعهد إضافة الضمائر .

وقال أبو حيان ولو كانت إيّا مضافة لزم إعرابها لأنها ملازمة لما ادعوا إضافتها إليه ، والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كأيّ ، بل أولى لأن إيّا لا تنفك وأي قد تنفك عن الإضافة [1] .

٥ – وقوع أي حالاً :

ذكر ابن مالك أن أيا تقع حالاً كقوله :

* فلله عينا حبتر أيَّما فتى *

قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً ، وأنشدوا البيت برفع أيُّما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير : أيٌّ فتى هو [2] ؟

٦ – وني ، ورام :

يرى ابن مالك : أن وني ، ورام بمعنى زال الناقصة في العمل ، قال وهما غريبتان ، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عني باستقراء القريب ، ومن شواهد استعمالهما قوله : –

لا يني الخب شيمة الخب ما دا م فلا تحسبنه ذا ارعواء

وقوله :

إذا رمت ممن لا يريم متيّما سلوًّا فقد أبعدت في رومك المرمى

قال ابن مالك : واحترزت بقولي بمعنى زال من : وني بمعنى فتر ، ورام بمعنى : حاول ، أو تحول .

(١) الهمع ١ : ٦١ .
(٢) الهمع ١ : ٩٣ .

وعلق أبو حيان على ذلك بقوله : ذكر أصحابنا أن ونـي زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب لأن معناها معنى ما زال نحو ما وني زيد قائماً ، ورُد بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل ، ألا ترى أن ظل زيد قائماً معناه أقام زيد قائماً النهار ، ولم يجعل العرب لأقام اسماً ولا خبراً كما فعلت ذلك بظل. وأما البيتان ، فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض أي لا يني عن شيمة الخب ، والثاني يحتمل الحال لتنكيره [1] .

٧ – في الفصل بين أما والفاء :

يفصل بين أما والفاء بظرف معمول لأمّا لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو : أما اليوم فإني ذاهب ، وأما في الدار فإن زيداً جالس ولا يكون العامل ما بعد إن ، لأن خبر إنّ لا يتقدّم عليها ، فكذلك معموله . هذا قول سيبويه ، والمازني والجمهور وخالفهم المبرد ، وابن درستويه والفرّاء والمصنّف . فقالوا : يعمل ما بعد إن فيما قبلها مع أما خاصة ، نحو أمّا زيداً فإني ضارب . قال أبو حيّان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح ، قال وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه : وقال الزجاج : رجوعه مكتوب عندي بخطه [2] .

٨ – في جمع حم :

قال ابن مالك : لو قيل في حم حمون لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنه سمع . وقال أبو حيّان : يمتنع ، لأن القياس يأباه [3] .

٩ – في لام الجحود :

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الواقع بعد لام الجحود خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدّروه : ما كان زيد مريداً ليفعل .

---

(١) الهمع ١ : ١١٢ .

(٢) حاشية الصبان ٤ : ٤٩ ط الحلبي .

(٣) الهمع ١ : ٤٧ .

وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارّة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر وذهب ابن مالك : إلى أنها مؤكدة لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة فهذا قول ثالث .

قال الشيخ أبو حيّان منتقداً ابن مالك : هذا الذي ذهب إليه ابن مالك ليس بقول بصريّ ولا كوفيّ [1] .

١٠ – في زيادة بعض حروف الجرّ عوضاً :

يقر ابن مالك أنها تزاد عوضاً ومثله بقوله :

ولا يؤاتيك فيما نــــاب من حدث   إلا أخــو ثقــــة ، فـــانظر بمن تثق

أراد من تثق فزاد الباء قبل من عوضاً .

وقاسه ابن مالك في « إلى ، وفي ، واللام ، ومن » فقال في الشرح : يجوز عندي أن يعامل بهذه المعاملة من ، واللام ، وإلى ، وفي ، قياساً على مِنْ وعلى والباء . ورد أبو حيّان العوض بأنواعه وقال في المقيس : هذا الذي أجازه قياساً لم يثبت الأصل الذي يقاس عليه ، وأوّل ما استدل به ابن مالك وقال : لو كانت أدلته لا تحتمل التأويل فكانت من الشذوذ والندور والبعد عن الأصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت إليها [2] .

١١ – في حتى :

قال السّيوطي في الهمع : حتى تكون حرف ابتداء أي حرف تبتدأ بعده الجمل ، وتليه الجملتان الاسمية والفعلية .

قال ابن مالك : إنها جارّة قبل الفعل الماضي بإضمار أن بعدها على تأويل المصدر . قال أبو حيّان : وقدوهم في ذلك [3] .

وبعد ، فهذه جملة من الآراء التي وقف فيها أبو حيان من ابن مالك موقف

---

(١) الأشموني ٣ : ٢٩٣ ط الحلبي .
(٢) الهمع ١ : ٢٢ .
(٣) الهمع ٢ : ٢٤ .

الناقد المعارض ، المناقش المجادل ، ولا أستطيع في هذا المجال الضيق الموازنة بين هذه الآراء ، وأيها أقرب إلى الصواب ، وأدنى للحق ، لأن من مهمتي في هذا البحث التأريخ للنحو ، وتسجيل حركاته ، وعرض مسائله ، وبيان للوجهات المختلفة للعلماء فيها ليكون البحث صورة صادقة ، تتسم بالواقع ، وليس للخيال فيها مجال .

وكما قدمت سابقاً إن أبا حيان لم يكن في جميع أحواله معارضاً مناوئاً لابن مالك ، لأنه أشاد بفضله ، وأثنى على جهده ، وحمد له نبوغه واجتهاده ، ولكي يتضح هذا المعنى أرى أن أعرض طائفة من المسائل التي وافق فيها أبو حيان ابن مالك ، متتبعاً لرأيه ، بل ومدافعاً عنه حينما تدعو الحاجة إلى هذا الدفاع .

طائفة من المسائل التي وافق فيها أبو حيان ابن مالك :

١ - في منع المصروف :

في منع المصروف أربعة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً حتى في الاختبار .

الثاني : المنع مطلقاً حتى في الشعر ، وعلى ذلك أكثر البصريين ، والحامض من الكوفيين .

والثالث : وهو الصحيح : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار واختاره ابن مالك ، وصحّحه أبو حيان قياساً على عكسه ، ولورود السماع بذلك كثيراً كقوله :

وما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مِردَاسَ في مجمع

والرابع : يجوز في العلم خاصة [1] .

٢ - في من الجارة :

قال أبو حيّان : من الجارة لابتداء الغاية مطلقاً ، أي مكاناً وزماناً وغيرهما

---

(١) الهمع ١ : ٣٧ .

نحو «من المسجد الحرام»[1] «أسس على التقوى من أول يوم»[2].

وخصَّها البصرية إلَّا الأخفش، والمبرد، وابن درستويه بالمكان وأنكروا ورودها للزمان.

قال ابن مالك: وغير مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك قال أبو حيان: لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد[3].

٣ – في إعراب الأسماء الستة:

مذهب سيبويه والفارسيّ وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام من المتأخرين: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنه اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه.[4]

---

(١) الاسراء: ١.
(٢) التوبة: ١٠٨.
(٣) الهمع ٢: ٣٤.
(٤) الهمع ١: ٣٨.

أبو حيان وابن هشام

على الرغم من أن ابن هشام تتلمذ على أبي حيان بعض الوقت ، وأنه قد قرأ عليه ديوان زهير ، ثم انقطعت ملازمته له ، وتلمذته عليه [1] . على الرغم من ذلك فإن ابن هشام لم يراع لأبي حيان حرمة ، ولم يعطه حقه من التقدير والإجلال كأستاذ له ، وذلك لأنه كثيراً ما سفه آراءه ، وسخر بها ، ووقف له بالمرصاد في معظم مسائل النحو التي كان يراها أبو حيان ، وكأن القدر أراد أن يقتصّ لابن مالك من أبي حيان الذي كثيراً ما هاجمه وصال عليه بلسانه الحاد وكلماته القاسية فهيأ ابن هشام ليجري القصاص على يديه ، ويرد له الصاع صاعين ، مدافعاً عن ابن مالك ، مشيداً بقدره ، وفي الوقت نفسه هادماً لأبي حيان منكراً لفضله .

ولست الآن بصدد البحث عن الأسباب التي جعلت ابن هشام يقف من أبي حيان هذا الموقف ، لأن ذلك سيجيء في موضعه عند الحديث عن ابن هشام إن شاء الله ، وإنما قصدت هنا إلى تسجيل طائفة من المسائل النحوية التي انتقد فيها ابن هشام أبا حيان وذلك لتكمل لنا الصورة الواضحة عن أبي حيان ، وموقفه من النحاة ، وموقف النحوي الكبير ابن هشام منه .

فمن المسائل التي ناقش فيها ابن هشام أبا حيان ما يأتي :

١ – في « حسب »

قال الشيخ خالد في التصريح . حسب لها في العربية استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنى (كاف) اسم فاعل من كفى فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتاً لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل ،

(١) البغية : ٢٩٣ .

أي كاف لك عن غيره وحالاً لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسب على الحال من عبد الله أي كافياً لك عن غيره . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو « حسبهم جهنم [1] » وتنصب اسماً لأن نحو « فإن حسبك الله [2] » وتجر بالحرف نحو : بحسبك درهم .

وبهذا الاستعمال الثاني يرد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى : يكفي فإن العوامل اللفظية نحو إن ، والباء في المثالين الأخيرين لا تدخل على أسماء الأفعال باتّفاق .

الثاني : أن تكون (حسب) بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الإضافة في اللفظ ، وينوى لفظ المضاف إليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين ، ولكن عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشرابها هذا المعنى الدَّالّ على النّفي ، وتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء . وبناؤها على الضمّ بعد أن كانت معربة بحسب العوامل : تقول في الوصفية : رأيت رجلاً حسب ، وفي الحالية رأيت زيداً حسب ، فحذف المضاف إليه فيهما ونوي معناه فبنيت على الضمّ .

قال الجوهريّ : « كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون » وتقول في الابتداء : قبضت عشرة فحسب ، فحسب مبتدأ حذف خبره أي فحسبي ذلك . والمعنى : رأيت رجلاً لا غير ، ورأيت زيداً لا غير ، وقبضت عشرة لا غير ، ودخلت الفاء في الأخيرة تزييناً للفظ كما تدخل على (قط) في قولك : قبضت عشرة فقط . واقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم :

قبل كغير بعد حسب أول ودون والجهات أيضاً وعل
وأعربوا نصباً إذا ما تكرا قبلاً ومَا مِنْ بعده قد ذكرا

إنها أي (حسب) تعرب نصباً إذا نكرت كقبل وبعد [3] .

---

(١) المجادلة : ٨ .
(٢) الأنفال : ٦٢ .
(٣) التصريح والتوضيح ٢ : ٥٣ ط الحلبي .

وهنا نجد أبا حيان انبرى للرد على ابن مالك مفنداً قوله ، مبطلاً رأيه . قال أبو حيان « ولا وجه لنصبها لأنها غير ظرف إلا أنه نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة[1] » .

ولم يرتض ابن هشام هذا النقد الذي وجّه إلى ابن مالك ، فأخذ يبذل كل جهده ليردّ الحق إلى نصابه ، فناقش أبا حيّان في وضوح ليهدم دليله الذي ردّ به على ابن مالك .

قال الشيخ خالد مبيناً رأي ابن هشام ومصحِّحاً :

فإن أراد أبو حيّان بكونها نكرة قطعها عن الإضافة لفظاً اقتضى أن استعمالها منصوبة شائع في كلامهم ، واقتضى أنها كانت مع الإضافة معرفة بالإضافة . وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع :

أما الأول : فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضمّ .

وأما الثاني : فلأنها نكرة دائماً أضيفت أم لم تضف .

وإن أراد أبو حيان تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ لأنها لم ترد في كلامهم إلا نكرة ، لأن إضافتها لا تفيد التعريف وإنما هي في تقدير الانفصال .

وأيضاً فلا وجه لتوقّف أبي حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ فإن نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى إنه مذكور في كتاب الصّحاح للجوهريّ مع كثرة تداول الأيدي قديماً وحديثاً .

قال صاحب الصحاح تقول : « هذا رجل حسبك من رجل ، وتقول في المعرفة . هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال » فحسبك في الأول وقعت بعد نكرة فرفعت على أنها نعت لها ، وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على أنها حال عنها ، وهي في الصورتين نكرة وإن كانت مضافة لمعرفة كما تقدّم من أن إضافتها لا تفيد التعريف .[2]

---

(١) التصريح والتوضيح ٢ : ٥٣ .

(٢) نفس المرجع والصفحة .

اتّضح لنا من هذه المناقشة أن ابن هشام كان منطقيّاً في أدلته ، **قوياً في حجته** ، شرح كل أقوال أبي حيّان تشريحاً دقيقاً ، بين عوارها ، وأظهر **ضعفها** ، **مما** يدل على قوة نحوية ، وبراعة لغوية وذكاء حادّ .

وهكذا شاء الله أن يكون لابن مالك مدافعون عنه ليردوا كيد أعدائه في نحورهم ، لا بقوة الباطل ، وصولة البهتان ، ولكن بقوة الحق ، ونور العلم ، وصفاء القريحة .

٢ - في الضمير « نا » :

قال ابن هشام في التوضيح : ينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام : ما يختص بعمل الرفع وهو خمسة : التاء كقمت ، والألف كقاما ، والواو كقاموا ، والنون كقمن ، وياء المخاطبة كقومي ، وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاث ياء المتكلم نحو ربي أكرمني ، وكاف المخاطب نحو : ما ودعك ربك وما قلى ، وهاء الغائب نحو « قال له صاحبه وهو يحاوره[1] » .

وما هو مشترك بين الثلاثة : وهو « نا » خاصّة . نحو « ربنا إننا سمعنا »[2] . قال التصريح فـ « نا » في محلّ جر بإضافة ربّ إليها ، وفي إننا في محل نصب بإن ، وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع .

قال أبو حيّان رادّاً على ابن مالك في قوله :

* للرفع والنصب وجرّنا صلح * الخ .

« لا يختص ذلك بكلمة ـ نا ، بل الياء وكلمة (هم) كذلك لأنك تقول في الياء في الرفع ـ قومي ـ وفي النصب أكرمني ـ وفي الجر غلامي ـ وتقول في هم في الرفع هم فعلوا ، وفي النصب إنهم ـ وفي الجر ـ لهم مال » .

وكعادة ابن هشام حينما يرى النقد وجّه إلى ابن مالك وبخاصة من منافسه

---

(١) الكهف : ٣٧ .
(٢) آل عمران : ١٩٣ .

أبي حيان انبرى ليرد قوله ، ويهدم رأيه ، ويدافع عن ابن مالك .

قال ابن هشام : وهذا غير سديد لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم ولأن الضمير المنفصل غير المتصل ضرورة .

قال التصريح شارحاً قوله : إن ياء المخاطبة ـ مختلف في اسميتها ، وياء المتكلم لم يختلف فيها ، والمختلف فيه غير المتفق عليه ، وهذا دليل .

الدليل الثاني : إن ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث ، وياء المتكلم موضوعة للمذكر ، وما للمؤنث غير ما للمذكر .

ثم قال : فانتفى الإيراد ، وثبت المراد [1] .

٣ – في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه :

منعه البيانيون والناظم .

قال أبو حيان : وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان ، على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف .

وقد ردّ ابن هشام على أبي حيّان قوله فقال في المغنى : وأما مانقله أبو حيان عن سيبويه ، فغلط عليه ، وإنما قال سيبويه : واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين ، رفعت أو نصبت لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة [2] .

وبعد ، فإني لا أستطيع أن أسجل هنا كل المسائل التي ناقش فيها ابن هشام أبا حيّان ، لأنها تضيق عن الحصر ، ولا يمكنني في هذا البحث الضيق أن أستوعبها وإنما أكتفي بما ذكر ليكون دعامة لما أقول ، ودليلاً على ما أدّعي ، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق .

---

(١) التصريح ١ : ٩٩ .

(٢) المغنى لابن هشام ٢ : ١٠٠ .

مَـذهَبُ أبي حيّـان

أ ـ مقدمة :

في عرضي السابق لأبي حيّان ظهر لي : أن أبا حيّان كان ملمّاً بآراء النحاة السابقين قبله ، وأنه وافق على هذه الآراء أو خالفها حسب ما يتطلّبه الدليل من الوضوح والأصالة ، والمنطق .

من أجل هذا خالف البصريين في بعض المسائل ، وهو الذي كثيراً ما اعتنق آراءهم ووضع يده في أيديهم ، كما أنه لم يكن على خلاف دائماً مع الكوفيين ، فقد وافقهم في بعض المسائل .

ويمكن أن أقرر هذا أيضاً مع كبار النحاة السابقين وعلى رأسهم سيبويه ، فهو لم يكن لهم تابعاً ، أو مخالفاً في جميع الأحوال ، وحتى في عصره حينما احتدم نقاشه لابن مالك لم يكن دائماً رافعاً راية الجدل والخصومة . وإنما سلّم له ، ووافقه في كثير من المسائل .

وإذا كان الشأن كذلك فهل يمكن أن يقال : إن أبا حيّان لم يكن له مذهب معين في النحو يرتسم خطاه ، ويسير على نهجه ، وينسج على منواله في كل آرائه وأفكاره ؟ إذا قلنا ذلك فلنا من الأدلة السابقة ما يبرر وجهة النظر ، ويصحّح سلامة الاعتقاد .

ولكن الحقيقة التي تطالعنا في هذا المجال تقرر أن أبا حيّان كان بصري الطابع ينزع منزع سيبويه ، ويغترف من معينه ، وينهج نهج البصريين ، ويقتفي أثرهم ، وليست مخالفته لهم ، أو مخالفته لسيبويه تخرجه من هذه التبعية فإن الأخفش وهو البصريّ الطابع كان يوافق الكوفيين في كثير من المسائل ، ولم يقل أحد إنه كان كوفياً . وابن مالك ، وهو الكوفي في آرائه ومذهبه وافق البصريين في كثير من المسائل ولم يقل أحد : إنه كان بصريّاً .

وفي رأيي أن الخروج في مسائل تُعَدُّ على الأصابع من مسائل المذهب لا تخرج صاحبها من الجماعة ، أو تحرمه من الانتساب إليها ، وإلاّ لتعطل الفكر ، وشل العقل ، ونضب الإدراك .

والعلم إنما يؤتـى أكله إذا كان له من حرارة العقل ، ومن إشراق التفكير ما يمدّه بالنموّ والحياة .

وقديماً خرج كثير من أعلام المدرسة البصرية على سيبويه ، إمامها وعميدها بل خالف بعضهم بعضاً ، واحتدم النزاع بينهم ولم يقل أحد إنهم خرجوا عن المذهب ، أو حادوا عن قواعده . فما دامت الأصول مقررة ، والقواعد محددة ، والمنهج قائماً فالاختلاف في الفروع لا يؤدي إلى الخروج عن الأصول .

ومن هنا يصح أن أقول : إن أبا حيّان لم يخرج في الغالب عن أصول المذهب البصري وإنما إذا خالفهم فهي المخالفة الفرعية التي تتيح المجال للاستقلال الفكري والتفكير الذاتي .

ولعل الخلاف الذي دار بين ابن مالك وبين أبي حيان أساسه أن ابن مالك كان يميل إلى الكوفيين ، ويجري على سننهم ، في حين أن أبا حيان كان يميل إلى البصريين ، ويحمل طابعهم ، وقد عرفنا فيما سبق منهج ابن مالك في النحو ومتابعته لمنهج الكوفيين في أصوله . وبقي علينا أن نتعرف على منهج أبي حيّان في النحو ومذهبه فيه حتى يستطيع الدارس أن يجد السهولة في المقارنة بين منهج الرجلين ، واتجاه الإمامين .

مذهب ابي حيان في النحو أو منهجه :

١ – السماع

كان أبو حيان كالبصريين إزاء السماع ، فليست كل القبائل على درجة واحدة من الفصاحة والبلاغة ، ومن هنا يجب التّحرّي في كل مسموع فإن كان من القبائل العربيّة الخالصة التي اعتصمت بالبادية ، وتحصنت بالصحراء من عاديات المدنية والحضارة ، واللّكنة والعجمي أخذ بهذا المسموع ، ورفضه إذا كان من مصدر آخر غير هذا المصدر المذكور ، وقد بيّن السيوطي في كتابه : (الاقتراح) نقلاً عن أبي نصر الفارابي في كتابه المسمّى : « بالألفاظ والحروف »

ما نصه : والذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم : قيس وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب ، وفي الإعراب ، وفي التصريف ثم هذيل ، وبعض كنانه ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة فإنه لم يؤخذ من حضريّ قطّ ، ولا من سكان البراري ممّن كان يسكن في أطراف البلاد التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ من لخم ، ولا من جذام ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ولا من قضاعة ولا من غسان ، ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى ، يقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا مجاورين بالجزيرة اليونانية ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للقبط والفرس ، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بني حنيفة ، وسكان اليمامة ولا من ثقيف ، ولا من سكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم . ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم [1] .

وكان الكوفيون كما بيّنت سابقاً على العكس من هذا الاتجاه ، فهم كما قال البصريّون عنهم : إنما يأخذون اللغة عن أكلة الشواريز ، وباعة الكواميخ [2] وكان ابن مالك يسير على نهجهم في التوسع في قبول المسموع فما دام الناطق به عربيّاً ، وفي العصور الأولى التي لم يتفش فيها اللّحن قبل هذا المسموع .

أ – ومن هنا كان يعيب أبو حيان ، المؤمن بالاتّجاه البصري في هذا المجال على ابن مالك حيث لم يتحرّ في النقل ، ويدقّق في قبول المسموع .

قال في شرح التسهيل معترضاً على ابن مالك : « عني في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة ، وقضاعة وغيرهم . وقال : ليس من عادة أئمّة هذا الشأن »[3] .

(١) الاقتراح للسيوطي : ٢٤ .
(٢) الاقتراح : ١٠٠ .
(٣) الاقتراح : ٢٤ .

ب - ومن هنا أيضاً عاب على بعض الأدلة التي بنى عليها ابن مالك قواعده النحوية لأن هذه الأدلة يتسرّب إليها الاحتمال ، والدليل في نظر أبي حيّان إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

قال السيوطي في الاقتراح : إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال ، وردّ به على ابن مالك كثيراً في مسائل استدل عليها بأدلة ، بعيدة التأويل ، منها استدلاله على قصر الأخ بقوله :

أخاك الذي إن تدعه لملمة ... يُجِبْك بما تبغي ويكفيك من يَبْغي

فإنه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل أي الزم ، وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال[1] .

ج - وأبو حيّان يمنع التأويل فيما كثر وروده ، لأنه ما دام السماع وارداً بكثرة فلا حاجة إلى هذا التأويل .

في (مِنْ) الجارّة كما قدّمت عرفنا أن أبا حيّان يرى أنها لابتداء الغاية مطلقاً أي مكاناً وزماناً وغيرهما .

أما البصرية والأخفش ، والمبرد ، وابن درستويه فقد خصوها بالمكان ، وأنكروا ورودها للزمان .

قال ابن مالك : وغير مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك .
قال أبو حيّان : لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد[2] .

د - والسماع الذي يعتد به أبو حيّان لا بدّ أن تكون له شواهد كثيرة ، دائرة على الألسنة صادرة ممن يعتدّ بهم ، وينقل عنهم أمّا البيت أو البيتان فلا يمكن أن يعتدّ بهما في رأيه ، بل لا يمكن أن توضع عليهما القواعد . يتضح ذلك في إعمال (لا) .

قال ابن مالك عملها أكثر من عمل إنْ . وقال أبو حيّان : والصواب عكسه،

---

(١) الاقتراح للسيوطي : ٣٤ .
(٢) الهمع ٢ : ٣٤ .

لأن إنْ عملت نثراً ونظماً ، (ولا) إعمالها قليلُ جدًّا بل لم يرد منه صريحاً إلا قوله :

تَعزَّ فلا شيء على الأرض باقِيا   ولا وَزَرٌ مما قَضى اللهُ وَاقِيا

والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد .[1]

هـ – ويرد أبو حيّان على ابن عصفور وابن جنّي قياسهما لأنه لا يوجد له ما يسنده من كلام العرب المسموع .

قال السّيوطي في الهمع : أجاز ابن عصفور وابن جنّي النصب بعد اسم فعل الأمر إذا كان مشتقّاً من النزول ودراك من الإدراك .

قال أبو حيّان : والصواب أن ذلك لا يجوز لأنه غير مسموع من كلام العرب[2] .

من هذه الأمثلة نتبين أن نزعة أبي حيان في السماع هي نزعة البصريّين فلا يعتدّ بالسماع إلا إذا كان صادراً من قبائل معينة ولا يعتد به أيضاً إلا إذا كان كثيراً يشتمل على شواهد متعددة تشد أزره ، وتقوي عضده .

ولا يؤمن كما يؤمن ابن مالك بأن البيت أو البيتين يصح أن تقعّد على أساسهما القواعد .

٢ – القياس :

وكما كان أبو حيّان يميل إلى البصريين في الأسس التي بني عليها السماع كذلك كان يميل إليهم في نظيره ، وهو القياس .

فالقياس إذن عند أبي حيّان لا يستعمل إلا إذا كان هناك أدلة كثيرة وشواهد عديدة يمكن أن تكون أساساً للقياس الذي تبنى عليه القواعد وتصحّح به المسائل .

وإني أسوق في هذا المقام بعض الأمثلة التي توضح اتجاه أبي حيّان في القياس .

١ – وضع كل من المفرد ، والمثنى ، والجمع موضع الآخر :

---

(١) الهمع ١ : ١٢٥ .

(٢) الهمع ٢ : ١١ .

سمع : دينارِكم مختلفة ، أي دنانيركم ، وعيناه حسنة أي حسنتان ، ومنه لبيك وإخوته فإنه لفظ مثنى وضع موضع الجمع . قالوا : شابت مفارقه وليس له إلا مفرق واحد ، فعند البصريّين : هذه الأمثلة مسموعة لا يقاس عليها .

أما الكوفيّون ، وابن مالك فيقيسون عليها إذا أمن اللبس ...

قال السّيوطيّ ، وابن مالك ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذّ والنّادر .

ولم يرتض أبو حيّان هذا القياس ، لأنه كالبصريين لا يقيسون على الشاذ والنادر . قال أبو حيّان : ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات ، واختلطت الموضوعات [1] .

٢ - جمع حم :

قال ابن مالك : لو قيل في حم حمون لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنه سمع . وقال أبو حيّان : يمتنع ، لأن القياس يأباه [2] .

وأبو حيّان لا يشغل نفسه بالعلل العقلية التي يتلاعب بها النحاة لتدل على مقدرتهم الذهنية ، وقوتهم الفكرية ، والعلّة أصل للقياس ، وهي الموجبة له .

وإنما يهتم بالقياس من حيث هو ، فإنْ حادت قاعدة عن أصوله ، وجب أن يسأل عنها ، ومعنى ذلك : أنه لا يهتم بعلّة القياس أولاً ، وإنما يهتم بالقياس نفسه ، لأن القياس عنده ليس أمراً عقليّاً ، يرجع إلى التفكير أو المنطق ، وإنما مرجعه الأول والأخير كثرة الشواهد ، واتساع السماع ، فإذا وجب القياس بناء على هذا ، ولم يعمل به سئل عن السّبب ، وبين سر المخالفة ، أو عدم الأخذ به .

قال السّيوطيّ في الهمع في باب ألقاب الإعراب :

الرفع والنصب يكونان إعراباً للاسم والفعل لقوة عواملهما باستقلالهما بالعمل

(١) الهمع ١ : ٥٠ .

(٢) الهمع ١ : ٤٧ .

وعدم تعلقهما بعامل آخر . وأما الجرّ فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلّق به ، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله ، وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجرّ .

وهذه في الحقيقة علل ذهنية يجب أن تبتعد عن المجال اللغوي والنحوي الذي يعتمد أول ما يعتمد على النصوص والسماع .

ومن هنا صحّ لأبي حيان أن يهاجم هذه العلل فيقول : « والصواب في ذلك ما حرَّره بعض أصحابنا : إن التعرض لامتناع الجرّ من الفعل ، أو الجزم من الاسم ولحوق التاء الساكنة للماضي دون أخويه ، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات ، والسؤال عن مبادئ اللغات ، وذلك ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال إذ ما من شيء إلّا ويقال فيه ، لِمَ كان كذلك ؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع ، والذي كان يجب قياساً هنا خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع ، وجزم الأسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل ، وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين ، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة [1] .

٣ – في المركّب المزجيّ :

إذا كان الجزء الثاني كلمة « ويه » فيبنى على الكسر في الأشهر عند سيبويه ، وعلة ذلك : أمّا البناء فلأنه اسم صوت ، وأمّا الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك مثل عمرويه ، وسيبويه .

واختار الجَرْمي أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيّان : وهو مشكل إلّا أن يستند إلى سماع ، وإلّا لم يُقْبَل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت ، وصيرورتهما اسماً واحداً [2] .

---

(١) الهمع ١ : ٢١ .

(٢) التصريح ١ : ١١٨ ، ١١٩ .

وعلى الرغم من أنّ أبا حيّان تبع المذهب البصريّ في السّماع وفي القياس فقد خالفهم في بعض المسائل التي جانبهم فيها التوفيق ، وذلك في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، فالبصريّون يمنعون ذلك والكوفيون ، والأخفش ويونس وابن مالك يجيزون ذلك ، لأنه أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً فمن النظم قوله :

* فَاذْهب ، فما بِكَ ، والأيَّامِ من عجب *

وهو كثير في الشعر .

ومن النثر قراءة ابن عباس وغيرهما « تساءلون به والأرحام »[1] وحكاية قُطرب : ما فيها غيره وفرسِه[2] .

وقال أبو حيان : الذي يختار جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً . ثم قال : ولسنا متعبّدين باتباع مذهب البصريين ، بل نتبع الدليل[3] .

٣ - أبو حيّان والقراءات

لئن صح أنّ أبا حيّان اتجه وجهة البصريين في السماع والقياس ، وسار على دربهما في هذين المضمارين . فإنه وقف منهم موقف الخصم العنيد ، والمعارض القوي في القراءات .

فالبصريّون كما قدمت ، أخذوا مقاييسهم اللغوية من القرآن الكريم بلهجة قريش ووقفوا من القراءات موقف الحريص الحذر حتى القراءات السبع على رأي من يقول إنها متواترة ، ومنقولة عن العرب الأقحاح ، فقد رفضوا الكثير منها ، رفضوا قراءة ابن عامر ، مقرئ أهل الشام ، ونافع مقرئ أهل المدينة . وحمزة بن حبيب مقرئ أهل الكوفة ، لأن هذه القراءات لا تتوافق مع مقاييسهم

---

(١) النساء : ١ .
(٢) الأشموني ٣ : ١٥ (الحلبي) .
(٣) الاقتراح : ١٠٠ .

التي استنبطوها من القران الكريم بلهجة قريش ، ومن نصوص العرب الشعرية والنثرية إلى منتصف القرن الثاني من الهجرة .

وقد بينت أن منهج البصريين في عدم قبولهم الأخذ بالقراءات كان منهجاً ناقصاً ظهر نقصه ، ووضح عواره في تعارض مقاييسهم ، واضطراب أصولهم . واهتزاز قواعدهم ، وظهور التأويلات البعيدة فيما سمع عن طريق غير طريقهم .

أما الكوفيون وابن مالك فإنهم أخذوا بالقراءات جميعها سواء أكانت متواترة أم شاذة ، قال السيوطي : ابن مالك أخذ بالقراءات الشاذة ، وردّ على النحويين المتقدّمين الذين يعيبون على عاصم وحمزه وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية [1] .

ولأجل هذا التشدد المخل من البصريّين إزاء القراءات ، رفض أبو حيّان أن يجري في حلبتهم ، وأن ينهج نهجهم في مجال القراءات ، فقد عاب عليهم هذا التشدد وأزرى عليهم هذا التزمّت ، فمَا دامت القراءات منقولة عن العرب الخلص فلا داعي للوقوف منها هذا الموقف .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو : هل كان أبو حيان كابن مالك أو الكوفيين في قبول القراءات جميعها بغض النظر عن تواترها أو شاذها ؟

أكبر الظن أن أبا حيان وقف موقفاً وسطاً بين البصريين والكوفيين وابن مالك ، ذلك لأنه قبل القراءات المتواترة وأخذ بها ، ووقف من القراءات الشاذّة موقف الحذر والاحتراس . وإليك الدليل :

أ - عاب أبو حيان على الزمخشريّ في رفضه قراءة ابن عامر ، ورماه في تفسيره البحر المحيط بألفاظ جارحة ، وكلمات قاسية ، إن دلّت على شيء فإنما تدلّ على إيمان أبي حيان بقراءة ابن عامر ، لأنه أعرابيّ قح .

---

(١) الاقتراح : ١٠٠ .

قال في تفسيره في قراءة ابن عامر « قتل أولادهم شركائهم »[1] برفع (القتل) ونصب (الأولاد) ، وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير ظرف قال : وهي مسألة مختلف في جوازها فجمهور البصريين يمنعونها ، متقدموهم ومتأخروهم ، ولا يجيزون ذلك إلّا في ضرورة الشعر .

وبعض النحويين أجازها ، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصّريح المحض ابن عامر ، الآخذ بالقرآن عن عثمان ابن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب .

ولا التفات إلى قول الزمخشريّ إن الفصل بينهما يعني بين المضاف والمضاف إليه فشيء لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً فكيف في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته .

ثم بين الزمخشري السبب الذي جعل ابن عامر يقرأ هذا ، فقال : والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوب بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب .

وهنا نجد أن أبا حيان يوجه النقد الصريح للزمخشريّ ، مدافعاً عن قراءة ابن عامر فيقول : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت .

وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمّة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم وديانتهم . ولا التفات أيضاً إلى قول أبي عليّ الفارسيّ : هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها يعني ابن عامر – كان أولى لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتّساعهم في الظروف ، وإنما أجازوه في الشعر .

---

(١) الأنعام : ١٣٧ .

وكما ردّ أبو حيّان على الزمخشريّ ووجه إليه نقده لم يسكت إزاء هذا القول من أبي عليّ فردّ عليه بقوله :

وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب هو غلام – إن شاء الله – أخيك ، فالفصل بالمفرد أسهل ، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار . قرأ بعض السلف « مخلف وعدَه رسلِه »[1] بنصب وعده ، وخفض رسله .

وقد استدلّ أبو حيّان أيضاً للرد على أبي عليّ والزمخشريّ بقول أبي الفتح : إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي ، وما جاء به ، فإن كان فصيحاً ، وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن الظن به لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة ، قد طال عهدها ، وعفا رسمها ، ثم استدلّ أخيراً بقول أبي عمرو بن العلاء المشهور : ما انتهى الكلم مما قالته العربِ إلا أقله ، ولو جاءكم لجاءكم علم وافر ، وشعر كثير[2] .

ب – وتراه يدافع عن القراء السبعة بعامة ، لا يميز قارئاً على قارئ ، ولا يفضل قراءة على قراءة فيقول في قوله تعالى « ومن أهل الكتاب مَنْ إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ، ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك[3] » .

قال : قرأ الجمهور « يؤده » بكسر الهاء ، ووصلها بياء ، وقرأ قالون باختلاس الحركة ، وقرأ أبو عمرو ، وأبو بكر ، وحمزة ، والأعمش : بالسكون . قال أبو إسحاق الزّجاج : «وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ، وإذا لم تجزم ، فلا يجوز أن تسكن في الأصل .

قال أبو حيان : وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس

(١) ابراهيم : ٤٧ .
(٢) البحر والمحيط ٤ : ٢٢٩ ، ٢٣٠ بتصرّف .
(٣) آل عمران : ٧٥ .

بشيء إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة ، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء ، فإنه عربي صريح ، وسامع لغة وإمام في النحو ، ولم يكن ليذهب عن جواز مثل هذا وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة ، وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع .

وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك ، وأنهم يسكنون أيضاً .

ثم قال أبو حيَّان عن الزّجاج : إنه لم يكن إماماً في اللغة [1] .

جـ – وعند أبي حيان أن القراءة إذا صحّ نقلها ، وجب الأخذ بها ، ولا التفات إلى كلام البصريين لأنه كما يقول ، لم تقتصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ، ولا على ما اختاروه ، بل إذا صح النقل ،وجب المصير إليه [2] .

د – وعند أبي حيان لا ترجيح بين القراءتين المتواترتين ، لأنه ما دامت كلتاهما متواترة ، فلا ميزان يرجّح بينهما ، أو يفضّل إحداهما على الأخرى .

وكان في هذا يقتفي خطوات الإمام ثعلب . فقد حدث السّيوطيّ في « الإتقان » أن أبا عمرو الزاهد ذكر في كتاب « اليواقيت » عن ثعلب أنه قال : « إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعراباً على إعراب ، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى » .

قال أبو حيان : نعم السلف لنا أحمد بن يحيى ثعلب : كان عالماً بالنحو واللغة ومتديناً ثقة [3] .

---

(١) البحر والمحيط ٢ : ٤٩٩ بتصرف .

(٢) القراءات واللهجات . عبد الوهاب حمودة بتصرف : ١٧٩ .

(٣) البحر والمحيط ٤ : ٨٧ . الإتقان في علوم القرآن : السيوطي ١ : ١٤٢ ، ١٤٣ طبعة ثالثة (مطبعة حجازي) القاهرة .

هـ ـ جواز حذف الحركة الظاهرة :

اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء ، والأفعال الصحيحة على أقوال : أحدها : الجواز مطلقاً ، وعليه ابن مالك ، وقال : إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم ، وعليه خرج قراءة (وبعولتْهن أحق) [1] بسكون التاء (وما يشعرْكم) [2] بسكون أواخرها . والثاني المنع مطلقاً في الشعر وغيره ، قال أبو حيّان : وإذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين [3] .

وبعد ، فمن هذا العرض السّابق نرى أبا حيان جرى في حلبة البصريين في غير القراءات . أما في القراءات ، فقد وقف منهم موقف المعارض المناقش ، وبيّن أنه لا مجال لنحوي أمام القراءات السبع المتواترة ، فعليه أن ينسج على منوالها في تقعيد قواعده ، وتثبيت أصوله ، وردّ أشد رد على الزمخشري وأبي علي الفارسيّ .

ومن هنا يصح أن نقول : إن أبا حيان جرى على نهج ابن مالك والكوفيين في الأخذ بالقراءات ، ولكنه خالفهم في القراءات التي لا تنتمي إلى السبع فيجب أن ينظر إليها باحتراس ، في حين أن ابن مالك والكوفيين قبلوا كل قراءة ، وقاسوا عليها ، ولو كانت شاذة ، أو نادرة ، أو قليلة .

٤ – أبو حيّان والاستشهاد بالحديث الشريف :

في الاستشهاد بالقراءات وضح لنا أن أبا حيان تحرّر من مذهب البصريين في عدم الاستشهاد بها . وكان أبو حيان غير مقلّد لهم في هذا المضمار ، أي أن القراءات يجب أن تكون أصلاً كبيراً من أصول الاستشهاد ، لأن إسقاطها يعوق تقدم اللغة ، ويحصرها في نطاق ضيق ، وكانت هذه الحرية في التفكير من

---

(١) البقرة : ٢٢٨ .
(٢) الأنعام : ١٠٩ .
(٣) الهمع ١ : ٥٤ .

جانب أبي حيّان محمودة مع أنه كان لا يسمح لنفسه أن يخرج عن مبادئهم أو عن مبادئ زعيمهم سيبويه إلّا في القليل النادر .

وكنا نحب من أبي حيان أن يقف تجاه الاحتجاج بالحديث الشريف كما وقف تجاه الاحتجاج بالقراءات ، ولكن أبا حيّان على الرغم من أنه خرج عن أصول البصريين في الاستشهاد بالقراءات لم يسمح لنفسه أن يخرج عن أصولهم في الاحتجاج بالحديث الشريف .

وقد بينت أن أول نحوي احتج بالحديث الشريف ، وأخذ به في تحرير قواعد النحو ووضع أصولها هو الإمام ابن مالك لأنه كان إماماً مجتهداً ولم يسمح لنفسه أن تدور في فلك غيره ، وأن يتعبد بأقوال سابقيه ، لأن العلم ليس وقفاً على أحد ، فكل من تهيأت له أسبابه ، وقويت إزاءه مواهبه ، وظهرت نحوه استعداداته ، فله أن يقبل ويرفض ، ويبني ويهدم ، ويجادل ويناقش ولا يتبع قولاً إلّا إذا وضح دليله مهما كان مصدر هذا القول .

ولأجل هذه الحريّة في التفكير استطاع ابن مالك أن يقيم الحجة على صحة الاحتجاج بالحديث ، وذم هؤلاء الذين لا يحتجّون به ، حيث إنهم احتجّوا حتى بالأشعار المجهولة القائل ، فأحرى بهم أن يحتجوا بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد فصّلت القول في هذا الموضوع عند الحديث عن ابن مالك والاستشهاد بالحديث . والذي أريد أن أقرره هنا أن أبا حيان جرى في ركاب غيره حينما رفض الاحتجاج بالحديث الشريف ، جرى في ركاب أساتذته البصريين الذين أسقطوا من أصول استشهاداتهم هذا الأصل الكبير ، فضيَّقوا واسعاً ، وحالوا بين اللغة وبين التّطور . إني أترك المجال لأبي حيان ليسجل وجهة نَظَره في عدم الاستشهاد بالحديث .

قال أبو حيان في شرح التسهيل :

قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب . وما رأيت احداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب

كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء ، وعلي بن مبارك الأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك .

وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد ، وأهل الأندلس ، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء ، فقال : إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية [1] .

وقد بينت سابقاً أنه كان للنبي عليه السلام كتّاب وحي وهؤلاء كانوا يكتبون القرآن حينما ينزل . ومن هنا حفظ القرآن من عبث العابثين . إلى جانب ذلك كانت هناك فئة من الصحابة يقيدون الأحاديث النبوية لوقتها ، محافظة عليها حتى لا تضيع من الذاكرة ، وقد حدث هذا التدوين في عهد النبي عليه السلام .

تحدث أبو هريرة عن عبد الله بن عمرو فقال : « ما كان أحدٌ أحفظ لحديث رسول الله صلى الله وعليه وسلم مِنّي إلا عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب [2]» فتميز عبد الله بن عمرو في مجال الحفظ عن أبي هريرة إنما يرجع إلى الكتابة والتدوين .

وقد تحدث مجاهد رضي الله عنه فقال : « رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة فسألته عنها ، فقال هذه الصادقة ، فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه فيها أحد » [3] .

وإذا كانت هناك أحاديث مدوّنة في عهد الرسول عليه السلام ، فما رأي أبي حيان فيها ؟ أيمكن أن يقال : إنها رويت بالمعنى ، وسجّلت بالمعنى فلا يصح

---

(١) الاقتراح للسيوطي : ١٩ .
(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ : ١٨٩ .
(٣) الإصابة لابن حجر ٤ : ١١٢ .

الاستشهاد بها ، وكيف يصح هذا ، والرسول عليه السلام بين ظهرانيهم يقول فيسمع قوله ، لا يسقط منه حرف ، ولا تغيب عن ذهن سامعه كلمة ، ثم يسجل ما سمع في وعي وحذر حتى لا يدخل في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس منه .

ويبدو أن أبا حيّان كانت تعوزه الدقة في رفض الاستشهاد بالحديث الشريف ذلك لأنه لم يكن ثابتاً على موقف معيّن منه ، فمرة نراه يرفض بعض الأحاديث ومرة أخرى نراه يحاول أن يستدلّ بها ، وهذا هو الدليل : .

أ – قال السيوطي في الهمع : ضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو : أحسن الرجلين وأجملهما ، وأحسن النساء وأجملهن ، وقيل يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث :« خير النساء صوالح قريش ، أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده » ، وقول الشاعر :

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفة ، وأحسنه قذالا

وهذا رأي ابن مالك .

أما أبو حيّان فإنه رد ذلك قائلاً بأن سيبويه نصّ على أن ذلك شاذ اقتصر فيه على السماع [1] .

فعلى الرغم من أن هذا الحديث يوجد ما يؤيده من كلام العرب ، نجد أن أبا حيان يرفضه لأنه شاذ اقتصر فيه على السماع ، وكان الأولى بأبي حيان أن يتقبل الاستدلال به ما دام له سند يؤيده من كلام العرب .

أما محاولته الأخذ بالحديث مما يدل على اضطرابه ، وعدم ثباته على موقف معين فيتضح فيما يأتي :

ب – قال السيوطي في الهمع : ويتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع إلا

(١) الهمع ١ : ٥٩ .

بالصفة قال أبو حيّان : هكذا قال الزجاج : وزعم أنه لم يسمع من كلامهم فلا يجوز جاءني زيد الحسن الوجه الجميل .

وهنا نرى أبا حيان يحاول أن يرد على الزجاج بالحديث فيقول : « وقد جاء في الحديث في صفة الدجال « أعور عينه اليمنى » فاليمنى صفة لعينه ، وعينه معمول الصفة فينبغي أن ينظر في ذلك [1] » .

٥ – طائفة من آراء أبي حيان:

من خلال المسائل السابقة التي ناقش فيها أبو حيان كبار النحاة مدافعاً عن وجهة نظره ، مؤيداً لرأيه ، ظهر لنا أن أبا حيان لم يكن آلة تردد آراء غيره ، أو جهاز استقبال تنطبع عليه صور النحو ، ومسائله ، من غير أن يكون له فضل فيها ، أو توجيه لها ، أو تمييز لصورها ، وإنما يحكيها كما هي ويبرزها كما تلقاها من غير مناقشة أو تمحيص .

حقاً إن أبا حيان كان متعصّباً للبصريين بعامة ، ولسيبويه بخاصة ، ولكن مع هذا التعصّب لم يكن يتبع رأياً إلا بدليله ، ولا قضية إلا بشواهدها ، ولا مسألة إلا بحججها ، وقد بينت أنّ اتجاه البصريين وسيبويه في النحو ، ومذهبهم أعجب به أبو حيان أيما إعجاب ، فحذا حذوهم وسار على نهجهم في كثير من المسائل ، والإعجاب إنما يكون وليد التفكير ونتاج التمحيص ، وثمرة المناقشة .

وقد سبق أن قلت : إن أبا حيان كان يردّد هذه العبارة : « ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين ، بل نتبع الدليل [2] » ..

وكان أبا حيان أحس بأن نقداً يوجه إليه لكثرة ترديده آراء البصريين وسيبويه . فأراد أن ينفي عن نفسه التهمة ، ويرد عنها عيب التقليد فقال هذا القول مبيّناً أنه إن تبعهم فإنما هي تبعية الحق ، وتبعية الدليل فإذا ضعف دليلهم وضلت حجتهم

(١) الهمع ٢ : ١٠٠ .
(٢) الاقتراح : ١٠٠ .

رفض قولهم ، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة في مخالفته لهم عند الاستشهاد بالقراءات وحجيتها ، لأجل هذا استطيع أن أقول : إن أبا حيان كانت له آراءٌ في كثير من مسائل النحو إن دلت على شيء فإنما تدل على مقدرة قوية وفهم عميق ، وإدراك واسع لمسائل هذا العلم . نعم قد جانبه التوفيق في كثير من موضوعات النحو ، ومسائله كعدم أخذه بالحديث والزراية على من يحتج به ، وغير ذلك من المسائل التي ناقشه فيها ابن هشام ، وأظهر عواره وضعفه ولكن ليس ذلك بمنقص قدره لأن كل من ألف في هذا العلم ، وأظهر فيه آراء ، وكان له في مسائله نظرات فإنه من غير شك يكون عرضة لنقد الناقدين ، وذم الحاقدين وهو ليس بدعاً في هذا ، فكم لوم صريح ، ونقد صارخ وجه لسيبويه ، وهو إمام النحو وصاحب الكتاب ، ومع ذلك فلم يهدم هذا النقد بنيانه ولم يحطم أركانه ، بل ظل سيبويه نجماً مضيئاً في سماء النحو في كل العصور .

وإني أسجل في هذا المقام بعض المسائل التي كان لأبي حيان فيها آراء تدل على صدق نظرته ، وقوة حجته ، وسلامة دليله ، ونهج تفكيره حتى نستطيع أن نكون صورة واضحة عن نحو هذا الرجل ، وكيف كان يعالج مسائله :

١ – رأيه في عسى :

قال الأشموني في باب أفعال المقاربة :

« وأما عسى فإنه يجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببي كقوله :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جَهْدُه ... إذا نحن جاوزنا حفير زياد

روي بنصب جهده ورفعه ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببي .

وأما قوله :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

فإن في يكون ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان [1] .

قال الأستاذ محيي الدين معلقاً : وخالف في هذا أبو حيان حيث ذهب في

(١) الأشموني ١ : ٣٥٣ تحقيق محيي الدين .

كتابه : النكت الحسان إلى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال الباب في امتناع رفع السببي [1] .

٢ – في إعراب المثنى والجمع :

الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ، ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي على أن إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة . وقيل بحركات مقدرة في الألف ، والواو ، والياء وهو رأي الخليل وسيبويه وردّه ابن مالك : بلزوم ظهور النصب في الياء ، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وافتتاح ما قبلها .

وأجاب أبو حيان :

أجاب عن الاعتراض الأول بقوله : إنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً ، فكما قدروا الكسرة ، قدروا الفتحة تحقيقاً للحمل : وأجاب عن الاعتراض الثاني : بأن الموجب للقلب الفرق ، وإن كان القياس ما ذكر ، ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنى بالألف مطلقاً [2] .

٣ – في بناء أسماء الإشارة :

قال ابن عقيل : بنيت أسماء الاشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدّراً . وقال الخضري معلّقاً : كذا قال أبو حيان ، وتابعه جميع الشراح . قال السيوطي : وطالما فحصت عن نظير لها حتى رأيت في بحر أبي حيان إن بناء لَدُن لدلالتها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه [3] .

---

(١) هامش الأشموني ١ : ٣٥٣ تحقيق محيي الدين .

(٢) الهمع ١ : ٤٨ .

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ١ : ٢٨ .

٤ – في نائب الفاعل :

قال الأشموني : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء (الظرف – المصدر – المجرور) قيل : ولا أولوية لواحد منها . وقيل المصدر أولى . وقيل المجرور .

وقال أبو حيان : ظرف المكان ، قال الصّبان معلقاً : لأن في إنابة المجرور خلافاً ، ودلالة الفعل على المكان ، لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول به ، فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعاً على الحدث والزمان [١] .

٥ – في حمل الأصل على الفرع :

قال السيوطي في الاقتراح : في التذكرة لأبي حيّان : ذكر بعضهم أنه إنما اشترط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل ، لأن العطف نظير التثنية فكما لا يجوز تثنية المختلفين ، لا يجوز عطف المختلفين في الزمان .

قال أبو حيّان : وهذا من حمل الأصل على الفرع لأن العطف أصل التثنية [٢]

٦ – في التعجب :

قال السبكي في طبقاته : منع الشيخ أبو حيان أن يقال : ما أعظم الله ، وما أحلم الله ونحو ذلك ونقل هذا عن أبي الحسن بن عصفور احتجاجاً بأن معناه شيء عظمه أو حسّنه . وجوّزه الإمام الوالد محتجّاً بقوله تعالى : « أبصِرْ به وأسْمِع [٣] » والضمير في به عائد على الله أي ما أبصره وأسمعه فدلَّ على جواز التعجب في ذلك .

قلت وفي شرح ألفية ابن معط لأبي عبد الله محمد بن إلياس النحوي وهو متأخر من أهل حماة ، سأل الزجاج المبرد فقال : كيف تقول ما أحلم الله !

---

(١) حاشية الصبان والأشموني ٢ : ٦٨ .

(٢) الاقتراح : ٥١ .

(٣) الكهف : ٢٦ .

وما أعظم الله ! فقال كما قلت : فقال الزجاج ، وهل يكون شيء حلم الله ، أو عظمه ؟ فقال المبرد : إن هذا الكلام يقال عندما يظهر من اتصافه تعالى بالحلم والعظمة ، وعند الشيء يصادف من فضله والمتعجب هو الذاكر له بالحلم عند رؤيته إياها عياناً ، وقد نقل الوالد معنى هذه الحكاية في تصنيفه عن كتاب « الإنصاف » لابن الأنباري ، وذكر من التأويل أن يعنى بالشيء نفسه أي أنه عظَّم نفسه ، أو أنه عظيم بنفسه لا شيء جعله عظيماً [1] .

٧ - **في أيّ :**

قال ابن هشام في التوضيح . وإنما أعربت أيّ الشرطية في نحو :
« أيّما الأجلين قضيت فلا عدوان علي [2] » وأي الاستفهامية نحو : « فأيّ الفريقين أحق بالأمن [3] » لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للإضافة إلى المفرد - قال الشيخ خالد في التصريح : والمراد بالملازمة للإضافة التي هي من خصائص الأسماء .

وقال يس في حاشيته : ابن مالك علّل إعراب أي بما هو مذكور في التوضيح من ضعف الشبه الخ . وبأنها بمعنى بعض إن أضيفت إلى مفرد ، وكل إن أضيفت إلى جملة .

وأبو حيّان أورد على ابن مالك أن هذا المعنى موجود في لدن فإنها ملازمة للإضافة بل هي أقوى من أيّ فيها ، فإنها لا تنفكّ عنها لفظاً ، وهي بمعنى عند وعند معربة ، ولدن مبنية ، وكان ينبغي أن تعرب لدن كأي وهي مبنية [4] .

٨ - **في كلما :**

قال الزركشي في كتابه « البرهان » تتصل - ما - بكل نحو : « كلما رزقوا

---

(١) طبقات الشافعية : السبكي ٦ : ٣٨ .
(٢) القصص : ٢٨ .
(٣) الأنعام : ٨١ .
(٤) التصريح وحاشية يس ١ : ٤٩ .

منها » [1] وهي مصدرية لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان ، والمعنى كل وقت ، وهذه تسمى ما المصدرية الظرفية أي النائبة عن الظرف لا أنها ظرف في نفسها ، فـ « كل » من : كلّما منصوب على الظرفية لإضافته إلى شيء هو قائم مقام الظرف .

ثم ذكر الفقهاء والأصوليون أن كلما للتكرار .

قال الشيخ أبو حيان : وإنما ذلك من عموم ما ، لأن الظرفية مراد بها العموم فإذا قلت أصحبك ماذر للنجم شارق ، فإنما تريد العموم ، فكل أكدت العموم الذي أفادته (ما) الظرفية ، لا أنَّ لفظ كلّما وضع للتكرار كما يدلّ عليه كلامهم ، وإنما جاءت كل توكيداً للمعنى المستفاد من الظرفية .

وتعقّبه الزركشيّ في هذا القول ، رادّاً لقوله بقوله :

« وقوله إن التكرار من عموم (ما) ممنوع ، فإن (ما) المصدرية لا عموم لها ولا يلزم من نيابتها عن الظرف دلالتها على العموم وإن استفيد عموم في مثل هذا الكلام ، فليس مِنْ (ما) وإنما هو من التركيب نفسه [2] .

٩ – في مع :

قال الزركشيّ : قال الراغب : مع تقتضي الاجتماع ، إمّا في المكان : نحوهما معاً في الدار ، أو في الزمان ، نحو ولدا معاً .

قال ابن مالك : إن معاً إذا أفردت تساوي « جميعاً » معنًى . وردّ عليه الشيخ أبو حيان : بأن بينهما فرقاً . قال ثعلب : إذا قلت قام زيد وعمرو جميعاً احتمل أن يكون القيام في وقتين وأن يكون في واحد .

وإذا قلت : قام زيد وعمرو معاً ، فلا يكون إلا في وقت واحد [3] .

---

(١) البقرة : ٢٥ .

(٢) البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تحقيق أبي الفضل، مطبعة الحلبي ٤ : ٣٢٤ .

(٣) البرهان ٤ : ٤٢٨ .

١٠ – في اسم المرة :

قال ابن هشام في التوضيح : « ويدلّ على المرة من مصدر الفعل الثلاثي ، المتصرف بفعله بالفتح ، كجلس جلسة ولبس لبسة .

وقال يس في حاشيته معلّقاً : قال الدنوشري : ظاهره شموله لكل فعل « وهنا تنبيه نبّه عليه الشيخ أبو حيان : وهو أن هذه التاء الدالة على المرة الواحدة لا تدخل على كل مصدر ، بل على المصادر الصادرة على الجوارح المدركة بالحس نحو قومة ، وضربة ، وقعدة وأكلة .

وأما مصادر الأفعال الباطنة ، والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن ، والعلم ، والجهل ، فلا يقال من ذلك : علمته علمة ، ولا فهمته فهمة ، ولا صبرته صبرة .

وهذا الذي نبّه عليه الشيخ أبو حيّان قال : إنه أمر منقول عنه ، يعني أن أكثر النحويين لم ينبهوا عليه ، إذ لم يستنبطه هو من عند نفسه ، لأن الأحكام النحوية اليوم قد تقررت فليس لأحد أن يزيد فيها ، لكون العرب المسموع عنهم قد انقرضوا ، وأما الاستقراء فلم يترك المتقدّم للمتأخر استقراء [١] .

وبعد ، فهذه جملة من آراء أبي حيان في بعض المسائل التي تناولها ، وهي آراء تدل على فهم عميق للنحو وإدراك واسع لمسائله ، وبصر تام بقضاياه .

---

(١) حاشية يس ٢ : ٧٧

ابن هشام

١ – نسبه :

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري [١] ، المصري وكنيته أبو محمد [٢] ، ولقبه جمال الدين [٣] .

وقد ترجم له بهذا النسب المذكور كل المؤرخين الذين كتبوا عنه عدا ابن حجر في كتابه « الدرر الكامنة » ذكر أن جده الأدنى هو عبد الله ، لا أحمد حيث سجل نسبه كما يأتي : عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام [٤] .

والحقيقة أنه لا منافاة بين رواية ابن حجر وبين رواية غيره من المؤرخين في هذا النسب ، لأن ابن حجر حرص على ذكر آبائه وأجداده بالتفصيل في حين أن المؤرخين الآخرين راعوا الإيجاز والاختصار .

ويبين العلامة الأمير في حاشيته على المغنى أن أجداده القدامى ينتمون إلى الخزرج فهو إذاً أنصاري خزرجي [٥] .

٢ – ولادته :

اتفق المؤرخون على أنه ولد في القاهرة في شهر ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ أي في أوائل القرن الثامن الهجري [٦] .

---

(١) البغية : ٢٩٣ .

(٢) حسن المحاضرة ١ : ٣٠٩ . البغية : ٢٩٣ .

(٣) حسن المحاضرة ١ : ٣٠٩ .

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ط أولى ٢ : ٣٠٨ .

(٥) حاشية المغنى ١ : ٢ .

(٦) المصدر السابق .

وقد كان ابن هشام طليعة القرن الثامن الهجري ، ودرته المتألقة كما كان ابن مالك طليعة القرن السابع الهجري ، ونجم المشرق ، هذا ولم يكتف الشيخ خالد في « تصريحه » بذكر الشهر الذي ولد فيه ، وإنما حدد تاريخ الميلاد بيوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة [1] .

٣ – وفاته :

وكما اتفقوا على تاريخ ميلاده ، اتفقوا أيضاً على تاريخ وفاته ، وهو في ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ [2] . أي في الشهر الذي ولد فيه .

ومن العجيب أن ابن حجر بيّن لنا في « درره » أنه توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة [3] ، أي في نفس اليوم الذي ولد فيه .

وقد شذّ عن إجماع المؤرخين صاحب « كشف الظنون » إذْ ذكر في غير موضع من كتابه أنه توفي سنة ٧٦٢ هـ .

هذا ، ولمْ ينس صاحب « النجوم الزاهرة » أن يسجل لنا في كتابه الساعة التي دفن فيها ، ويحدّد لنا القبر الذي وارى جثمانه فيقول : « إنه دفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية « خارج باب النصر من القاهرة » [4] .

وكان لموت ابن هشام هزّة عنيفة في نفوس معاصريه من الأدباء والعلماء ، فقد رثاه ابن نباته بقوله :

سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمة ... يجرّ على مثواه ذيل غمام
سأروي له من سيرة المدح مسنداً ... فما زلت أروي سيرة ابن هشام [5]

(١) التصريح ١ : ٥ .
(٢) التصريح ١ : ٥ والمصادر السابقة .
(٣) الدرر الكامنة ٢ : ٣١٠ .
(٤) النجوم الزاهرة ١٠ : ٧٦١ .
(٥) الدرر الكامنة ٢ : ٣٠٩ .

٤ – شيوخه :

نشأ ابن هشام في القاهرة ، لأن مسقط رأسه بها ، ومستقر أسرته فيها ، ولم يحدثنا التاريخ أنه انتقل منها ، أو رحل عنها .

وكانت القاهرة إذ ذاك موئل العلم والعلماء ، ومهد الحضارة والفن ، والقبلة التي يتوجه إليها في محراب الثقافة والفكر ، فلقد زخرت مدارسها ومساجدها بالعلماء الذين نبغوا في كل فنّ ، وتعمّقوا في شتى ضروب المعرفة السائدة في عصرهم .

نشأ ابن هشام في هذه البيئة ، وتلقى أنواع العلوم المختلفة في مساجدها ومدارسها عن أكابر الشيوخ الذين يشار إليهم بالبنان ، أمثال عبد اللطيف بن المرحل ، وابن السراج ، والتاج التبريزي ، والتاج الفاكهاني وأبي حيان [1] .

هذا وقد تولى السيوطي في « البغية » التعريف بهؤلاء الأعلام وأغنانا عن مؤونة البحث عنهم لمعرفة مدى تأثيرهم في ابن هشام .

وهؤلاء الشيوخ منهم من اشتهر بالقراءات كابن السراج ، ومن اشتهر بالعربية كابن المرحّل ، والتاج الفاكهاني ، وتاج الدين التّبريزي الذي قرأ النحو على ركن الدين الاستراباذي ، ومَنْ اشتهر بالنحو والأدب كأبي حيان [2] .

بَيْد أن أهم هؤلاء الشيوخ الذين كان لهم أثر كبير في تكوين ابن هشام هو :

عبد اللطيف بن المرحّل :

ويكنى بأبي الفرج ، وسمع من علي البكريّ ، وشهاب المحسني وغيرهم . وتصدّر بالجامع الحاكمي ، وانتفع به الناس .

وقيل عنه ابن المرحل ، لأن أباه كان يبيع الرِّحال .

(١) البغية : ٢٩٣ .

(٢) ابن المرحّل ترجمته في الدرر الكامنة ٢ : ٤٠٧ ، والتاج الفاكهاني في البغية : ٢٦٢ ، وتاج الدين التبريزي « البغية » : ٣٣٩ ، وأبو حيان البغية : ١٢٢ .

وقال عنه الاسنوي في الطّبقات : كان فاضلاً في النحو واللغة ، والقراءات واعتنى بالعربية ، وخصوصاً ألفية ابن مالك ، فكان فيها ماهراً ، وكان شديد التثبّت في النقل ، ومات بالقاهرة في المحرم سنة ٧٤٤ هـ [١] .

ولا ادلّ على تأثر ابن هشام بأستاذه ابن المرحل من أنه كان ينوه به ويطريه ، ويرفع من قدره ، بل كان يفضله على أبي حيان وغيره . وكان يقول عنه : « كان الاسم في زمانه لأبي حيان ، والانتفاع بابن المرحل [٢] » .

وهنا يصحّ لي أن أقف وقفة قصيرة ، إزاء هذه العبارة الأخيرة ، وذلك لأننا لو وازنا بين شخصيتيْ أبي حيّان وابن المرحل لوجدنا البون شاسعاً ، والفرق كبيراً ، لأن أبا حيان – من غير شك – كان الدرة المتألقة في سماء عصره ، تشعّ في كل أفق ، وتسطع في كل اتجاه ، وإنتاجه العلميّ والأدبيّ ، بل وفي اللغات السائدة في عصره ، يشهد له بعلوّ المنزلة ، وسمّو المقام ، في حين أن ابن المرحل لم يكن له إنتاج يذكر غير دراسته لألفية ابن مالك ، وهذه الدراسة يشاركه فيها الكثير من أبناء عصره .

ولو نظرنا إلى أبي حيان من زاوية الألفية بخاصة ، وكتب ابن مالك بعامة لراعنا أن مدرسة ابن مالك في النحو ، إنما ثبتت قواعدها ، وتدعمت أصولها وقويت أسسها بفضل أبي حيّان الذي لم يكتف بالدراسة العابرة لألفية ابن مالك كما اكتفى ابن المرحل ، بل مهد الطريق لهذه الألفية وغيرها من مصنفات ابن مالك في كتب أسهمت في الدراسة النحوية إلى يومنا هذا .

وإذا ظهر الفرق جليًّا بين هاتين الشخصيتين فلِمَ إذن يتجه ابن هشام إلى ابن المرحل مادحاً مثنياً ، على حين ينحرف عن أبي حيان ذامًّا ناقداً ؟

ولِمَ إذن تطول صحبة ابن هشام لأستاذه ابن المرحل ، في حين أنه لم يسمع علَى أبي حيّان غير ديوان زهير بن أبي سلمى ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه غيره [٣] .

---

(١) الدرر الكامنة ٢ : ٤٠٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الدرر الكامنة ٢ : ٤٠٧ .

في حديثي عن ابن مالك بينت أَنّ أبا حيّان لقي جلّ الشيوخ ، وأخذ عن الكثير منهم ، وافتخر بهذا الأخذ ، وبهذا اللقاء وتناسى ذكر شيخ كبير كان أُمّةً وحده في مجال النحو واللغة ، والحديث والقراءة ، وهو الإمام ابن مالك ، فلم يشر إليه . وعزوت ذلك إلى المنافسة التي تحدث أحياناً بين أبناء البلد الواحد ، والبيئة الواحدة حبًّا في الطّموح ، ورغبة في الشهرة ، وحرصاً على المجد ، وبخاصة إذا عرفنا أَنّ أبا حيان كان شابًّا ملء إهابه الفخر والطموح . هذا سرٌّ وضح ، وتحاملٌ كشفت دواعيه ، وعرفت أسبابه . أما تحامل ابن هشام على أبي حيان ، فلا زالت الحيرة تستبدّ بنفسي والقلق يساورني من جراء هذا الغموض .

أنا لا أستطيع أن أتهم ابن هشام في خلقه ، فقد شهد له بصحة الخلق وسلامة الذوق ، وعفّة اللسان ، الكثير ممن كتبوا عنه .

ويبدو لي أن أبا حيان تسلم راية الامامة في النحو ، بعد ابن مالك فهو وريثه في هذا الميدان ، وخليفته في هذه الحَلْبة ، وقد آنس ابن هشام في نفسه القدرة على السير في مضمار النحو ، والتفقّه في مسائله ، وساعده على ذلك اتساع في الأفق ، ورجاحة في العقل ، وقوة في التفكير ، وسلامة في المنطق وإشراق في الذهن مما جعله يحس أنه ليس أقل من أبي حيان في هذا الشأن .

أضف إلى ذلك أن أبا حيان ألّف في النحو ، ومن ألف فقد استهدف لنقد الناقدين ، فلا ضير إذن في أن ينقد ابن هشام أبا حيان في الكثير من قضايا النحو ومسائله ، لأنه رأى أن ذلك يتيح له مجال الشهرة حيث يقف من أبي حيان هذا الموقف .

وقد وضح هذا الاتجاه الإمام الشوكاني حيث قرر في كتابه « البدر الطالع » ما نصه :

« وكان ابن هشام كثير المخالفة لأبي حيّان ، شديد الانحراف عنه ولعلّ ذلك – والله أعلم – لكون أبي حيان منفرداً بهذا العلم في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه ، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة (ابن هشام) وكثيراً ما ينافس الرجل مَنْ كان قبله في رتبته التي صار إليها إظهاراً بفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمة مَنْ كان قبله ، أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه وإلّا فأبو

حيان هو من التمكن بهذا الفنّ ، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة [1].

وإلى جانب هذا السبب الذي ذكره الإمام الشوكاني يمكن لي أن أضيف إليه سبباً آخر ، وهو : أن أبا حيّان كما يقول عنه المؤرخون أمثال الصفدي وغيره :

« كان من خلقه الإعجاب بالطّلبة الأذكياء ، والتودّد إليهم والإقبال عليهم ، وإشعارهم بالإجلال والتعظيم [2] » .

وممن ظفر بهذا التقدير تلميذه ابن عقيل ، فقد قال عنه : « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل » [3] .

ولم يظفر ابن هشام على الرغم من صفاته النادرة ، وحسن استعداده بجزء من هذا التقدير الذي ظفر به ابن عقيل ممّا جعله يشيد بابن المرحل ، ويحطّ من قدر أبي حيان .

٥ – صفاته وأخلاقه :

على الرغم من علو المنزلة التي وصل إليها ابن هشام في عصره ، وعلى الرغم من هذه البحوث العلمية التي انفرد بها ، وبخاصة في مجال النحو ، فقد ظل الرجل محتفظاً بوقاره العلمي ، وخلقه العطر وأدبه الجمّ ، وتواضعه المحبوب .

والذين كتبوا عنه أجمعوا على هذه المعاني ، فسجلوا في كتبهم أنه كان متواضعاً برًّا ، شفوقاً ، يتمتع بدماثة الخلق ، ورقة القلب [4] .

ومن أبرز الصفات التي كانت تميز ابن هشام عن غيره أنه كان رجلَ طموح وجدّ ، وعمل ومثابرة ، ومن أجل هذا فقد وصل إلى مناصب علمية مرموقة في عهده ، فكان مدرساً للتفسير بالقُبّة المنصورية بالقاهرة ، وقد كان هذا المنصب وقفاً على الشافعية مما جعله ينبغ في الفقه الشافعي ليصل إلى هذه المكانة . ولم يقتنع بهذه الوظيفة ، فعمل على أن يكون معلّماً بمدرسة الحنابلة بالقاهرة ومن أجل

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للقاضي محمد بن علي الشوكاني ١ : ٤٠٢ .
(٢) البغية للسيوطي : ١٢٢ .
(٣) البدر الطالع ١ : ٣٨٦ .
(٤) الدرر الكامنة ٢ : ٣٠٨ ، وغيرها من المراجع الأخرى .

هذه البغية حفظ عن ظهر قلب كتاب « المختصر » للخرقي في أقل من أربعة شهور ، وانتقل إلى المذهب الحنبلي قبل وفاته بخمس سنين[1] .

وكان لابن هشام هدف مرسوم في الحياة ، وغاية نبيلة يهدف للوصول إليها عن طريق العلم متخذاً الصَبر شعاره ، والجَلد رائده ، ومواصلة الليل بالنهار ديدنه . يدل على ذلك قوله :

ومـن يصطـبر للعـلم يظفر بنيلـه ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل
ومن لم يـذل النفس في طلـب العـلا يسيراً يَعِشْ دهراً طويلاً أخاذُلّ[2]

٦ - **ثقافته :**

لم تكن ثقافة ابن هشام وقفاً على النحو ، بل كانت ثقافته مزيجاً من العلوم السائدة في عصره .

في الفقه درس المذهب الشافعيّ ، وألمّ قبل موته بقليل بالمذهب الحنبلي وفي الأدب تلقّى ديوان زهير عن أبي حيّان ، وفي القراءات أخذ عن ابن السّراج وحدّث بالشاطبيّة عن ابن جماعة .

وفي اللغة كان له باع طويل حتى إنه كان ينقد اللّغويين ، ويتعقّب أقوالهم في مقدرة فائقة ، وبراعة كاملة ، ففي بحث « هلُمّ جرّا » بيّن لنا أن « أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب « المحكم » مع كثرة استيعابه وتتبعه ، وإنما ذكره صاحب الصحاح . وقد قال أبو عمرو بـن الصلاح في « شرح مشكلات الوسيط » : إنه لا يقبل ما تفرّد به ، وقد ذكر في أول كتابه أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم ، فإن زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت . وأمّا صاحب « العُباب » فإنه قلّد صاحب الصحاح فنسخ كلامَه[3] » .

وأما في النحو ، فقد كان خاتمة المجتهدين الذين استوعبوا مسائل هذا العلم ونبغوا فيه نبوغاً عظيماً ، جعلهم أئمة يشار إليهم بالبنان .

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول : ٢٩٦ .
(٢) الدرر الكامنة ٢ : ٣٠٩ .
(٣) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٣ : ٢٠٢ .

وثقافة ابن هشام النحوية كانت أبرز صفة فيه ، فقد درس كتب النحويين قبله دراسةً تقوم على الدّقّة والبحث ، والمناقشة والاستنباط ، وكان له مع أصحابها نزاع وجدل يقوم على منهج عقليّ منظّم .

ولثقافة ابن هشام في النحو شاع ذكره ، وطار صيته ، ودوّى في كل ركن من أركان العالم الإسلامي ، مِمّا دعا ابن خلدون المؤرخ المغربي يقول عنه :

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيّة يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه [1] » .

وكان ذكاء ابن هشام يلعب دوراً كبيراً على مسرح هذه الثقافة ولا أدلّ على ذلك من أنه حفظ « المختصر » للخرقي في أقل من أربعة شهور [2] . وتشير إلى هذا الذكاء عبارات المؤرخين الذين قالوا عنه :

« وتصدر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البالغ والاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرّف في الكلام ، والملكة التي كان يتمكّن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً [3] » .

٧ – تلاميذه :

لابن هشام تلاميذ متعدّدون ، جلسوا في حلقاته ، ونهلوا من موارده وتأثروا ببحوثه ، وصارت لهم مكانة مرموقة في الدولة ، ووصلوا إلى أسمى المناصب في القضاء والتدريس .

وإني أكتفي هنا بذكر أشهر هؤلاء التلاميذ والتعريف بهم في إيجاز . وهم :

١ – إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن أحمد اللخّميّ الشافعيّ .

---

(١) مقدمة ابن خلدون : ٥٣٢ .

(٢) الدرر الكامنة ٢ : ٣٠٩ .

(٣) الدرر الكامنة ٢ : ٣٠٩ .

قال ابن حجر : ولد سنة خمس عشرة وسبعمائة ، وأخذ العربية عن ابن هشام النحويّ ... ودرس وأفتى ، وناب في الحكم في القاهرة واستوطن في مكة من سنة ست وسبعين إلى أن مات في ثامن رجب سنة تسعين وسبعمائة [1] .

٢ – إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري النحوي .
قال ابن حجر : أخذ عن الشهاب بن المرحل ، والجمال بن هشام ، وغيرهما . ومهر في العربيّة ، وشغل الناس فيها ، وكان جلّ ما عنده من الألفية . وفيه دعابة . مات في ربيع الأول سنة ثلاثين وثمانمائة ، وقد بلغ الثمانين [2] .

٣ – النّويريّ : وهو جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويريّ نسبة إلى نويرة ، من بلاد مصر . ولد في شعبان سنة ٧٢٢ هـ وسمع بدمشق من المزّي وغيره ... وصار قاضي مكة وخطيبها ، وأخذ العربية عن ابن هشام .

وقال ابن حبيب في تاريخه : إنه ولي قضاء مكة نيفاً وعشرين سنة وتوفي سنة ٧٨٦ هـ [3] .

٤ – ابن الفرات : عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي حمل عن الشيخ جمال الدين بن هشام ... ودرس القضاء . وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٧٩٤ هـ [4] .

٥ – محمد مجد الدين : محمد مجد الدين بن العلامة ابن هشام ... قرأ العربيّة على أبيه وغيره ، وشارك في غيرها قليلاً ، وكان إليه المنتهى في حسن التعليم مع الدين المتين . مات في رجب سنة ٧٩٩ هـ عن نحو خمسين سنة [5] .

---

(١) البغية : ١٨٧ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) الشذرات ٢ : ٢٩٢ بتصرف .
(٤) الشذرات ٦ : ٣٣٣ .
(٥) المصدر السابق : ٣٦١ .

٨ – كتبه :

ترك لنا ابن هشام تراثاً ضخماً من مؤلفاته ، وهذه المؤلفات جلها يدور حول النحو ومشكلاته ، ولم يسهم في غيره من العلوم الأخرى كما أسهم أستاذه أبو حيّان ، حقًّا ، إن له بعض الرسائل التي لم تدر في فلك النحو كرسالته في سعادة النفس ، ورسالته في شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح الرسول عليه السلام ، وشرح البردة ، ورسالته في مختصر الانتصاف من الكشاف في علم التفسير ، وهي رسائل قليلة بالنسبة لرسائله الكثيرة الزاخرة بالبحوث النحوية ، وكتبه التي ذلّلت النحو وعبّدت طريقه ، وجعلته مستساغاً في الأذهان ، مقبولاً في الطباع . وإنه لا يسعني إزاء هذا الإنتاج الضخم من المؤلفات إلا أن أعرضه في إيجاز مكتفياً بتعريف أهم الكتب النحوية التي كان لها أثر كبير في نفوس المتعلّمين في عصره ، بل وفي العصور التي أعقبته إلى يومنا هذا .

وها هي ذي آثاره مرتّبة على حروف المعجم :

١ – الإعراب في قواعد الإعراب :

وهو رسالة صغيرة طبعت بالقسطنطينية عام ١٢٩٨ هـ ، ونشرها مع ترجمة فرنسية ده ساس عام ١٩١٩ م .

٢ – الألغاز :

وهو كتاب في مسائل نحوية ، صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل . طبع في مصر .

٣ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ويعرف هذا المصنف خطأ باسم « التوضيح » طبع بالقاهرة مراراً وبكلكته .

٤ – التذكرة : وقد قال عنها السيوطي : انها في خمسة عشر مجلداً .

٥ – التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل : قال عنه السيوطي هو في عدة مجلدات .

٦ – الجامع الصغير : ذكره السّيوطيّ ، وهو في النحو – في المكتبة الأهلية بباريس رقم ١٥٩ .

٧ – الجامع الكبير : ذكره السّيوطيّ .

٨ – رسالة في انتصاب : لغة ، وفضلاً . وإعراباً ، وخلافاً ، وأيضاً ، وهلم

جزّا ، وهي في دار الكتب المصرية ، وفي مكتبتي برلين وليدن ، وقد ضمها كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي .

٩ – رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم . موجودة في مكتبة برلين .

١٠– رفع الخصاصة عن قُرّاء الخلاصة : ذكره السيوطي ، وذكر أنه أربعة مجلدات .

١١– الروضة الأدبيّة في شواهد علوم العربيّة : وهو شرح للشواهد الشعرية التي أوردها ابن جنّي في كتابه « اللمع » ببرلين رقم ٧٦٥٢ .

١٢– شذور الذهب في معرفة كلام العرب : طبع مراراً .

١٣– شرح البردة : ذكره السيوطي .

١٤– شرح شذور الذهب : طبع مراراً .

١٥– شرح الشواهد الصغرى : ذكره السيوطي .

١٦– شرح الشواهد الكبرى : ذكره السيوطي .

١٧– شرح « قصيدة : بانت سعاد » . طبع مراراً .

١٨– شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية : يوجد في مكتبة « ليدن » .

١٩– شرح قطر الندى ، وبل الصدى : طبع مراراً .

٢٠– شرح اللمحة لأبي حيان : ذكره السيوطي .

٢١– عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب : ذكره السيوطي ، وذكر أنه في مجلدين .

٢٢– فوح الشذا في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان . يوجد ضمن كتاب : « الأشباه والنظائر » للسيوطي .

٢٣– قطر الندى ، وبل الصّدى : طبع مراراً .

٢٤– القواعد الصغرى : ذكره السيوطي .

٢٥– القواعد الكبرى : ذكره السيوطي .

٢٦– مختصر الانتصاف من الكشاف : وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير « الكشاف » واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف من الكشاف » .

وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

٢٧- المسائل السفرية في النحو : ذكره السيوطي .

٢٨- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . طبع في طهران ، والقاهرة مراراً وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد واف .

٢٩- موقد الأذهان ، وموقظ الوسنان . تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو . يوجد في دار الكتب - وفي مكتبتي برلين وباريس [١] .

هذه هي مؤلفات ابن هشام كما سجلتها دائرة المعارف الإسلامية وبغية الوعاة للسيوطي . وهي إن دلت على شيء فإنما تدلّ على أن الرجل وهب حياته للعلم والمعرفة ، وإلّا فكيف يتأتى له أن يقوم بهذا المجهود الضخم من المؤلفات ما لم تكن لديه عزيمة قوية ، وهمة ماضية ، وعمل متواصل ، وانقطاع كامل للاعتكاف في محراب العلم ، مع أنه لم يعمر طويلاً ، فقد توفي عن ثلاث وخمسين سنة استطـاع من خلالها أن يسجل نفسه في سجل الخالدين بمؤلفاته وانتاجه .

هذا والكتب التي عرضناها في هذا البحث فقد منها ما فقد ، وتفرق في المكتبات ما تفرّق ، ولم يبق منها لدينا إلا القليل بالنسبة إلى الكثير الذي لم نحصل عليه ، وما بقي على قلته يرسم لنا صورة صادقة لابن هشام ، واتجاهاته في النحو ، وأثره فيه ، وسأحاول في هذا المقام أن أبين أهم هذه الكتب الباقية لدينا لأنها أسهمت في حركة النحو في عصره وبعده ، وهي ما يأتي :

١ - شرح قطر الندى :

قطر الندى وبل الصدى : مقدمة صغيرة في النحو ، رأى المؤلف أنه يعوزها التوضيح والتفصيل ، والشرح والتبيين ، فألف لها شرحاً اشتهر بشرح القطر . هذا ، وقد أسهم مع المؤلف في شرح هذه المقدمة الشهاب أحمد بن الجمال

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ١ : ٢٩٦ ، والبغية : ٢٩٣ ، وشرح قطر الندى تحقيق محيي الدين . مطبعة مصطفى محمد .

عبد الله بن أحمد علي الفاكهي ، وسمى شرحه : « مجيب الندا » فرغ منه يوم الاثنين ثالث عشر من رجب سنة ٩٢٤ هـ[1] .

وشاركهما في ذلك أيضاً محمد بن علي بن أحمد الحريريّ المتوفى سنة ١٠٥٩ هـ ذكر فيه أن الشهاب أحمد بن الجمال عبد الله بن نور الدين علي الفاكهيّ شرحه ولكنه لم يهذّبه ، فهذّبه وحرّره ، وضمّ إليه ما يكمل به ، وفرغ منه في محرم سنة ١٠٤٧ هـ[2] .

وإذا نظرنا إلى شرح هذه المقدّمة لابن هشام نجد أنها أفادت الناشئين فائدة كاملة لما اشتمل عليه شرحه من حسن العرض ، وجمال الأسلوب ، ووضوح الفكرة ، وسهولة العبارة ، فضلاً عن أنه مع إيجازه غير المخلّ ألمّ بكثير من أبواب النحو ومسائله .

منهجه في شرح القطر :

الدارس لكتاب شرح القطر يرى أن ابن هشام حاول أن يضم أبواب النحو المتشابهة بعضها إلى بعض ، فجعل قسماً للمرفوعات ، وآخر للمنصوبات ، وقسماً ثالثاً للمجرورات بعد أن تحدث عن الإعراب والبناء .

وإذا عرض لمسألة خلافيّة بسط آراء النحويين فيها مع الإيجاز ، وربما يفضل رأياً على رأي ، ويقوّي مذهباً ويضعف آخر حسب ما يتسنى له من القوة التي تلمس في الدليل .

وهو في هذا الكتاب حاول أن يكون معلّماً قبل أن يكون مؤلفاً ، لأنه في أكثر مسائله يذكر القاعدة ، ثم يأتي لها بمثال يوضّحها ، فإذا تمّ له ذلك قوّاها بالشاهد ، ودَعَمها بما يسندها من كلام العرب .

ولما كان هذا المؤلف وضع للمبتدئين كان ابن هشام ينفر من الاستطراد ويتهرب من احتدام النّقاش بين النحاة في المسائل التي تكون موضع خلاف بينهم ،

---

(١) كشف الظنون ١ نهر ١٣٥٢ .

(٢) المصدر السابق .

وإن ذكر شيئاً من هذا الخلاف لا يلبسه ثوب الاستطراد ، والتقصّي لأدلة المؤيدين أو المعارضين ، وذلك لأنه رأى – وهو على حق – أن العمق في مناقشة مسائل النحو لا يتّفق إلّا مع مَنْ بحث في هذا العلم ، وصعد إلى قمته .

يقول : في « إذ ما » فأمّا إذ ما فاختلف فيها سيبويه وغيره . فقال سيبويه : إنها حرف بمنزلة إنْ الشرطية ، فإذا قلت : إذ ما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم .

وقال المبرّد ، وابن السّراج ، والفارسيّ : إنها ظرف زمان ، وإن المعنى في المثال متى تقم أقم . واحتجّوا بأنها قبل دخول « ما » كانت اسماً والأصل عدم التغيير ، وأجيب بأن التغيير قد يحقق قطعاً بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل ، فدلّ على أنها نزع منها ذلك المعنى البتّة .

قال ابن هشام : وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر[1] .

ويتجلّى لنا أوضح من هذا في أن منهجه في شرحه لمقدمته لم يكن الغرض منه الجري وراء الخلاف ، وتعقب آراء النحاة بالنقد والتجريح ما ذكره عند الكلام على أداة التعريف .

قال ابن هشام : « والمشهور بين النحويين أن المعرف أل عند الخليل ، واللام وحدها عند سيبويه » .

وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف أل . قال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة ، أزائدة هي أم أصليّة ، واستدلّ على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه .

قال ابن هشام : « والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء[2] » .

حقًّا ، إنه لعمل جليل قام به ابن هشام لخدمة النحو ، وتقريبه للناشئين مبتعداً فيه عن خلافات النحاة ، وما يصحب هذه الخلافات من معارك ومناقشات

---

(١) شرح قطر الندى ، وبل الصدى تحقيق محيي الدين : ٣٩ مطبعة مصطفى محمد .
(٢) المصدر السابق : ١٠٩ .

تؤدي إلى اختلاط المسائل ، واضطراب الأفكار ، وفقد الثقة في النحو .

ولهذا فقد شعر ابن هشام ، بأنه قام بمجهود كبير في شرحه لهذه المقدمة على ضوء منهج واضح لا غموض فيه ولا التباس .

قال في آخر شرحه لهذه المقدمة ما نصه :

« وهذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدّمة ، وقد جاء بحمد الله مهذب المعاني مشيّد المباني ، محكم الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام تقرّ به عين الودود ، وتكمد به نفس الجاهل الحسود [1] » .

٢ – شرح الشذور :

ولما فرغ ابن هشام من شرح القطر رأى أن يضع مؤلّفاً آخر لمستوى أعلى من المستوى الذي وضع له مقدمة القطر ، وكان هذا المؤلف هو :

« شذور الذهب » ، مقدمة كمقدمة القطر راعى فيها مؤلفها تركيز القواعد وحصرها ليتسنى للطلاب حفظها ، والإلمام بها في يسهر وسهولة حتى لا تتشعب أمام الطلاب مسائل هذا العلم ، وتختلط عليهم قضاياه .

وكـدأب ابن هشام في توضيح ما أوجز ، وتفصيل ما أجمل ، ألف لهذه المقدّمة شرحاً عرف « بشرح شذور الذهب » .

وقد شغلت هذه المقدمة اذهان الشراح فتنافسوا في شرحها . ومن هؤلاء الشراح : بدر الدين حسن بن أبي بكر بن احمد القدسي الحنفي المتوفى سنة ٧٨٩ هـ ، وزين الدين القاضي زكريّا بن محمد الأنصاري المصريّ المتوفى سنة ٩٢٦ هـ ، وسمى شرحه : بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب .

وكمال الدين الشيخ محمد بن عبد المنعم الجوهري المصريّ المتوفى سنة ٨٨٩ هـ وسمى شرحه : « شفاء الصدور في حلّ ألفاظ الشذور » .

ولم تقتصر عنايتهم بالشذور على هذه الشروح بل حاول بعضهم نظمه كما

(١) شرح قطر الندى ، وبل الصدى تحقيق محيي الدين : ٣٤٢ مطبعة مصطفى محمد .

فعل أبو الفتوح الشيخ عبد القادر بن ابراهيم المحلي بن السفيه المتوفى سنة ٩٠٧ هـ وشرح هذا النظم الشيخ زكريا الزيني المصريّ[1] .

هذا ، والذي يعنينا من هذه الشروح هو شرح ابن هشام لهذه المقدمة فهو بها جد خبير ، لأنها من نتاج فكره ، وترتيب ذهنه ، وثمرة عقله يعرف مدلولات عباراتها ، ومفهوم ألفاظها ، واتجاه قواعدها .

منهجه في شرح الشذور ·

لم ينس ابن هشام – كعادته دائماً – أن يبيّن لنا في شرحه لهذه المقدّمة المنهج الذي اختطه ، والهدف الذي رسمه ، وإني أفسح له المجال ليوضح لنا منهجه في شرحه لهذه المقدمة .

قال : « فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمّى بشذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تممت به شواهده ، وجمعت به شوارده ، ومكنت من اقتناص أوابده رائده ، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة ، لا إلى إخفاء الاشارة ، وعمدت فيه إلى لفّ المباني والأقسام ، لا إلى نشر القواعد والأحكام ، والتزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه ، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه ، وكلّما أنهيت مسألة ضمنتها بآية تتعلّق بها من آي التنزيل ، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل ، وقصدي بذلك تدريب الطالب ، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب[2] » .

وبهذا المنهج الواضح أغنانا عن تلمّسه في ثنايا شرحه ، وكأنه يسلم لكل دارس في كتبه المصباح الذي ينير ، والقبس الذي يضيء .

ونظرة واحدة إلى هذا المنهج تدلّ على أنه نهج جديد في الدراسات النحوية ، فهو يهتم بتضييق دائرة أقسام النحو حتى لا يضلّ الناشئة في مسالكها العديدة وشعابها المختلفة ، كما أنه يدعم مسائل النحو بالآيات القرآنية التي تتعلّق بها ولا

(١) كشف الظنون ١ نهر ١٠٣٠ .

(٢) شرح شذور الذهب ١ : ١١ المطبعة الميمنية سنة ١٣١٨ هـ .

يكتفي بإيرادها ، وإنما يحاول أن يبيّن ما في هذه الآيات من وجوه الإعراب والتفسير والتأويل ، وبهذا يقدم للدارس قواعد كاملة ، ومسائل منظمة ، تزينها الآيات القرآنية ، وتجملها الشواهد الشعرية ، وغرضه الذي يهدف إليه من هذا كله هو تكوين الملكة القوية التي تستطيع أن تدرس فتهضم ، وتستوعب فتلهم ، أو كما قال ابن هشام « وقصدي بذلك تدريب الطالب ، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب » .

ولا يفوتنا أن نذكر هنا ان ابن هشام كانت له في بعض مسائل هذا الكتاب آراء انفرد بها ، وتوجيهات لم تخطر على بال النحويين قبله .

ففي حديثه عن المواضع التي يجب كسر إنَّ فيها يقرّر أن « من المواضع التي يجب كسر إنّ فيها أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى : « كما أخرجك ربّك من بيتك بالحقّ وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون[1] » .

قال ابن هشام : « واحترزت بقيد الأوّليّة عن نحو : أقبل زيد وعندي أنه ظافرٌ » .

وفي « حيث » يقرر أيضاً أَنَّ « إنَّ » تكسر إذا وقعت في أول الجملة المضاف إليها ما يختصّ بالجُمَل كـ « حيث » نحو : جلست حيث إن زيداً جالس .

قال ابن هشام : واحترزت بقيد الأوّليَّة من نحو : جلست حيثُ اعتقاد زيد أنّه مكان حسن . ثم يختم هذا البحث بقوله :

« ولم أر أحداً من النحويين يشترط الأولية في مسألتي الحال ، وحيث ولا بدّ من ذلك[2] » .

وفي موضع آخر نراه يؤمن بنفسه ، ويفتخر بأنه أتى بما لم يسبق إليه وذلك أنه بعد أن ذكر المواضع التسعة لكسر إن ختم هذا البحث بقوله :

« وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق فيه فتأملوه[3] » .

(١) الأنفال : ٥ .

(٢) شرح الشذور ٢ : ٢١ .

(٣) المصدر السابق : ٢٢ .

٣ – أوضح المسالك :

كان لألفية ابن مالك شأن كبير في الدّراسات النّحويّة ، لأنها جمعت مسائل النحو وقواعده في ألف بيت ، يسهل حفظها ويتيسر الإلمام بها ، إلَّا أنها كانت موجزة بسبب قيود النّظم ، والإيجاز الذي يقتضيه حصر القواعد في مثل هذه المنظومات .

لهذا ترى النحاة قد أسهموا في شرح هذه الألفيّة ، وبيان ما اشتملت عليه من مسائل وقواعد . وأهم الشروح النحويّة التي دارت حول الألفية هي شرح ابن عقيل ، وشرح الأشموني ، وأوضح المسالك لابن هشام .

منهجه في أوضح المسالك :

بيّن لنا ابن هشام في مقدمة هذا الكتاب المنهج الذي ارتسمه فقال :

« فإن كتاب الخلاصة الألفيّة في علم العربية نظم الإمام العلّامة جمال الدين أبي عبد الله محمّد بن مالك الطّائيّ كتابٌ صَغُر حجماً وغزُر عِلْماً ، غير أنه لإفراط الايجاز قد كان يعدّ من جملة الألغاز . وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه ، وتوضيح يسايره ، أحلّ به ألفاظه ، وأوضّح معانيه ، واحلّل به تراكيبه وأنقحّ معانيه ، وأعذب به موارده ، وأعقل به شوارده ، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد ، أو تعليل ، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه ، وسمّيته : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[1] » .

فابن هشام في هذا المنهج يشير إلى أنّ الألفية صغرت حجماً ، وغزرت علماً ، وهي شهادة يعتزّ بها من سيبويه قرنه ، وإمام عصره .

وقد وضح في منهجه هذا أنه سلك في هذا الكتاب طريق الإيجاز إذْ يصف شرحه بأنه مختصر يقارب الألفيّة في مسائلها وقواعدها التي ذكرها ابن مالك .

ولم ينس أن يبيّن لنا أنه لا يخلي مسألة من شاهد . وإذا كانت هناك مسائل

(١) التصريح على التوضيح ١ : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

خلافية فقد يشير إليها إشارات عابرة لأن مختصره لا يتحمل خلافات النحويين ، وما يتبع هذه الخلافات من تعقيبات .

كما أن من منهجه أيضاً : أنه إذا وجد نقداً لابن مالك أو غيره ، لا يتورّع من ذكره لا حبًّا في النقد ، ولكن إظهاراً للحقّ .

وفي الحقيقة أنّ توضيح ابن هشام كان في حاجة إلى شرح يزيده وضوحاً ، وكنا ننتظر من ابن هشام أن يقوم بشرح هذا الكتاب ، ولكنه لم يفعل في حين أنه شرح مختصريه : القطر ، والشّذُور .

ويبدو لي أنه ألّف هذا المختصر بعد تأليفه لشرحَيْ القطر ، والشذور ، وأنه سار على سنة التّدرج فبعد أن قدم للناشئين هذين الكتابين أخذ بيدهم إلى تذوّق كتب ابن مالك فشرح لهم ألفيّته في هذا الكتاب ليسهل عليهم حفظها بعد الإلمام بأهداف قواعدها ، وأغراض مسائلها ، وأسرار إشاراتها ، ومدلول عباراتها ، وظنّ أنه بهذا العمل ذلّل مصاعب الألفية .

ولما كان كتابه هذا موجز العبارة صَعُبت مسائله ، وخفيت على الأذهان معانيه رأى النحاة المتأخرون أنّ عليهم إزاء هذا الكتاب واجباً ، وهو توضيح عبارته ، وتذليل مسائله ، وكشف معانيه ، فقاموا بشرحه خدمةً للعلم ، وتسهيلاً للنحو .

وأهم العلماء الذين قاموا بهذا العمل المجيد الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري وسمى شرحه : (التصريح على التوضيح) .

وقد وضح الشيخ خالد في مقدمة شرحه الأسباب التي جعلته يسهم في شرح هذا الكتاب . قال : « إن الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الامام العلامة الرّبّانيّ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان ولم يأت أحد بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله ، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدّراته النّقاب ، ويبرز من خفيّ مكنوناته ما وراء الحجاب . وقد ذكرت ذلك لمصنّفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبيّن مراده ويظهر مفاده ،

فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان فقال : هذا إذْنٌ لك يا فلان ، فإن اسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز كقولهم بنى الأمير المجاز[1] .

وليس هو الباني بنفسه ، وإنما يأمر العملة من أبناء جنسه ، وكنت أنت المشار إليه لما تمثلت بين يديه ، وخاطبك بهذا الخطاب ، فانهض ، وبادر للأجر والثواب[2] . »

هذا وقد فرغ الشيخ خالد من هذا الشرح سنة ٨٩٠ هـ[3] .

وقد أسهم أيضاً في التعليق على توضيح ابن هشام ، ووضع الحواشي عليه الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، وعز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هـ ، وكذلك جمال الدين أحمد بن عبد الله بن هشام المتوفى سنة ٨٣٥ هـ ، وبدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ .

ومن العلماء الذين نظموا التوضيح القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد ابن الخوبي المتوفى سنة ٧٩٣ هـ[4] .

٤ – المغنى :

المغنى من أهم كتب ابن هشام ، ولعلّ شهرة ابن هشام في النحو إنما جاءت بعد تأليفه لهذا الكتاب الذي دوّى ذكره ، وطار صيته ، وكان في شهرته كما كان كتاب سيبويه .

---

(١) « المجاز » قال يس في حاشيته معلّقاً على هذه الكلمة : المجاز هو : الطريق وما ألطف قول بعضهم ، وقد بنى السلطان برقوق جسراً على النهر المسمى بالشريعة :

بنى سلطاننا برقوق جسراً بعدل والأنام له مطيعه
مجاز للحقيقة في البرايا وأمر بالسلوك على الشريعه

حاشية يس ١ : ٣ من شرح التصريح على التوضيح (مطبعة الحلبي) .

(٢) التصريح ١ : ٣ .

(٣) كشف الظنون ١ نهر ١٥٤ .

(٤) المصدر السابق .

وتسميته بالمغنى تسمية في موضعها ، فقد جمع الرجل في هذا الكتاب شوارد النحو ورتّب قواعده على غير مثال سابق ، وكان فيه مجدّداً مبتكراً لم يجر على سنن غيره ، أو يدُر في فلَكِ نحوي قبله . ومن درسه استغنى به عن دراسة غيره لما فيه من حسن التقسيم ، وجمال العرض ، وقوة الابتكار ، وتذليل النحو لمن طلبه ، وتعبيد الطريق لمن قَصَدَه .

منهجه في المغنى :

قال في مقدمة كتابه مبيّناً منهجه فيه ، موضحاً خطوات هذا المنهج ، مفصلاً الأسباب التي دفعته إليه : « اعلم أني تأملت كتب الإعراب ، فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور :

أحدها : كثرة التكرار ، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية ، بل للكلام على الصّور الجزئية فتراهم يتكلّمون على التركيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام .

الثاني : إيراد ما لا يتعلق بالإعراب كالكلام في اشتقاق اسم أهو من السّمة كما يقول الكوفيّون أم من السمو كما يقول البصريون ؟ والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين ، وترجيح الرّاجح من القولين .

الثالث : إعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره ، والفاعل ونائبه ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف ، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفيّ [1] » .

هذه الأسباب الثلاثة مجتمعة هي التي حفزته لتأليف هذا الكتاب . .

وسبب رابع : وهو أنه حينما أنشأ في معناه المقدّمة الصّغرى المسماة « بالإعراب عن قواعد الإعراب » حسن موقعها عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب – مع أنها كما يقول – « إن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادّخرته عنها كشَذْرة من عقد نَحْر ، بل كقطرة من قطرات بَحْر ، وها أنا بائح بما أسررته ، مقيّد لما قرّرته وحررته ، مقرّب فوائده للأفهام لينالها الطلاب بأدنى إلمام [2] » .

(١) المغنى ١ : ٧ ، ٨ .

(٢) المغنى ١ : ٤ .

وبعد أن بين الأسباب الدافعة لتأليف هذا الكتاب وضح منهجه فيه بقوله :

« ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف ، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطّلاب فأوضحتها ونقّحتها ، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبّهتهم عليها وأَصْلَحْتها [1] » .

وقد فرض عليه منهجه أن يجعل أبواب هذا الكتاب ثمانية : قال : « وينحصر في ثمانية أبواب :

الباب الأول : في تفسير المفردات ، وذكر أحكامها .

الباب الثاني : في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها .

الباب الثالث : في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل ، وهو الظرف والجار والمجرور ، وذكر أحكامها .

الباب الرابع : في ذكر أحكام يكثر دورها ، ويقبح بالعرب جهلها .

الباب الخامس : في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها .

الباب السادس : في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصّواب خلافها .

الباب السابع : في كيفية الإعراب .

الباب الثامن : في ذكر أمور كلّية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الأمور الجزئية [2] » .

وإذا تتبّعنا كتب النحو من عصر سيبويه إلى عصر ابن هشام لم نجد مؤلّفاً نهج هذا المنهج ، فعمل ابن هشام في حصره لمسائل النحو جميعها في ثمانية أبواب عملٌ جديد لم يسبق إليه ، من أجل هذا كان كتابه المغنى درّة في عقد الكتب النحوية ، ولله درّ الدمامينيّ الذي أشاد بهذا الكتاب فقال :

ألا إنما مغنى اللبيب مصنف — جليل به النحوي يحوي أمانيه

وما هو إلّا جنة قد تزخرفت — ألم تنظر الأبواب فيه ثمانيه [3]

---

(١) المغنى ١ : ٣ .

(٢) المصدر السابق : ٥ .

(٣) هامش كشف الظنون ١ نهر سنة ١٧٥١ .

وقد بين ابن هشام الغرض الذي قصده من هذا المنهج هو تذليل النحو ، وتقريبه إلى الأفهام ، والبعد به عن الاضطراب الفكري الذي يدعو اليه اختلاط مسائل هذا العلم بعضها ببعض ، وفي هذا العمل خدمة للناشئين ، وتعبيد الطريق أمام السالكين . وقد أشار إلى ذلك في مقدّمته فقال : « ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته ، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته سميته بـ « مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب » وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب ، ومن الله استمد الصّواب[1] » .

ولإحساس ابن هشام بأن ما قام به في هذا الميدان لم يسبق إليه لم يجد غضاضة في مدح هذا الكتاب والإشادة بفضله ، فقال : « فدونك كتاباً تشدّ الرحال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله[2] » .

حقّاً ، إن ابن هشام لم يتجاوز الصّواب في وصفه لهذا الكتاب ، لأنه كتاب شامل من النادر أن يدانيه كتاب آخر في موضوعه وذلك لما يأتي :

١ – إحاطة هذا الكتاب بالموضوعات النحوية كما يحيط السّوار بالمعصم .
٢ – العمق الذي تتسم به عقيلة ابن هشام في عرضها لمسائل النحو ، وتعرضها للخلافات فيه ، فضلاً عن الدّقة في التعبير ، والأدب في التصوير .
٣ – كثرة الشواهد من القرآن الكريم ، والشعر ، والحديث ، وكلام العرب .
٤ – التّدريب على الإعراب ، والعمل من أجل تكوين ملكة معربة تستطيع أن تفهم سرّ التراكيب العربية ، فتتضح المعاني ، وتعرف المدلولات ويكون ذلك وسيلة لفهم كتاب الله ، وسنة نبيّ الله ، « فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية ، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية ، وأصل ذلك علم الإعراب[3] » .

---

(١) المغنى ١ : ٨ .
(٢) المصدر السابق : ٣ ، ٤ .
(٣) المصدر السابق : ٣ .

وكعادة ابن هشام في التّدقيق والضبط لم ينس أن يبيّن لنا التاريخ الذي شرع فيه لتأليف هذا الكتاب فقال : « وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله شرفاً كتاباً في ذلك ، منوراً من أرجاء قواعده كل حالك ، ثم إنني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر . ولما مَنَّ الله تعالى علي في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله ، والمجاورة في خير بلاد الله شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً ، واستأنفت العمل لا كسلاً ، ولا متوانياً [1] » .

ولا يفوتني ونحن بصدد الحديث عن كتاب المغنى أن أسجل هنا أن مؤرخ عصره ابن خلدون قد أشاد بقدر هذا الكتاب بعد أن اشتهر أمره ، وانتشر ذكره في كثير من بلاد العالم الإسلامي . فقد وقع هذا الكتاب في يد ابن خلدون بالمغرب فراعه هذا المنهج الذي اختطه ابن هشام فيه مما جعله يقول عنه ما نصه :

« ووصل إلينا بالغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة ، وتكلّم على الحروف ، والمفردات ، والجُمَل ، وحذف ما في الصناعة من التكرار في أكثر من أبوابها ، وسمّاه بالمغنى في الإعراب ، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها ، وضَبْطها بأبواب وفصول ، وقواعد انتظمت سائرها ، فوقفنا منه على عِلْم جَمٍّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصناعة ، ووفور بضاعته فيها [2] » .

ولا أراني بعد هذا في حاجة إلى ذكر أمثلة منه توضح ما ذكرناه عن منهج ابن هشام فيه ، وذلك لأن كل مسألة من مسائل هذا الكتاب يتضح فيها منهجه ، وتستقيم خطته .

هذا ، وقد تعرض ابن هشام في هذا الكتاب لبعض أبيات أشكل إعرابها على كثير من النحاة ، وكان همه أن يزيل غموضها ، ويفتح مقفلها ، ويحلل معانيها ، وقد تم له من هذه الأبيات الكثير .

ومن الظواهر اللافتة للأنظار أن ابن هشام ـ وهو النحوي ـ كان ملماً بالتاريخ

---

(١) المصدر السابق .

(٢) مقدمة ابن خلدون : ٥٤٧ مطبعة مصطفى محمد .

الأدبي ، لا يقبل قصة على علاتها ، ولا واقعة إلا بأدلّتها ، فنراه يوجّه نقده لقوم من النحاة استدلّوا ببيت من الشعر على أنَّ (كَأَنَّ) تنصب الجزأين :

قال : زعم قوم أن (كأنّ) تنصب الجزأين وأنشدوا :

كأنَّ أذنيه إذ تشوّفا قادمةً ، أو قلماً محرّفا [1]

فقيل الخبر محذوف أي يحكيان . وقيل إنما الرواية : تخال أذنيه ، وقيل الرّواية : قادمتا . أو قلما محرفا بألفات غير منونة على أن الأسماء مثناة ، وحذفت النون للضرورة . وقيل : أخطأ قائله ، وهو أبو نخيلة ، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو والأصمعيّ .

قال ابن هشام : وهذا وهم فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد [2] .

هذا ولم ينس ابن هشام أن يشرح شواهد المغنى ، فله كما يقول كشف الظنون شرحان : كبير وصغير .

ولما كان للمغنى هذه المنزلة الكبيرة في مجال التأليف النحوي فقد شغل النحاة عدّة قرون بما ألّفوا له من شروح ، و بما أنتجوا حوله من تعليقات ، وقد تكفّل صاحب كشف الظنون بتسجيل النحاة الذين اهتموا بهذا الكتاب شارحين ومعلّقين ، وملخّصين ، نذكر منهم :

الشيخ محمد بن أبي بكر الدماميني ، فقد شرح المغنى ، وسمى شرحه ، تحفة الغريب بشرح مغنى اللبيب ، وهو شرح صغير ، وكان تأليفه بمصر ، ولما رحل إلى الهند شرحه هناك شرحاً أطول منه وفرغ منه سنة ٨١٨ هـ . ثم شرحه ثالثاً بإيضاح المتن بالمداد الأحمر ، حتى وصل إلى حرف الفاء ، ولم يكمل ، ولو كمل لكان أحسن الشروح كلها [3] .

---

(١) قال في القاموس تشوف : تزين ، وإلى الخبر تطلع ، ومن السطح تطاول ونظر وأشرف . وقال العلامة الأمير في حاشيته على المغنى : القادمة : واحدة قوادم الطّير ، وهي عشر ريشات في كل جناح .

(٢) المغنى ١ : ١٦٤ .

(٣) كشف الظنون ٢ نهر سنة ١٧٥٢ .

والشيخ تقيّ الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة ٨٧٢ هـ وسمى شرحه « المنصف في الكلام على مغنى ابن هشام » .

وقد شرحه من نحاة القرن العاشر نور الدين العسيلي المقرئ المتوفى سنة ٩٩٠ هـ هذا ، ولم تقف الدراسات حول المغنى عند الشرح أو التعليق فحسب بل تجاوزته إلى النظم والاختصار .

فمن المختصرين له الشيخ محمد بن عبد المجيد الساموليّ الشافعيّ السعوديّ وسمى مختصره « ديوان الأديب في مختصر مغنى اللبيب » .

والشيخ شمس الدين محمد بن إبراهيم البيجوريّ المتوفى سنة ٨٦٣ هـ .

وقد نظمه الشيخ أبو النجا بن خلف المصريّ المولود سنة ٨٤٩ هـ ثم شرح ما نظم[1] .

هذا ولا ننس أن نذكر أن للإمام السيوطي شرحاً لشواهد المغنى ، وقد بين لنا في مقدمة شرحه منهجه الذي رسمه لدراسة هذه الشواهد . قال :

« فإن لنا حاشية عليه مسمّاة بالفتح القريب ، أودعتها من الفوائد والفرائد ما لَوْ رامه أحد غيري لم يكن له إلى ذلك سبيل ، وكان من جملة ذلك شرح ما فيه من الشواهد على وجه مختصر من التعرّض لأمور لم يذكرها من كتب عليه لاحتياجها إلى سعة الاطلاع ، ثم خطر لي أن أفرد الكلام على الشواهد فشرعت في ذلك ، ووضعت شرحاً مبسوطاً أورد فيه عند كل بيت القصيدة بتمامها واتبعها بفوائد ولطائف يبهج الناظر حسن نظامها ، فرأيت الأمر في ذلك يطول بحيث يبلغ أربع مجلدات تقديراً ، فعدلت به إلى طريقة وسطى ، فأورد أولاً البيت المستشهد به ، ثم اتبعه بتسمية قائله ، وسببه ، ثم أورد من القصيدة أبياتاً استحسنها ، إما لكونها مستشهداً بها في مواضع أخرى من الكتاب ، أو في غيره من الكتب العربية ، أو لكونها مستعذبة النظم مستحسنة المعنى لاشتمالها على حكمة ، أو مثل ، أو نادرة ، ثم أتبع ما أورده من الأبيات بشرح ما اشتملت عليه من الغرائب والمشكل ، وبيان ما تضمنته من الاستشهادات العربية ، ثم أتبع ذلك بالتعريف بقائلها وترجمته .

---

(١) المصدر السابق بتصرف .

ثم قال السيوطي : أرجو أن يكون جامعاً كافياً في جميع الشواهد العربية وافياً لما يحتاج إليه في بيان الكتب الأدبية[1] . »

وهذا الاهتمام البالغ بالمغني وشواهده جعل الإقبال عليه منقطع النظير ، بالنسبة للخدمات العلميّة التي قدمها له النحاة المتأخرون .

وما زال كتاب المغني في عصرنا هذا يتبوّأ مكانة مرموقة ، فمعاهدنا العليا يُعتبر المغني مصدراً كبيراً من مصادرها في دراسة النحو .

وقبل أن أختم الحديث عن المغني أريد أن أبيّن أن هناك كتباً في النحو تسمّى بالمغني ظهرت قبل أن يظهر مغني اللبيب لابن هشام . ولا أريد أن أقول : إن ابن هشام تأثّر بها ، واقتفى آثارها ومن هنا أطلق على كتابه اسم المغني تقليداً واتّباعاً ، لأن مغني ابن هشام ، فريدٌ في نوعه ، وحيدٌ في بابه ، لم يسبقه كتاب في النحو بهذا التقسيم ، وعلى هذا النّهْج .

وقد تكون التسمية من باب المصادفة ، ومن قبيل تقارب الخواطر وتشابه الأفكار . وما لي أذهب بعيداً ، فقد يكون ابن هشام اطّلع على هذه الكتب ، ولكنه لم يتأثّر بها في نهجها ، أو طريقة عرضها وأخذ هذه التّسمية لكتابه ، لأنه وجد أنّ هذه الكتب المسمّاة بها بعيدة عن مدلول هذه التّسمية في حين أن كتابه خير الكتب الجديرة بهذا الاسم لما فيه من غُنْية لكل باحث ، وغذاء لكل دارس ، وطلبة لكل طالب .

ومِنْ هذه الكتب التي حملت اسم المغني ما يأتي :

١ – مغنى تقي الدين منصور بن فلاح اليمني . قال كشف الظنون هو في النحو ، فرغ من تصنيفه في محرم سنة ٦٧٢ هـ ، وتوفي ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ .

٢ – مغنى فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي المتوفى سنة ٧٤٦ هـ[2] .

٣ – مغنى محمد بن إسحاق بن أسباط الكندي ، أبو النضر المصريّ النحوي قال الزبيديّ : أخذ عن الزجاج ، وله كتاب المغنى في النحو[3] .

---

(١) كشف الظنون ٢ نهر سنة ١٧٥٣ .

(٢) كشف الظنون ٢ نهر ١٧٥١ .

(٣) البغية : ٢١ .

٥ – البحوث النحوية :

من الحسنات التي قدّمها لنا السّيوطيّ أنه جمع جُلّ البحوث النحوية التي اشتهر بها ابن هشام في كتابه المشهور « الأشباه والنظائر » وهي بحوث قيّمة نهج فيها ابن هشام منهج الباحث المدقق الذي يعول على الحجة ، ويستند إلى الدّليل من غير نظر إلى التّعصّب في الرأي ، أو الميل إلى الهوى ، لأنه رجل رائده الحق والحق وحده . ولا أملك في هذا المجال الضّيّق إلّا أن أعرض هذه البحوث أو الرسائل في إيجاز :

١ – رسالته في قوله تعالى « إن رحمة الله قريب من المحسنين »[1] .

قال في مقدمة بحثه ما نصه : « في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور ، الأدب في إيراده ، وإيراد أمثاله أن يقال : ما الحكمة في كذا ؟ تأدّباً مع كتاب الله تعالى ، فيقال : « ما الحكمة في تذكير « قريب » مع أنه صفة مخبرٌ بها عن المؤنث وهو « الرحمة » مع أن الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث : تقول : هند كريمة وظريفة ، ولا يقال : كريم ولا ظريف . وإنما بينت كيفية السؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسّرين في تفسير السؤال أنكرتها . اللهم ألهمنا الأدب في كلامك ، ولا تردنا على أعقابنا بأهوائنا . وحسن السؤال نصف العلم .

وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها ، فوقفت منها على أربعةَ عشر وجهاً ، منها قويّ وضعيف . وكلٌّ مأخوذ من قوله ومتروكٌ ونحن نسرُدُ ذلك بحول الله وقوته متتبعين له بالتصحيح والإبطال بحسب ما يظهر الله تعالى ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل[2] .

وأخذ ابن هشام يورد الأوجه التي ذكرها النحاة في هذه الآية ، ويعقب على كل قول بما يتراءى له من التصحيح والإبطال كما يقول .

٢ – رسالته في بعض المشكلات العربية :

بيّن لنا ابن هشام هذه المشكلات التي كان النحاة يقفون أمامها في حيرة

(١) الأعراف : ٥٦ .
(٢) الأشباه والنظائر : ٣ : ١١٠ .

واضطراب لصعوبة مسالكها ، وتعقيد إعرابها . قال :

سألني بعض الإخوان ، وأنا على جناح سفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل : فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار . وقوله : الإعراب لغة البيان ، واصطلاحاً تغيير العامل ، والدليل لغةً المرشد ... وقوله : يجوز كذا خلافاً لفلان ، وقوله : وقال أيضاً ، وهلم جرّا ...

وكل هذه التراكيب مشكلة ، ولست على ثقة من أنها عربية ، وإن كانت مشهورة في عُرْف الناس . وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفي عليلاً ، ولا يبرد غليلاً .

وها أنا مورد في هذه الأوراق ما تيسر لي معتذراً بضيق الوقت ، وسقم الخاطر ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب [1] .

ويمضي ابن هشام يحقّق هذه المشكلات ، ويعرضها في وضوح ليكشف عنها النقاب . ويذلل ما فيها من الصعاب .

٣ – رسالته في الاستفهام :

قال غفر الله له : « وبعد ، فهذه مسألة في شرح حقيقة الاستفهام ، والفرق بين أدواته على حسب ما التمس منّي بعض الإخوان ، وبالله للمستعان وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم [2] » .

٤ – رسالته على قول القائل : « كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل » .

بين في هذه الرسالة أن البحث فيها يتضمّن القائل لهذه العبارة ، وبيان معنى كأنّ ثم البحث في توجيه الإعراب .

ومن مهمة ابن هشام الباحث أن يعرض في هذه الرسالة لكل رأي ، ثم يتعقبه معارضاً أو مؤيّداً ، ولا ينس في كلتا الحالتين أن يبيّن رأيه .

---

(١) الأشباه والنظائر ٣ : ١٨٧ .

(٢) المرجع السابق ٤ : ٢ .

٥ – رسالته في التنازع :

قال السيوطي : ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قدير ما نصه : وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى رسالة ، ابتدأ فيها بعد تسمية الله وحمده والصلاة والسلام على رسول الله عليه السلام ، بقوله : قال الفقير إلى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ، ولأحبابه ، ولجميع المسلمين : هذا فصل في الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين أو العوامل ، تَتَبعنا ذلك فوجدناه ، منحصراً في خمسة شروط ، شرطين في العامل وشرط في المعمول ، وشرط بينهما [1] ... الخ ..

٦ – رسالته على (كتاب الشذا في أحكام كذا) :

قال ابن هشام : لما وقفت على « كتاب الشذا في أحكام كذا » لأبي حيّان رحمه الله تعالى ، رأيته لم يزد على أن نسج أقوالاً وحّدها ، وجمع عبارات وعدّدها ، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها .

ولأبين ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها ، ولأنبّه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا ، ولأعرب عما اختلفوا فيه وتفرّقوا ، فرأيت أن الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكدّ والتّعب ، إلّا على الاضطراب والشغب ، فاستخرت الله تعالى في وضع تأليف مهذب أبين فيه ما أجمل ، واستئناف تصنيف مرتب أورد فيه ما أهمل . وسميته : (فوح الشذا بمسألة كذا) وبالله استعين ، وهو حسبي ونعم المعين . وينحصر في خمسة فصول :

الفصل الأول : في ضبط موارد استعمالها .

الفصل الثاني : في كيفية اللفظ بها وتمييزها .

الفصل الثالث : في إعرابها .

الفصل الرابع : في بيان معناها عند النحويين .

الفصل الخامس: فيما يلزم بها عند الفقهاء [2] .

---

(١) المرجع السابق : ١١١ .

(٢) الأشباه ٤ : ١١١ .

ويستمر ابن هشام في عرض هذه الفصول الخمسة مناقشاً ومحلّلاً ، وهادماً وبانياً ، وهو في هذا كله متمكّن من مادّته ، خبيرٌ بها ، عليم بأسرارها ، وكان قلمه أطوع إليه من بنانه ، لأننا نرى على كتابته مسحة الأدباء ، وأسلوب البلغاء في عرض جذاب ، وتصوير رائع .

٧ – رسالته في الألغاز :

قال في القاموس المحيط : اللغز ميلك الشيء عن وجهه ، وبالضم وبضمتين ، وبالتحريك ، وكصُرَد ، وكالحُمَيْراء ، وكالسُّمَّيْهي . والألغوزة بالضم ما يعمى به ، وجمع الأربع الأول ألغاز . وألغز كلامه ، وفيه : عمي مراده [1] .

وقال صاحب كشف الظنون : علم الألغاز هو علم يتعرّف منه دلالة الألفاظ على المراد دلالة خفية في الغاية ، لكن بحيث لا تنبو عنها الأذهان السليمة ، بل تستحسنها ، وتنشرح إليها [2] .

وقال الرافعيّ موضحاً حقيقة الألغاز : « الألغاز جمع لغز ، وأصله الحفرة الملتوية يحفرها اليربوع والضب والفأر ، لأن هذه الدواب تحفر حجرها مستقيماً إلى أسفل ، ثم تحفر في جانب منه طريقاً ، وفي الجانب الآخر طريقاً ، وكذلك في الجانب الثالث والرابع . فإذا طلب بعضها البدويُّ بعصاه من جانب أنفق من الجانب الآخر ، ثم استعملوه في الإتيان بالعبارة يدُلّ ظاهرها على غير الموصوف بها ، ويدلّ باطنها عليه [3] » .

وأقدم نحويّ وردت على لسانه بعض الألغاز في اللغة والنحو هو الخليل ، فقد قال : أبو الطيب في كتابه « مراتب النحويين » إن الخليل قال : رأيت أعرابيًّا يسأل أعرابيًّا عن البلصوص ما هو ؟ فقال طائر . قال فكيف تجمع ؟ قال البلنصي . قال الخليل : فلو ألغز رجل . فقال : « ما البلصوص يتبع البلنصي كان لغزاً [4] » .

---

(١) القاموس المحيط ٢ : ١٨٨ . المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٠١ هـ .
(٢) كشف الظنون ١ نهر ١٤٩ .
(٣) تاريخ آداب العرب للرافعي ٣ : ٤٢٣ .
(٤) المصدر السابق : ٤٢٥ .

وقد أسهم ابن هشام في الكتابة عن الألغاز فوضع رسالة فيها ألفها لخزانة السلطان الملك الكامل ، وقد طبعت بالقاهرة سنة ١٣٠٤ هـ [١] .

وكتابه : « موقظ الوسنان ، وموقد الأذهان » يفيض بالألغاز النحوية وقد بيّن لنا في هذا الكتاب حقيقة اللغز النحويّ . قال : « اعلم أن اللغز النحويّ قسمان : إحداهما ما يطلب به تفسير المعنى ، والآخر ما يطلب فيه وجه الإعراب .

فالأول : كقول الحريريّ : « وما العامل الذي يتصل آخره بأوله ، ويعمل معكوسة مثل عمله ؟ » والجواب أنه (يا) في النداء فإنه عامل النصب في المنادى ، وهو حرفان فآخره متصل بأوله ، ومعكوسه وهو أي حرف نداء أيضاً .

والثاني : وهو الذي يطلب فيه تفسير الإعراب وتوجيهه ، لا بيان المعنى ، كقول الشاعر :

جـــاءك سلمـــان أبوها شما فقـــد غـدا سيدهـــا الحارث

وإعراب هذا البيت : « جاء » فعل ماض ، « كسلمان » جار ومجرور ، وعلامة الجر الفتحة ، لأنه لا ينصرف ، وإنما أفردت الكاف في الخط ليتأتى الإلغاز ، « أبوها » فاعل جاء والضمير لامرأة عرفت من السياق . « شما » فعل أمر من شام البرق يشومه ، ونونه للتوكيد ، كتبت بالألف على القياس ، « سيدها » نصب بـ « شم » كما تقول انظر سيدها و « الحارث » فاعل غدا [٢] ...

ولا يعتبر ابن هشام أول نحوي أكثر من الكتابة في الألغاز ، ووضع فيها مؤلّفات ، فقد سبقه في هذا المضمار الحريريّ في مقاماته ، والزمخشريّ الذي ألف فيها كتاب « الأحاجي » وهو كتاب منثور ، وقد شرحه الشيخ علم الدين السخاويّ بشرح سماه « تنوير الدّباجي في تفسير الأحاجي » وأتبعه بأحاج منظومة [٣] .

وبعد ، فهذه صورة مجملة لكتب ابن هشام ورسائله ، وقد عرفنا أن هذه الكتب والرسائل ظلّت محور النحو والنحويين إلى يومنا هذا ، وذلك لأن العلماء

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول : ٢٩٦ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢ : ٢٦٢ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢ : ٢٦٣ ، ٢٦٥ .

أقبلوا عليها شارحين ومعلّقين ، وأقبل عليها أيضاً الطلاب باحثين ودارسين والسبب في هذا يرجع إلى أن مؤلفات ابن هشام تتّسم بالطابع التعليميّ ، ولا تهدف إلى الجدل الذي لا طائل وراءه . ولم تكن الكتب النحوية السابقة إلّا ميداناً لهذا الجدل ، ومسرحاً للمناقشات التي عقدت النحو ، ونفّرت النفوس منه ، نلمس ذلك في الثورات على النحو والنحاة في كل جيل وفي كل زمن من عهد سيبويه ، وليس ذلك إلا لأن الكتب الموضوعة في هذا العلم ينقصها الوضوح ويعوزها الأسلوب العربي الجميل . يدلّ على هذا قصة الجاحظ مع الأخفش ، وهي قصة معروفة لدى المؤرخين ، فقد قال الجاحظ : « وقلت لأبي الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلّها ؟ وما بالنا نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ، وما بالك تقدّم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم ؟ »

قال الأخفش : « أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله ، وليست هي من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه ، قلّت حاجاتهم إليَّ فيها ، وإنما كانت غايتي المسألة ، فأنا أضع بعضها هذا الموضع لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس ما لم يفهموا ، وإنما قد كسبت في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسب ذهبت [1] » .

والميزة الكبرى لمؤلفات ابن هشام هي الوضوح . وتمكّن صاحبها من الأسلوب الرائع الذي يجعل من النحو أدباً يعشق بحسن بيانه ، وجمال تصويره ، وهي وافية بالغرض المقصود منها ، محققة للهدف الذي من أجله تم وضعها ، رائدها الابتكار في طريقة العرض ، وطابعها تنسيق المسائل ، وجمالها في حسن المنهج ، وخلودها في تذليل النحو ، وتمهيد طريقه لكل دارس ، ولكل باحث . ولهذا كان ابن هشام على تأخر زمانه أنحى من سيبويه كما يقول ابن خلدون .

٦ – أراؤه واتجاهاته :

ظفر القرن السابع الهجري بإمامين كبيرين من أئمة النحو في الإقليمين ،

(١) الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية لفون كريمر : ٩١ تعريب مصطفى بدر – نشر دار الفكر العربي .

وهما الإمام ابن الحاجب ، والإمام ابن مالك .

وفي دراستنا لابن الحاجب بيّنا أنه كان يميل إلى مدرسة البصرة التي يرفرف عليها علم الفلسفة والمنطق ، والقياس والتعليل ، ولم يكن هذا الميل وليد تقليد وإتباع ، وإنما كان أساسه النظر والاستدلال ، والحجة والبرهان ، ومن أجل هذا لم يكن في كل الأمور واضعاً يده في يد البصريين .

أما ابن مالك ، فكان على العكس من ذلك ، فهو أقرب إلى مدرسة الكوفة من مدرسة البصرة . وبيّنت عند تعرضي لمذهبه أن إمامته في الشواهد النحوية بحكم دراسته الطويلة ، وقراءاته المدمنه جعلته يتّجه هذا الاتّجاه الكوفيّ في كثير من أصول مدرستهم ، لأن الكوفيين لم يتشددوا في المقاييس ، ولم يدققوا في الشواهد كما كان يفعل البصريون ولكنه مع ذلك خالفهم في بعض الأصول والمسائل ، وقلت : إن هذا يدلّ على أنّ الرجل كان مدرسة قائمة بذاتها ، صنعت مقاييسها ، ووضعت أصولها في جوٍ تسوده حرية الفكر ، وخدمة اللغة ، وتطوّر النحو ، والأخذ بما صح دليله ، واستقام أمره .

والذي أريد أن أقوله هنا : إنّ ابن هشام كان كسلفه ابن مالك لم يجر في حَلْبة مدرسة بذاتها ، ولم يقتف أثر نحويٍّ بعينه ، بل كان مستقلّ الشخصية ، حر التفكير ، وساعده على ذلك دراسات طويلة عميقة في النحو كوّنت فيه ذوقاً خاصًّا ، وقوّة خلاقة ، وملكة مبتكرة .

وكان ابن هشام مرحلةً لا بدّ منها ليكمل بناء النحو ، وينضج على يده بعد أن وضع ابن مالك الأساس الذي يقوم عليه هذا البناء . وذلك لأن النحويين قبل ابن مالك كانوا في أغلب الأحوال يدورون حول المذهب البصريّ مقدّسين لرجاله متعبّدين بمسائله ، فكان أول نحوي خرج على هذا التقليد ، هو ابن مالك الذي خالف البصريين في كثير من الأصول . وبعد ابن مالك كان المنتظر من أبي حيّان ، وهو الذي جسّر الناس على مصنفات ابن مالك ، وقام بالتعليق عليها ، وشرح الموجز منها – أقول كان من المنتظر منه أن يجري في حلبته ، ولكنه لم يفعل ، فكان متعصباً للبصريين بعامة ، ولسيبويه بخاصة ، ولكن شاء الله أن يكون ابن هشام النحوي الذي جدّد ما انقطع من تراث ابن مالك هذا التراث الذي يقوم

على حرية الرأي ، وطلب الدليل ، والتماس الحجة ، ولذا ، فإن ابن هشام لم يكن بصري النزعة ، أو كوفيّ الطابع ، أو بغدادي الرأي ، لأنه كان في مجال النحو شخصية مستقلة لا تقلّد ولا تتابع ، وإنما يجري وراء الدليل ، فأنّى وجده أخذه ، وقد يكون هذا الدليل مؤيداً لاتجاه بصريّ ، أو مقويًّا لاتجاه كوفيّ ، أو دعامة لرأي نحويٍّ مشهور أو غير مشهور .

وآراء ابن هشام واتجاهاته في النحو سأحاول في هذا البحث أن أبرزها في ضوء النقاط الآتية :

١ – ابن هشام بين البصريين والكوفيين .
٢ – ابن هشام مع النحاة السابقين .
٣ – ابن هشام مع النحاة المعاصرين .
٤ – **مذهب ابن هشام**

١ – ابن هشام بين البصريين والكوفيين :

ابن هشام كواحد من هؤلاء الدارسين للنحو في القرن الثامن الهجري – لم يخرج عن النهج الذي سار عليه ناشئة عصره في الإلمام بكتب ابن مالك ، واستيعاب مسائلها . ولما كانت كتب ابن مالك تحوي آراء للبصريين والكوفيين ، وتعليقات عليها من مؤلفها ناقداً أو مؤيداً ، موافقاً ومخالفاً ، فقد تأثر ابن هشام بهذا المنهج ، وكان كسلفه مؤيداً للبصريين في مسائل صح فيها الدليل ، وقد يخالفهم ليضع يده في يد الكوفيين حينما يرى الحقّ في جانبهم ، والدليل يساندهم .

وسأبيّن هنا في إيجاز بعض المسائل التي وافق فيها ابن هشام البصريين ، ثم بعض المسائل التي وافق فيها الكوفيين .

أ ـ ابن هشام مع البصريين :

لا أستطيع أن أحصر المسائل التي وافق فيها ابن هشام البصريين وإنما أكتفي بذكر طائفة منها لتوضيح ما ذكرت :

١ – في التنازع ، قال ابن هشام :

اتفق البصريون والكوفيون على جواز إعمال أيّ العاملين شئت . ثم اختلفوا

في المختار ، فاختار الكوفيّون إعمال الأول لتقدمه ، والبصريّون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول ، وهو الصواب في القياس ، والأكثر في السّماع [1] .

٢ – في المشبّه بالمفعول به :

يقول : « في المشبه بالمفعول به نحو زيد حسنُ وجْهَهُ ، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد ، وفاعل « حسن » ضمير مستتر أي هو ، ثم نصب « وجْهَهَ » ، وليس ذلك على المفعوليّة ، لأن الصفة إنما تتعدّى تبعاً لتعدّي فعلها و « حسن » الذي هو الفعل لا يتعدّى ، فكذلك صفته التي هي فرعه ، ولا على التمييز ، لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير .

ثم قال : ومذهب البصريين وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة وإذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به [2] .

٣ – في « أنْ » الناصبة :

قال ابن هشام في المغنى : وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحَيْصِن « لمن أراد أنْ يُتِمُّ الرّضاعة » [3] » وقول الشاعر :

أَنْ تقرآن على أَسماءَ ويحكما مِنّي السَّلامَ ، وأن لا تُشْعِرا أحدا [4]

وزعم الكوفيون : أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل .

والصواب قول البصريين : إنها « أنْ » الناصبة أهملت حَمْلاً على أختها « ما » المصدرية [5] .

٤ – في ألفاظ التوكيد :

من ألفاظ التوكيد : أجمع ، وجمعاء ، وجمعهما وهو أجمعون ، وجُمَع .

---

(١) شرح الشذور ٢ : ١٥٣ (المطبعة الميمنية سنة ١٣١٧ هـ) .
(٢) المصدر السابق : ٤٥ .
(٣) البقرة : ٢٣٣ .
(٤) قال السيوطي في « شواهد المغنى » لم يسم قائله (شرح شواهد المغنى : ٣٧) .
(٥) المغنى ١ : ٢٩ .

وإنّما يؤكّد بهما غالباً بعد « كُلّ » . فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكّد .

وقد فهم من قولي : أجمع ، وجمعاء ، وجمعهما أنهما لا يثنيان فلا يقال : أجمعان ولا جمعاوان .

وهذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع [1] .

٥ – في المسألة الزنّبوريّة :

قال ابن هشام : قالت العرب : « قد كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزنّبور فإذا هو هي » ، وقالوا أيضاً : فإذا هو إياها . وهذا الوجه أنكره سيبويه لما سأله الكسائي (في قصة مشهورة) .

قال ابن هشام مدافعاً عن سيبويه وأصحابه « وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه ، وهو فإذا هو هي . هذا هو وجه الكلام : مثل : « فإذا هي بيضاء » [2] . « فإذا هي حيّة » [3] .

وأمّا إذا هو إياها إن ثبت فخارج عن القياس ، واستعمال الفصحاء كالجزم بـ « لن » ، والنصب بـ « لَمْ » ، والجر بـ « لعلّ » ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإنْ تكلّم بعض العرب به [4] .

٦ – في حتى :

قال : ولحتّى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان ، فتارة تكون بمعنى : « كَيْ » ، وذلك إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها . نحو : أسلم حتى تَدْخُلَ الجنّةَ ، وتارة تكون بمعنى « إلى » ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كقوله تعالى : « لن

(١) شرح القطر : ٣٠٢ تحقيق محيي الدين .
(٢) الشعراء : ٣٣ .
(٣) طه : ٢٠ .
(٤) المغنى ١ : ٨٣ .

نَبْرَحَ عليه عاكفين حتّى يرجع إلينا موسى[1] » ثم قال : والنصب في هذه المواضع وما أشبهه بـ « أنْ » مضمرة بعد حتى (رأي البصريين) لا بحتى نفسها خلافاً للكوفيين لأنها قد عملت في الأسماء الجر كقوله تعالى : « حتى مطلع الفجر[2] » . فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمَل تارة في الأسماء ، وتارة في الأفعال ، وهذا لا نظير له في العربية[3] .

٧ – في صِيغَ المبالغة :

البصريون متّفقون على إعمال الثلاثة **الأُوَل** : فعّال ، مِفْعال فَعُول . وأمّا فعيل ، وفَعِل فإعمالهما قليل عند سيبويه ، ووافقَه بعض البصريين ، وخالفه البعض فيهما .

وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة ، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً وهو تعسّف[4] .

٨ – في رب :

يتّفق مع البصريّين في انّ « رُبْ » حرف جرّ ، لأنها لا تدخل عليها علامات الأسماء بخلاف « كم » فيدخل عليها حرف الجرّ ، ويضاف إليها نحو بكم درهم ، وغلام كم رجل .

ويردّ على الكوفيّين فيقول : « ربَّ » حرف جرٍّ خلافاً للكوفيين في دعوى اسْميّته ، وقولهم : إنه أخبر عنه في قوله :

إن يَقْتُلُوك فَـانَّ قتـلك لم يكن عارٌ عليك ، ورب قتلٍ عَـارُ[5]

---

(١) طه : ٩١ .

(٢) القدر : ٥ .

(٣) شرح القطر : ٦٤ تحقيق محيي الدين .

(٤) شرح الشذور ١ : ١٣٥ المطبعة الميمنية .

(٥) لثابت من قطنة بن كعب العتكي ، يكنى أبا العلاء ، وفي الأغاني هو ثابت بن كعب ، ويلقب ثابت قطنة ،وهو شاعر فارس من شعراء الدولة الأموية شرح شواهد لمغنى ١ :٣٣

ممنوع ، بل « عار » خبر لمحذوف ، والجملة صفة للمجرور ، أو خبر للمجرور إذ هو في موضع مبتدأ [1] .

٩ – وينتصر لسيبويه إمام البصريين في « لمّا » :

قال سيبويه : إنها حرف وجود لوجود نحو : لما جاءني أكرمته ، فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء .

وقال الفارسيّ وجماعة : إنها ظرف بمعنى : حين . ورُدّ بقوله تعالى : « فلمّا قَضَيْنا عليه الموت [2] ... الآية » وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلّها النصب ، وذلك العامل إما « قضينا » أو « دَلَّهم » إذْ ليس معنا سواهما .

وكون العامل قضينا مردودٌ بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وكون العامل « دلّهم » مردود بأن « ما » النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وإذا بطل أن يكون لها عامل تعيّن أن لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفيّة [3] .

ب ـ ابن هشام مع الكوفيين :

وكما وافق ابن هشام البصريّين في بعض المسائل وافق الكوفيين أيضاً في بعضها الآخر . وقد بينت انَّ الموافقة التي كانت تصدر منه إنما كانت تصدر بعد رويّة وبحث ، ونقد وتمحيص ، وإذا كان الأمر كذلك فمن الطبيعيّ أن يكون ابن هشام لا يتّجه إلا للحق ، فهو المدرسة التي ينتمي إليها ، ويستظل برايتها ، وقد رأينا كيف وافق البصريّين في المسائل التي سجلناها آنفاً ، لأنه رأى أن وجهتهم لا ينقصها دليل ، ولا تُعْوِزُها حجّة ، ولكنه مع هذا – حينما رآهم قد خانهم

(١) المغنى ١ : ١١٨ . وحاشية الأمير .
(٢) سبأ : ١٤ .
(٣) شرح القطر : ٣٦ تحقيق محيي الدين .

التوفيق – وجانبهم الحق في بعض المسائل التي وضحت فيها حجة الكوفيين خالفهم واضعاً يده في يد الكوفيين .

فمن المسائل التي وافق فيها الكوفيين ، ودافع عن آرائهم ما يأتي :

١ – في أَنْ المفسرة :

من معاني « أنْ » أن تكون مفسّرة بمنزلة « أَيْ » نحو : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك [١] » ، « ونُودوا أَنْ تلكم الجنة [٢] ... » .

قال ابن هشام : وعن الكوفيين إنكار « أَنْ » التفسيريّة البتّة ، وهو عندي مُتَّجه ، لأنه إذا قيل : « كتبت إليه أن قم » لم يكن « قُمْ » نفس « كتبت » كما كان « الذهب » نفس « العسجد » في قولك : هذا عسجدٌ أي ذهبٌ . ولهذا لو جئت بأي مكان أَنْ في المثال لم تجده مقبولاً في الطّبع [٣] .

٢ – في إنابة أحرف الجر بعضها عن بعض :

قال ابن هشام في المغنى : « مذهب البصريين أَنّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم ، وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم امّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في « ولأصلّبنكم في جذوع النخل [٤] » : إنّ « في » ليست بمعنى « على » ، ولكن شبّه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء . وإما على تضمين الفعل معنى فِعْل يتعدّى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله :

* شربن بماء البَحر * [٥]

---

(١) المؤمنون : ٢٧ .

(٢) الأعراف : ٤٣ .

(٣) المغنى ١ : ٣٠ .

(٤) طه : ٧١ .

(٥) قطعة من بيت :

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضر لهن نئيج

والبيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب : ترفعت : تصاعدت ، نئيج : الصوت العالي المرتفع .

معنى : روين . وأحسن في « وَقَدْ أَحْسَنَ بي »[1] معنى : لَطُف .

وأمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين ، وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذًّا ، ومذهبهم أقل تعسّفاً[2] .

٣ – في الاسم واللقب :

إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم ، وتأخير اللقب ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين ، أو كان الأول مفرداً ، والثاني مضافاً كزيد زين العابدين ، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة ، وجب كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه ، إمَّا على أنه بدلٌ عنه ، أو عطف بيان عليه .

وإن كانا مفردين كزيد قفة ، وسعيد كرز ، فالكوفيون والزّجّاج يجيزون فيه وجهين :

أحدهما : إتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام .

والثاني : إضافة الاسم إلى اللقب .

وجمهور البصريين يوجبون الإضافة والصّحيح الأول ، والإتباع أقيس من الإضافة ، والإضافة أكثر[3] .

٤ – في خبر ليس :

يمتنع تقديم خبر « ليس » عليها ، قال ابن هشام : وأَمّا امتناع ذلك في خبر « ليس » فهو اختيار الكوفيين والمبّرد ، وابن السّراج ، وهو الصحيح ، لأنه لم يسمع مثل : ذاهباً لست ، ولأنها فعل جامد ، فأشبهت عسى ، وخبرها لا يتقدّم باتّفاق[4] .

---

(١) يوسف : ١٠٠ .

(٢) المغنى ١ : ١٠٣ .

(٣) شرح القطر : ٩٧ تحقيق محيي الدين .

(٤) المصدر السابق : ١٣٠ .

٥ – إقراره بسمعة روايتهم ، وموافقتهم في بل :

قال : « بل » حرف إضراب ، فإن تلاها جملة كان معنى الاضراب إما الإبطال نحو : « وقالوا اتّخذ الرّحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون »[١] أي بل هم عباد ...

وإمّا الانتقال من غرض إلى آخر . ومثاله « قد أفلح من تَزكّى وذكر اسم ربه فصلّى بل تؤثرون الحياة الدنيا »[٢] .

وإن تلاها مفرد فهي عاطفة ، ثم ان تقدّمها أمرٌ أو إيجاب ، كاضرب زيداً ، بل عمراً . وقام زيد بل عمروٌ فهي تَجْعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، وإثبات الحكم لما بعدها .

وإنْ تقدّمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضدّها لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ، ولا يقم زيدٌ بل عمرو .

وأجاز المبرد وعبد الوارث : أن تكون ناقلة معنى النّفي والنّهي إلى ما بعدها . وعلى قولهم : فيصح ما زيد قائماً ، بل قاعداً وبل قاعد ، ويختلف في المعنى .

ومنع الكوفيّون أن يعطف عليها بعد غير النّفي وشبهه . قال هشام : محال ضربت زيداً بل إياك .

قال ابن هشام : ومنعهم ذلك على سعة روايتهم دليل على قِلّته[٣] .

وبعد ، فقد تتبعنا ابن هشام مع البصريين ثم مع الكوفيين ، وقد وضح لنا أنه مع هؤلاء مجرّد عن التقليد ، بعيدٌ عن الهوى ، لا يتعصّب ولا ينحاز ، ووافق البصريين في مسائل ذكرنا بعضها ، لأنه رأى أن هذه المسائل تحمل القوة التي توجب الإتباع .

ووافق الكوفيّين أيضاً في مسائل ذكرنا بعضها ، لأنه لمس الحقّ في جانبهم ،

---

(١) الأنبياء : ٢٦ .
(٢) الأعلى : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
(٣) المغنى ١ : ١٠٣ .

ولا كبر مع الحق ، ولا ميل مع الهوى مع أنه جرت عادة النحويين قبله وقبل سلفه ابن مالك في إضفاء ثوب القدسيّة على المذهب البصري .

ومع هذه المتابعة فإنا نراه أحياناً يقف من الفريقين موقف الناقد الذي يعتمد على ذوقه الخاص ، ودراسته العميقة وفكره المستقل ، ويتجلّى هذا النقد واضحاً في الأمثلة الآتية :

أ – فمن نقده للبصريين : إدعاؤهم أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى .

قال ابن هشام : تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو « ولسوف يعطيك ربك فترضى »[1] ، وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله :

وما أدري ، وسوف إخالُ أدري أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساء[2]

وذهب البصريون : إلى أن مدّة الاستقبال معها أوسع من السين .

قال ابن هشام : وكأنهم نظروا إلى أن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى ، وليس ذلك بمطرد[3] .

ب – ومن نقده للكوفيين :

١ – وصفهم بالتعسّف في موقفهم من صيغ المبالغة :

قال ابن هشام : البصريون متفقون على إعمال الثلاثة الأول : فعال ، مفعال ، فعول ، وأما فعيل وفَعِل فإعمالهما قليل عند سيبويه ، ووافقه بعض البصريين ، وخالفه البعض فيهما .

وأمّا الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة ، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً وهو تعسّف[4] .

---

(١) الضحى : ٥ .

(٢) من قصيدة لزهير بن أبي سلمى الدرّر اللوامع : ٤٨ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢ : ٢١٩ .

(٤) شرح الشذور ٢ : ١٣٥ .

٢ – في كي :

ينقد الكوفيين في قولهم : إن « كي » ناصبة دائماً ، ويتتبع آراءهم فيها بالنقد البنّاء ، قال : وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً ، ويردُّ قولهم : كيمه كما يقولون : لمه ، وقول حاتم :

وأوقـدت نـاري كي ليبـصر ضوؤها وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله [١]

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه . وأجابوا عن الأول بأن الأصل : كي يفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج « ما » الاستفهامية عن الصّدْر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكلّ ذلك لم يثبت . نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير «وجوه يومئذ ناضرة » [٢] : « فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً » أي كيما يسجد ، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه [٣] .

هذه أمثلة من أمثلة عديدة تبين لنا طريقة ابن هشام في نقده لآراء غيره فهو يذكر المسألة ، ورأى البصريين أو الكوفيّين فيها مع بيان الدليل الذي يعتمد عليه هذا الرأي . ثم يناقش هذا الدليل محاولاً هدمه بدليل أقوى . إنّ ذلك يدلّ كما قدمت على عقلية نادرة ، وفكر مشرق ، وإلمام عظيم بالنحو وقضاياه .

٢ – ابن هشام مع النحاة السابقين :

كان ابن هشام يؤمن بقول الجاحظ : ما على الناس شيء أضر من قولهم ما ترك الأول للآخر شيئاً [٤] . وكان إيمانه بهذا المبدأ إيماناً عميقاً حدا به إلى وقوفه من النحاة السّابقين أيّاً كان لونهم – موقف النّد للنّد ، والنّظير للنظير ، لأنهم في رأيه بشر يخطئون ويصيبون ، ويجتهدون فربّما يخونهم التّوفيق وتعوزهم الحُجّة . ومن هنا كان ابن هشام معهم مستقل التفكير حرّ العقل يوافق ويخالف ، ويؤيد ويعارض تبعاً لقوّة الدليل أو ضعفه ، وسلامته أو خطئه .

---

(١) عزاه المصنف لحاتم الطائي .

(٢) القيامة : ٢٢ .

(٣) المغنى ١ : ١٥٧ .

(٤) الخصائص لابن جني ١ : ١٩٤ .

والدارس لكتب ابن هشام يرى فيها هذه الظاهرة التي قلّما تخلو منها مسألة من مسائل النحو التي سجّلتها هذه الكتب .

نراه يتّفق مع سيبويه ويخالفه ، ونراه يَتْبع رأي نحوي غير مشهور ويترك آراء نحاة لهم شهرتهم ومؤلفاتهم . وفي موقفه من ابن مالك جرى على هذا السَّنَن : وافق وخالف ، وناقش ودافع ، وفي أحيان كثيرة نراه يعرض المسألة ثم يسرد آراء النحاة السّابقين فيها ، كل رأي مصحوب بدليله ، فإذا تمّ له ذلك عرض لهذه الآراء ، رأياً رأياً ، يبيّن عوارها ، ويظهر ضعفها ، حتى إذا ما أجهز عليها طالعنا برأيه بعد شوق إليه ، فيجيء قويًّا بدليله ، منطقيًّا بحجته ، معزَّزاً ببرهانه ، ولا أريد أن أتتبع ابن هشام مع هؤلاء النحاة واحداً واحداً ، فإن البحث إذا نهجنا هذا المنهج يطول ، وإنما أكتفي بذكر بعض الأمثلة التي تؤيّد الاتجاه الذي إليه قصدت :

١ — مع سيبويه :

بينت سابقاً أن ابن هشام تابع البصريين وإمامهم سيبويه في طائفة من مسائل النحو ، ومن المسلم به أن سيبويه إمام البصريين وزعيمهم ، ومع هذه الإمامة لم يسلم من نقد ابن هشام له ، ومخالفته واعتماد رأي غيره .

قال في شرح الشذور : إذا أريد بـ « أمس » : يومٌ ما من الأيام الماضية أو كسر أو دخلته « أل » أو أضيف أعرب بإجماع تقول : فعلت ذلك أمساً أي في يومٍ ما من الأيام الماضية .

وذكر المبرد والفارسيّ ، وابن مالك والحريريّ : أن أمس يصغّر فيعرب عند الجميع كما يعرب إذا كسّر .

ونص سيبويه على أنه لا يصغر ، وقوفاً منه على السّماع . والأولون اعتمدوا على القياس .

قال ابن هشام : ويشهد لهم وقوع التكسير ، فإن التكسير والتصغير أَخَوان [1] .

---

(١) شرح الشذور ١ : ١٠٥ .

٢ – مع أبي حاتم :

رأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما : أَنّ معنى الرّدع والزّجر في « كلّا » ليس مستمرًّا فيها ، فزادوا فيها معنى ثانياً يصحّ عليه أن يوقف دونها ، ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال :

أحدها : للكسائي ومتابعيه : قالوا : تكون بمعنى : حقًّا .

والثاني : لأبي حاتم ومتابعيه قالوا : تكون بمعنى أَلَا الاستفتاحية .

والثالث : للنضر بن شميل والفرّاء ، ومن وافقهما قالوا : تكون حرف جواب بمنزلة : أي ، ونَعَمْ ، وحملوا عليه « كلّا والقمر[١] » ، فقالوا معناه : أي والقمر.وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما لأنه أكثر اطّراداً[٢] .

وأبو حاتم هذا لم تكن شهرته النّحوية تضارع شهرة الكسائي والفراء ، ومع ذلك فقد أخذ برأيه ، ورفض رأيهما مع شهرتهما الواسعة في النحو ومسائله .

هذا وقد روى السيوطي في البغية أن أبا حاتم كره النحو حتى نسيه ، وذلك بسبب تشدّقاته النحوية التي كانت سبباً في إيذاء الحكام والولاة له .

قال السيوطي : إنه لما دخل بغداد سئل عن قوله تعالى : « قوا أنفسكم »[٣] ما يقال منه للواحد . فقال : ق : فقال : فالاثنين . فقال : قيا : قال : فالجمع . قال : قوا . قال : فاجمع لي الثلاثة . قال : (ق . قيا ، قوا) قال : وفي ناحية المسجد رجل جالس ومعه قماش ، فقال لواحد : احتفظ بثيابي حتى أجيء ، ومضى إلى صاحب الشرطة ، وقال : إني ظفرت بقوم زنادقة يقرأون القرآن على صياح الديك ، فجاء الشرطة فأخذوه وأحضروه إلى صاحب الشرطة ، وإذا به يعنفه ويعزله . ومن أجل هذا فقد ترك النحو بعد اعتنائه به حتى كأنه نسيه[٤] .

---

(١) المدثر : ٣٢ .
(٢) المغنى ١ : ١٦١ .
(٣) التحريم : ٦ .
(٤) البغية : ٢٦٥ بتصرف .

٣ – مع الجَرْميّ والمازنيّ والرَّبَعيّ في (خلا) :

قال ابن هشام : خلا على وجهين : أحدهما : أن تكون حرفاً جارًّا للمستثنى... والثاني : أن تكون فعلاً متعدّياً ناصباً للمستثنى ، وفاعلها على الحدّ المذكور في فاعل « حاشا » ، والجملة مستأنفة أو حالية على خلاف في ذلك وتقول : قاموا خلا زيداً وإن شئت خفضت ، إلّا في نحو قول لبيد :

* ألا كل شيء ما خلا الله باطل [1] *

وذلك لأن « ما » في هذه مصدرية فدخولها يعيّن الفعلية ، وموضع « ما خلا » نصب ، فقال السّيرافيّ على الحال كما يقع المصدر الصّريح في نحو : أرسلها العراك وقيل على الظرفية لنيابتها وصلتها عن الوقت فمعنى قاموا ما خلا زيداً على الأول : قاموا خالين عن زيد . وعلى الثاني : قاموا وقت خلوهم عن زيد . وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا .

وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب « غير » في قاموا غير زيد . وزعم الجَرْمي ، والرّبعي ، والكسائي ، والفارسي وابن جنّي : أنه قد يجوز الجرّ على تقدير « ما » زائدة .

فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده ، نحو « عما قليل » [2] « فبما رحمةٍ » [3] وإن قالوا بالسماع فهو من الشّذوذ بحيث لا يقاس عليه [4] .

٤ – مع الفراء والكسائي وثعلب :

قال ابن هشام : « أجمع النحويّون على أن الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم كان مرفوعاً كقولك يقوم زيد . وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو ؟

---

(١) ثمامة : * وكل نعيم لا محالة زائل * من قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابي .
(٢) المؤمنون : ٤٠ .
(٣) آل عمران : ١٥٩ .
(٤) المغنى ١ : ١١٨ .

فقال الفراء وأصحابه : رافعه نفس تجرّده من الناصب والجازم . وقال الكسائي : حروف المضارعة . وقال ثعلب : مضارعته للاسم ، وقال البصريّون حلوله محل الاسم . قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو « أن » ، و « لن » ، و « لم » ، و « لما » امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدها ، فليس حينئذ حالًّا محل الاسم .

وأصح الأقوال الأول ، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين ، يقولون : « مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم » .

ولا يكتفي ابن هشام بهذا العَرْض ، بل نراه يتصدّى للآراء التي لم تصادف قبولاً في نفسه ، محاولاً إبطالها .

قال : ويفسد قول الكسائي : إنّ جزء الشيء لا يعمل فيه .

وقول ثعلب : إن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ، ولا قائل به .

ويرد قول البصريّين : ارتفاعه في نحو هلّا يقوم ، لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض [1] .

٥ – مع الزّجّاجي صاحب الجُمَل :

قال ابن هشام : يجزم الفعل المضارع بالطّلب وذلك أنه إذا تقدّم لنا لفظ دالّ على أمر أو نهي ، أو استفهام ، أو غير ذلك ، وجاء بعده فعل مضارع مجرّد من الفاء ، وقصد به الجزاء فإنه يكون مجزوماً بذلك الطّلب لِما فيه من معنى الشرط ... تقول : ائتني أكرمْك ، وهل تأتيني أحدثْك ولا تكفر تدخلْ الجنّة ، ولو كان المتقدم نفياً أو خبراً مثبتاً لم يجزم الفعل بعده ، فالأول : نحو : ما تأتينا تحدّثُنا برفع « تحدثنا » وجوباً ، ولا يجوز لك جزمه . وقد غلط في ذلك صاحب الجمل [2] .

---

(١) شرح القطر : ٥٢ .

(٢) المصدر السابق : ٧٩ .

٦ – مع ابن كيسان :

قال ابن هشام : يترجّح المفعول معه على العطْف ، وذلك في نحو كن أنت وزيداً كالأخ ، وذلك لأنك لو عطفت « زيداً » على الضمير في « كن » لزم أن يكون زيداً مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ . قال الشاعر :

فكـونـوا أنـتم وبـني أبيـكم مكـان الكُلْيَتَـين مـن الطّحـال [1]

وقد استفيد من تمثيلي : فكن أنت وزيداً كالأخ : أَنّ ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط ، لا على حسبهما ، وإلّا لقلت كالأخَوَيْن . وهذا هو الصحيح ، وممن نصّ عليه ابن كيسان ، والسّماع والقياس يقتضيانه [2] .

٧ – مع ابن جنّي :

كان ابن خلدون من المعجبين بابن هشام ، فقد سجل في مقدمته أنه كان أنحى من سيبويه ، ويعزو ابن خلدون نحو ابن هشام إلى مدرسة ابن جنّي ، وذلك ما تشير إليه عبارة ابن خلدون : « وكان ينحو في طريقة منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي ، واتبعوا مصطلح تعليمه [3] » .

وقد سبق أن بينت أن ابن جنّي كان متأثراً بأستاذه أبي عليّ الفارسيّ ، وأنهما كوّنا مدرسة نحوية تؤمن بالقياس ، وتقدّس المنطق ، وتعطي للعلة في النحو المكان الأول في سرّ إعرابه ، وفهم تراكيبه .

والحقيقة التي نؤمن بها في هذا المجال أن ابن هشام لم يكن تلميذاً في مدرسة ابن جنّي ، لأنه في طريقة تأليفه نسيج وحده ، لم يقتف أثر سابق ، أو تقليد معاصر ، بل كانت نزعته الاستقلالية تسيطر عليه في معالجته لمسائل هذا العلم . وكتابه (المغنى) أشهر كتبه ، وسبب شهرته لم يسبق بكتاب مثله في طريقته أو في منهجه .

---

(١) أنشده سيبويه في الكتاب ولم ينسب إلى قائل معين .

(٢) شرح القطر : ٢٥٥ الطبعة الخامسة .

(٣) مقدمة ابن خلدون : ٥٤٧ مطبعة مصطفى محمد .

وإذا نظرنا إلى مسائل النحو التي دب فيها الخلاف بين النحاة رأينا أن ابن هشام كان ينظر إلى ابن جنّي نظرته إلى أيّ نحوي آخر ، فلم يعطه قدسيّة الأستاذ ، ولم يمنحه ثقة التلميذ ، بل كان شأنه معه كشأنه مع أي نحوي آخر ينقده في مواضع النقد ، ويؤيده في مواضع التأييد ، وهو في كلتا الحالتين باحث مدقق ، لا يعنيه إلا وضع الحق في نصابه . وإني أعزز هذه الحقائق بالأمثلة الآتية :

أ ـ من مواقف التأييد :

« ما أجدر قول ابن جنّي أن يكون صواباً » .

قال ابن هشام : ينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء وجوباً إذا كانت للسببية ومسبوقة بنفي أو طلب ... والأمر شرطه أمران : أحدهما أن يكون بصيغة الطلب ، فلو قلت : حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافاً للكسائي . والثاني : ألّا يكون بلفظ اسم الفعل ، فلا يجوز أن يقول صه فنكرمك بالنصب . هذا قول الجمهور . وخالفهم الكسائي ، فأجاز النّصب مطلقاً .

وفصل ابن جنّي وابن عصفور فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدّثَك ، ومنعاه : إذا لم يكن من لفظه نحو : صه فنكرمكَ . وما أجدر هذا القول أن يكون صواباً[1] .

ب – من مواقف النقد والمخالفة :

في لام الجواب : قال ابن هشام : لام الجواب ، وهي ثلاثة أقسام : لام جواب لو . نحو « لو تزيّلوا لعذّبنا »[2] ، « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا[3] » ولام جواب لولا : نحو « ولولا دَفْع الله النّاس بعضهم ببعض لفسدت الأرض »[4] ،

(١) شرح الشذور ٢ : ٨٤ المطبعة الميمنية .
(٢) الفتح : ٢٥ .
(٣) الأنبياء : ٢٢ .
(٤) البقرة : ٢٥١ .

ولام جواب القسم : نحو « تالله لقد آثرك الله علينا »[1] « وتالله لأكيدنّ أصنامكم »[2] .

وزعم أبو الفتح : أن اللام بعد لو ، ولولا ، جواب قسم مقدر . وفيه تعسف نَعَمْ الأَوْلى في « ولو أنّهم آمنوا واتّقوا لمثوبة من عند الله خير[3] » : أن اللّام لام جواب قسم مقدّر بدليل كون الجملة اسمية . وأمّا القول بأنها لام جواب لو ، وأن الاسمية استعيرت مكان الفعليّة كما في قوله :

وقد جَعلت قلوصُ بني سُهيل   من الأكوار مرتَعُها قريب[4]

ففيه تعسف . وهذا الموضع مما يدلّ عندي على ضعف قول أبي الفتح ، إذ لو كانت اللام بعد « لو » أبداً في جواب قسم مقدر لكثر مجيء الجواب بعد لو جملة اسمية . نحو ، لو جاءني لأنا أكرمه[5] .

٨ – مع الزمخشريّ :

على الرغم من مكانة الزمخشريّ في النحو ، واللغة ، فقد كانت هناك ثورة ضده من بعض النحاة المتأخرين وعلى رأسهم ابن مالك الذي كان في نظره نحويًّا صغيراً . قال السّيوطيّ في البغية في ترجمة ابن الحاجب : « إن ابن مالك كان يقول عن ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير[6] » .

وتبع ابن مالك في الحطّ من قيمة الزمخشريّ والزراية عليه أبو حيّان الذي

---

(١) يوسف : ٩١ .

(٢) الأنبياء : ٥٧ .

(٣) البقرة : ١٠٣ .

(٤) من أبيات الحماسة :

قال التبريزي : جعلت هنا بمعنى طفقت ، ولذلك لا يتعدى ، ومرتعها قريب من موضع الحال ، الأكوار : جمع كور ، وهو الرحل بأداته ، القلوص : الفتية من الأبل . مرتعها : مرعاها . شرح شواهد المغنى : ٢٠٦ .

(٥) المغنى ١ : ١٩٣ .

(٦) البغية : ٥٥ .

اشتهر بمناقشته العنيفة له ، وقد وصل به الأمر أن ينكر شخصية الزمخشريّ في النحو ، وأنه لا مجال له في هذه الدّراسات . فقد روى السيوطي أن الشيخ تاج الدين بن مكتوم قال في تذكرته : أجاز الزمخشريّ وصف « كم » الخبريّة ، وجعل من ذلك قوله تعالى « وكم أهلكنا قبلهم من قَرْن هم أحسن أثاثاً ورئياً »[١] قال : « هم أحسن أثاثاً » في موضع النصب صفة لـ « كَمْ » ، ذكر ذلك في الكشاف . وقد نصّ الشلوبيين في حواشي (المفصّل) ، وابن عصفور في شرح (الجُمَل) الكبير على أن كَمْ الخبرية لا توصف .

وقلت لشيخنا الأستاذ أبي حيّان : قولهما معارَضٌ بقول الزمخشريّ فردّ ذلك عليّ . وقال : أصحابنا يقولون : إن الزمخشري غير نحوي ، ولا يلتفتون إليه ، ولا إلى خلافه في النحو ، يعني المواضع التي خالف فيها النحويين أو انفرد بها وكتابه (المفصل) عندهم مختصر لا يشتغل به ولا ينظر فيه إلا على وجه النقض له ، والحطّ عليه[٢] .

والحق الذي يقال هنا ، إن ابا حيان كان متحاملاً التحامل كله على الزمخشري كما تحامل على ابن مالك وقد بيّنا سرّ تحامله وهو أنه مولع بالغض من قيمة النحاة العظام ، وعنف مناقشته لهم ، من أجل أن يشتهر أمره ويطير ذكره . والذي يعنيني من هذه المقدّمة هو أن أُبين أنَّ ابن هشام لم يكن كاستاذه أبي حيّان ينظر إلى الزمخشري هذه النظرة التي لا تقوم على الحق ، ولا يدفع إليها إلّا هوى النفس ، وذلك لأن ابن هشام رجل يتّسم بالخُلُق وعفّة اللسان وتهذيب النفس والرّجوع إلى الحق متى وضحت أدلته واستقامت حجته .

من أجل هذا رأيناه ينصف الزمخشري في كثير من مسائل النحو ، بل كان يدافع عنه بحرارة ، ويردّ كيد خصومه في نحورهم .

وكطبيعة ابن هشام لم يكن موقفه منه موقف التأييد أو الدفاع في جميع الأحوال ، وإلّا لكان تابعاً له يجري في فلكه ، ويسبح في بحره ، وذلك لأن ابن هشام لم

---

(١) مريم : ٧٤ .
(٢) الأشباه والنظائر ٣ : ١٣ .

يكن كما قلت – يعتقد بقدسيّة النحاة قبله ، وبخاصة الكبار منهم ، فهم معرّضون للخطأ ، وإذا كان ابن هشام لم يسلم سيبويه إمام النحو من نقده فمن باب أولى ألّا يسلم من هذا النّقد الزمخشريّ أو غيره .

أ ـ من مواقف الدفاع :

من مواقف الدفاع عن الزمخشريّ في أَنَّ المفتوحة المشددة النون :

قال ابن هشام : أنّ المفتوحة المشدّدة النّون على وجهين : أحدهما : أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر . والأصحّ أنها فرع عن إن المكسورة ومن هنا صحّ للزمخشريّ أن يدّعي أنَّ « أَنما » بالفتح تفيد الحَصْر كإنما ، وقد اجتمعا في قوله تعالى « قل إنّما يُوحَى إليّ أَنّما إلهكم إلهٌ واحدٌ[1] » فالأولى لقصر الصفة على الموصوف ، والثانية بالعكس .

وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ، ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما المكسورة مردود بما ذكرت .

وقوله : إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يُوحَ إليه غيرُ التوحيد مردودٌ أيضاً بأنه حصر مُقيد إذا الخطاب مع المشركين . فالمعنى ما أُوحى إليّ في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك . ويسمّى ذلك قصر قَلْبٍ لقلب اعتقاد المخاطب ، وإلا فما الذي يقول هو في نحو « وما محمد إلا رسول[2] » فإن « ما » للنفي ، و « إلا » للحصر قطعاً ، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرّسالة ، ولكن لمّا استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك ، ويسمى قصر إفراد[3] » .

ويدافع عنه بحرارة ، وينقد خصمه أبا حيان في « أَنْ » الزائدة :

قال ابن هشام في المغنى : ولا معنى لـ « أنْ » الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد .

---

(١) الأنبياء : ١٠٨ .

(٢) آل عمران : ١٤٤ .

(٣) المغنى ١ : ٣٨ .

قال أبو حيّان : وزعم الزمخشريّ أنه ينجرّ مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى « ولما أن جاءت رسُلُنا لوطاً سيء بهم »[1] دخلت « أَنْ » في هذه القصّة ، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى « ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً »[2] تنبيهاً وتأكيداً على أن الإساءة كانت تعقب المجيء ، فهي مؤكدة في قصّة لوط للاتصال واللزوم ، ولا كذلك في قصّة إبراهيم إذ ليس الجواب فيها كالأول ، وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبراء النحويين . انتهى .

قال ابن هشام : والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه : أنْ صلة أكّدت وجود الفعلين مرتّباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان ،كأنه قيل : لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير رَيْث ، وليس في كلامه تعرّض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ولا كلامه مخالف لكلام النحويين لإجماعهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده .

ولمّا تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول ، وترتّبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك .

ثم إن قصّة الخليل التي فيها ، « قالوا سلاماً » ليست في السورة التي فيها : « سيء بهم » ، بل في سورة (هود) ، وليس فيها « لمّا » .

ثم كيف يتخيّل أن التحية تقع ببطء ، وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة (العنكبوت) ، إذْ الجواب فيها قالوا : « إنا مهلكو أهل هذه القرية » .

ثم إنَّ التعبير بالإساءة لحنٌ لأن الفعل ثلاثيّ كما نطق به التنزيل والصواب : « المساءة » ، وهي عبارة الزمخشريّ[3] .

وبعد ، فإن القارئ لهذا الدّفاع الحار ، الذي يتجلّى فيه العمق والاستيعاب يؤمن بأن ابن هشام كان رجل عِلْم وثقافة ، ومنطق ودليل ، ويؤمن أيضاً بأنه إذا عالج مسألة من مسائل النحو عالجها وهو يملك من أسلحة العلاج ، ما يبهر النفس ، ويثير الإعجاب .

---

(١) العنكبوت : ٣٣ .

(٢) العنكبوت : ٣١ .

(٣) المغنى ١ : ٣٣ .

ب ـ من مواقف المعارضة والنقد :

ويصفه بالوَهْم في « أن » :

قال ابن هشام : عند ذكر الآية الكريمة « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أَنْ اعبدوا الله » [1] ، ولا يجوز في الآية أن تكون « أن » مفسّرة لـ « أمرتني » ، لأنه لا يصحّ أن يكون « اعبدوا الله ربي وربكم » مقولاً لله تعالى ، فلا يصحّ أن يكون تفسيراً لأمره ، لأن المفسّر عَيْنُ تفسيره ، ولا أن تكون مصدريّة ، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ، لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان .

ثم قال : ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة ، وممن نصَّ عليها من المتأخرين أبو محمد بن السِّيد ، وابن مالك ، والقياس معهما في ذلك [2] .

ويخالفه في تقديم المفعول به على المفعول المطلق :

قال ابن هشام : بدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسِي وجماعة منهم صاحبا (المقرب) و (التسهيل) ، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشريّ وابن الحاجب .

ووجْه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس [3] .

هذه أمثلة قليلة من أمثلة عديدة ضمّها كتاب (المغنى) وغيره ، ولا أستطيع حصْرها في هذا البحث ، وإنما أكتفي بما ذكرت لأنه يعطينا صورة واضحة عن موقف ابن هشام من الزمخشريّ ، وأنه كان يلتزم جانب الحق في مناقشته له ، فقد يؤيّده حينما يرى أسباب التأكيد واضحة ، ويخالفه حينما يرى أنه تنكب الجادّة في آرائه ، وابن هشام في كلا الحالين طالب حقّ ، ورائد دليل .

٩ – مع ابن الحاجب :

يصفه بالتعسّف في (أن) الشرطية :

---

(١) المائدة : ١١٧ .

(٢) المغنى ١ : ٣٢ .

(٣) شرح الشذور ٢ : ٢٨ المطبعة الميمنية .

قال ابن هشام : وقد ذكر لـ « أنْ » معان أربعة : أحدها : الشّرطيّة كإن المكسورة وإليه ذهب الكوفيّون ، ويرجحه عندي أمور .

أحدها : توارد المفتوحة والمكسورة على المحلّ الواحد ، والأصل التوافق فقرئ بالوجهين قوله تعالى : « أنْ تَضِلّ إحداهما »[1]، « ولا يَجْرِمنكم شنآن قوم أن صدوكم »[2] ، « أفنضرب عنكم الذكر صفحا أنْ كنتم قوماً مسرفين »[3] .

الثاني : مجيء الفاء بعدها كثير كقوله :

أبـا خـراشة أمّـا أنـت ذا نفـرٍ   فإن قـومي لـم تأكلهم الضّبُعُ

الثالث : عطفها على إن المكسورة في قوله :

إمّا أقمت ، وأمّا أنت مرتحلاً   فالله يكـلأ مـا تـأتي ومـا تـذر

الرواية بكسر إن الأولى ، وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة المصدرية لزم عطف المفرد على الجملة .

وتعسّف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال : لمّا كان معنى قولك : إنْ جئتني أكرمتك ، وقولك : أكرمك لإتيانك وايّاي واحداً صحّ عطف التعليل على الشرط في البيت . ولذلك تقول : إن جئتي وأحسنت إلي أكرمتك . ثم تقول : إن جئتني ولإحسانك إلي أكرمتك فتجعل الجواب لهما ، (انتهى) . وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوماً[4] .

ويتهم بعض أقواله النحوية بالخروج عن كلام العرب :

قال ابن هشام : إن الحق قول الأعلم وابن مالك : إنّ (الرحمن) ليس بصفة بل عَلَمٌ . وأما قول الزمخشري : إذا قلت : « الله رحمن » أتصرفه أم لا ؟ وقول ابن الحاجب : إنه اختلف في صرفه فخارج من كلام العرب من وجهين : لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرّداً من أل .

ثم قال ابن هشام : « ومما يوضّح لك أنه غير صفة مجيئه كثيراً غير تابع

---

(١) البقرة : ٢٨٢ .

(٢) المائدة : ٢ .

(٣) الزخرف : ٥ .

(٤) المغنى ١ : ٣٤ .

نحو « الرّحمن علم القرآن »[1] ، « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن »[2] « وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن »[3] [4] .

١٠ – ابن هشام ، وابن مالك :

أ ــ مواقف دفاع وإشادة :

– في قد :

من معاني « قد » الحرفيّة : التّوقّع ، وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم إذا كنت تتوقّع قدومه ، وأما مع الماضي فأثبته الكثيرون ، قال الخليل : يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذّن : قد قامت الصّلاة لأنّ الجماعة منتظرون لذلك .

وقال بعضهم تقول : قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه ، وفي التنزيل « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها »[5] ، لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها .

وأنكر بعضهم كونها للتوقّع مع الماضي ، وقال : التّوقّع : انتظار الوقوع ، والماضي قد وقع ، وقد تبيّن بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلّ على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقّعاً ، لا أنه الآن متوقع . ثم قال : وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فإنه قال : إنها تدخل على ماضٍ متوقّع ، ولم يقل : إنها تفيد التوقّع ، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البَتَّةَ ، وهذا هو الحقّ[6] .

---

(١) الرحمن : ١ ، ٢ .
(٢) الاسراء : ١١٠ .
(٣) الفرقان : ٦٠ .
(٤) المغنى ٢ : ٨٩ .
(٥) المجادلة : ١ .
(٦) المغنى ١ : ١٤٨ ، ١٤٩ .

- في أم :

قال ابن هشام : أم المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين ، والمنقطعة لا تقع إلا بين الجملتين . فأما قولهم : إنها لا بل أم شاء ، فمحمول عند النّحويين على إضمار مبتدأ .

وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك فادّعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتجًّا بما رواه من قول بعضهم : إن هناك لأبلاً أم شاء بالنصب . ومحمل هذا الباب عند الجماعة إنْ ثبت على إضمار فعل أي : أم أرى شاء ، لا على العطف على اسم « إنّ » ..

ولقوله رحمه الله وجهٌ من النظر ، وهو أَنّ المنقطعة بمعنى : بل ، وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلا المفردات ، فإذا لم يجب لـ « أم » هذه أن تعطف المفردات ، فلا أقل من أن يجوز[1] .

ب ـ مواقف نقد ومناقشة :

- في إلا :

ليس من أقسام إلا التي في نحو : « إلّا تنصروه فقد نصره الله »[2] وإنما هذه كلمتان إنْ الشرطية ، ولا النافية . ومن العجيب ان ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح (التسهيل) من أقسام إلّا[3] .

- في بل :

قال ابن هشام : « بل » حرف إضراب ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو : « وقالوا اتّخذ الرحمن ولداً سبحانه ، بل عباد مكرمون »[4] أي بل هم عباد . وإمّا الانتقال من غرض إلى آخر .

(١) الأشباه والنظائر ٤ : ٨ .
(٢) التوبة : ٤٠ .
(٣) المغنى ١ : ٦٩ .
(٤) الأنبياء : ٢٦ .

ووهم ابن مالك إذْ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجْه ومثاله « قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا »[1] ونحو : « ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة »[2] ، وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح[3] .

- في لام التبيين :

قال ابن هشام : بعد أن قسّم لام التبيين إلى ثلاثة أقسام . وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل : اللام في سقياً لك متعلّقة بالمصدر وهي للتّبيين .

وفي هذا تهافت لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتّبيين فإنما يريدون بها : أنها متعلّقة بمحذوف استؤنف للتبيين[4] .

- في مدلول الضرورة :

قال ابن هشام في دخول « أل » على الفعل في قول الفرزدق ما نصه :

« فإن قلت فكيف دخلت على الفعل في قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

قلت : ذلك ضرورة قبيحة حتى قال الجرجاني ما معناه : إن استعمال مثل هذا في النثر خطأ بإجماع أي أنه لا يقاس عليه[5] .

ويعلّق الشيخ عبادة على قوله بما نصه : « خالف في ذلك ابن مالك قال في شرح التسهيل : وعندي أن هذا غير مخصوص بالشِّعر لتمكّن القائل أن يقول :

* ما أنت بالحكم المرضي حكومته[6] * »

---

(١) الأعلى : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

(٢) المؤمنون : ٦٢ ، ٦٣ .

(٣) المغنى ١ : ١٠٣ .

(٤) المصدر السابق : ١٨٥ .

(٥) شرح الشذور ١ : ٢٨ .

(٦) حاشية عبادة على شرح الشذور ١ : ٢٨ .

ابن هشام مع النحاة المعاصرين

عاصر ابن هشام كثيراً من النحاة الذين أسهموا في الحركة النحوية طوال القرن الثامن الهجري أذكر منهم :

١ – ابن قدامة المقدسيّ الحنبليّ : قال عنه السّيوطيّ : مهر في العربيّة وغيرها . وقال الصّفديّ : لو عاش لكان إماماً ، كنت إذا لقيته سألته عن مسائل أدبية وفوائد عربية ، فينحدر كالسّيْل . وذكر السّيوطيّ أنه صنّف شرحاً على التسهيل في مجلّدين وله مناقشات مع أبي حيان في اعتراضاته على ابن مالك[١] .

٢ – وابن الصائغ الذي أخذ عن الشّهاب بن المرحّل ، كما أخذ ابن هشام عنه ، وجلس إلى أبي حيّان كما جلس إليه ابن هشام . وله في النحو إنتاج كشرحه لألفية ابن مالك ، قالوا عنه : شَرْحٌ في غاية الحُسْن والجمع والاختصار ، وله كتاب (التّذكرة) عدّة مجلدات في النحو[٢] .

٣ – وأبو البقاء السّبكيّ : وكان له قدرة في اللغة والنحو ، ولازم أبا حيّان ، وكان الشيخ جمال الدين الإسنويّ يقدّمه ويفضله على أهل عصره[٣] .

٤ – وبهاء الدين بن عقيل : قال عنه السّيوطي : نحويّ الدّيار المصرية ، أتقن القراءات والعربيّة ولازم أبا حيان ، وله في النحو إنتاج ، فقد ألف كتابه (المُساعِد) في شرح (التسهيل) . وله شرح على الألفية مشهور[٤] .
وقال عنه أبو حيان : ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل[٥] .

---

(١) البغية : ١٢ .
(٢) البغية بتصرف : ٦٥ .
(٣) المرجع السّابق : ٦٤ .
(٤) البغية : ٢٨٤ .
(٥) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١ : ٤٠٢ .

على أن ابن هشام على الرغم من معاصرته لهؤلاء النحاة العظام فإننا لم نره شنّ حرباً عنيفة ، محورها النقاش والحساب العسير لهؤلاء النحاة .

ويبدو لي أنه كان مولعاً بمناقشة أئمة هؤلاء المعاصرين ، لأنهم في رأيه لا يزيدون عليه شيئاً في مجال الدراسة النحوية من جهة ، ومن جهة أخرى فإن تعرضه لآرائهم بالنقد ، ولمسائلهم بالهدم يكسبه شهرة واسعة النطاق ، وقد كان .

ومن أبرز هؤلاء النحاة المعاصرين الإمام أثير الدين أبو حيان ، وعلى الرغم من تتلمذه عليه فترة من الزمن حيث تَلقّى عنه ديوان زهير فإنه كان كثير النقاش له ، شديد الانحراف عنه .

ولا عجب في هذا فقد انحرف أبو حيّان نفسه عن إمام العصر ، وعميد مدرسة النحو في عصره الإمام ابن مالك . بيد أن انحراف ابن هشام عن أبي حيان لم يكن في حقيقة أمره انحرافاً عن الحق ، ونفوراً من الدليل ، ومناقشةً من أجل المناقشة ، وإنما هو انحرافٌ يقوم على عِلْم ، وفِكْر ، وَرأْي ، في حين أن انحراف أبي حيّان عن ابن مالك كان في أغلب الأحيَان يدفع إليه الهوى ، ويمليه الحِقْد ، ويوجبه الحسد . وكان – كما قدمنا – من أجل ذلك مضطرب الرأي إزاء كثير من المسائل التي انحرف فيها عن ابن مالك . والذي يعنيني هنا أن أورد بعض الأمثلة التي وضح فيها انحراف ابن هشام عن أبي حيّان ، لأنه من خلال هذه الأمثلة نستطيع أن نؤيد وجهة نظرنا في هذا الانحراف .

١ – في أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون :

بعد أن ذكر ابن هشام أنّ « أنْ » هذه إذا كانت حرفاً تكون على أوجه ، منها :

أن تكون حرفاً مصدريًّا ناصباً للمضارع وتقع في موضوعين : أحدهما في الابتداء ، والثاني بعد لفظ دَالٍّ على معنى اليقين ، فتكون في موضع رفع ، ونصب ، وخفض .

بعد هذا ذكر ابن هشام : أنها توصل بالفعل المتصرف مضارعاً كان أو ماضياً أو أمراً كحكاية سيبويه : كتبت إليه بأن قم هذا هو الصحيح .

وبعد أن قرّر هذا تعرّض لأبي حيان الذي خالف في أنّ « أَنْ » توصل بالأمر . قال : وكون « أن » توصل بالأمر خالف في ذلك أبو حيان . زعم أنها لا توصل به ،

وأن كل شيء سمع من ذلك فـ « أنْ » ، فيه تفسيرية ، واستدل بدليلين :

أحدهما : أنهما إذا قدّرا بالمصدر فات معنى الأمر .

الثاني : أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ولا يصح : أعجبني أن قم ولا كرهت أن قم ، كما يصح ذلك مع الماضي ، ومع المضارع .

وبعد أن عرض ابن هشام لرأي أبي حيان ، ووجهة نظره بالأدلة التي ساقها . تصدّى لرأيه هادماً له ، ولأدلته بأدلة أقوى ، وحجج أظهر .

قال ابن هشام : والجواب عن الأول : أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدرية كفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي ، والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يُسَلِّم مصدرية « أن » المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو : « والخامسة أَنْ غضب الله عليها »[1] ، إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو : سقياً ورعياً .

وأجاب عن الاعتراض الثاني بقوله : « وعن الثاني : أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لما ذكر . ثم ينبغي له ألّا يسلم مصدريّة « كي » لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل .

ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه : كتبتُ إليه بأن قم . وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله :

* لا يقرأن بالسور *[2]

وهذا وهم فاحش ، لأن حروف الجرّ زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلّا على الاسم أو ما في تأويله[3] .

---

(١) النور : ٩ .

(٢) هو من قصيدة للراعي : عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل وقبله :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاراتها الأخر

هن الحرائر لا ربّات أخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

شرح شواهد المغنى : ١١٦ .

(٣) المغنى ١ : ٢٩ .

٢ - في هَلُمّ جَرّا :

ذكر السّيوطيّ في كتابه (الأشباه) : أن « هلمّ جرا » مشكلة من مشكلات الإعراب .

وقد تعرّض ابن هشام لهذه المشكلة فحلّلها ، وأبدى رأيه فيها وبيّن لنا أنه لم يتكلّم فيها أحد غير ابن الأنباري ، وقد قال عن ابن الأنباري : إن كتابه (الزّاهر) الذي بسط هذه المشكلة ليس موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب ، بل وضعه أن يتكلّم على ما يجْري من محاورات النّاس ، ولا أعلم أحداً من النحاة تكلّم عليها غيره[1] .

ولم يتبين أبو حيّان حقيقة هذه العبارة فظن أنها عربية وقد سجّلها في كتابه « الارتشاف » ممّا جعل ابن هشام يصفه بالوهم ، وبأنه غير دقيق في تحرّيه ، وينقل من غير تثبت .

قال ابن هشام : « ولخص أبو حيان في الارتشاف أشياء من كلام ابن الأنباري ووهم فيه ، فإنه ذكر أن الكوفيّين قالوا : إن « جرّا » مصدر ، والبصريون قالوا : إنه حال . وهذا يقتضي أنّ الفريقين تكلّموا في إعراب ذلك .

وإنما قال أبو بكر : إن قياس إعرابه على قواعد البصريين أن يقال : إنه حال ، وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر . هذا معنى كلامه .

وهذا هو الذي فهمه أبو القاسم الزّجّاجيّ وَرَدّ عليه . فقال البصريون : لا يوجبون في نحو « ركضاً » من قولك « جاء زيد ركْضاً » أن يكون مفعولاً مطلقاً ، بل يجيزون أن يكون التقدير : جاء زيد يركض ركضاً ، فكذلك يجوز على القياس قولهم : أن يكون التقدير هلم يجر جرًّا[2] » . انتهى .

في قولهم : فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار :

اتّهم ابن هشام أبا حيان بأنه يلقي الكلام على عواهنه من غير تدقيق فكر ، وإطالة نظر ، وذلك أن ابن هشام تعرّض لتحقيق بعض المشكلات العربية :

---

(١) الأشباه والنظائر ٣ : ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق : ٢٠٣ .

مثل فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار . وقد ذكر السيوطي في كتابه : الاشباه هذه المشكلات ، وسجل آراء ابن هشام فيها ، وبحوثه الدقيقة لها .

قال ابن هشام بعد أن عرض لهذا التركيب محللاً معناه ، مبيّناً إعرابه : فإن قلت : هلّا أجاز الفارسي في « فضلاً » كونه صفة لـ « درهماً » ؟ قلت زعم أبو حيان ذلك لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إن أريدت المبالغة لكثرة ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمراد هنا .

قال أبو حيان :

وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق ، وعلى تقدير المضاف فليس قول المحققين . انتهى كلام أبي حيّان .

قال ابن هشام : هذا كلام عجيبٌ ، فإن القائل بالتأويل الكوفيون ويؤولون عدلاً بعادل ، ورضى بمُرضٍ ، وهكذا يقولون في نظائرها . والقائل بالتقدير البصريّون ، يقولون : التقدير ذو عدل ، وذو رضى ، وإذا كان كذلك فَمنْ المحقِّقون [1] ؟

والذي ظهر لي أن الفارسي إنما لم يجز في « فضلاً » الصّفة لأنه رآه منصوباً ابداً سواء كان ما قبله منصوباً كما في المثال أم مرفوعاً كما في البيت :

قلما يبقى على هذا القلق صخرة صماء فضلاً عن رمق

أم مخفوضاً كما في قولك : فلان لا يهتدي إلى ظواهر النحو فضلاً عن دقائق البيان .

(١) الأشباه والنظائر ٣ : ١٩١ .

مَذهبُ ابن هِشام

أقصد بالمذهب الأدلّة التي تعتمد عليها المسائل النحوية ، والأصول التي ترتكز عليها قواعدها ، ومنذ أن ظهر على مسرح الدّراسات النحوية المذهبان البصريّ والكوفيّ احتدم الخلاف بينهما ، وبخاصة في هذه الأصول التي تقعد عليها القواعد ، وتبنى الأساليب .

وفيما سبق وضحت أدلة كل من البصريّين والكوفيين ، ووجهات كل من الطائفتين في هذه الأدلة .

وفي حديثي عن ابن مالك بينت أنه تميّز عن نحاة المدرستين بكثرة الاستشهاد بالحديث والاحتجاج بها الأمر الذي جعل ابن مالك أوّلَ نحويٍّ جعل الحديث الشريف مصدراً من مصادر الدراسات النحوية .

والذي نريد أن نعرفه هنا ونحن بصدد الحديث عن مذهب ابن هشام هو اتجاهات ابن هشام النّحوية ، والأدلة التي يعتمد عليها في هذا المضمار . هل كان يعتمد أدلة البصريين واتجاهاتهم ؟ أو هل كان يؤمن بالمذهب الكوفي الذي لم يتشدد في الأصول التي تقوم عليها مسائل النحو كما كان يفعل البصريون ؟ وهل تأثر بابن مالك في استشهاده بالحديث الشريف واحتجاجه ؟

هذه أسئلة ترد في ذهن الباحث أول ما ترد ، لأنه على هداها يمكن أن تبرز الخطوط الواضحة لمذهب ابن هشام واتجاهاته .

هذا ، والأصول التي تعتمد عليها الدراسات النحوية منذ بدء هذه الدراسات هي : القرآن الكريم – القراءات – أشعار العرب وكلامهم المأثور – الحديث الشريف – القياس والسماع .

وقد قلت : إنّ هذه الأصول ليست محلّ اتفاق بين نحاة البصرة والكوفة كما أن مدلولات بعضها مختلفة في نظر كلٍّ من الطائفتين اختلافاً بيّناً .

وسأتتبع اتجاهات ابن هشام النحوية على ضوء هذه الأصول لتتضح لنا الملامح التي يتكون منها مذهبه ، والأسس التي يعتمد عليها منهجه .

١ - ابن هشام والقرآن الكريم :

يعتبر ابن هشام أول نحوي تعرّض لكثير من الآيات القرآنية ، وجعلها مِحْور إعراب ، وميْدان تدريب ، ومجال تخريجات وتأويلات .

والصبغة العامة التي تصطبغ بها كتبه هي كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة . ففي شرح القطر والشذور والمغنى سيلٌ من الآيات الكريمة يضيق عن الحصر . وهذا إن دَلّ على شيء فإنما يدلّ على أن ابن هشام كان يجعل القرآن الكريم المصدر الأوّل لبناء القواعد ، وتصحيح الأساليب ، فهو كلام الله العربيّ الذي نزل ليكون معجزة عربية كبرى لأنه على نمط ما كان يتكلّم العرب ، والأساليب التي كانت تدور على ألسنتهم فهو صورة صادقة للعربية في أصولها الأولى قبل أن تفسد باللحن ، وتستبدّ بها الرطانة الأعجمية .

وهذا الأصل الكبير يشترك في الإيمان به ابن هشام مع غيره من النحاة أيًّا كان لونهم ، فالجميع اتّفقوا على أن القرآن الكريم إنما نزل بلغة قريش ، وكانت قريش كما يقول أبو نصر الفارابي : « أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق [١] » .

ولا أستطيع أن أورد هنا الأمثلة التي توضح هذه الحقيقة ، لأنه في كل مسألة من مسائل النحو التي أوردها في كتبه أمثلة عديدة توضح هذا الغرض ، وتبيّن هذا الاتجاه ، وإنما أكتفي بمثال واحد يبيّن إلى حدٍّ كبير كيف كان ابن هشام ملمًّا بالآيات القرآنية ، خبيراً بطريقة الاستشهاد بها ، واقفاً على أسرار أساليبها في حين أن غيره من كبار النحاة لم يصلوا إلى ما وصل إليه في هذا الشأن :

قال في معرض الحديث عن : « لو » : « لو » تقع « أَنْ » بعدها كثيراً نحو :

---

(١) المزهر للسيوطي ١ : ١٢٨ .

« ولو أنهم آمنوا »[1] ، « ولو أنهم صبروا »[2] .. وموضعها عند الجميع رفع . فقال سيبويه : بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند ، والمسند إليه ، واختُصّت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد « لو » ، كما اختصت « غدوة » بالنصب بعد « لدن » ، و « الحين » بالنصب بعد « لات » . وقيل على الابتداء والخبر محذوف . ثم قيل : يقدر مقدّماً أي : ولو ثابت إيمانهم على حدّ : « وآيةٌ لهم أنّا حَملنا »[3] .

وقال ابن عصفور : « بل يقدّر هنا مؤخّراً » وذهب المبرد والزجاج والكوفيون : إلى أنه على الفاعلية ، والفعل مقدّر بعدها أي : ولو ثبت أنهم آمنوا ، ورجّح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل .

قال الزمخشريّ : ويجب كون خبر أَنْ فعلاً ليكون عِوَضاً من الفعل المحذوف .

ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى : « ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلامٌ[4] » ، وقالوا : إنما ذلك في الخبر المشتقّ لا الجامد كالذي في الآية ، وفي قوله :

ما أطيب العيش لو أن الفتى حَجَرٌ تنبو الحوادث عنه وهو ملموم[5]

وردّ ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقّاً كقوله :

لو أن حيًّا مدرك الفلاح أدركه ملاعب الرماح[6]

قال ابن هشام : « وقد وجْدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقًّا ، ولم يتنبه لها الزمخشريّ كما لم يتنبه لآية لقمان ، ولا ابن الحاجب وإلّا لما منع من ذلك ، ولا ابن مالك وإلا لمّا استدل بالشِّعر وهي قوله تعالى « يَوَدُّوا لو أنهم

(١) البقرة : ١٠٣ .
(٢) الحجرات : ٥ .
(٣) يس : ٤١ .
(٤) لقمان : ٢٧ .
(٥) لتميم بن مقبل : (شرح شواهد المغنى : ٢٢٧) .
(٦) هو للبيد بن عامر العامري : ملاعب الرماح ، هو ابو عامر بن مالك الذي يقال له : ملاعب الأسنة (شرح شواهد المغنى : ٢٢٧) .

بادون في الأعراب[1] » . ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو ، وهي : « لو أن عندنا ذكراً من الأولين [2] » [3].

٢ – ابن هشام والقراءات :

كانت نظرة ابن هشام في الاستدلال بالقراءات تتّفق مع نظرة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بها .

وإيمان ابن هشام بالقراءات كأصل من أصول الاستشهاد جعله يردّد في تحليله لبعض القضايا النّحويّة ما كان يردّد (الدّاني) في قولـه « وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، وإذا ثبتت الرّواية لم يردّها قياس عربيّة ، ولا فشوّ لغة ، لأن القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها ، والمصير إليها [4] » .

قال ابن هشام عند تعرضه للاستثناء إذا كان متّصلاً ، والكلام غير إيجاب والمستثنى منه مذكوراً : يجوز في المستثنى وجهان : أحدهما وهو الراجح أن يعرب باعراب المستثنى منه على أن يكون بدل البعض من كل .

والثاني : النصب على أصل الاستثناء وهو عربي جيّد . مثال ذلك في النفي قوله تعالى : « ولم يكن لهم شُهداء إلا أنفسهم » [5] أجمعت السّبعة على رفع «أنفسهم» ، وقرأ السّبعة في قوله تعالى : « ما فعلوه إلّا قليل منهم [6] » – إلا ابن عامر – برفع « قليل » على أنه بدل من الواو في فعلوه .

وقرأ ابن عامر وحده «إلّا قليلاً» بالنصب . ومثاله في الاستفهام « ومن يقنط

(١) الأحزاب : ٢٠ .
(٢) الصافات : ١٦٨ .
(٣) المغنى ١ : ٢١٤ .
(٤) الإتقان للسيوطي ١ : ٧٥ .
(٥) النور : ٦ .
(٦) النساء : ٦٦ .

من رحمة ربه إلا الضالون »[1] ولو قرئ « إلّا الضالين » بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ، ولكن القراءة سُنّة متبعة[2] .

أمثلة تبين طريقة ابن هشام بالاستشهاد بالقراءات :

– في إنْ المكسورة :

قال ابن هشام : من معانيها أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين ، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيّين .

لنا قراءة الحرميَّين وأبي بكر[3] « وإنْ كُلًّا لما ليوفينهم »[4] وحكاية سيبويه : إنْ عمراً لمنطلق[5] .

– في أن مفتوحة الهمزة :

قال ابن هشام : وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة أبي محيصن « لمن أراد أن يتمُّ الرّضاعة[6] » . وزعم الكوفيّون : أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين : أنها « أَنْ » الناصبة أهملت حملاً على « ما » أختها المصدرية[7] .

توجيهاته للقراءات المشكلة :

يحاول ابن هشام دائماً إزاء القراءات التي في ظاهرها خروج عن القواعد العربية توجيهها وتخريجها على وجه ترتضيه اللغة ، ويقبله النحو ، ولا يتجرأ

---

(١) الحجر : ٥٦ .

(٢) شرح الشذور ٢ : ٦١ المطبعة الميمنية .

(٣) الحرميان هما : نافع المدني ، وابن كثير المكي ، وأبو بكر هو شعبة .

(٤) هود : ١١١ .

(٥) المغنى ١ : ٢٢ .

(٦) البقرة : ٢٣٣ .

(٧) المغنى ١ : ٢٩ .

ابن هشام عليها فيصفها بالشذوذ كما كان يفعل بعض النحاة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها .

ومن هذه القراءات المشكلة التي كان لابن هشام فيها تخريجات لطيفة تدلّ على عمق واتّساع أفق قراءة « إنّ هذان لساحران » [1] .

قال ابن هشام : من القراءات المشكلة : إن هذان لساحران لأن إن المشددة يجب إعمالها فكان الظاهر الإتيان بالياء ، وقد أجيب عنها بأوجه :

أحدهما : أن لغة الحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيد ، وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالألف دائماً . قال شاعرهم :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها [2]

الثاني : أن « إنّ » بمعنى نعم [3] مثلها فيما حكى أن رجلاً سأل ابن الزُّبير شيئاً فلم يعطه فقال لعبد الله : لعن الله ناقة حملتني اليك فقال : إنّ وراكبها أي نعم ، ولعَن راكبها . وإن التي بمعنى : نعم لا تعمل شيئاً كما أن « نعم » كذلك .

فهذان مبتدأ وساحران خبر لمبتدأ محذوف أي لهما ساحران ، والجملة خبر هذان ، ولا يكون : « لساحران » خبر هذان لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ .

الثالث : أن الأصل : إنه هذان لهما ساحران ، فالهاء ضمير الشأن وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع رفع على أنها خبر إنّ ، ثم حذف المبتدأ

---

(١) طه : ٦٣ .

(٢) نسب قوم هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ونسبه آخرون منهم السيد المرتضى شارح القاموس لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي .
شرح الشذور : ٤٥ ط ثانية تحقيق محيي الدين .

(٣) قال الأستاذ محيي الدين : من شواهد ورود إنّ بمعنى نعم قول الشاعر :

بكر العواذل في الصبو ح يلمنني وألومهنه
ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنّه

شرح الشذور : ٤٥ ط ثانية تحقيق محيي الدين .

وهو كثير ، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المُصَوِّرون » .

الرابع : أنه لما ثني هذا اجتمع ألفان ، ألف هذا ، وألف التثنية ، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين ، فمن قدّر المحذوفة ألف « هذا » ، والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء . ومن قدر العكس لم يغيّر الألف عن لفظها .

الخامس : أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو « هذا » جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرع عليه[1] .

وبعد ، فهذا يدل على أن ابن هشام كان يصون القراءات بسياج منيع لِيُردّ عنها كيد الكائدين ، ويحاول أن يقيم بتحرياته الدليل تلو الدليل على أن قراءات القرآن الكريم لا تخرج عن العربيّة ، ولا تبتعد عن أصولها .

لا يخرج التنزيل على الشّاذّ :

ابن هشام لا يخرج التنزيل على الشاذ كما كان يفعل بعض النحويين من القدامى والمتأخرين . قال في معرض الحديث عن لفظ « كلّ » :

« اعلم أنّ لفظ « كل » حكمه الإفراد والتذكير ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه ، فإن كانت مضافة إلى منكّر وجب مراعاة معناها ، فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكّراً في نحو « وكل شيء فعلوه في الزبر[2] » ، « وكل إنسان ألزمناه[3] » ، ومفرداً مؤنثاً في قوله تعالى « كلّ نفس بما كسبت رهينة[4] » .

ثم قال ابن هشام : وهذا الذي ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نصّ عليه ابن مالك . وردّه أبو حيّان .

ثم قال ابن هشام : وربّما جمع الضمير مع إرادة الحُكْم على كل واحد كقوله :

---

(١) شرح الشذور ١ : ٦٧ المطبعة الميمنية .

(٢) القمر : ٥٢ .

(٣) الإسراء : ١٣ .

(٤) المدثر : ٣٨ .

* من كل كوماء كثيرات الوبر * [1]

وعليه أجازا ابن عصفور في قوله :

وما كل ذي لبّ بمؤتيك نصحه   وما كل مؤت نصحه بلبيب [2]

أجاز أن يكون « مؤتيك » جمعاً حذفت نونه للإضافة ، ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكي إخوتها :

إخوتي لا تبعدوا أبداً   بلى والله قد بعدوا
كلُّ ماحي وأن أمِروا   واردو الحوض الذي وردوا [3]

وذلك في قولها : أمروا . فأما قولها واردو فالضمير لاخوتها .

هذا إن حملت الحيّ على الميت ، وهو الظاهر ، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في « أمروا » واجب ، مثله في « كلّ حزب بما لديهم فرحون » [4] . وليس من ذلك « وهمّت كلّ أمة برسولهم ليأخذوه [5] » ، لأن القرآن لا يخرّج على الشّاذّ ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة . ونظيره الجمع في قوله تعالى : « أمة قائمة يتلون [6] » ومثل ذلك قوله تعالى : « وعلى كل ضامر يأتين [7] » فليس الضامر مفرداً في المعنى لأنه قسيم الجمع وهو « رجالاً » بل هو اسم جمع كالحابل والباقر ، أو صفة لجمع محذوف أي كلّ نوع ضامر [8] .

(١) لم ينسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى أو يتحدث عنه (شرح الشواهد المغنى : ١٨٤) .
(٢) قال السيوطي : قال ابن يسعون : هو لأبي الأسود الدؤلي ، ويقال هو لمودود العنبريّ .. شرح شواهد المغنى : ١٨٤ .
(٣) لفاطمة الخزاعيّة (شرح شواهد المغنى : ١٨٥) . وقال الأمير : أمروا بكسر الميم : عظموا . وما بعد كل زائدة . المغنى ١ : ١٦٩ .
(٤) المؤمنون : ٥٣ .
(٥) غافر : ٥ .
(٦) آل عمران : ١١٣ .
(٧) الحج : ٢٧ .
(٨) المغنى ١ : ١٦٨ ، ١٦٩ .

٣ – ابن هشام والشواهد الشعرية :

كتب ابن هشام ، وبخاصّة كتاب المغني مملوء بالشواهد النّحوية من الشّعر ممّا يدلّ على أن ابن هشام كان كسلفه ابن مالك ذا خبرة واسعة بكلام العرب ، واطّلاع كامل على شواهد النحو .

وكانت نظرات النحاة القدامى تختلف تمام الاختلاف إزاء هذه الشواهد فالبصريّون كما قدمت تشدّدوا في قبولها . لأن الشواهد عندهم محصورة في قبائل معينة ، وفي زمن محدّد في حين أن الكوفيين أخذوا من كل قبيلة ، واستشهدوا بكلام كلّ عربيّ ، وقبلوا كل ما ورد من العرب ، ولو كان الوارد صدر بيت أو عجزه ، وقلت فيما سبق : إن نظرة الكوفيّين نحو الشواهد النحوية أكثر عمقاً ، وأعظم فائدة للغة وتطورها ونموها .

وابن هشام لم يلتزم إزاء الشواهد خطة كلٍّ من المدرستين ، وإنما صنع خطته من دراساته وآرائه وخبراته النحوية ، ولا أدل على ذلك من أنه خالف الكوفيين في أن البيت النادر القابل للتأويل لا تبنى عليه قاعدة ولا يتخذ مقياساً .

قال في شرح القطر ما نصه : « من الشروط التي يعمل بها المصدر عمل الفعل ألّا يكون مضمراً ، فلا تقول : ضَرْبِي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ لأنه ليس فيه لفظ الفعل وأجاز ذلك الكوفيون واستدلّوا بقوله :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتُمُ ... وما هو عنها بالحديث المرجّم [1]

أي ما لحديث عنها بالحديث المرجم . قالوا : فعنها متعلّق بالضمير ، وهذا البيت نادر قابل للتأويل ، فلا تبنى عليه قاعدة [2] .

فنهج ابن هشام إزاء الشواهد إذاً يختلف في هذه الناحية عن منهج الكوفيين وعن منهج ابن مالك الذي اقتفى أثرهم في هذا المضمار .

وإذا كان ابن هشام لم يعترف ببيت معروف قائله ، وقيل في عصره يؤمن النحاة واللغويون بقدسيّته ، والاعتزاز بكل ما يصدر فيه من شعر أو نثر لأنه

(١) لزهير بن أبي سلمى من معلقته المعروفة .

(٢) شرح القطر : ٢٦٨ . تحقيق محيي الدين .

قابل للتأويل ، ونادر لا توجد له نظائر ، أقول : إذا كان ذلك شأن ابن هشام إزاء بيت زهير فمن باب أولى أن يرفض ما يرتضيه الكوفيّون من جواز الاستشهاد بشعر لا يعرف قائله أو بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر كالشاهد الذي يحتجون به على جواز دخول اللام في خبر « لكن » ، وهو قول القائل المجهول :

* ولكنني من حبها لعميد[1] *

وكما أنه خالف الكوفيين إزاء نظرتهم إلى الشواهد النادرة خالف البصريّين أيضاً في تأويل القواعد ، مع وجود الشاهد ، وذلك لأن البصريين كما هو معروف، إذا ورد شاهد من شواهد النحو لا يتّفق مع القاعدة التي اتخذوها حاولوا أن يخرجوا من هذا المأزق بتأويل الشاهد ، وتخريجه حسب ما يتّفق مع منهجهم فعاب عليهم ابن هشام هذا الاتجاه ، لأن الشاهد في نظره هو الأساس في العربية وما دام له نظائر فمن العبث رفضه ، ومن الإجحاف نبذه .

قال ابن هشام :

« قد يقع كلٌّ من الحال والتمييز مؤكّداً غير مبين لهيئة ولا ذات ، مثال ذلك في الحال : قوله تعالى « ولا تعثوا في الأرض مفسدين »[2] ، « فتبسّم ضاحكاً »[3] ، « ثم ولّيتم مدبرين »[4] ، ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى : « إن عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً »[5] . ومنه قول الشاعر :

والتغلبيّون بئس الفحل فحلهم فحلاً ، وأمهم زلاء منطيق[6]

وسيبويه رحمه الله تعالى : يمنع أن يقال : نعم الرجل رجلاً زيدٌ . وتأوّلوا فحلاً في البيت على أنه حال مؤكد .

---

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ١ : ٣٧١ .
(٢) البقرة : ٦٠ .
(٣) النمل : ١٩ .
(٤) التوبة : ٢٥ .
(٥) التوبة : ٣٦ .
(٦) البيت لجرير يهجو الأخطل التغلبي : الفحل ، أراد به هنا أباهم ،زلاء : المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين . منطيق : المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجيزتها .

والشواهد على جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل [1] .

ويجمل بنا ونحن بصدد الشّواهد النحويّة في نظر ابن هشام أن نذكر أن ابن هشام على الرّغْم من أنه استدلّ في كتابه المغنى وكتبه الأخرى بشواهد تمثّل طبقات الشعراء الذين أجمع النقاد على الاحتجاج بشعرهم ، فقد أخطأ حيث أورد في شرح القطر عند ذكر كلمتي « هات » و « تعالي » بيتاً لأبي فراس الحمداني ذكر أنه لحن حيث قال : « ومن ثم لحّنوا من قال :

* تعالي أقاسمك الهموم تعالي [2] *

لأنه كسر لام تعالَي ، والصواب الفتح .

ومن المعروف أن أبا نواس لا يستشهد بشعره في النحو لأنه ليس في عداد الشعراء الذين تمثلهم الطّبقات الأولى الثلاث ، والذين يحتج بشعرهم .

والواقع أن ابن هشام لم يكن موفّقاً في هذا القول من ناحيتين :

الناحية الأولى : أن أبا فراس قد يخطئ ، ولا ضير إذا أخطأ لأنه لا يعيش في عصر يحتجّ بشعره . وقد يخيل للباحث من أول وهلة أن ابن هشام يحتج بأشعار المولدين ومن ثم لَحن أبا فراس ، وهو في هذا إن صحت هذه النظرة مسبوق أو متأثر بالزمخشري والعلامة الرضي في الاحتجاج بأشعار المولّدين ، وذلك لأن الزمخشري كان يرى الاحتجاج بأقوال المولّدين والقياس عليها مستشهداً في تفسيره ببيت لأبي تمام ، لأنه في رأيه ممن يوثق به ، وقد تبعه في هذا الرأي العلامة الرضي ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب [3] .

الناحية الثانية : أن تلحينه لأبي فراس غير مسلم به ، لأن العلماء نقلوا في هذه الكلمة أن للعرب في استعمالها وجهين :

---

(١) شرح القطر : ٢٤٧ تحقيق محيي الدين .

(٢) صدره : أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا .

(٣) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس : ٢١

الوجه الأول : التزام فتح لامها في كل الأحوال ، فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلّة الآخر بالألف مثل تغاضى ، وتزكى كما ذكره المؤلف .

والوجه الثاني : أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد أو الاثنين أو جمع النسوة ، ويكسروا اللام إذا أُسند إلى ضمير الواحدة ، ويضمّوا إذا أُسند إلى ضمير جماعة الذكور . حكوا أن أهل الحجاز يقولون : تعالِي بكسر اللام .

وقرأ الحسن في سورة النساء « وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدّون عنك صدودا »[1] بضم اللام ، وهي من القراءات الشاذة ، وهذا الوجه الثاني أقلّ في الاستعمال العربيّ من الوجه الأول ، ولا يلزم من كونها قليلة أن يكون المتكلم لاحناً وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لحناً ، ولكنه جاء على لغة ضعيفة[2].

٤ ـ القياس والتعليل :

كثرة الشواهد العربية التي سجلتها كتب ابن هشام تدل على أنه كان يكثر القياس عليها ، وما دام هناك سماع فهناك قياس .

وقد حاول البصريّون تضييق دائرة السماع بالشروط القاسية التي وضعوها حين اتسعت دائرته على يد الكوفيين الذين قبلوا كل مسموع ، وبنوا عليه من القواعد ما بنوا ، فألحقوا النظير بنظيره ما دامت علة القياس مقبولة ، وأسبابه واضحة .

وقد قدّمت أن هناك صلة بين قياس الفقهاء ، وقياس النحاة الذين سلكوا سبيل الفقهاء في هذا المضمار .

---

(١) النساء : ٦١ .

(٢) هامش شرح القطر : ٢٦ تحقيق الأستاذ محيي الدين .

والقياس سواء كان في الفقه أو في النحو عملٌ عقليّ يقوم على المنطق وضروبه المتعدّدة ، وأشكاله المختلفة .

هذا ، وقد ضم كتاب (الاقتراح) مقارنات مفيدة بين أقيسة الفقهاء وأقيسة النحاة محتجّاً بما قرره ابن جنّي حيث قال : إذا أداك القياس إلى شيءٍ ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، ثم علّق بقوله « وهذا يشبهه في أصول الفقه نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه [1] .

ونستطيع أن نقول بعد هذه المقدمة : إن ابن هشام كان متأثراً بابن جنّي في هذا المجال حيث أنه كان في بعض أقيسته متأثراً بالاصطلاحات الفقهية ، وبعبارة أخرى كان متأثراً بالأقيسة الفقهية ، ولا أدلّ على ذلك من قوله في معرض الحديث عن أمّا بالفتح والتشديد :

قال : وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، أمّا أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو « فأمّا الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربّهم وأما الذين كفروا فيقولون [2] » ....الآية ، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذْ لا يعطف الخبر على مبتدئه . ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها . ولمّا لم يصح ذلك ، وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء .

فان قلت قد استغنى عنها في قوله :

* فأما القتال لا قتال لديكم [3] *

قلت هي ضرورة . كقول عبد الرحمن بن حسان :

---

(١) الاقتراح : ١٦ .

(٢) البقرة : ٢٦ .

(٣) تمام البيت :

* ولكن سيراً في عراض المواكب *

قال أبو الفرج في الأغاني : هذا مما هجى به قديماً بنو اسد بن أبي العيص بن أمية . عراض المواكب : ناحيتها . (شرح شواهد المغنى : ٦٥) .

* مَنْ يفعل الحسنات الله يشكرها * [1]

فإن قلت قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى « فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم [2] » قلت : الأصل : فيقال لهم : « أكفرتم » فحذف القول استغناءً عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف . وربَّ شيءٍ يصح تَبعاً ، ولا يصح استقلالاً كالحاجّ عن غيره يصلّي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحدٌ عن غيره ابتداءً لم يصحّ على الصحيح هذا قول الجمهور [3] .

والقياس عند ابن هشام لا يعتمد إلاّ إذا كان له سند من كلام العرب يعتمد عليه ، فإذا لم يكن هناك سند امتنع القياس . ومن هنا وافق ابن هشام الكوفيين والمبرّد وابن السراج في منع تقديم خبر « ليس » لأنه لم يسمع مثل : ذاهباً لست ، ثم ألحقها ابن هشام بـ «عسى » من حيث الجمود في كلّ منها ، وعسى خبرها لا يتقدّم باتفاق ، فكذلك ليس ، لأن علة المنع في عسى متحقّقة في ليس ، وهذا المنع قياسٌ .

ويرد على الفارسي وابن جنّي لأنهما أجازا ذلك بالآية القرآنية : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم »[4] وذلك لأن « يوم » متعلّق بـ « مصروفاً » ، وقد تقدّم على ليس ، وتقدّم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل . ويردّ عليهما ابن هشام بأنهم توسّعوا في الظروف ما لم يتوسّعوا في غيرها [5] .

ويؤيد ابن هشام سيبويه في أن صاحب الحال قد يكون نكرة بمبدأ القياس

---

(١) تمامة :

* والشر بالشر عند الله مثلان *

وزعم المبرد ان الرواية :

* من يفعل الخير فالرحمن يشكره *

شرح شواهد المغنى : ٦٥ .

(٢) آل عمران : ١٠٦ .

(٣) المغنى ١ : ٥٣ .

(٤) هود : ٨ .

(٥) شرح القطر : ١٣٠ تحقيق محيي الدين .

الذي يطبقه في هذا المقام ، وذلك لأن سيبويه أجاز ذلك لأنه سمع قولهم « عليه مائة بيضاً » وسمع أيضاً قول عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حلوبـــــة   سوداً كخافية الغراب الأسحم

فحلوبة لتمييز العدد ، وسوداً إما حال من العدد أو من حلوبة .

ويستدل على جواز ذلك أيضاً بالحديث الشريف : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً وصلى وراءه رجالٌ قياماً » ، فـ « قياماً » حال من النكرة المحضة .

ثم يذكر ابن هشام أنَّ صاحب الحال إذا كان نكرة يجب أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخّرة عن الحال ، ويوضح ذلك بأمثلة تبيّن المراد . ثم ختم هذا البحث بقوله : « فهذه المواضع ونحوها مجيء الحال فيها من النكرة قياسِيّ كما أنّ الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسيّ وقد مضى ذلك في باب المبتدأ فقس عليه هنا [1] » .

ومن أجل القياس نجده يخالف سيبويه في تصغير (أمس) ويؤيد المخالفين له ، أمثال المبرد والفارسي وابن مالك والحريري ، وذلك لأن سيبويه نصّ على أنه لا يصغرها وقوفاً منه على السّماع . أما المخالفون فإنهم اعتمدوا على القياس . قال ابن هشام : ويشهد لهم وقوع التكسير ، فإن التكسير والتصغير أخوان .

ويبنى على هذا أنه إذا صغّر « أمس » يعرب كما يعرب إذا كُسِّر في حين أن سيبويه منع إعرابه في حالة التصغير ، لأنه لم يسمع مصغّراً [2] .

ويعلل لبدئه من المفاعيل بالمفعول به بقوله : « بدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسِيّ وجماعة منهم صاحبا المغرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب . ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس » [3] .

---

(١) شرح الشذور ٢ : ٥٢ المطبعة الميمنية .
(٢) المصدر السابق ١ : ١٠٦ .
(٣) المصدر السابق ٢ : ٢٨ .

٥ ـ الاستشهاد بالحديث الشريف :

احتدم النقاش بين العلماء حول الاستشهاد بالحديث الشريف ، والاحتجاج به ، وقد بيّنت أن هناك ثلاث وجهات في هذا المجال :

وجهة ترفض الاحتجاج بالحديث وهي وجهة أبي حيان ، وأبي الحسن ابن الضائع . ووجهة أخرى تجيز الاحتجاج به ، والاعتماد عليه وهي وجهة ابن مالك . ووجهة ثالثة توسّطت بين الوجهتين المختلفتين وهي وجهة الشاطبي تلميذ أبي حيَّان ، فأجازت الاستشهاد ببعض الأحاديث ورفض البعض الآخر ، ولكلّ وجهةٍ من هذه الوجهات الثلاث الأدلة التي تعتمد عليها ، والحجج التي تسندها . وقد تعرضت لهذه الوجهات بشيء من التفصيل والإيضاح في معرض الاستشهاد بالحديث عند ابن مالك .

والذي يعنيني هنا هو معرفة الوجهة التي ينتمي إليها ابن هشام في هذا المضمار . الحقيقة أن ابن هشام عدّه صاحب الخزانة من المؤيدين لابن مالك في صحّة الاحتجاج بالحديث الشريف ، لأن الرسول عليه السّلام أفصح العرب لساناً ، وأقواهم بياناً ، وأفقههم بالعربية وأساليبها ، ولم يُقَصِّر الرواة في بذل ما في وسعهم لصون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كيد الكائدين ، وعبث العابثين ، وكلامه صلى الله عليه وسلم أولى في مجال الاستشهاد من كلام العرب الذين لم تسلم رواياتهم من التّحريف والتزييف ، ولكن مع هذا كله ، ومع إيمان ابن هشام بصحّة منهج الاحتجاج بالحديث الشريف ، فقد كان يتحرّى في الأخذ به فلا يقبل الاحتجاج بأيّ حديث ما لم تكن هناك شواهدُ تشهد بصحّته وتسلّم بعدالة روايته ، ومن أجل هذا ردّ على الكوفيّين بعض أحاديث استدلوا بها ، لأن الشك في نفسه كان يتجه إليها .

ومن هذه الأحاديث التي ردها ، ورفض قبولها ما ذكره في معرض الحديث عن :

كي :

قال : من وجوه كي : « أن تكون بمنزلة أَنْ المصدريّة معنىً وعملاً ، وذلك

في نحو : « لكيلا تأسوا[١] »، ويؤيده صحة حلول أَنْ محلّها ، وأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ...

وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً ، ويردّه قولهم : « كيمة » كما يقولون : « لِمَه » وقول حاتم :

وأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه .

وأجابوا عن الأول بأنّ الأصل كي يفعل ماذا . ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج « ما » الاستفهاميّة عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجرّ ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب . وكلّ ذلك لم يثبت .

نَعَمْ وقع في صحيح البخاريّ في تفسير « وجوه يومئذ ناضرة[٢] » : « فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً » أي كيما يسجد ، وهو غريب جدًّا لا يحتمل القياس عليه[٣] .

أما الأحاديث الشريفة التي سلمت روايتها ، وقوي سندها ، فكان تجاهها كابن مالك يستشهد بها ، ويحتجّ بعباراتها ، وتصحّح الأساليب على أساسها .

ولا أستطيع هنا أن أسجل كُلَّ ما استدل به ابن هشام ، وإنما أكتفي بذكر بعضها لتكون دليلاً واضحاً على أن ابن هشام لم يكن كالبصريين وغيرهم من النّحاة المتقدّمين في رفضهم الأحاديث في مجال الاستشهاد والاحتجاج .

في نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس :

قال ابن هشام : فأما نِعْمَ وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان ، واستدلّوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم وقد بشر ببنْت « والله ما هي بنعم الولد » .

---

(١) الحديد : ٢٣ .

(٢) القيامة : ٢٢ .

(٣) المغنى ١ : ١٥٦ ، ١٥٧ .

وأما ليس فذهب الفارسيّ في الحلبيّات : إلى أنها حرف نفي بمنزلة « ما » النافية ، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير .

وأمّا عسى فذهب الكوفيون : إلى أنها حرف تَرَجٍّ بمنزلة لَعَلّ ، وتبعهم على ذلك ابن السّراج ، قال ابن هشام : والصّحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن كقوله عليه الصلاة والسلام : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل[1] ».

في حاشا :

قال ابن هشام : من وجوهها « أن تكون فعلاً متعدّياً متصرّفاً تقول : حاشيته بمعنى استثنيته . ومنه الحديث » أنه عليه الصلاة والسلام ، قال : « أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة [2] » .

في كل :

قال ابن هشام : وإن كانت « كلّ » مضافة إلى معرفة ، فقالوا : يجوز مراعاة لفظها ، ومراعاة معناها ، نحو : كلهم قائم أو قائمون ، والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو : « وكلهم آتية يوم القيامة[3] .... » ، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام « يا عبادي كلّكم جائع إلا من أطعمته ... الحديث » . وقوله عليه الصلاة والسلام : « كل الناس يغدو فبائعٌ نفسه فمعتقها أو موبقها ، وكلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » [4] .

(١) شرح القطر : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ تحقيق محيي الدين .
(٢) المغنى ١ : ١٠٩ .
(٣) مريم : ٩٥ .
(٤) المغنى ١ : ١٦٩ .

طائفة من آراء ابن هشام

من الطبيعيّ إذاً بعد هذا الذي قدمناه عن ابن هشام أن تكون له آراء ينفرد بها ، واتجاهات لا يشاركه غيره فيها ، فمن هذه الآراء ، والاتجاهات ما يأتي :

المواضع التي يجب كسر إنَّ فيها :

قال ابن هشام : « من المواضع التي يجب كسر إنَّ فيها : أن تقع في أول الجملة الحاليَّة كقوله تعالى : « كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون »[1] .

قال ابن هشام : « واحترزت بقيد الأولية عن نحو »: أقبل زيد وعندي أنه ظافر .

وأن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجُمَل وهو ذو ، وذا ، وحيث : نحو : جلست حيث إنّ زيداً جالس .

واحترزت بقيد الأولية من نحو : جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن .

ثم قال : ولم أر أحداً من النحويين يشترط الأولية في مسألتي الحال وحيث ، ولا بدّ من ذلك ، ثم ختم بحث المواضع التي يجب كسر إنَّ فيها بقوله : « وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه »[2] .

الحال المؤكدة لصاحبها :

بيَّن ابن هشام أن من أقسام الحال : الحال المؤكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها . ويمثّل لها بقوله تعالى : « لآمن من في الأرض

(١) الأنفال : ٥ .

(٢) شرح الشذور ٢ : ٢١ ، ٢٢ المطبعة الميمنية .

كلهم جميعاً »[1] « وجاء الناس قاطبة ، أو كافّةً أو طرّاً » . وبيّن أن هذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ، ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة ـ لعاملها وهو سهو[2] .

في لام التعجب :

لام التعجب : من معاني اللام : أن تكون للتعجب : قال ابن هشام لام التعجب غير الجارة نحو : لظرف زيد ، ولكرُم عمرو ، بمعنى ما أظرفه وما أكرمه ، ذكره ابن خالويه في كتابه : (المسمى بالجمل) .

قال ابن هشام : وعندي إنها إمّا لام الابتداء ، دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم ، وإما جواب لام قسم مقدر[3] .

في حصر مسوغات الابتداء بالنكرة :

قال ابن هشام : لم يعول المتقدّمون في ضابط ذلك إلاّ على حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون : أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها ، فمن مقل مخل ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح ، أو معدّد لأمور متداخلة .

والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور[4] ، ثم أخذ يعدد هذه الأمور .

ولا يفوتني هنا ونحن بصدد الحديث عن آراء ابن هشام في النحو وإيضاحها بأمثلة من كتبه أن يبين أنه كان رحمه الله له تحقيقات نحوية بارعة خالف في طريقة عرضها النحاة السابقين والمتأخرين ، حتى في البحوث المشكلة التي سادت أوساط النحاة ، والتي عرضوا لها ، كلٌّ حسب طاقته وموهبته نرى أنه تعرّض لهذه البحوث وعالج مشكلاتها وبدأ من حيث وقف النحاة قبله ، وقد ساعدته قريحته الوقادة وعقليته المشرقة على أن يؤلف رسالات في هذه المشكلات السائدة .

---

(١) يونس : ٩٩ .
(٢) شرح الشذور ٢ : ٤٨ . قال الشيخ عبادة : يقصد بابن مالك ابنه بدر الدين .
(٣) المغنى ١ : ١٩٤ .
(٤) المغنى ٢ : ٩٢ .

وجزى الله السيوطي خيراً ، فقد جمع لنا هذه الرسائل في كتابه : « الأشباه والنظائر » . والقارىء لهذه البحوث أو الدارس لها ، يرى أن منهج ابن هشام فيها منهج الباحث الذي يعنيه أول ما يعنيه أن يضع يده على الحق ، ومعه الأدلة التي تعزّز ، والبراهين التي تؤيّد والحجج التي تَسْنُد .

ومنهج ابن هشام في هذه الرسائل يتلخّص في القيام بعرض للمشكلة . وبيان وجهات النحاة المختلفة حولها ، مع ذكر أدلة كلٍّ منهم ، ثم مقارنة بين هذه الأدلة بعضها ببعض . وكطبيعة الباحث الذي لا يقف عند ظواهر الأشياء كان يتعرّض لهذه الأدلة بالنقد أو الإبطال ليبني على أنقاضها أدلة أمتن ، وحججاً أقوى .

وإنه لا يتأتى لي هنا عرض هذه البحوث جميعها ، لأن صفحات هذا البحث لا تتسع لها وهي متيسرة لمن أراد الوقوف عليها في كتاب « الأشباه والنظائر » وإنما أكتفي بمثال واحد من هذه البحوث ، أسجله هنا في إيجاز ، لأنه صورة من بحوثه المختلفة التي لا تتعدّد مناهجها ، ولا تتغير شخصية ابن هشام إزاءها ، لأن هذه الشخصية طابعها متميز واضح لا يعرف التذبذب والتلوّن ، أو التفكك والتغيّر .

قال رحمه الله في قوله تعالى « إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين » [1]. في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور ، الأدب في إيراده وإيراد أمثاله أن يقال : ما الحكمة في كذا تأدُّباً مع كتاب الله تعالى : فيقال : ما الحكمة في تذكير قريب مع أنه صفة مخبر بها عن المؤنث وهو الرحمة مع أن الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث ؟ تقول : هند كريمة وظريفة ولا يقال كريم ولا ظريف .

وإنما بينت كيفيَّة السؤال لأنني وقعت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تفسير السؤال أنكرتها .

اللهم ألهمنا الأدب في كلامك ولا تردنا على أعقابنا وحسن السؤال نصف العلم .

(١) الأعراف : ٥٦ .

بهذه المقدمة بدأ ابن هشام بحثه ، وهي إن دلّت على شيء فإنما تدلّ على أنّ الرجل كان تقيّاً ، يعرف للقرآن الكريم قدره ، لا يتورّط في العبارات كما تورّط بعض المفسّرين . فهو يرسم خطّاً واضحاً لكيفية التعرض لبحث وتفسير الآيات القرآنية الكريمة ، ويبيّن السبيل الواضح لاختيار الكلمات المناسبة لها ، لأن حسن السؤال وهو نصف العلم ألزم ما يكون في هذا المجال .

ثم أخذ يجيب عن السؤال الذي أورده بقوله : وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجهٍ جمعتها فوقفت منها على أربعة عشر وجهاً ، منها قويّ وضعيف ، وكلٌّ مأخوذ من قوله ومتروك ، ونحن نسرد ذلك بحول الله وقوته متتبعين له بالتّصحيح والإبطال . بحسب ما يظهره الله تعالى ، « والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل » .

وبدأ ابن هشام يسرد هذه الأوجه التي نذكر منها ما يأتي :

قال : « إن ذلك على حذف مضاف أي : إنّ مكان رحمة الله قريبٌ فالإخبار إنما هو عن « المكان » ، ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم : مشيراً إلى الذهب والفضة : إن هذين حرامٌ ، فأخبر عن المثنى بالمفرد لأن حقيقة الكلام وأصله : إن استعمال هذين حرامٌ وكذلك قول حسان بن ثابت .

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل

أي ماء بردى ، فلهذا قال : يصفّق بالتذكير مع أن بردى مؤنث » انتهى .

وهذا المضاف الذي قدّره في غاية البعد ، والأصل عدم الحذف ، ـ والمعنى مع ترك هذا أحسن منه مع وجوده .

ومنها : إنه على حذف الموصوف أي : إن رحمة الله شيء قريب كما قال الشاعر :

قامت تبكيه على قبره من لي بعدك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر

أي تركتني في الدار شخصاً ذا غربة ، وعلى ذلك يخرج سيبويه قولهم : امرأة حائض أي شخص ذو حيض . وقول الشاعر أيضاً :

فلو أنك في يـــوم الرخاء سألتني   طلاقك لم أبخل وأنت صديق

أي وأنت شخص صديق . وهذا القول في الضعف كالذي قبله ، بل هو أشدّ منه ضعفاً ، لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذّ ينزّه كتاب الله عنه ، ثم الأمثل عدم الحذف .

ومنها : إن العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صحَّ الاستغناء .

ومنها : أن فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل جريح وامرأة جريح . نقل هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه ، وأقر قائله عليه وهو خطأ فاحش لأن فعيلاً هنا ليس بمفعول . انتهى .

ومنها : إن فعيلاً مطلقاً يشترك فيه المذكر والمؤنث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض مَنْ عاصره . وهذا القول مِنْ أفسد ما قيل ، لأنه خلاف الواقع في كلام العرب يقولون : امرأة طريفة ، وامرأة عليمة ورحيمة ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك ، ولهذا قال أَبو عثمان المازنيّ في قوله تعالى : « وما كانت أُمك بغيّا »[1] انه فعول والأَصل : بَغُويٌ ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة ، وأُدغمت الياء في الياء .

ومنها : إن المراد بالرحمة هنا المطر ، والمطر مذكر . وهذا القول يؤيده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه « وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته »[2] وهذه الرحمة هي المطر ، فهذا تأنيث معنوي[3] .

وعلى غرار هذا البحث تعرض لبحوث أخرى في توجيه النصب في نحو قول القائل : فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينارٍ ، وقوله : الإعراب لغةً البيان ، واصطلاحاً تغيير العامل ، والدليل لغةً المرشد ، وقوله يجوز كذا خلافاً لفلان ، وقوله : وهلم جرّا .

(١) مريم : ٢٨ .
(٢) الأعراف : ٥٧ .
(٣) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٣ : ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ .

قال ابن هشام : « وكل هذه التراكيب مشكلة ، ولست على ثقة من أَنها عربية وإِن كانت مشهورة في عرف الناس ، وبعضها لم أَقف لأَحد على تفسير له ، ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفي عليلاً ، ولا يبرد غليلاً . وها أنا مورد في هذه الأَوراق ما تيسر لي ، معتذراً بضيق الوقت ، وسقم الخاطر ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت ، وإِليه أَنيب [1] .

(١) الأشباه والنظائر ٣ : ١٨٧ .

خاتمة

في خصائص المدرسة النحوية في مصر والشام

في القرنين السابع والثامن من الهجرة

نستطيع أن نجمل الخصائص النحوية لهذه المدرسة منذ القرن السابع الهجري إلى نهاية القرن الثامن ، وبعبارة أخرى منذ عهد ابن الحاجب إلى انتهاء عهد ابن هشام في الخصائص الآتية :

مزج النحو بالمنطق

صلة النحو بالمنطق قديمة فمسائل النحو منذ أن بدأت تحتلّ مكانتها بجانب الدراسات الإسلامية من فقه وحديث وكلام أخذت أُصول المنطق تتسرب إلى هذه المسائل ، وزاد تسرّبها للحد الذي جعل النحو منطقاً وجدلاً فلا تخلو مسألة من مسائله إلا ووراء هذه المسألة منطق يتحكم ، وجدل يتحتم .

نعم ، إنَّ للكوفيين في النحو نظرات تعتمد على الرواية والنقل لا على المنطق والجدل ، ولكن مع هذا لم يسلم نحوهم من هذه العدوى الضاربة أطنابها في مسائل هذا العلم وقضاياه .

وورث النحاة المتأخرون هذا النحو بما يشتمل عليه من فلسفة وتعليل ، ومنطق وجدل ، فعزّ عليهم أَلاَّ يحدثوا فيه أقيسة جديدة تضاف إلى ما فيه من أقيسة ومنطقاً جديداً يسند ما فيه من منطق فتسابقوا في هذا الميدان وتباروا في هذه الحلبة ، وظهرت مدرسة أبو علي الفارسيّ التي تعمّقت في أقيسة المنطق مخالفةً بذلك مدرسة أبي سعيد السيرافي التي كانت لا تؤمن إلى حد كبير بالصناعة النحوية التي تعتمد على الأقيسة المستمدة أصولها من المنطق .

ومما زاد الأَمر تعقيداً هذه الأَقيسة المنطقية التي كان يضعها الرّماني مما جعل نحوه منطقاً قبل أَن يكون نحواً ولغة مِمّا جعل أبا عليّ الفارسيّ يقول : إن كان

النحو ما يقوله الرّمانيّ فليس معنا منه شيء وإن كان ما نقوله نحن فليس معه فيه شيء [1] .

وفي عصر ابن الحاجب ، وعلى يده كان النحو في مصر والشام يؤمن بالأَقيسة المنطقية الموروثة إلى حد كبير .

والناظر إلى الكتب التي وضعت في هذا العصر تطالعه هذه الحقيقة .

على أَن ابن الحاجب تميَّز بصفة خاصة عن نحاة عصره بالجدل والمنطق ، كما تميَّز الرُّمانيّ من قبله وذلك لأَنه اقتفى آثار البصريين المتقدمين ومن حذا حذوهم من المتأَخرين أَمثال أَبي علي الفارسيّ .

وأَمر آخر جعل ابن الحاجب يكثر في نحوه من أَقيسة المنطق وهو أَنه كان أُصوليّاً تغلب عليه قضايا الأُصول ، وتتحكم في نحوه أَقيستها وفروضها وعللها ومما يدل على ذلك أَن الرواة قالوا عنه : « إِنه كان فقيهاً مناظراً مفتنّاً » [2] .

ولغلبة الفلسفة والمنطق على نحو ابن الحاجب قال عنه الرواة : « إِنه خالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات والزامات تتعذر الإجابه عنها » [3] .

والعبارة الأخيرة تنِمُّ عن هذه الحقيقة في وضوح ، لأن الإشكالات والإِلزامات التي تتعذر الإِجابة عنها ، لا بد وأَن تقوم على الفلسفة والمنطق لأَن للفلسفة تعقيداتها ، وللمنطق مصاعبه مِمّا يجعل هذه المسائل تتعذّر الاجابة عنها .

وقد بينت كثيراً من الأمثلة التي توضح هذه الحقيقة لما تعرضت لمذهب ابن الحاجب وذلك كالأدلة التي اعتمدها في موضوع مسوغات الابتداء بالنكرة ، وفي المسائل التي عقب فيها على الزمخشري في إِملائه على المفصل وفي الموضوعات النّحوية التي نهج فيها نهج البصريين ، وهي كثيرة متعددة .

---

(١) البغية : ٣٤٤ .

(٢) روضات الجنات باب العين : ٤٨ .

(٣) شذرات الذهب ٥ : ٢٣٤ .

وضع المتون النحوية

من خصائص الحركة النحوية في هذه الفترة المباراة في وضع المتون النحوية وتأليفها وحصر القواعد النحوية فيها .

ولست أدري الدوافع التي حفزت النحاة في مصر والشام أمثال ابن معطي وابن الحاجب وابن مالك لوضع هذه المختصرات ؟

إن كان الدافع خدمة الناشئة وتسهيل قواعد النحو وجمعها في أوراق مختصرة شعراً أو نثراً ، فإن هذه المتون في حقيقة أمرها لا تخدم هذا الغرض ولا تفي بهذا المطلب لأن الاختصار لا يساعد على الفهم وكيف يفهم الطالب الناشىء عبارات تغمض أحياناً فلا تفهم ؟ اللهم إلا إذا كان هناك جهد يعطي ، وذهن يقدح ولو كانت هذه المختصرات واضحة لما احتاجت إلى هذه الشروح الكثيرة ، والتعليقات العديدة حتى من أصحابها أنفسهم .

وقد يكون من الجائز أن هؤلاء النحاة في هذه الفترة تأثروا بابن السرّاج والجرمي وابن درستويه الذين وضعوا مختصرات في فنّ النحو وقد قال أبو عليّ.. كل من اشتغل بمختصر الجَرْميّ إلاّ صارت له بالنحو صناعة[1] .

والذي أراه سبباً واضحاً في وضع هذه المختصرات هو أن العالم الإسلامي في مطلع القرن السابع وفدت عليه بلايا عديدة ، ومصائب كثيرة ، وحوادث جسيمة أدت إلى سقوط بغداد في منتصف هذا القرن تقريباً ، ممّا قضى على الحضارة ، وذهب بدولة العلم والثقافة فيها .

من أجل ذلك شمّر علماء النحو في هذه الفترة عن ساعد الجدّ لجمع النحو في مختصرات تحفظ الأصول وتجمع القواعد ، وتصون الأسس خوفاً من ضياع المصادر النحوية التي يستمد منها النحاة نحوهم ولا أدلّ على ذلك من العبارات التي أوردها ـ محمد بن مكرم ـ مؤلف لسان العرب ، والمولود في المحرم سنة ٦٣٠ هـ ـ في مقدمته لهذا الكتاب : قال « فإنني لم أقصد سوى حفظ

(١) طبقات اللغويين للزبيدي : ٧٧ ، ١٢٢ ، ١٢٧ .

اصول هذه اللغة ، إذ عليها مدار أَحكام الكتاب العزيز والسنَّة النبوية .. وذلك لما رأَيت قد غلب في هذا الأَوان من اختلاف الأَلسنة والأَلوان ، حتى لقد أَصبح اللحن في الكلام يعتد لحناً مردوداً وصار النطق بالعربية من المعايب معدوداً ، وتنافس الناس في تصنيف الترجمات في اللغة الأَعجمية ، وتفاصحوا في غير اللغة العربية فجمعت هذا الكتاب في زمنٍ أَهله بغير لغته يفتخرون ، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه يسخرون »[1] .

وإذا علمنا أَن النحاة الذين عاشوا في هذين القرنين كانوا يرون أَن الملك والسلطان في الأَعاجم من أَيّوبيين ومماليك . ولا يمر يوم إلاّ ووراءه فتن كقطع الليل المظلم تفد من الخارج ، وتنبع من الداخل ، فملك يذهب ، وملك يأتي وعروش تثل ، وعروش تثبت . إذا علمنا ذلك وضح لنا السر الذي جعل النحاة يتنافسون في وضع المتون ، خوفاً من ضياع التراث العربيّ الذي جعلته الظروف السياسية والاجتماعية عرضة للضياع .

هذا وأَشهر هذه المختصرات أو المتون : كافية ابن الحاجب وأَلفية ابن مالك وأَلفية ابن معطٍ ، وقد تحدثنا عن هذه المختصرات الثلاثة في مواضعها وقد أَدّت للنحو خدمة جليلة إذْ شغلت النحاة بها طوال الفترة التي نؤرخ لها .

كثرة الشروح

يمكن أَن نقول : إن هذا العصر عصر الشروح ، شروح المؤلفات النحوية التي وضعها مشاهير النحاة السابقين أَمثال سيبويه وابن عصفور والجرجاني والزجّاجيّ ، وأبي علي الفارسيّ ، وابن بابشاذ ، والجزوليّ والزمخشري .

وشروح المؤلفات النحوية التي وضعها النحاة المعاصرون أَمثال ابن الحاجب وابن مالك ، وابن هشام .

أَما مؤلفات النحاة السابقين فأهمها ما يلي :

---

(١) مقدمة لسان العرب ط بيروت سنة ١٩٥٥ م سنة ١٣٧٤ هـ .

١ ـ كتاب سيبويه :

كان هذا الكتاب موضع اهتمام نحاة مصر والشام منذ أَن عرف نحاة الإقليمين النحو ، وأَول مصري قام بجهد مشكور في هذا الكتاب هو أَبو جعفر النحاسي المتوفى سنة ٣٣٨ هـ حيث شرح شواهده .

وشرحه من نحاة الفترة التي نؤرخ لها ابن الحاجب من نحاة مصر وأَبو العباس أَحمد بن محمد بن علي العناني المتوفى سنة ٧٧٦ هـ من نحاة الشام .

أَما أَبو حيّان فقد جرّد أَحكامه في كتاب سماه « التجريد » [١] .

٢ ـ المقرب لابن عصفور :

شرحه من المصريين الشيخ بهاء الدين أَبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ وقد كتب شرحه إملاء ، وشرحه أَيضاً الإمام تاج الدين أَحمد بن عثمان التركماني المتوفى سنة ٧٦٨ هـ [٢] .

٣ ـ الجمل للجرجاني :

شرحه من نحاة الشام ابن الخشاب أَحد علماء دمشق ، وفرغ منه بدمشق في جمادى الآخرة سنة ٦٩٥ هـ .

وشرحه من أَبناء مصر محمد بن أَبي الفتح بن أَبي الفضل البعلي الحنبلي الذي قرأَ النحو على ابن مالك ، وتوفي في القاهرة سنة ٧٠٩ هـ [٣] .

٤ ـ الجمل للزجّاجيّ :

ذكر صاحب الإنباه : أَن كتاب الجمل للزجاجي هو كتاب المصريين وأَهل المغرب ، وأَهل الحجاز ، واليمن ، والشام إلى أَن اشتغل باللمع لابن جنّي ، والإيضاح لأَبي علي .

---

(١) كشف الظنون نهر ١٤٢٦ م ٢ .
(٢) نفس المصدر نهر ١٨٠٥ .
(٣) كشف الظنون ١ نهر ٦٠٢ .

ومن أَبرز نحاة مصر الذين عنوا بهذا الكتاب وشرحوه ابن هشام النحوي ، فقد شرحه وشرح شواهده ، وشرحه من نحاة الشام علي بن القاسم أَبو الحسن ابن الدقّاق الاشبيليّ النّحويّ . سكن دمشق ، ومات سنة ٦٠٥ هـ [١] .

وإِذا نظرنا إِلى كتاب الإِيضاح لأَبي علي ، واللمع لابن جنّي ومقدمة ابن بابشاذ ، ومقدمة الجزولي ، ومفصل الزمخشري ، نرى أن هذه الكتب كانت موضع عناية نحاة الاقليمين في هذه الفترة التي نؤرخ لها فقد أَقبلوا عليها شارحين ومعلّقين ، وقد بينت بالتفصيل هؤلاء النحاة الذين أَسهموا في شرح هذه الكتب عند حديثي عن الكتب التي أَسهمت في الحركة النحوية في هذين القرنين .

كثرة المنظومات النحوية

من الظواهر اللافتة للأَنظار ـ لهذه الحركة النحوية أَن نظم القواعد كان يواتيهم في يسر وسهولة ، وكان أَول نحوي نظم النحو في أَلف بيت من نحاة مصر هو الإِمام ابن معطٍ ، وتبعه ابن الحاجب الذي نظم مقدمة الكافية وسماها الوافية كما قدّمنا ـ ولابن الحاجب أَيضاً رسالة منظومة في المؤنثات السماعية وقد سجلت هذه الرسالة مجلة المشرق وأَولها :

نفسي الفـــدا لسائـــل وافـــاني ... بمسائل فاحت كغصن البـــان
أَسماء تأنيـــث بغـــير علامـــــة ... هي يافتى في عرفهم ضربان [٢]

واقتعد ذروة النظم من بعده الإِمام ابن مالك ، وكان نظم القواعد أَطوع إِليه من البنان ، ويكفي أَنه حصر القواعد النحوية في أَلف بيت وهي مقدرة فائقة لا تتسنّى لكثير من النحاة ، ومن قبل الأَلفية أَلّف أَرجوزة طويلة عرفت بالكافية الشافية حصرها بعض المؤرخين في ٢٧٥٧ بيتاً [٣] .

وسرت عدوى نظم القواعد النحوية فأَصبحت فنّاً معترفاً به يدل على

---

(١) البغية : ٣٤٦ .

(٢) مجلة المشرق ، السنة العاشرة : ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول العدد ٤ : ٢٧٢ .

القدرة ، ويشير إلى العبقرية ، ولا أدل على ذلك من أن نحاة عديدين نظموا بعض الكتب النحوية كأبي العباس أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلبيّ الحمصي الذي نظم الإيضاح والتكملة لأبي عليّ الفارسيّ ، وأبو العباس هذا من نحاة الشام وتوفي في الخامس والعشرين من ربيع الأول سنة ٦٤٤ هـ [١] .

وأبو نصر فتح بن موسى الخضراوي إمام المدرسة الفائزية بأسيوط والمتوفى سنة ٦٦٣ هـ نظم المفصل للزمخشري ، ونظمه أبو شامة المؤرخ الدمشقي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ [٢] .

وشهاب الدين أحمد بن يهود الدمشقي المتوفى سنة ٨٢٠ هـ نظم كتاب (التسهيل) لابن مالك [٣] .

وابن مالك نفسه نظم المفصل للزمخشري في كتاب سماه « الموصل في نظم المفصل » [٤] وقد ظفرت بعض كتب ابن هشام كالمغنى والتوضيح بهذا النظم ، فشهاب الدين محمد بن أحمد (الخوي) المتوفى سنة ٧٩٣ هـ نظم كتاب التوضيح [٥] .

ونظم المغنى أيضاً الشيخ أبو النجا بن خلف المصري المولود سنة ٨٤٩ هـ [٦] .

نثر المنظومات النحوية

من خصائص الحركة النحوية في هذين القرنين أن النحاة كما كانوا ينظمون المنثور كانوا ينثرون المنظوم ، كل ذلك من أجل إظهار البراعة وتسهيل النحو كما يبدو لهم .

---

(١) البغية : ١٥١ .
(٢) كشف الظنون ٢ نهر ١٧٧٤ .
(٣) كشف الظنون ١ نهر ٤٠٦ .
(٤) كشف الظنون ٢ نهر ١٨٠٠ .
(٥) كشف الظنون ١ نهر ١٥٤ .
(٦) كشف الظنون ٢ نهر ١٧٥٤ بتصرف .

التدريب هلى الاعراب

التدريب على الإعراب هو تمرين الطلاب على كيفية الإعراب ، ولم يكثر النحاة المتقدمون من هذا التدريب ، وإنما اهتموا بالمسائل النحوية من حيث هي ، وكان أكبر اهتمامهم موجَّهاً إلى توضيح هذه المسائل ، وذكر الخلاف الذي يدور حولها وأدلة كل من الطرفين المختلفين ، وإذا كان هناك إعراب فالمقصود منه إيضاح معنى العبارة ، والوقوف على سر الجملة .

أما في كتب المتأخرين ، وبخاصة كتب ابن هشام فإننا نجد أن الاهتمام بالإعراب بلغ غايته ، ووصل إلى ذروته فكتب ابن هشام زاخرة بالأعاريب والتدريب عليها ، يعرض الآيات القرآنية كأدلة للاستشهاد ولا يكتفي بهذا العرض ، وإنما يوجه همّه إلى إعرابها ووجوه هذا الإعراب ، وعلى هذا النمط يسير في الشعر وفي الأمثلة .

وكتاب المغني خير كتاب يفيد الطالب من هذه الناحية ، فقد جعل من أبوابه الثمانية باباً خاصًّا بالإعراب وهو الباب السابع وباباً آخر يتصل به ، وهو ذكر أحكام يكثر ورودها ، ويقع بالمعرب جهلها .

هذا ولم يكتف علماء هذه الحقبة بتمرين الطلاب على ما ورد في كتب النحويين من آيات ، وأحاديث وأشعار ، وأمثال وحكم ، وإنما وجهوا همتهم أيضاً إلى إعراب بعض المؤلفات النحوية كمؤلف الألفية لتكون مجال تمرين للطلاب على الإعراب .

---

(١) كشف الظنون ١ نهر ١٥١ وما بعده .

ومن الذين أعربوا الألفية الشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسن الرملي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ[1] .

الألغاز النحوية

ومن خصائص الحركة أيضاً ، كثرة الألغاز النحوية ، والتباري في وضعها ولكثرتها ألفت فيها رسائل ، ووضعت من أجلها كتب .

ومن تراث ابن هشام في هذا الميدان رسالته في الألغاز التي ألّفها لخزانة السلطان الملك الكامل .

وله أيضاً شرح للقصيدة اللغزية في الحسان النحوية طبعت ضمن كتاب السيوطي « الأشباه والنظائر »[2] .

وكتابه « موقظ الوسنان ، وموقد الأذهان » حافل بشتى الألغاز النحوية التي تحتاج إلى براعة ذهنية ، ومقدرة عقلية في فهمها وحلها ، ولم ينس ابن هشام أن يبين لنا في هذا الكتاب حقيقة اللغز النحوي . وتقسيمه وتنويعه ، وقد تقدّم شيء من هذا .

فالألغاز النّحوية كانت من خصائص الحركة النحوية في هذا العصر في هذه الفترة من التاريخ .

الاهتمام بشواهد الشعر النحوية

من أبرز خصائص هذه الحركة في هذه الفترة الاهتمام بالشواهد الشعرية التي ترتكز عليها القواعد النحوية .

وكان أشهر النحاة السابقين في حفظ شواهد النحو الأحمر النحوي المتوفى سنة ٢٠٧ هـ قال ثعلب : « إنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو سوى ما كان يحفظ من القصَائد وأبيات الغريب ، وأبو مسحل الأعرابي الذي أخذ عن الكسائي

(١) كشف الظنون ١ نهر ١٥١ وما بعده .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول : ٢٩٦ .

قالوا : إنه روى عن علي بن المبارك أربعين ألف بيت شاهد على النحو »[1] .

وأشهرهم في الفترة التي نؤرخ لها الإمام ابن مالك ، فقد أكثر من الشواهد الشعرية مما جعل العلماء يتحيّرون من أين يأتي بها . وهذا من غير شكّ يدل على اهتمام ابن مالك بالشواهد ، لأن النحو هو الشاهد إذ على أساسه تقوم القاعدة ولاهتمامه بالشواهد ذكر الرواة أنه حفظ يوم موته عدة أبيات[2] .

ولمكانة الشواهد في نفوس النحاة اهتموا بها شارحين ومعلقين ، وأقدم نحوي مصري قام بهذا المجهود هو أبو جعفر النحاس الذي شرح أبيات الكتاب لسيبويه[3] .

وأسهم ابن هشام في هذا المضمار حيث شرح شواهد الجمل للزجاجي[4] .

وشاركه في هذا المجهود الإمام محمود بن أحمد قاضي القضاة بدر الدين العيني المولود في رمضان سنة ٧٦٢ هـ[5] فقد قام هذا الإمام بشرح الشواهد الكبرى المعروفة بشواهد العيني ، وهي الشواهد التي وردت في شروح الألفية التي قام بها ابن الناظم ، وابن أم قاسم ، وابن هشام وابن عقيل .

وقال صاحب كشف الظنون : وعدد الأبيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون ، وفرغ من الشرح في شوال سنة ٨٠٦ هـ »[6] .

هذا ولا يفوتني هنا أن أبين أن ابن هشام شرح شواهد المغنى في شرحين كبير وصغير كما يقول كشف الظنون[7] .

كما أنه لا يفوتني أن أسجل هنا ما قام به العالمان المتأخران السيوطيّ والبغداديّ من اهتمام بالغ بشواهد النحو . أما السيوطي فقد قام بشرح شواهد المغنى وأما

---

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ١ : ٣٦٩ .
(٢) نفح الطيب ٧ : ٢٨٣ ط الحلبي .
(٣) كشف الظنون م ٢ نهر ١٤٢٨ .
(٤) كشف الظنون ١ نهر ٦٠٤ .
(٥) البغية : ٣٨٦ .
(٦) كشف الظنون ١ نهر ١٥١ .
(٧) كشف الظنون ٢ نهر ١٧٥٢ .

البغدادي فقد شرح شواهد الكافية التي وردت في شرح العلامة الرضى ، وهذان الكتابان من خيرة كتب الشواهد التي ظهرت بعد القرن الثامن الهجري .

الاستشهاد بالقراءات

لم يكن نحاة مصر والشام ينظرون إلى القراءات كما كان ينظر إليها البصريون الذين تشددوا في الأخذ بها ، والتحري في وضع القواعد النحوية على أساسها .

نعم كان ابن الحاجب متأثّراً بالمنهج البصري إزاء القراءات في المد والإمالة وتخفيف الهمزة ، فقد كان يرى أن هذه الأمور غير متواترة ، فالأسلم عدم الاستشهاد بها في النحو ، وأما القراءات السّبع فقد احترمها ولم يردها كما كان يفعل الكوفيون .

وقد بينّا أن شيخ المدرسة النحوية في عصره ، وهو الإمام ابن مالك توسّع في الاستشهاد بالقراءات حتى إنه كما قال السّيوطيّ « أخذ بالقراءات الشاذّة ، ورد على النحويين المتقدمين الذين يعيبون على حمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية[١] » .

وأما أبو حيان إمام المدرسة من بعده ، فعلى الرغم من تأثره بالمذهب البصري في أدلته وأصوله إلا أنه كان يتجه غير وجهتهم في القراءات ، فقد كان يرى أن القراءة إذا صح نقلها وجب الأخذ بها ولا التفات إلى كلام البصريين لأنه كما يقول « لم تقتصر لغة العرب على ما نقله البصريون ، ولا على ما اختاروه بل إنه إذا صح النقل وجب المصير إليه »[٢] .

ويروى أنه كان معجباً بمنهج الإمام ثعلب في هذا المجال إذ كان يقول : « إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعراباً على إعراب فإذا أخرجت إلى كلام الناس فضلتُ الأقوى » .

(١) الاقتراح : ٧ .

(٢) القراءات واللهجات ، عبد الوهاب حمودة : ١٧٩ بتصرف .

قال أبو حيّان : نعم السلف لنا أحمد بن يحيى ثعلب كان عالماً بالنحو واللغة ومتديّناً ثقة [١] .

وعلى هذا النهج سار ابن هشام والقارئ لكتبه يرى أنه أكثر من الاستشهاد بالقراءات أو الاحتجاج بها كما بيّنّا .

من أجل هذا يمكن أن نقول : إن كثرة الاستشهاد بالقرآن ، والقراءات خصيصة من خصائص الحركة النحوية في الإقليمين في هذين القرنين .

الاحتجاج بالحديث الشريف

كان أول نحوي قام على يديه ـ كما قدمنا ـ الاحتجاج بالحديث الشريف هو ابن مالك . نعم سبقه في ذلك بعض النحاة ، ولكنهم كانوا يستشهدون به على وجه التبرك ، لا على جهة الاستدلال به ، ولو لم تكن معه أدلة أخرى من قرآن أو قراءات ، وشعر أو كلام من كلام العرب .

وكان ابن مالك يرى أن الحديث الشريف أقوى في الاستشهاد ، وأعظم في الاحتجاج من غيره ما عدا القرآن الكريم وقراءاته . فقد روى المقرّي أنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب [٢] .

وابن هشام ، كان متأثّراً بابن مالك في الاحتجاج بالحديث الشريف إلا أنه كان يتروّى في الأحاديث المحتج بها ، فإن سلمت روايتها وقوي سندها أخذ بها ، وإلّا رفض الاستشهاد بها ، وقد قدمنا أمثلة توضح هذا الاتجاه .

الموازنة والاختبار

تلقى نحاة مصر والشام في هذين القرنين النحو من أئمة النحو البارزين فيه ، وتخرّجوا بالكتب السائدة إذ ذاك ، وكانت كتب النحاة السابقين التي تصدّى

(١) البحر والمحيط لأبي حيان ٤ : ٨٧ ، الإتقان للسيوطي ج ١ : ١٤٢ و ١٤٣ طبعة ثالثة ، مطبعة حجازي بالقاهرة .

(٢) نفح الطيب ٢ : ٤٢٩ تحقيق محيي الدين .

نحاة هذه الفترة لشرحها تموج بمختلف الآراء البصريّة والكوفية والبغدادية ، فضلاً عن الآراء الخاصة التي كان ينفرد بها أحياناً كبار النحاة .

ولم يملك نحاة مصر والشام إزاء هذه الآراء المختلفة ، والمذاهب المتعددة إلا أن يمزجوا بينها ويوازنوا بين أدلتها ، فما صحّ في رأيهم ، واستقام في منطقهم أخذوه بغض النظر عن المصدر التي استقوا منه هذا الرأي ، والتمسوا فيه هذا المنطق بصريًّا أو كوفيًّا ، أو بغداديًّا ، وبغض النظر عن أن يكون هذا الرأي لفلان من النحويين أو غيره ، وإنما المهم أن يكون الرأي له دليل يصاحبه وحجة تسنده ، وبرهان يؤيده ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، وقد سبق بيان شيء منها .

الاجتهاد

ولما كان للنحاة في هذه الفترة العمق في الدراسات النحوية والوقوف على أسرارها وحقائقها ، فقد كانت لهم نظرات في هذه الدراسات صائبة وآراء قيمة ، وتوجيهات سديدة .

كانوا إذا أخذوا برأي من الآراء ، أو مذهب من المذاهب في النحو صحّحوا هذا الرأي بكل ما يملكون من رصيد ثقافي ، فقد يؤيدون وجهتهم بالدليل القرآني أو بالحديث الشريف ، أو بالشواهد الشعرية ، أو بالقياس والتعليل .

وقد لا يقتصرون على دائرة التوجيه لآراء غيرهم ، والتماس الأدلة لها بل كانوا يتجاوزون ذلك إلى آراء يصدرونها ، ومسائل ينفردون بها وبحوث لم يسبقهم أحدٌ فيها ، وقد بينا كيف كان لابن مالك ، وابن الحاجب وأبي حيّان ، وابن هشام آراء انفردوا بها ، ومسائل اجتهدوا فيها ، إن دلّتْ على شيء فإنما تدلّ على نضوج العقلية النحوية في هذين القرنين مما كان له أكبر الأثر في نموّ النحو ، وتطوّره على يد هؤلاء النحاة .

وبعد ،

فهذه هي الخصائص التي لمستها في هذه الحركة النحوية التي أرخت لها . وهي تدل على تطور النحو في هذه الفترة بفضل هؤلاء النحاة الذين لمعوا فيها ، وأشرقوا في تاريخها . وعلى الرغم من الأحداث الجسام التي اكتنفت نهضة الأمة العربية إذ ذاك وأحاطت بثقافتها إحاطة السوار بالمعصم ، على الرغم من هذا كله

فقد حفظ النحو في إطاره الذي هيّئ له منذ عهد سيبويه ، وذلك بالجهود الجبارة التي بذلها هؤلاء العمالقة فعلى يدهم تم دعْم مسائله ، وتثبيت قواعده ، وتطوّر أدلته وزادوا على ذلك بما وضعوه من شروح ومتون ، ومنظومات تجمع الشتات وتلم الشمل .

ومن هنا يصح لي أن أقول : إن هذه الفترة كانت ربيع النحو ففيها ازدهر نبته ، ونمت عيدانه ، وأورقت أشجاره ، وفاحت أزاهيره حتى انتهى القرن الثامن ، فأخذ النحو يتقهقر إلى الوراء لغلبة العجمة على العربية ولم يوجد من علماء هذه الأمة من يحمي ذماره ، ويصون بنيانه ، ويذود عن حماه اللهم إلا نفر قليل جرّدوا أنفسهم لوضع التقريرات ، وتسجيل التعليقات والحواشي على الشروح المعروفة ، فكانت هذه الحواشي بمثابة سحابة غطت على سماء هذا النحو ، وظل الأمر كذلك إلى أن كانت النهضة في مصر والشام ، وظهر أعلام على مسرح الدراسات النحوية ، وراعتهم هذه التعقيدات التي تغض من شأن النحو فجرّدوا أنفسهم لعمل سموه تجديداً ، ولكن كان أيضاً في حقيقة أمره تعقيداً واحتدم الجدال والنقاش بين القدامى والمجددين ، وما زالت المعركة مستمرة ولا أدري لمن تكون الغلبة ؟

في رأيي أن النحو الموروث قد كمل بنيانه ، ونضجت ثماره . من أجل ذلك نقول : إنه وقف عند النهاية التي وقف عندها المتأخرون أمثال ابن هشام ، ولم يظهر من بعده مجتهد في النحو اللهم إلا هذه المحاولات التي ـ كما قدمنا ـ كان نصيبها الفشل ، ومن أجل ذلك أيضاً يصح لنا أن نحني الرأس إجلالاً لنحاة مصر والشام الذين حافظوا على هذا البناء ، وشيّدوا له عمداً ثابتة تزيد بنيانه قوة على قوة ، ومجداً على مجد .

وما زال نحو أعلام هذه المدرسة التي كان لي شرف التعريف بها – مادة حية في معاهدنا العليا وجامعاتنا ، فمن معينه شربنا ، ومن مورده استقينا ، ومن مسائله تعلّمنا .

والله الموفق وهو حسبي ونعم الوكيل .

المصادر والمراجع

المخطوطات :

١ – **الأمالي** . . . . ابن الحاجب رقم ١٠٠٧ ، ١٠٣٤ نحو – دار الكتب – القاهرة .

٢ – **التسهيل** . . . . . . ابن مالك : محمد بن عبد الله بن مالك « جمال الدين الطائي » . رقم ٩٠١ نحو – دار الكتب – القاهرة .

٣ – **طبقات القراء** . . . . الذهبي : محمد بن أحمد بن عثمان « شمس الدين » المعروف بالذهبي – نسخة مصوّرة رقم ١٥٣٧ تاريخ – دار الكتب – القاهرة .

المطبوعات :

١ – أبجد العلوم أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي . مطبعة يال سنة ١٢٩٥ هـ .

٢ – الإتقان في علوم القرآن جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . مطبعة الحلبي الطبعة الثالثة سنة ١٩٥١ م .

٣ – أدب مصر الإسلامية الدكتور محمد كامل حسين . مطبعة الوفد .

٤ – أسرار اللغة الدكتور ابراهيم أنيس . مطبعة لجنة البيان العربي .

٥ – الأشباه والنظائر في النحو — السيوطي . الطبعة الثانية (حيدر آباد)١٣٥٩ هـ.

٦ – الإصابة في تمييز الصحابة — الإمام الحافظ ، شهاب الدين أحمد بن علي الكناني (ابن حجر) المطبعة الشرفية .

٧ – الاقتراح — السيوطي . مطبعة دار المعارف النظامية (الطبعة الأولى) حيدر آباد .

٨ – اكتفاء القنوع بما هو مطبوع — إدوارد فنديك .

٩ – إنباه الرواة على أنباه النحاة — جمال الدين علي بن يوسف القفطي .. تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل – مطبعة دار الكتب .

١٠–البحر المحيط — أبو حيّان : أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان .. مطبعة السعادة (الطبعة الأولى) سنة ١٣٣٨ هـ .

١١–البداية والنهاية — أبو الفدا : عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي .

١٢–البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع — القاضي محمد بن علي الشوكاني .. مطبعة السعادة الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ .

١٣–البرهان في علوم القرآن — بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي . تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل .. مطبعة الحلبي (الطبعة الأولى) .

١٤–البغية — السيوطي . مطبعة السعادة . الطبعة الأولى .

١٥–تاريخ آداب العرب — الأستاذ : مصطفى صادق الرافعي . مطبعة الاستقامة .

١٦–تاريخ آداب اللغة العربية — جرجي زيدان . مطبعة الهلال .

١٧–تاريخ التمدن الإسلامي — جرجي زيدان . مطبعة الهلال .

١٨–تاريخ سوريا	يوسف الياس مطران بيروت مطبعة بيروت سنة ١٩٥٢ م .
١٩–تاريخ الكامل	ابن الأثير الجزري : علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم الشيباني . المطبعة الأزهرية المصرية . الطبعة الأولى .
٢٠–تاريخ ابن الوردي	الشيخ زين الدين عمر بن الوردي . المطبعة الوهبية .
٢١–تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، المعروف « بالذيل على الروضتين »	أبو شامة المقدسي : الحافظ شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل ، تحقيق محمد زاهد بن الحسن الكوثري . المطبعة الأولى سنة ١٩٤٧ م .
٢٢–التعليم في مصر في العصر الفاطمي الأول	الأستاذ خطاب عطية . دار الفكر العربي .
٢٣–التكملة لكتاب الصلة	ابن الأبّار المتوفى سنة ٦٥٩ هـ . نشر عزت العطار الحسيني سنة ١٩٥٥ م .
٢٤–اين تيمية	المرحوم عبد العزيز المراغي . مطبعة دار احياء الكتب العربية .
٢٥–ابن تيمية	الشيخ محمد أبو زهرة . مطبعة دار الفكر العربي (الطبعة الثانية) .
٢٦–حاشية الخضري على ابن عقيل	الشيخ محمد الخضري . المطبعة الأزهرية .
٢٧–حاشية الصّبان على الأشموني	محمد بن علي الصبان . مطبعة الحلبي .
٢٨–حاشية عبادة على شرح الشذور	المطبعة الميمنية .
٢٩–حاشية المغنى	محمد الأمير . مطبعة الحلبي .

٣٠–حاشية ياسين على التصريح — الشيخ يس بن زين الدين العليمي . مطبعة الحلبي .

٣١–الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي — الدكتور عبد اللطيف حمزة . دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى .

٣٢–حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة — جلال الدين السيوطي . المطبعة الشرقية سنة ١٣٢٧ هـ .

٣٣–الحضارة الإسلامية ، ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية — فون كريمر . تعريب مصطفى بدر . دار الفكر العربي .

٣٤–حضارة العرب — الدكتور غوستاف لوبون . ترجمة عادل زعيتر مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

٣٥–حضارة العرب في الجاهلية والإسلام — أديب لحود . مطبعة بيروت .

٣٦–الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية — الأمير شكيب أرسلان . المطبعة الرحمانية بمصر .

٣٧–الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية — الدكتور أحمد أحمد بدوي . مطبعة نهضة مصر .

٣٨–خزانة الأدب — عبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . المطبعة السلفية سنة ١٣٤٧ هـ .

٣٩–الخصائص — ابن جني : أبو الفتح عثمان ، تحقيق الشيخ محمد علي النجار – مطبعة دار الكتب .

٤٠–الخطط والآثار في مصر والقاهرة والنيل ، وما يتعلق بها من الآثار — المقريزي : تقي الدين أحمد بن علي بن القادر بن محمد : دار الطباعة المصرية ببولاق سنة ١٢٧٠ هـ .

٤١–خطط الشام — محمد كرد علي . المطبعة الحديثة بدمشق سنة ١٩٢٥ م .

٤٢–الدارس في تاريخ المدارس — عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي المتوفى سنة ٩٢٧ هـ . تحقيق جعفر الحسيني ، عضو المجمع العلمي العربي بدمشق . مطبعة الترقي بدمشق .

٤٣–الدرر اللوامع على همع الهوامع — أحمد الأمين الشنقيطي . مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة (الطبعة الأولى) .

٤٤–الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة — ابن حجر العسقلاني . مطبعة حيدر آباد بالهند الطبعة الأولى .

٤٥–دور القرآن في دمشق — عبد القادر بن محمد النعيمي . مطبعة دمشق سنة ١٩٤٦ م .

٤٦–دولة بني قلاوون في مصر — دكتور محمد جمال الدين سرور . مطبعة الاعتماد بمصر .

٤٧–رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية — الأستاذ عباس حسن . مطبعة العالم العربي القاهرة .

٤٨–رحلة ابن جبير — تحقيق الدكتور نصار . دار مصر للطباعة .

٤٩–الرد على النحاة — ابن مضاء القرطبي : تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، مطبعة دار الفكر العربي .

٥٠–روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات — محمد باقر بن زين العابدين الخوانساري الشيعي .

٥١–الروضتين في أخبار الدولتين — شهاب الدين المقدسي . مطبعة وادي النيل بالقاهرة .

٥٢–السلوك لمعرفة دول الملوك — المقريزي : تحقيق الدكتور زيادة . مطبعة دار الكتب .

٥٣–سيبويه إمام النحاة — الأستاذ علي النجدي . مطبعة لجنة البيان العربي (الطبعة الأولى) .

٥٤–شذرات الذهب — ابن العماد الحنبلي : أبو الفلاح عبد الحي المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ .

٥٥–شرح الأشموني — نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني الشافعي . مطبعة الحلبي .

٥٦–شرح الأشموني — تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة الحلبي (الطبعة الثانية) .

٥٧–شرح التصريح على التوضيح — الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري . مطبعة الحلبي .

٥٨–شرح شذور الذهب — ابن هشام : جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن أحمد . المطبعة الميمنية .

٥٩–شرح شواهد المغني — السيوطي : المطبعة البهية بمصر .

٦٠–شرح الرضي على الكافية — محمد بن حسن الرضي . مطبعة مجمع الرضي المطبعة العامرة ببولاق سنة ١٢٧٥ هـ .

٦١–شرح ابن عقيل — عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد . المطبعة الأزهرية .

٦٢–شرح ابن عقيل — تحقيق الأستاذ محيي الدين .

٦٣–شرح قطر الندى — ابن هشام : تحقيق الأستاذ محيي الدين . مطبعة مصطفى محمد .

٦٤–شرح المفصل للزمخشري — ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . ادارة الطباعة المنيرية .

٦٥–شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح — ابن مالك : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي نشر دار العروبة .

٦٦–ضحى الإسلام — الأستاذ أحمد أمين . الطبعة الثانية .

٦٧–الطالع السعيد — الإدفوي : كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب بن جعفر المتوفى سنة ٧٤٨هـ . مطبعة الجمالية بمصر .

٦٨–طبقات الشافعية — السبكي : تقي الدين علي بن عبد الكافي . المطبعة الحسينية بالقاهرة .

٦٩–الطبقات الكبرى — ابن سعد : محمد بن سعد (كاتب الواقدي) عنى بتصحيحه وطبعه ادوارد سخو . مطبعة ليدن سنة ١٣٣٢ هـ .

٧٠–طبقات النحويين واللغويين — الزبيدي : أبو بكر محمد بن الحسن المتوفى سنة ٣١٩ هـ . الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤ م نشر محمد سامي أمين الخانجي .

٧١–الظاهر بيبرس ، وحضارة مصر في عهده — دكتور جمال الدين سرور . دار الفكر العربي .

٧٢–ظهر الإسلام — الأستاذ أحمد أمين . الطبعة الثالثة .

٧٣–العربية — يوهان فك : ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار مطبعة دار الكتاب العربي سنة ١٩٥١ م .

٧٤–عصر سلاطين المماليك — الأستاذ محمود رزق سليم . المطبعة النموذجية .

٧٥–أبو علي الفارسي — دكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي . مطبعة نهضة مصر .

٧٦–غاية النهاية في طبقات القراء — ابن الجزري : شمس الدين أبو الخير محمد ابن محمد المتوفى سنة ٨٣٣ هـ . عنى بنشره برجستراز . مطبعة السعادة .

٧٧–فتوح البلدان — البلاذري : أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي . مطبعة الموسوعات بمصر . الطبعة الأولى .

٧٨–فجر الإسلام — الأستاذ أحمد أمين . الطبعة السادسة .

٧٩–فوات الوفيات — ابن شاكر الكتبي : محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ . تحقيق الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة . الطبعة الأولى .

٨٠–القاموس المحيط — الفيروز ابادي : مجد الدين .

٨١–القراءات واللهجات — الأستاذ عبد الوهاب حمودة . مطبعة السعادة الطبعة الأولى .

٨٢–الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل — الزمخشري : محمود بن عمر المتوفى سنة سنة ٥٢٨ هـ . مطبعة دار الاستقامة بالقاهرة . الطبعة الثانية .

٨٣– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون — حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله . طبع وكالة المعارف باستانبول .

٨٤–لسان العرب — ابن مكرم . طبع بيروت .

٨٥–مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي — سيد أمير علي – تعريب رياض رأفت . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٨٦–مختصر المنتهى الأصولي — ابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس . مطبعة كردستان العلمية .

٨٧–مدرسة الكوفة — الدكتور مهدي المخزومي . مطبعة الحلبي . الطبعة الثانية .

٨٨–المزهر — السيوطي . مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥هـ.

٨٩–مصر في عهد الإخشيديين — الدكتورة سيدة إسماعيل الكاشف . مطبعة جامعة القاهرة .

٩٠–مصر في العصور الوسطى — دكتور علي إبراهيم حسن « الطبعة الثانية » .

٩١–مصر في فجر الإسلام — دكتورة سيدة إسماعيل الكاشف . الناشر دار الفكر العربي .

٩٢–معجم الأدباء — ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، المتوفى سنة ٦٣٦ هـ . مطبعة الحلبي .

٩٣–معجم البلدان — ياقوت : مطبعة السعادة (الطبعة الأولى) .

٩٤–المعجم العربي : نشأته وتطوره	الدكتور حسين نصار . مطبعة دار الكتاب العربي .
٩٥–معجم المطبوعات	سركيس (مطبعة سركيس سنة ١٩٢٨ بمصر)
٩٦–المغرب في حلى المغرب	ابن سعيد الأندلسي : تحقيق الدكتور زكي محمد حسن . مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٣ .
٩٧–المغنى	ابن هشام . مطبعة الحلبي .
٩٨–المقدمة	ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد الخضرمي . مطبعة مصطفى محمد .
٩٩–النجوم الزاهرة	جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي . مطبعة دار الكتب المصرية – الطبعة الأولى .
١٠٠–نزهة الألبا في طبقات الأدبا	عبد الرحمن بن محمد الأنباري طبع سنة ١٢٩٤ هـ .
١٠١–نشأة النحو	الشيخ محمد الطنطاوي .
١٠٢–النشر في القراءات العشر	ابن الجزري : أبو الخير محمد الدمشقي تحقيق : محمد أحمد دهمان . مطبعة التوفيق بدمشق . الطبعة الأولى .
١٠٣–نفح الطيب	المقري : تحقيق الأستاذ محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة .
نفح الطيب	مطبعة الحلبي (مطبوعات دار المأمون) .
نفح الطيب	المطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣٠٢ هـ .
١٠٤–نكت الهميان	صلاح الصفدي طبع سنة ١٩١٠ بمصر .
١٠٥–همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية	السيوطي . مطبعة السعادة بالقاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ .

١٠٦–وفيات الأعيان — ابن خلكان : أبو العباس : شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر المتوفى سنة ٦٨١ هـ . تحقيق الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة .

وفيات الأعيان — المطبعة الميمنية .

دوريات :

١ – دائرة المعارف الإسلامية .
٢ – مجلة الأزهر .
٣ – مجلة المجمع العلمي العربي .
٤ – مجلة المشرق .
٥ – مجلة المجمع اللغوي .

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الأعلام

[ش]

[ص]

[ض]

[ط]

[غ]

[ف]

[ي]

* * *

محتويات الكتاب

الصفحة

الصفحة

الباب الثاني
الحركة النحوية في القطرين
من سقوط بغداد إلى نهاية القرن الثامن الهجري

الفصل الأول

الفصل الثاني

الباب الثالث
أشهر النحاة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

مطابع الشروق

بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩-٣١٥١٠١ - برقياً: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE
القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٥٤٣١٤ - برقياً: شروق القاهرة - تلكس: 93091 SHROK UN